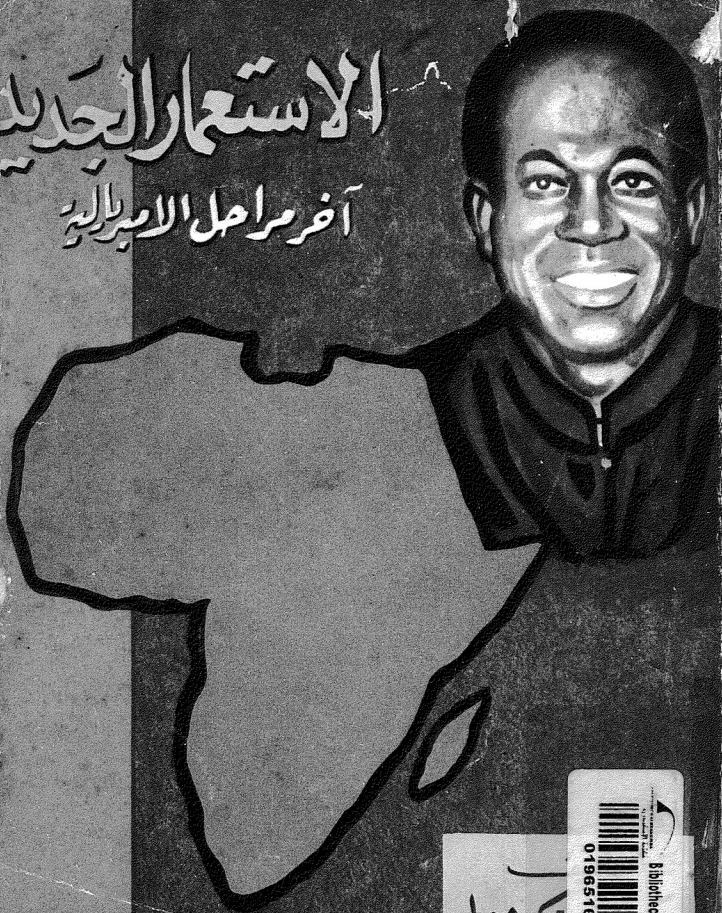


الاستعمار الجديد

آخر مراحل الامبريالية



تكروما

0196516



Biblioteca Alexandria

ترجمة: عبد الحميد حمدي

اهداءات ١٩٩٩

محمود محمد علي العيسوي

الإسكندرية

الاستعمار الجديد

آخر مراحل الامبريالية

تأليف : كوامي نكروما
ترجمة : عبد الحميد حمدي

مقدمة

يمثل الاستعمار الجديد اليوم الامبريالية في آخر مراحلها وربما في أخطر مراحلها . وفي الماضي كان من الممكن تحويل بلاد فرض عليها نظام الاستعمار الجديد الى مستعمرة - وتعتبر مصر في القرن التاسع عشر مثالا لذلك . أما اليوم فلم تعد هذه العملية معقولة . وان كان لم يقض بعد قضاء تاما على الاستعمار القديم . انه ما زال يشكل مشكلة أفريقية وان كان في طريقه الى الانسحاب من كل مكان فاذا ما استقلت بلد من البلاد استقلالا اسميا لم يعد ممكنا - كما كان الحال في القرن الماضي - قلب هذه العملية . وقد تستمر المستعمرات القائمة على حالها ولكن لم يعد يمكن خلق مستعمرات جديدة . وقد حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم كأداة امبريالية .

ان جوهر الاستعمار الجديد هو استقلال نظرى للبلاد التى طبق نظامه فيها وسيادة دولية بكل مظاهرها . أما نظامها الاقتصادى ودفعتها السياسية فتوجه من الخارج .

وقد تأخذ طرق هذا التوجيه وأساليبه أشكال متنوعة . فنجد مثلا في الحالات المتطرفة أن قوات الدولة الامبريالية تقوم بحماية الدولة التى فرض عليها نظام الاستعمار الجديد كما تشرف على حكومتها . وكثيرا ما يكون هذا الاشراف الاستعمارى الجديد بوسائل اقتصادية أو مالية . وقد تجبر الدولة الخاضعة لنظام الاستعمار الجديد على أن تستورد المنتجات المصنوعة في الدولة الامبريالية دون منتجات الدول المنافسة الأخرى . وقد يكون الاشراف على سياسة الحكومة في صورة معونات مالية للاسهام في تكاليف ادارة الدولة أو في

صورة تزويد البلاد بموظفين حكوميين يشغلون مناصب يستطيعون عن طريقها أن يملوا سياستهم • كما قد يكون في صورة اشراف مالى بواسطة فرض نظام مصرفى من جانب الدولة الامبريالية •

وحيث يوجد الاستعمار الجديد نجد أن السلطة المشرفة غالبا ما تكون الدولة التى كانت تحكم هذه البلاد • ولكن لم تكن هذه هي القاعدة دائما • فمثلا في حالة فيننام الجنوبية كانت القوة الامبريالية السابقة هي فرنسا ثم انتقل الاستعمار الجديد الى الولايات المتحدة • وقد يحدث أن يمارس هذا الاشراف اتحاد من الشركات المالية لا نستطيع أن نكتين فيه دولة معينة • وقتل الكونغو هذا النوع الأخير حيث تحكم فيها بعض المشروعات المالية الدولية العظمى •

وفي الاستعمار الجديد يستخدم رأس المال الاجنبى في استغلال البلاد المتخلفة أكثر مما يستخدم للنهوض بها • ان الاستثمار في ظل الاستعمار الجديد يعمل على توسيع الهوة - لا تضيقها - بين الدول الغنية والدول الفقيرة •

ولا يستهدف النضال ضد الاستعمار الجديد منع رأس مال الدول المتقدمة من أن يستثمر في البلاد المتخلفة • انه يستهدف منع سلطة الدولة المالية من أن تعمل على أن تزيد من فقر الدولة المتخلفة •

وأساس عدم الانحياز - الذى تمارسه غانا وبلاد أخرى كثيرة - التعاون مع كل الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية أو كان لها اقتصاد مختلط • وتسمح مثل هذه لسياسة باستثمارات الدول الرأسمالية ، ولكن يجب أن تتم هذه الاستثمارات وفقا لخطة قومية ترسمها الدولة غير المنحازة مستهدفة مصلحتها هي • وليس العبرة هي الربح الذى يعود على المستثمر الأجنبى نظير استثماره • والأفضل له أن يستثمر أمواله في دولة غير منحازة ، من أن يستثمره في دولة خاضعة للاستعمار الجديد • ان الدولة الأخيرة هي مصدر تهديد للسلام

العالمى • فان اطراد انتاج الأسلحة النووية قد جعل توازن القوى القديم غير ذى موضوع • هذا التوازن الذى كان يعول على الموافقة النهائية عند قيام حرب • ان التاكيد من حدوث الدمار الشامل لكلا الطرفين يمنع كل معسكر من معسكرى الدول العظمى من تهديد المعسكر الآخر باحتمال نشوب حرب عالمية ، وكانت النتيجة أن النزاع العسكرى اقتصر على الحرب المحدودة • وهنا نجد أن الاستعمار الجديد هو مرتع خصيب لهذا النوع من الحروب •

ويمكن بطبيعة الحال لمثل هذه الحروب أن تنشب فى البلاد التى لم يكن يسيطر عليها الاستعمار الجديد • ويكون الغرض من ذلك هو فرض نظام استعمارى جديد فى بلد صغير كان مستقلا • وان ضرر الاستعمار الجديد هو انه يقف حجر عثرة فى سبيل تكوين الوحدات الكبرى التى من شأنها أن تجعل نشوب الحروب المحدودة مستحيلا • ولنضرب لذلك مثلا : فلو كانت افريقيا موحدة لما أمكن لأى كتلة من كتل الدول العظمى أن تخضعها عن طريق الحرب المحدودة لأن طبيعة هذه الحرب المحدودة تجعل مكاسبها محدودة أيضا • ان التوفيق فى الوصول الى نتائج حاسمة عن طريق هذه الحروب لا يتم الا فى حالة الدول الصغيرة اذ يتم الانتصار بواسطة انزال بضعة آلاف من رجال الأسطول أو باستخدام بعض الجنود المرتزقة وتمويلهم •

ولكن اقتصار العمل العسكرى على الحروب المحدودة لا يعتبر ضمانا للسلام العالمى ، بل وقد تكون هذه الحروب المحدودة عاملا يدفع الدول العظمى فى النهاية الى التورط فى حرب عالمية مهما كان تصميم هذه الدول على تجنبها •

ان الحرب المحدودة – متى بدأت – تأخذ دفعا خاصا بها ، وتشكل الحرب فى فيتنام الجنوبية مثلا لذلك • انها تنتشر رغم رغبة الدول العظمى فى جعلها محدودة • وحتى اذا منعنا هذه الحرب من أن تؤدى الى صراع عالمى فان ازدياد عدد هذه الحروب المحدودة لن يكون له فى آخر الامر الا نهاية واحدة : حرب عالمية وما ينتج عنها من صراع نووى مريع •

ويعتبر الاستعمار الجديد اسوا الوان الامبريالية فهو يعنى لمن يمارسونه سلطة دون تحمل للمسئولية ، وهو يعنى لمن يقاسون منه استغلالا دون تعويض ففى ايام الاستعمار القديم كان على الدولة الامبريالية ان تبرر اعمالها فى الخارج امام شعبيها . اما فى المستعمرة نفسها فقد كان من يخدمون الحاكم الامبريالى يتطلعون الى ان تقوم الدولة الامبريالية بحمايتهم ضد اى عدوان من خصومهم . اما فى حالة الاستعمار الجديد فلا يوجد اى من الوضعين .

وفوق ذلك فان الاستعمار الجديد - مثله فى ذلك مثل الاستعمار القديم - انما يؤجل مواجهة العواقب الاجتماعية التى كان على قطاع العالم المتقدم ان يواجهها ، قبل ان يمكنه ازالة خطر حرب عالمية او حل مشكلة الفقر العالمية .

ان الاستعمار الجديد - مثل الاستعمار القديم - هو محاولة لتصدير الصراع الاجتماعى الموجود فى البلاد الرأسمالية . ان النجاح المؤقت لهذه السياسة يمكن ان نراه فى توسيع الهوة التى تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة . ولكن التناقض الذى يخلقه الاستعمار الجديد وانواع الصراع التى يسببها تجعلنا متاكدين من انه لا يستطيع ان يستمر كسياسة عالمية ثابتة . اما كيف نضع حدا له فهذه مشكلة يجدر دراستها بواسطة الدول المتقدمة لأنها هى التى سوف تشعر اكثر من غيرها بوطاة الفشل فى النهاية . وكلما طال استمرارها كلما زاد تأكيدنا من ان حتمية انهيارها ستدمر فى النهاية النظام الاجتماعى الذى وضع كاساس لها .

ويمكننا ان نلخص السبب فى تطور هذا الاستعمار الجديد فى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية . كانت المشكلة التى واجهت الدول الغنية فى نهاية الحرب العالمية الثانية هى استحالة عودة الموقف الاول الذى كان قائما قبل الحرب ، وهو وجود هوة سحيقة بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة . وبغض النظر عن الحزب السياسى الذى كان يتولى الحكم فقد كان الضغط الداخلى فى الدول الغنية من الشدة بحيث لم يعد ممكنا للدولة رأسمالية بعد الحرب ان تبقى الا اذا أصبحت

دولة تعمل للصالح العام • قد يكون هناك تفاوت في درجة الامتيازات الاجتماعية التي تغطي للعمال الزراعيين والعمال الصناعيين ، ولكن كان من المستحيل العودة الى نظام البطالة الواسعة النطاق او الى مستوى المعيشة المنخفض الذي كان سائدا قبل الحرب •

فمنذ نهاية القرن التاسع عشر كان ينظر الى المستعمرات على انها مورد الثروة التي تستخدم لتقليل الصراع الطبقي في الدول الرأسمالية وكما سوف نبين بعد ذلك قد اصابته هذه السياسة بعض النجاح • ولكنها فشلت في النهاية لان الدول الرأسمالية كانت منظمة قبل الحرب داخليا بحيث كان اغلب الارباح الواردة من المستعمرات يذهب الى جيوب طبقة الرأسماليين دون العمال • وبدلا من أن تحقق هذه السياسة الهدف المنشود فانها أدت الى اتجاه احزاب الطبقة العاملة نحو ربط مصالحها بمصالح الشعوب المستعمرة وبهذه الطريقة وجدت الدول الاستعمارية نفسها تحارب في جبهتين جبهة داخلية تضم عمالها وجبهة خارجية تتألف من قوات التحرر من نير الاستعمار •

وقد افتتحت فترة ما بعد الحرب سياسة استعمارية مختلفة كل الاختلاف . فبذلت محاولة لتحويل المكاسب الاستعمارية من جيوب الطبقة الثرية الى الدولة نفسها • وسوف نرى من الأمثلة التي سوف نوردتها فيما بعد كانت هذه هي الوسيلة التي اتبعها زعماء طبقة العمال الذين كانوا ينظرون الى الشعوب المستعمرة على أنهم حلفاؤهم الطبيعيون ضد أعدائهم الرأسماليين في الداخل •

وساد الاعتقاد في بادئ الأمر أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق عن طريق الاحتفاظ بالنظام الاستعماري الذي كان موجودا قبل الحرب • ولكن أثبتت التجربة أن هذا سوف يؤدي الى كارثة وسوف يثير حروبا استعمارية من شأنها أن تمنح استمرار نظام الحكم الاستعماري وقد أدركت بريطانيا ذلك في وقت مبكر ، وتبدلو سلامة حكم البريطانيين واضحة من تجربة فشل الاستثمار الفرنسي في الشرق الأقصى وفي الجزائر ومن فشل الهولنديين في الاحتفاظ بأى مستعمرة من مستعمرات امبراطوريتهم السابقة •

ولذلك اتبع نظام الاستعمار الجديد فخدم الدول المتقدمة خدمة جليلة • ولكن تكون نتائجه وخيمة الا بعد فترة طويلة •

ويقوم الاستعمار الجديد على أساس تفتيت البلاد المستعمرة الواسعة الى عدد من الدويلات الصغيرة التي لا تستطيع النهوض بنفسها ، بل يجب أن تعتمد على الدولة المستعمرة لتتولى الدفاع عنها ، بل ولتحتفظ لها بأمنها الداخلى • وكما كان الحال أيام الاستعمار القديم تستمر نظمها المالية والاقتصادية مرتبطة بنظم الحاكم المستعمر السابق •

وقد يبدو من النظرة الأولى أن هذا المشروع يعود بالمزايا على الدول المتقدمة وأنه يمكن الحصول على كل مكاسب الاستعمار الجديد اذا أمكن قيام نظام الاستعمار الجديد فى نسبه معقولة من الدويلات ، ولكن ليس من الضرورى قيامه فى كل الدويلات • فما لم تتحد هذه الدويلات الصغيرة فسوف تجد نفسها مجبرة على أن تبيع موادها الخام الى الدول المتقدمة ثم تشتري السلع المصنعة من هذه الدول الأخيرة بالثمن الذى تحدده لها • ولما كان فى مقدور الاستعمار الجديد أن يحول بين الظروف السياسية والاقتصادية وبين تحقيق التنمية المناسبة فان الدول النامية سواء كانت خاضعة للنظام الاستعماري الجديد - أو لم تكن - غير قادرة على إيجاد السوق الذى يعين على حركة التصنيع فيها • وفى نفس الوقت ستعوزها القوة المالية التى تجعلها قادرة على أن تفرض على الدول المتقدمة شراء موادها الخام بأسعار معقولة •

وفى البلاد التى يسيطر عليها الاستعمار الجديد يمكن بعد أن تنازل الاستعمار القديم - نظريا - عن الاشراف السياسى ، تضحية الحكومة المحلية اذا حدثت ثورة واحلال أخرى تساويها خضوعا محلها • ومن جهة أخرى فى أى قارة يوجد فيها الاستعمار الجديد على نطاق واسع تقوم نفس الضغوط الاجتماعية التى تسبب الثورات فى بلاد هذا الاستعمار بغرض تأثيرها على الدول التى رفضت قبول هذا النظام ، وعلى ذلك يكون فى يد البلاد الاستعمارية سلاح تشهره فى وجه خصومها اذا ما تحدىوا بنجاح هذا النظام •

هذه الميزات التي تبدو واضحة لأول وهلة تصبح بعد تمحيصها وهمية لأنها لا تأخذ في الاعتبار حقائق العالم اليوم .

ثم ان الاستعمار الجديد ليزيد من المنافسة التي كانت موجودة بين الدول العظمى والتي كان يشرها الاستعمار القديم . فمهما كانت السلطة التي في يد حكومة المستعمرة فلها بحكم استقلالها الاسمى بعض النفوذ . فهي وان كانت غير قادرة على الوجود دون سيد مستعمر الا أن في مقدورها أن تغير هذا السيد .

ان الدولة المثالية للاستعمار الجديد هي الدولة الخاضعة لمصالح المستعمر ، ولكن وجود الدول الاشتراكية يجعل من المستحيل فرض نظام الاستعمار الجديد بحذافيره . ان وجود نظام آخر هو في حد ذاته تحد لنظام الاستعمار الجديد . أن التحذير من أخطار النظام الشيوعي هو سلاح ذو حدين لأنه يذكر أولئك الذين يعيشون في ظله . وفي الحقيقة ان الاستعمار الجديد ليقع فريسة لمتناقضاته فحتى يبدو الاستعمار الجديد جذابا في عين أهل المستعمرة يجب أن يظهر بمظهر النظام الذي يرفع من مستوى معيشتهم ، فكيف يتم ذلك وهدف الاستعمار الجديد الاقتصادي هو الهبوط بمستوى المعيشة لمصلحة المستعمر . واذا فهمنا هذا التناقض أمكننا أن نفسر السر في فشل برامج المعونة الكثيرة .

فأول كل شيء يستمد حكام المستعمرات (ذات النظام الجديد) سلطتهم - لا من رغبة الشعب في أن يحكموه - بل من التأييد الذي يمنحه لهم أسيادهم المستعمرون . ولهذا السبب نجد أنه لا يهمهم في كثير أن ينهضوا بالتعليم أو أن يقووا روح المساومة في نفوس العمال الذين تستخدمهم الشركات الاجنبية ، أو أن يتخذوا أى خطوات من شأنها أن تتحدى النمط الاستعماري للتجارة والصناعة الذي يستهدف المستعمر الابقاء عليه . وعلى ذلك تكون المعونة المقدمة الى المستعمرة عبارة عن قرض يدفعه السيد المستعمر ثم يستعيده مرة أخرى على شكل أرباح طائلة .

ثانيا : ان مجال المعونة هو المجال الذى تتنافس فيه الدول المتقدمة فطالما أن الاستعمار الجديد موجود فهناك مجالات المصالح ومجالات النفوذ وهذا بدوره يجعل المعونة المقدمة من جهات كثيرة - وهى المعونة الحقيقية المجدية - مستجيبة .

ومتى بدأت المعونة المتعددة الأطراف وجد سادة الاستعمار الجديد أنهم يواجهون عداوة المصالح المكتسبة فى بلادهم . فرجال الصناعة يعترضون بطبيعة الحال على أى محاولة يقصد بها رفع أسعار المواد الخام التى يحصلون عليها من المستعمرة ، كما يعترضون على فكرة انشاء صناعات قد تقف من صادراتهم موقف المنافسة . وحتى التعليم يقفون منه موقف الريبة خشية أن يسفر عن حركة طلابية ، وفعلا حدث فى كثير من البلاد المتخلفة أن كان الطلاب طلاب القنال ضد الاستعمار الجديد .

وفى النهاية يسفر الموقف عن الاعتقاد بأن أضمن نوع من المعونة يمكن للاستعمار تقديمه هو المعونة العسكرية .

واذا وصلت المستعمرة الجديدة الى مثل هذه الحالة من الفوضى الاقتصادية والبؤس نشبت الثورة وهنا لا يتوانى المستعمر عن اظهار نوبة من الكرم بشرط أن تنفق كل الاعتمادات الممنوحة فى اغراض حربية صرفة .

وتعتبر المعونة العسكرية المرحلة الأخيرة للاستعمار الجديد ، وان أثرها لدمر . فاجلا أو عاجلا تنتقل الأسلحة المقدمة الى ايدى خصوم الاستعمار الجديد ثم تزيد الحرب من بؤس الشعب الاجتماعى هذا البؤس الذى كان سببا فى نشوب هذه الحرب .

ان الاستعمار الجديد هو حجر الطاحون المعلق برقاب الدول المتقدمة التى تمارسه . وما لم تقم هذه الدول بالتخلص منه فانه سيكون سببا فى غرقها . وقدما كان فى امكان هذه الدول المتقدمة أن تهرب من نتائج هذا الاستعمار الجديد

وعواقبه ، بأن تحوله الى استعمار مباشر ، ولكن أصبح مثل هذا الحل غير ميسور ، كما أوضحه مستر أوين لاتي مور - الحبير الأمريكى فى شئون الشرق الأقصى ومستشار جنرال تشيانج كاي شيك فى فترة ما بعد الحرب • انه يقول ما يأتى :

« لقد أظهرت آسيا التى ظلت خاضعة لغزاتها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مقدرة مذهلة فى مقاومتها لكل عتاد الجيوش الحديثة المزودة بالطائرات والدبابات والسيارات والمدفعية •

« أما فى الماضى فقد كان فى استطاعة قوات قليلة أن تغزو مناطق شاسعة • وكان الدخل الناتج من أعمال النهب ثم من الضرائب المباشرة وأخيرا من التجارة ومن استثمار رؤوس الاموال ومن الاستثمارات طويلة المدى يغطى نفقات العمليات العسكرية • ويمثل هذا الحساب اغراء عظيما للدول القوية ، ولكن سرعان ما يجابههم حساب من نوع آخر مما يشبط همتهم » •

ولذلك فهذا الكتاب هو محاولة لدراسة الاستعمار الجديد لا فى المجال الأفريقى ولا فى علاقته بالوحدة الأفريقية فحسب بل فى المجال العالمى . فالاستعمار الجديد ليس موضوع الدول الأفريقية وحدها • فقبل أن يمارس على نطاق واسع فى أفريقيا كان نظاما قائما فى جهات أخرى فى العالم • ولم يشب قط نجاحه فى أى مكان فى رفع مستوى المعيشة أو فى منفعة الشعوب التى طبق فيها •

وقد سبق أن تنبأ ماركس بأن اتساع الهوة التى تفصل بين ثروة الطبقات الغنية وبين العمال الذين تستخدمهم سوف يسفر فى النهاية عن صراع يقضى على الرأسمالية فى كل دولة من الدول الرأسمالية •

لقد انتقل هذا الصراع بين الأغنياء والفقراء الى المجال الدولى ولم نعد فى حاجة الى أن نستشير الكتاب الماركسيين فى هذا الموضوع • لقد أوضحت الموضوع أمهات الصحف فى البلاد الرأسمالية • ولناخذ مثلا المقتطفات الآتية من صحيفة « وول ستريت » وهى أفضل صحيفة يمكن أن تعكس التفكير الرأسمالى الأمريكى

ففي عددها الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ وتحت عنوان : « حالة بؤس الشعوب الفقيرة » قامت الصحيفة أولا بعمل تحليل عن البلاد المعتمدة بلادا صناعية والبلاد المعتمدة بلادا متخلفة . وقالت الصحيفة انه بالرغم من عدم وجود طريقة محددة لعمل هذا التقسيم الا أنها أشارت الى ما يأتي :

« يقول مسئول في صندوق النقد الدولي ان هذا الخط الفاصل أصبح واضحا . فالدول الصناعية هي الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، معظم دول غرب أوروبا ، كندا ، اليابان . وهناك مجموعة أخرى من الدول المتقدمة تضم البلاد الأوروبية مثل فنلندة واليونان وإيرلندة ويضاف إليها استراليا ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا . أما الدول المتخلفة في نظر مسئول صندوق النقد الدولي فهي دول أمريكا اللاتينية وكل الشرق الأوسط تقريبا والجزء غير الشيوعي من آسيا ثم أفريقيا .

بمعنى آخر ان البلاد المتخلفة هي البلاد الواقعة في منطقة الاستعمار الجديد .

وبعد أن استشهدت الصحيفة بالأرقام لتدعيم وجهة نظرها علقت على الموقف بقولها :

« لقد أضافت الدول الصناعية ما يقرب من ٢ بليون دولارا الى احتياطيها الذي يقرب من ٥٢ بليون دولارا . وفي نفس الوقت لم يكتف احتياطي الدول المتخلفة بأن توقف عن الارتفاع بل انخفض بمقدار ٢٠٠ مليون دولارا . ومعنى مثل هذه الاحصائيات واضح : ان الهوة الاقتصادية لتتسع بسرعة بين طبقة البورجوازية الغنية ، بين نخبة غنية جدا من شمال الاطلنطي وبين غيرهم وليس هذا بالمرات المريع الذي نتركه لأطفالنا » .

« وكلمة غيرهم » تشمل تقريبا ثلثي سكان الكرة الأرضية منتشرين في حوالي ١٠٠ دولة » .

وليست هذه المشكلة الجديدة • ففي الفقرة الاولى من كتاب « الحرب على الفقر العالمى » الذى كتبه فى عام ١٩٥٣ زعيم العمال البريطانى - مستر هارولد ويلسون - خص المشكلة العالمية الكبرى كما كان يراها :

« ان المشكلة الهامة العاجلة التى تواجه السواد الاعظم من البشرية ليست الحرب ، ولا الشيوعية ، ولا نفقات المعيشة ولا الضرائب • انها مشكلة الجوع • هناك ما يزيد على ١٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ شخصا (أى ثلثى عدد سكان العالم) يعيشون فى جوع شديد توضحه احصاءات أمراض التغذية المتفشية بينهم • ان هذا الجوع هو نتيجة للفقر وسبب له » •

كما أن عواقبه مفهومة • ويقوم مراسل صحيفة وول ستريت الذى سبق أن اقتبسنا فقرة منها :

« ... وينظر كثير من الدبلوماسيين وكثير من الاقتصاديين الى هذه المشكلة على أنها مشكلة سياسية شديدة الخطورة . فما لم ينعكس هذا التيار فانه يخشى أن تواجه الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية حربا طبقية دولية »

وان ما نقصنا الآن هو المقترحات الايجابية لمعالجة الموقف • وكل ما فعله مراسل صحيفة « وول ستريت » هو أنه أوضح أن الطرق التقليدية المقترحة لمعالجة الأضرار انما تزيد الموقف سوءا •

وقد قيل أن واجب الدول المتقدمة أن تعاون الدول الفقيرة ، وأن واجب العالم كله يقتضيه أن يتحول الى دول تعمل للصالح العام ، ولكن الامل فى تحقيق هذا الهدف ضعيف • فان ما يسمونه برامج المعونة الممنوحة لمعاونة الاقتصاد المتخلف يمثل - طبقا لاحصائيات الامم المتحدة - نصف واحد فى المائة من جملة دخول الدول الصناعية ، وأما من جهة احتمال زيادة هذه المعونة فنظرنا الى ذلك نظرة تشاؤم •

« وهناك مدرسة فكرية كبرى تعتقد أن مشروعات « مقاسمة الثروة » هي مشروعاتها مثالية وغير عملية • وتقول هذه المدرسة لتبرر اعتقادها ، بأن المناخ وانعدام المهارات الانسانية ونقص الموارد الطبيعية وغيرها تعوق التقدم الاقتصادى فى هذه البلاد وأن المسألة ليست مسألة مال • كما تقول هذه المدرسة كذلك بأن هذه البلاد يعوزها الاشخاص المدربون أو الذين لديهم الرغبة الصادقة فى استغلال هذه المعونة استغلالا فعالا • وطبقا لوجهة النظر هذه يكون مثل هذه المشروعات مثل من يصب النقود فى بئر لا قرار له ، ان هذه المشروعات تضعف من قوة الدول التى تمنح المعونة وفى نفس الوقت لا تقضى على ما يقاسى منه من تتلقى المعونة » •

ان سخافة هذه الفكرة لتبدو واضحة اذا ذكرنا أن كل سبب من الأسباب سائلة الذكر كان قد مر فى تجربة البلاد المتقدمة فى المدة السابقة للوقت الذى أصبحت فيه متقدمة • ولكن هناك وجهة نظر أخرى حقيقية • لا يمكن للبلاد المتخلفة أن تصبح بلادا متقدمة بواسطة حسن نية الدول المتقدمة وكرمها • انها تستطيع أن تصبح بلادا متقدمة اذا ما ناضلت ضد القوى الخارجية التى تجد أن مصلحتها مرتبطة ببقائها متخلفة •

وان القوة الرئيسية من بين هذه القوى فى هذه المرحلة من التاريخ هى الاستعمار الجديد •

وانى أزمع أن أقوم بتحليل الاستعمار الجديد • أولا بدراسة حالة القارة الأفريقية وكيف يعمل الاستعمار الجديد بطرق مصطنعة على أن يبقيا فقيرة • وبعد ذلك أعزم أن أوضح كيف أن الوحدة الأفريقية العملية – التى لا يمكن أن تتحقق الا بعد هزيمة الاستعمار الجديد – هى التى تستطيع رفع مستوى المعيشة ، ومن هذه النقطة سأدرس الاستعمار الجديد بصفة عامة أولا من الناحية التاريخية ثم أقوم بدراسة الاحتكارات الدولية الكبرى التى تمسك بخناق القطاعات المختلفة لتضمن بقاء هذا النظام – نظام الاستعمار •

الفصل الأول

مؤارد القارة الإفريقية

ان القارة الافريقية مجموعة من المتناقضات التي توضح الاستعمار الجديد وتلقى الأضواء عليه . ان أرضها غنية ولكن منتجاتها التي تأتي من فوق تربتها ومن تحتها تعمل على إثراء - لا الافريقيين أنفسهم - بل جماعات وأفراد آخرين يعملون على أن تظل القارة في حالة فقر . فبينما نجد أن عدد سكانها يبلغون ٢٨٠ مليون نسمة تقريبا أى ما يقرب من ٨٪ من سكان العالم نرى أن انتاجها لايزيد على ٢٪ من جملة انتاج العالم . ويوضح المسح الخالى لمؤارد القارة الطبيعية - وان كان غير دقيق - أن هذه القارة تحوى ثروة عظيمة لم تستغل بعد . ففيها كمية من الحديد ضعف ما هو موجود فى أمريكا وثلثا ما هو موجود فى الاتحاد السوفييتى، على أساس أنها تبلغ بليونين من الأطنان المترية . بينما تبلغ كمية احتياطي الفحم الموجود فى أرضها ما يكفي للاستغلال مدة ثلاثمائة عام . وتكتشف آبار البترول الجديدة فى جميع أنحاء القارة . ورغم ذلك فان هذا الانتاج الضخم من المعادن الخام لم يمس بعد سوى الأطراف .

وتملك القارة الافريقية أكثر من ٤٠٪ من قوى العالم المائية وهو نصيب يفوق نصيب أى قارة أخرى . ولكن لم يستغل من هذه القوى الا ٥٪ أو أقل . وإذا أخذنا فى الاعتبار الأراضى الشاسعة التى تشغلها الصحراء الكبرى فلا يزال بها أراض قابلة للزراعة وللتحويل الى مراعى أكثر مما هو موجود فى الولايات

المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد السوفييتي • انها تزيد حتى على ما هو موجود في آسيا • كما أن مساحات الغابات في القارة الإفريقية ضعف مساحات الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية •

ولو استغلت موارد القارة الإفريقية المتعددة في النهوض بها لأصبحت من أحدث قارات العالم • ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل وما زالت تستغل للنهوض بمصانع الدول الأخرى فيما وراء البحار • وفيما يلي ما زودت به القارة الإفريقية بريطانيا في عام ١٩٥٧ من مواد أساسية استخدمتها في صناعاتها :

النسبة	المواد
٪ ١٩	الصفائح الخام
٪ ٢٩	الحديد الخام
٪ ٨٠	المنجنيز
٪ ٤٦	النحاس الأحمر
٪ ٤٧	البوكسيت
٪ ٥٠	الكروم الخام
٪ ٦٦	الاسبتوس
٪ ٨٢	الكوبالت
٪ ٩١	الأتيمون

وقد استوردت فرنسا من القارة الإفريقية المواد الآتية :

٪ ٣٢	القطن
٪ ٣٦	الحديد الخام
٪ ٥٨	الزنك الخام
٪ ٨٥	الرصاص
٪ ١٠٠	الفوسفات

أما ألمانيا فقد استوردت المواد الآتية :

٪ ٨	الواردات النحاسية
٪ ١٠	الحديد الخام
٪ ١٢	الرصاص الخام
٪ ٢٠	المنجنيز الخام
٪ ٢٢	الكروم الخام
٪ ٧١	الفسفور

ورغم كل ذلك فلا يوجد فى أى دولة من دول أفريقيا الجديدة صناعة متكاملة واحدة تعتمد على أحد الموارد السالفة الذكر .

وبالرغم من أن القارة الإفريقية تمتلك ٥٣ معدنا من أهم معادن الصناعة الأساسية فى العالم إلا أنها تأتى فى الذيل من حيث التقدم الصناعى .

ويمكن من نظرة واحدة الى الجدول التالى أن نرى كيف أنها تشغل بالمنتجات الأولية بالمقارنة بالدولة ذات أكبر انتاج ، ألا وهى الولايات المتحدة :

الدولة	العام	صيد الأسماك	الزراعة	التسليم	الصناعة	البنائى	المواصلات	النقل	التجارة	الدفاع	الإدارة العامة	أخرى
الجزائر	١٩٥٨	٢١	٣	١١	٦	٦	١٩	٢٢	١٢			
الكونغو (ل)	١٩٥٨	٢٦	١٦	١٢	٦	٩	٧	١٤	١٦			
كينيا	١٩٥٨	٤٢	١	١٠	٤	٩	١٣	١٠	١١			
المغرب	١٩٥٨	٣٤	٦	١٨	٤	٠٠	١٥	١٠	١٣			
نيجيريا	١٩٥٦	٦٣	١	٢	١١	١	٤	٦	٣			
روديسيا ونياسالاند	١٩٥٨	٣٠	١٤	١١	٨	٩	١٠	٤	٢٤			
تنجانيقا	١٩٥٨	٥٩	٤	٧	٦	٧	٥	٧	٥			
جنوب أفريقيا	١٩٥٨	١٢	١٣	٣	٥	٨	١٢	١٠	٢٠			
الولايات المتحدة	١٩٥٩	٤	١	٣٠	٥	٨	١٧	١٣	٢٢			

(هذا البيان مأخوذ من كتاب الإحصاء الذى أصدرته الأمم المتحدة ١٩٦٠)
(هذه الأرقام نسب مئوية)

ويمكننا أن نتبين من الاحصاء السابق أن الزراعة والغابات وصيد الأسماك يحتل في أمريكا ٤ ٪ فقط من جملة النشاط القومي وتحتل المناجم ١ ٪ فقط . ومن جهة أخرى نجد أن الصناعة والتجارة تحتلان ٤٧ ٪ . أما في البلاد الأفريقية الميمنة في الجدول السابق وهى - باستثناء نيجيريا التى بها جماعات كبيرة من المستوطنين وعلى ذلك تكون أكثر البلاد استغلالا - فنجد أن الزراعة تحتل المكان البارز . أما الصناعة والتجارة فهما متخلفتان . وحتى في جنوب أفريقيا - وهى أكبر قطاع مصنع فى القارة الأفريقية - فنجد أن الزراعة تبلغ ١٢ ٪ والمناجم ١٣ ٪ وهى مساوية لنسبة الصناعة والبناء معا .

ورغم ذلك فقد ثبت أن المناجم هى أكثر المشروعات ربحا بالنسبة لاستثمارات رأس المال الأجنبى فى أفريقيا . أما فوائدها بالنسبة للأفريقيين فلا تساوى فوائدها بالنسبة للأجانب . ففي عدد كبير من البلاد الأفريقية نجد أن انتاج المناجم يعود على السكان الأفريقيين بواقع دولارين لكل فرد من السكان . ويقول يوروب أوتريميه (فرنسى) : « ومن المؤكد أن انتاج المناجم الذى يعود على الفرد بمبلغ دولار أو دولارين لا يمكن أن يؤثر على مستوى المعيشة » . وبعد أن أكد أنه بالمقارنة بمناطق الاستثمار الأخرى نرى أن صناعة التعدين ترفع من مستوى المعيشة مما جعل الكاتب يقول أن مناطق المناجم تعتبر كجزر محظوظة تقع وسط اقتصاد شامل فقير .

وسبب ذلك هو عدم وجود الصناعة وذلك نتيجة أن انتاج المناجم موجه أساسا نحو التصدير فى أشكاله الخام . أنه يغنى صناعات أوروبا وأمريكا ومصانعهما الشيء الذى يزيد من فقر البلاد المنتجة .

ويقول يوروب أوتريميه أيضا أن حوالى ٥٠ ٪ من انتاج المناجم الأفريقية يبقى فى البلاد المنتجة على هيئة أجور . ولكن أى نظرة الى حسابات شركات التعدين تفند هذا الرأى . فزيادة الإيرادات عن المصروفات تؤكد أن الأجور التى يتلقاها العمال لا يمكن أن تصل الى هذه النسبة المغالى فيها أى ٥٠ ٪ . ان البالغ

الطائفة التى تمنح كمرتبات للموظفين الأوروبيين سواء منهم الإداريون أو العمال المهرة - وبعضها يحول الى بلادهم الأوروبية - تعادل جملة المبالغ المعطاة الى العمال الأفريقيين • ولا يدخل فى هذا الاموال الطائفة التى تزيد من دخول المديرين الأثرياء الذين يسكنون فى عواصم بلاد الغرب •

كذلك تتجاهل الملاحظة السابقة حقيقة هامة • وهى أنه مع ضعف أجور العمال فإن جزءا منها ينفق فى شراء سلع مصنوعة ومستوردة من الخارج • وهكذا يخرج من البلاد المنتجة جزء كبير من أجور العمال • وفى أحوال كثيرة تكون السلع المستوردة منتجات للشركات التابعة لشركات التعدين • ولذلك نجد أنها كثيرا ما تباع من مخازن شركات المناجم أو بواسطة وكلائها ويفرض على العمال أسعار تحددها الشركات •

وتتضح حالة الفقر التى تعيش فيها الشعوب الأفريقية من الحقيقة البسيطة التى تقول بأن دخل الفرد فى أفريقيا من أقل دخول الأفراد فى العالم •

وفيما يلى جدول يبين دخل الفرد باللولار الأمريكى فى أعوام ١٩٦٠-١٩٦٣ :

أقل من ٨٠ دولار	٨١ - ١٢٥ دولار	١٢٦ - ٢٠٠ دولار	٢٠٠ - ٢٥٠ دولار	أكثر من ٤٠٠ دولار
بوستولاند	أنجولا	ليبيريا	الجزائر	جنوب أفريقيا
بوتشوانالاند	الكامرون	ليبيا	ساحل العاج	
بورندى	انكونغو (ل)	المغرب	جابون	
تشاد	غامبيا	سوازيلاند	غانا	
كونغو (ب)	غينا	تونس	موريتيس	
داهومى	كينيا		السفال	

تابع - متوسط دخل الفرد ١٩٦٠ - ١٩٦٣

أقل من ٨٠ دولار	٨١ - ١٢٥ دولار	١٢٦ - ٢٠٠ دولار	٢٠٠ - ٢٥٠ دولار	أكثر من ٤٠٠ دولار
إثيوبيا	مالاجاشي	أفريقيا الجنوبية الغربية		
غينيا	موريتانيا	زامبيا		
مالاوى	سيراليون	روديسيا		
مالي	السودان			
موزمبيق	توجا			
النيجر	الجمهورية العربية المتحدة			
نيجيريا				
رواندا				
الصومال				
تنجانيقا				
زنجبار				
اوغندا				
الفولتا				

وفى بعض البلاد - مثل جابون وزامبيا - نجد أن نصف الانتاج المحلى يدفع الى الأجانب المقيمين والى شركات ما وراء البحار التى تمتلك المزارع والمناجم . كما نجد فى غينيا وأنجولا وليبيا وسوازيلاند وأفريقيا الجنوبية

الغربية وروديسيا أن أرباح الشركات الأجنبية ودخول المستوطنين الأجانب تبلغ أكثر من ثلث الإنتاج المحلي . وكانت الجزائر والكونغو وكينيا من بين هذه المجموعة قبل أن تحصل على استقلالها .

وعند الحصول على الاستقلال كانت الدول الأفريقية الجديدة ترسم الخطط للتنمية والنمو الاقتصادي حتى تحسن من الكفاية الانتاجية وترفع بذلك مستوى معيشة الشعب . ولكن طالما أن القارة الأفريقية منقسمة على نفسها فسوف يكون هذا التقدم بطيئا . أن التنمية الاقتصادية لا تعتمد فقط على الموارد الطبيعية فحسب ولا على عدد السكان فقط وإنما تعتمد كذلك على الحجم الاقتصادي الذي يدخل فيه عامل عدد السكان ودخل الفرد . ونجد في دول أفريقية كثيرة أن عدد السكان وانتاج الفرد صغير جدا مما يجعل الدولة من الناحية الاقتصادية لا تزيد على شركة متوسطة الحجم في دولة رأسمالية غربية أو مشروع حكومي في دولة اشتراكية أوروبية .

ان أفريقيا لتدفع ثمنا باهظا مرة أخرى على شكل أرباح خيالية تدخل جيوب الرأسماليين في الغرب ، كان في أول الامر نتيجة الاتجار في شعوبها ثم نتيجة الاستغلال الاستعماري . أن عملية اثناء جانب عن طريق استغلال الجانب الآخر قد جعل الاقتصاد الأفريقي عاجزا عن التصنيع . فعندما كانت أوروبا تمر في ثورتها الصناعية كانت الهوة التي تفصل بين القارتين أضيق . ولكن كانت كل خطوة يخطوها تطور طرق الإنتاج وطرق الاستثمار الصناعي توسع من هذه الهوة في سرعة متزايدة .

وبين تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة عن أفريقيا والذي نشر في ديسمبر ١٩٦٢ تحت عنوان « النمو الصناعي في أفريقيا » أن الهوة التي كانت بين القارتين التي يفصل بينهما البحر الأبيض المتوسط قد زاد اتساعها سرعة في القرن العشرين أكثر من أي وقت قبل ذلك . حقيقة لقد ارتفع انتاج الفرد في العشرين سنة الأخيرة بمقدار يتراوح بين ١٠ الى ٢٠ في المائة ولكن انتاج الفرد في البلاد

الصناعية قد ارتفع في نفس المدة بمقدار ٦٠٪ . كما أن انتاج الفرد الصناعي يزيد على مثيله في افريقيا بمقدار خمس وعشرين مرة . وحتى يحدث التغير الحقيقي المطلوب يجب على الاقتصاد الافريقي ألا يضاعف الانتاج الزراعى فحسب بل يجب أن يزيد الانتاج الصناعى بمقدار خمس وعشرين مرة . ويوضح التقرير أن الصناعة - لا الزراعة - هي الوسيلة التى يتم بواسطتها رفع مستوى المعيشة فى افريقيا على جناح السرعة .

وهناك اخصائيون فى الاستعمار ينصحون الدول غير المتقدمة أن تركز مجهودها على الزراعة وان تؤجل التصنيع بعض الوقت حتى تحصل شعوبها على التغذية المناسبة . ان التطور الاقتصادى فى العالم ليبين أن التصنيع ذا المستوى المرتفع هو وحده الذى يرفع من مستوى تغذية الشعوب عن طريق رفع مستوى دخلهم . حقيقة أن الزراعة مهمة لأسباب كثيرة ، ولذلك فإن حكومات الدول الافريقية المهتمة برفع مستوى شعوبها تخصص الجزء الأكبر من استثماراتها للزراعة . ولكن حتى تغل الزراعة محصولا أكبر لابد من الاستعانة بالانتاج الصناعى . ولا يمكن أن يظل العالم المتخلف الى الأبد تحت رحمة البلاد الصناعية . ان هذا الاعتماد يجب أن يضعف من سرعة الزيادة فى زراعتنا ويجعلها خاضعة لمطالب المنتجين الصناعيين . وهذا هو السبب الذى يجعلنا لا نستطيع أن نتقبل التصريحات التى يبل بها البروفسور كيوبولد شيدل الأستاذ فى مدرسة الاقتصاد فى فينا فى اجتماع المؤتمر الجغرافى الدولى الذى عقد أخيرا . بقول البروفسور « شيدل » :

« ان شعوب البلاد النامية تعتقد أن كل ما هو مطلوب منهم حتى يصبحوا فى ثراء الغرب هو أن يقيموا المصانع . ولكن الخبراء يتفقون على أنه من الحكمة تطوير الزراعة الى درجة الاكتفاء الذاتى وحتى تصبح فى مستوى التسويق الاقتصادى » . (صحيفة التايمز فى ٢٤ يوليو ١٩٦٤) وهذا الاتجاه فى التفكير يتفق اتفاقا مباشرا مع تفكير سير جوك كامبل رئيس شركات بوكر ، وهى الشركات التى تحتكر صناعات السكر ومشتقاتها فى غانا البريطانية والتى تتاجر فى الكاديبي وفى افريقيا الشرقية والتى تقوم فى الوقت الحاضر بالتغفل

في غرب القارة الأفريقية • لقد صرح سير جوك كامبل في خطابه السنوي الذي القاه في مكتب أفريقيا في لندن في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ أن « الزراعة هي الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه التنمية الأفريقية ، وأن المزارع هي الطريقة الفعالة لزيادة الامكانيات الاقتصادية » • أنه يعتبر أنه طالما أن الزراعة المصنعة تستخدم رجالا عندهم الحرية في أن يحضروا أو يذهبوا فهذا أفضل من ناحية الكفاية والحرية من نظام المزارع الجماعية الاشتراكية التي جاءت نتائجها أقل مما كان متوقعا في كل من روسيا والصين » • (صحيفة التايمز في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٢) • ويبدو أنه لم يستطع أن يقنع عمال السكر في غيانا البريطانية • ومن المشكوك فيه أنه استطاع أن يقنع عمال شركاته في نياسالاند وروديسيا وجنوب أفريقيا عن فوائد فلسفته الخاصة بالحرية في الحضور أو الذهاب • وحتى المؤيدون للنمط الاستعماري يدركون عيوب سياستهم ، ولكنهم ينسبون - بكل دهاء - تركيز البلاد الثامية على التصنيع الى أطماع سياسية لا الى ضرورة اقتصادية واجتماعية • وتكلم مستر د • فراير الممثل الاوروبي لجامعة ملايو في اجتماع المؤتمر الجغرافي النولي السالف الذكر وقال « ان زيادة الكفاية في الصناعات التصديرية التقليدية في البلاد المتخلفة هو حركة واضحة ولكنها غير مقبولة سياسيا • انها تتضمن استمرار قبول الاقتصاد الاستعماري القديم •• ان التصنيع هو حركة مكملة للحركة الوطنية • ان مبعثها ليس اقتصاديا بل أنه سياسي • وكثيرا ما يكون التطور السياسي أهم من الكفاية الاقتصادية في الصناعة الجديدة » •

ان الوصول بادارة الانتاج الأولى الى درجة الكفاية وان تحسين مستوى التسويق هو مكسب للاستعمار وخسارة لنا • وقد أوضح هذه النقطة سير جورج بولتون رئيس بولسا (بنك لندن وأمريكا الجنوبية) • فقد صرح في صحيفة « فينانشيل تايمز » في ٦ مارس ١٩٦٤ بأنه واثق من ارتفاع أسعار السلع مما سيكون له أكبر الاثر في البورصات الاجنبية • واصلحه من؟ ويجب سير جورج فيقول : « ان ذلك سوف يزيد من النقد الاحتياطي - الاسترليني

والدولار • ولماذا ؟ لأنه بما أنهم مرتبطون بهذه العملات فسوف يقوم المنتجون بادخار الفائض بالاسترليني والدولارات • • ويبدو أن هذا ما هو الا اعتراف مباشر باهتمام الدوائر المالية والمصرفية العالية باستغلال البلاد النامية • وجدير بنا أن نلاحظ أن وكلاء بولسا في لندن هم الشركة المتحدة للمناجم والمشروعات ومجموعة شركات المناجم الامريكية في أمريكا اللاتينية وكندا ، وهي متصلة اتصالا وثيقا بمجموعة الشركات التي تستغل موارد القارة الأفريقية الطبيعية •

ولسنا بكل تأكيد ضد التسويق والتجارة • على العكس اننا نحبذ توسيع امكانياتنا في هذه المجالات • ونحن مقتنعون أننا سوف نستطيع أن نجعل الميزان في صفنا بتطوير الزراعة وجعلها تفي بحاجتنا ، ثم نقوم بمعاونتها عن طريق تصنيع سريع كفيلا بأن يقضى على نمط الاستعمار الجديد السائد في الوقت الحالى •

ومهما عملت القارة الأفريقية على زيادة انتاجها الصناعى فانها لن تستفيد من ذلك الا اذا توحدت سياسيا واقتصاديا بحيث تستطيع أن تجبر العالم على أن يعطيها الثمن المناسب للمحصولات التي تصنعها •

وفيما يلي مثل لذلك • لقد زادت كل من غانا ونيجيريا في فترة الاستقلال التي أعقبت الحرب انتاجها من الكاكاو كما يبين الجدول الآتى :

العام	الأطنان		الدليل ١٩٤٩/١٩٥٠ = ١٠٠		العام
	غانا	نيجيريا	غانا	نيجيريا	
١٩٥٠/١٩٤٩	٣٤٨,٠٠٠	٩٩,٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٥٠
١٩٥١/١٩٥٠	٣٦٢,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٠٦	١١١	١٩٥١
١٩٥٢/١٩٥١	٣١١,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠	٨٥	١٠٩	١٩٥٢

العام	الأطنان		الدليل ١٩٤٩/١٩٥٠ = ١٠٠		العام
	غانا	نيجيريا	غانا	نيجيريا	
١٩٥٣/١٩٥٢	٢٤٧.٠٠٠	١٠٩.٠٠٠	١٠٠	١١٠	١٩٥٣
١٩٥٤/١٩٥٣	٢١١.٠٠٠	٩٧.٠٠٠	٨٥	٩٨	١٩٥٤
١٩٥٥/١٩٥٤	٢٢٠.٠٠٠	٨٩.٠٠٠	٨٩	٩٠	١٩٥٥
١٩٥٦/١٩٥٥	٢٣٧.٠٠٠	١١٤.٠٠٠	٩٦	١٥٥	١٩٥٦
١٩٥٧/١٩٥٦	٢٦٤.٠٠٠	١٣٥.٠٠٠	١٠٦	١٣٦	١٩٥٧
١٩٥٨/١٩٥٧	٢٠٧.٠٠٠	٨١.٠٠٠	٨٣	٨٢	١٩٥٨
١٩٥٩/١٩٥٨	٢٥٥.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠	١٠٣	١٤١	١٩٥٩
١٩٦٠/١٩٥٩	٣١٧.٠٠٠	١٥٥.٠٠٠	١٢٨	١٥٧	١٩٦٠
١٩٦١/١٩٦٠	٤٣٢.٠٠٠	١٩٥.٠٠٠	١٧٤	١٩٧	١٩٦١
١٩٦٢/١٩٦١	٤١٠.٠٠٠	١٩١.٠٠٠	١٦٥	١٩٣	١٩٦٢
١٩٦٣/١٩٦٢	٤٢٢.٠٠٠	١٧٦.٠٠٠	١٧٠	١٧٠	١٩٦٣
١٩٦٤/١٩٦٣	٤٢١.٠٠٠	٢١٧.٠٠٠	١٧٠	٢١٩	١٩٦٤
١٩٦٥/١٩٦٤	٥٩٠.٠٠٠	٣١٠.٠٠٠	٢٣٨	٣١٣	١٩٦٥

ولم تأت هذه النتيجة عفوا وإنما كانت نتيجة انفاق أموال طائلة على مقاومة أمراض النبات وآفاته وعلى منح معونات لشراء المبيدات وآلات الرش وعلى شراء أصناف جيدة من بذور الكاكاو التي تستطيع مقاومة الأمراض المتوطنة . وبمثل هذه الوسائل استطاعت أفريقيا بصفة عامة أن تزيد من إنتاج الكاكاو بينما بقي إنتاج الكاكاو في أمريكا اللاتينية كما هو .

ما الذى استفادته نيجيريا أو غانا من هذه الزيادة الهائلة فى الانتاج الزراعى ؟ ٠٠ فى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ عند ما كان إنتاج غانا من الكاكاو ٢١٠.٠٠٠ طنا كان ايرادها من هذا المحصول ٨٥٪ مليوناً من الجنيهات . أما

فى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ عندما بلغ محصولها ٥٩٠.٠٠٠ طن قدر ايرادها بمبلغ ٧٧ مليوناً من الجنيهات . وحدث نفس الشيء فى نيجيريا . وفى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ أنتجت ٨٩.٠٠٠ طن وبلغ ايرادها ٣٩٪ مليون جنيه . وفى عام ١٩٦٥ يقدر محصول نيجيريا بمقدار ٣١٠.٠٠٠ طن بينما سيكون ايرادها حوالى ٤٠ مليون جنيه . بمعنى آخر لقد ضاعفت غانا ونيجيريا محصولهما من الكاكاو الى ثلاثة أضعاف بينما هبط ايرادها منه من ١٢٥ مليون جنيه الى ١١٧ مليون جنيه .

ان دراسته مستفيضة للانتاج والأسعار كفيلة بأن توضح لنا أن الدولة المتقدمة المستهلكة للمحصول هى التى تجنى ثمار زيادة الانتاج . وطالما أن المنتجين الزراعيين فى القارة الأفريقية غير متحدين فسوف يظلون عاجزين عن التحكم فى سعر السوق بالنسبة لحاصلاتهم .

وكما أوضحت تجربة اتحاد منتجي الكاكاو ان أى منظمة أو هيئة يكون أساسها مقصورا على اتفاق تجارى بين المنتجين غير كافية لأن تتحكم فى السعر العالمى . ولكن يمكننا أن نحقق ذلك اذا ما كانت هناك تنظيمات سياسية واقتصادية مشتركة للدول المنتجة ، توضع خلفها جميع الموارد المالية للدول المعنية .

وطالما ان القارة الأفريقية باقية على انقسامها فسوف تبقى الدول المستهلكة الغنية هى وحدها القادرة على املاء أسعار المحاصيل الأفريقية . ومع ذلك حتى لو استطاعت أفريقيا أن تملأ أسعار محاصيلها فلن يستطيع هذا توفير التوازن الاقتصادى اللازم للتنمية . والحل الوحيد هو التصنيع .

ولا يمكن للقارة الأفريقية أن تأمل فى أن تصنع نفسها بطريقة الحرية الاقتصادية التى تتبعها أوروبا . فأولا هناك عامل الزمن . ثانيا ان على أفريقيا أن تستعين بكل قواها الكامنة وكل مواهبها حتى تستطيع أن تواجه تحديات

استقلالها وتستجيب لمطالب شعوبها بتوفير مستوى للمعيشة أفضل . فلن تستطيع أن تقابل التحدى بعمل مجزأ ولكن يجب أن تعبى موارد القارة تعبئة شاملة داخل اطار من التخطيط الشامل .

وقد لاحظنا أن الزراعة هي العمل السائد فى الدول التى تضم أكبر عدد من المستوطنين ، وهي الدول التى تعرضت للاستقلال أكثر من غيرها مثل الجزائر والكونغو وكينيا والمغرب وروديسيا ومالاوى وجنوب أفريقيا وتنجانيقا . وفى حالة جنوب أفريقيا التى تعتبر أكثر بلاد القارة الافريقية تطورا نجد أن الزراعة والتعدين تعادل الصناعة والبناء . ويسند اقتصاد جنوب أفريقيا تصدير انتاج مناجمها . ويساهم الذهب بسبعين فى المائة من جملة الصادرات الشئ الذى يجعل الاقتصاد - رغم ازدهاره الظاهرى - غير ثابت ، مثله فى ذلك مثل الاقتصاد الخاص بالدول غير المتقدمة فى القارة الافريقية . وبالرغم من صناعاتها الثانوية وبالرغم من انتاجها الحربى ومن صنائه الصلب بها ومن صناعاتها الكيماوية فقد فشلت جنوب أفريقيا حتى الآن فى أن تضع أساس تصنيعها . وقد قال ج . أ . مينيل مدير شركة الاستثمار المتحدة (انجلو ترانسفال) التى تحتكر الذهب والماس واليورانيوم فى تصريح له ضمن خطابه السنوى الذى ألقاه فى ٦ ديسمبر ١٩٦٣ فى اجتماع حملة الأسهم بجوهانسبرج « يقوم أساس الاقتصاد فى بلادنا على أصول متناقصة أو مستهلكة هي مناجم الذهب فى الترانسفال وفى ولاية أورانج الحرة . ولقد أصبحنا أكثر ادراكا لهذه الحقيقة فى السنوات الاخيرة نظرا لأن عددا كبيرا من المناجم قد قاربت الوصول الى نهاية حياتها دون أن تظهر أى علامات تنبئ باكتشاف مناجم ذهب جديدة ، بالرغم من ملايين الجنيهات التى تبذل لتحقيق اكتشاف هذه المناجم » .

ان الاستثمار الخاص باقتصاد جنوب أفريقيا يركز أساسا على رأس المال الغربى الذى يسند المالية المحلية التى لا تستطيع حتى الآن أن تقف على قدميها . ان الدافع الوحيد هو الحصول على الربح السريع ولذلك بينما مدير شركة

الانجلو ترانسفال كان يرى الاخطار المحيطة بالاقتصاد فقد كان سعيدا وهو يعلن
أن أرباح عام ١٩٦٢ قد ضربت رقما قياسيا .

ويوجه الاقتصاد كله لمصلحة رأس المال الأجنبي الذى يسيطر على جنوب
أفريقيا . ان البيوت المصرفية فى جنوب أفريقيا - كما هو الحال فى معظم الدول
الافريقية - هى فروع من مصارف الغرب وبيوته المالية . ويسيطر على جنوب
أفريقيا الاحتكار الغربى أكثر من أى دولة أخرى فى القارة الافريقية وسبب ذلك
ان الاستثمارات هناك أكبر منها فى أى مكان آخر . ويزيد من عيوب ذلك أن
هذه الدولة هى التى تزود مصانع الغرب بالمنتجات الخام والمنتجات شبه المصنوعة
على نطاق واسع ، أوسع من أى دولة أخرى من الدول الافريقية .

وتحكى نيجيريا بأرقام أساسية قليلة قصة من نوع آخر عن سوء التكيف
الاقتصادى . ففى عام ١٩٦٠ كانت الزراعة والغابات وصيد الاسماك تشكل
٦٣٪ من النشاط الاقتصادى ، بينما كانت المناجم تشكل ٨٪ . ويؤكد عدم
التوازن أن تبلغ نسبة الصناعة ٢٪ . وهو على نقيض الحال فى الولايات المتحدة
حيث تبلغ نسبة المناجم ٨٪ والزراعة ٤٪ من جملة إنتاجها الاقتصادى . وفى
حالة الولايات المتحدة تؤكد هذه النسبة المنخفضة النسبة المرتفعة للصناعة .
أما فى نيجيريا فهناك تجاهل تام من جانب الاستعمار لامكانيات البلاد فى هذا
المجال . ولا يرجع سبب ذلك الى خلو نيجيريا من الموارد الصناعية الطبيعية اذ
ثبت أخيرا وجود بترول وحديد . وانما سبب ذلك أن الزراعة فى نيجيريا كانت
تدر ربحا أكثر على الاستثمار الاوروبى من المجازفة التى قد تكون فى استغلال
رؤس الأموال فى الكشف واستغلال المناجم .

وقد أسهم البترول ومنتجاته فى عام ١٩٦٢ بـ ٩٩٪ من صادرات
نيجيريا ، ولكن كانت شركة شل هى التى تأمل فى أن تجنى معظم الفوائد .
كان معظم الصادرات عبارة عن بترول خام ، مقداره أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن .

وتأمل شركة البترول أن تحقق رقما في التصدير يبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل من البترول الخام في عام ١٩٦٥ . ان المصانع نفسها موجودة في أوروبا - لا في نيجيريا .

أما معامل تكرير البنزول في بورت هاركورت فتمتلكها شركة شل كما تمتلك الغاز الطبيعي شركتا شل وباركليز . وتستغل معامل التكرير في نيجيريا ١٠٪ فقط من انتاج البترول الخام ، وتخدم مشتقات هذه الكمية سوق نيجيريا المحلي . وان مثل هذا التنظيم من شأنه ألا يعرض العمليات خارج نيجيريا للاضطراب فو أنه يتيح الفرصة لأرباح أكثر من العمليات النيجيرية .

ونستطيع أن نقول بصفة عامة أنه بالرغم من نفقات الكشف - التي تغطي الأرباح أضعافها - فإن عملية التعدين هي مشروع مربح لرأس المال الأجنبي المستثمر في القارة الأفريقية . أما فوائدها بالنسبة للأفريقيين فلا يعتد بها رغم ما يقال .

ويوضح هذه الحقيقة عدم وجود صناعات تركز على استخدام الموارد الطبيعية المحلية وكذلك عدم وجود تجارة فيها ، وذلك لأن انتاج المناجم يستغل أساسا في التصدير بشكله الخام . ويستثنى من هذا التعميم جنوب أفريقيا وزامبيا والكنغو . ويجرى تحويل بسيط في هذا المجال في بعض البلاد مثل المغرب والجزائر وموزمبيق . فيصدر نحاس جنوب أفريقيا على شكل معدن وبصدر جزء صغير من حديدها على شكل سبائك ، ويكرر ذهبها . وبصرف النظر عن هذه الحالات الاستثنائية فإن معظم المعادن تصدر من موانئ القارة الأفريقية في شكلها الخام . انها تصدر كى تغذى صناعات أوروبا ومصانعها وكذلك مصانع أمريكا واليابان وصناعاتهما . ان المعادن الخام التي تستخرج من سوازيلاند بواسطة شركة سوازيلاند للحديد الخام (التي تمتلكها شركة الانجلو أمريكان بالاشتراك مع شركة الصلب القوية (جيست لين) تصدر بمعدل ٢٠٠.٠٠٠ رطل سنويا ولمدة عشر سنوات قادمة الى مصانع الصلب باليابان .

وعندما تجبر هذه البلاد المصدرة للمعادن الخام على أن تشتري ثمانية معادنها على شكل سلع مصنوعة فإنها تشتريها بأسعار مرتفعة جدا . وقد جاء في اعلان عام نشرته جنرال الكتريك في عندها الصادر في مارس / أبريل ١٩٦٢ من مجلة « مودرن جفرنمنت » : « من قلب القارة الافريقية الى أفران مصانع الصلب العالمية يخرج على شكل صلب أفضل - صلب للمباني - صلب للالات صلب للقضبان الحديدية . من هذا الصلب التابع من أفريقيا تقوم شركة جنرال الكتريك بصنع وسائل النقل التي تنقل معادن أخرى لها ولغيرها من الشركات الاستغالية » . ويمضي نفس الاعلان فيصف « كيف يوجد في أعماق غابات أفريقيا الوسطى الحارة أغنى منجم خام المنجنيز » ولكن هل يستغل لمنفعة أفريقيا وسد حاجتها ؟ كلا مطلقا فهذا المنجم الذي تملكه الشركة الفرنسية « كومباني مينير دي ليجو » يقع على ضفة نهر أوجو في جمهورية جابون . فبعد أن يستخرج الخام ينقل مسافة خمسين ميلا نقلا سلكيا . ثم ينقل مسافة ٣٠٠ ميل بواسطة قطارات الديزل الكهربائية الى ميناء « بوان نوار » لشحنه الى المصانع العالمية . ويقصد بالعالمية الولايات المتحدة أولا ثم فرنسا ثانيا .

ان مثل هذا الاستغلال لا يمكن أن يحدث الا نتيجة تقسيم القارة الافريقية . ان عملية التقسيم هذه هي السلاح الماضى فى يد الاستعمار الجديد ، وسوف نجده فى كل مكان يمارس فيه هذا الاستعمار الجديد .

الفصل الثانى

العقبات التى تعرض التقدم الاقتصادى

جاء فى تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم عن أفريقيا الغربية فى عام ١٩٦٢ ما يأتى :

« لا توجد مناطق أخرى فى العالم بها هذا العدد الكبير من الدولات الصغيرة - صغيرة من حيث الانتاج ومن حيث عدد السكان - ان الاقليم المهم الوحيد الذى يشبهه هو أمريكا الوسطى » .

تنقسم أفريقيا الغربية الى تسع عشرة دولة مستقلة كما تشمل مستعمرتين تابعتين لاسبانيا والبرتغال . ويبلغ عدد سكان المنطقة حوالى ثلث سكان أفريقيا ، ويبلغ متوسط عدد سكان كل دولة - باستثناء نيجيريا - ٢٠٠.٠٠٠ نسمة . بل لا يجدر بنا أن نعتبر نيجيريا مستثناء من سياسة التقسيم هذه التى يمارسها الحكام المستعمرون ، وذلك لان الدستور الذى فرض على نيجيريا عند استقلالها قام بتقسيم البلاد الى ثلاثة أقاليم (وقد نمت هذه وأصبحت أربعة) ترتبط ببعضها ارتباطا ضعيفا على أساس فيدرالى ، ولكن ترك لكل اقليم من الحرية ما يكفى لأن يشل كل حركة تستهدف التخطيط الشامل . واذا كانت دول أفريقيا الغربية تعتبر مثالا للتقسيم السياسى فان نيجيريا تعتبر مثالا للتقسيم الاقتصادى . وقد أنقذ غانا - التى يبلغ عدد سكانها أكثر من سبعة ملايين - من هذا المصير المقاومة التى أبدتها حكومة حزب المؤتمر الشعبى ضد الحطة البريطانية

التي كانت تستهدف خلق ما لا يقل عن خمسة أقاليم ، يبلغ عدد سكان بعضها أقل من مليون نسمة ، ولكن كان المخطط ان يعطى كل اقليم من السلطة ما يكفي لان يحبط أى تخطيط مركزي .

وكانت كينيا قد أجبرت عندما منحت استقلالها على قبول هذا الطراز من الدستور ، ولكنها نجحت أخيرا فى اقامة نظام حكم موحد .

وعندما وجدت فرنسا أنها تواجه احتمال الاضطرار الى الموافقة على الاستقلال أو على الأقل على الحكم الذاتي من البلاد التي كانت منضمة الى الاتحادات الاستعمارية القديمة لافريقيا الفرنسية الغربية و أفريقيا الاستوائية الفرنسية اتخذت سلسلة من الاجراءات الخاصة بتقسيمها الى دويلات صغيرة . وحدد القانون Loi-Cadre الصادر فى عام ١٩٥٦ حدود الدويلات الناطقة بالفرنسية . وقد تمت عملية التفكيك التي بدأها القانون انسالف الذكر بالاستفتاء الذى تم فى عام ١٩٥٨ بشأن دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة . وقد طلب الى كل من الدويلات أن تقرر منفصلة ما اذا كانت ترغب فى أن تبقى ولاية فرنسية فيما وراء البحار أو تصبح جمهورية ذات استقلال ذاتي داخل النطاق الفرنسى أو تصبح مستقلة .

وقد نشرت تيريز هايتز الباحثة المساعدة فى معهد التنمية البريطانى فيما وراء البحار فى صحيفة المعهد البريطانى الملكى للشئون الدولية فى عددها الصادر فى أبريل ١٩٦٥ تصف هذه العملية فقالت :

« كان على الاقاليم أن تتخذ قرارات منفصلة ، وعلى ذلك كانت هذه الاقاليم هي التي تراث فرنسا - لا اتحادات أفريقيا الغربية و أفريقيا الاستوائية . ولم يتخذ أى تدبير لتقوية الهيئات الفيدرالية وفعلا تم تفكيكها بعد الاستفتاء وانتهت رسميا فى أبريل ١٩٥٩ ، وكان الغرض الاساسى من الاتحادات أن تتمكن المستعمرات من أن تعول نفسها عن طريق اعادة النظر فى اعتمادات ايراداتها ٠٠٠ وقد وجه سنجور التهمة الى فرنسا بأنها تهدف الى تقسيم أفريقيا عن طريق

ذلك القانون • وعندما خرت الولايات لم تقف ضد الدستور الا غينيا التي صوتت ضده • اما الدوليات الاخرى فقد قبلت ان تكون جمهوريات مستقلة استقلالا ذاتيا وان تكون أعضاء في المجموعة الافريقية الفرنسية •

وخوفا من ان تحذو الدوليات الاخرى التي قبلت ان تكون اعضاء في المجموعة الفرنسية حذو غينيا استولت الحكومة الفرنسية على كل ما له قيمة في البلاد • فسحبت الاداريين والمدرسين • وأخذت كل الوثائق ونزعت كل اللمبات الكهربائية من المباني الحكومية • وقطعت المعونة المالية والتجارية وتوقفت عن دفع معاشات قدامى المحاربين •

وبالرغم مما تعرضت له غينيا من ضغط فقد رأت الدوليات الفرنسية الباقية نفسها تحت ضغط داخل للسعي للحصول على استقلال سياسي • وهذا يقضى على الفكرة المرتبطة عادة بالجنرال ديغول - منشى المجموعة الفرنسية المكونة من مجموعة الدول الافريقية التي ليس لها سيادة والتي ترتبط كل واحدة منها ارتباطا منفصلا بفرنسا • وهكذا حصلت الجمهوريات المستقلة استقلالا ذاتيا على سيادتها الدولية الواحدة بعد الاخرى ولكن مع الاحتفاظ بالروابط العسكرية والمالية والتجارية والاقتصادية التي كانت موجودة في فترة الاستعمار السابق • وحتى تبدو كدويلات مستقلة فرض عليها قبول المعونة الفرنسية حتى يمكنها ان تواجه مصروفاتها •

وإذا قارنا المعونة الفرنسية بنسبة الدخل القومي لفرنسا نجد انها اعلى معونة في العالم ، كما انها بشكل مطلق ثاني معونة في العالم • وتمتص كل هذه المعونة تقريبا التزامات فرنسا في أفريقيا ، ويذهب نصفها الى الدول الاربعة عشرة التي كانت جمهوريات مستقلة استقلالا ذاتيا في الماضي والتي يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من عدد سكان نيجيريا بقليل • ان معونة من هذا الطراز هي التي تمل نوع العلاقات الافريقية مع العالم المتقدم ، وهي كما اثبتت التجربة تشكل خطورة على البلاد التي تتلقاها •

ومثشا المعونة الفرنسية لافريقيا هو الفائدة التي تحصل عليها الشركات الفرنسية والافراد من منطقة الفرنك الافريقى . وهذا هو الذى يحدد الاطار الذى ما زالت المعونة تمنح على اساسه . فطالما ان العلاقة التي تهيؤها المعونة مربحة لفرنسا فانها تستمر . وهى فى الواقع جزية يدفعها دافعو الضرائب الفرنسيون لصالح بعض الافراد والشركات الفرنسية .

أما القيمة النهائية لهذه السياسة بالنسبة لفرنسا فهى أنه فى مقابل ضمان أسواق وأسعار المنتجات الافريقية الاولية مثل البن والكافوا والفول السوداني والموذ والقطن تلتزم الدول الافريقية أن تستورد من فرنسا كميات ثابتة من بعض السلع مثل الآلات والمنسوجات والسكر والدقيق بأسعار لا تخضع للمنافسة الخارجية . وبالإضافة الى ذلك كانت هذه الدول الافريقية مجبرة على أن تحدد وارداتها من الدول الواقعة خارج نطاق منطقة الفرنك . وبينما كان هذا المشروع من شأنه أن يقضى على أى خطة تستهدف تبادل التجارة بين الدول الافريقية بعضها وبعض، فانه كان يعود على فرنسا بالربح الوفير . والآن وبعد هبوط أسعار السلع الاولية فى السوق العالمية بدأت هذه الارباح تنكمش ، كما انكمش فى الوقت نفسه حماس المعونة فى فرنسا . وأقصى ما يمكن أن يقال فى الوقت الحاضر فى صالح المعونة الفرنسية أنها لا توفر لفرنسا - كما كانت تفعل فى الماضى - ربحا حقيقيا من البلاد المتخلفة التي كانت تكون امبراطوريتها الافريقية السابقة .

وتوجز تيريزا هايتير هذا بقولها :

« ان فرنسا بمعاملاتها التجارية مع الدول الافريقية لا تكسب كما أنها لا تخسر شيئا . فهى تعتمد الى أن توازن بين المعونة والاستثمارات الخاصة ونفقات الحكومة الفرنسية والواردات وبين الصادرات والارباح العائدة على فرنسا والمربيات » .

ان هذه الحالة لم تعد ذات قيمة بالنسبة لفرنسا . ويشير تقرير جنيني الذى نشر فى عام ١٩٦٤ والذى يوضح وجهة النظر الفرنسية الرسمية بان النظام الوقائى للمنطقة الفرنسية لم يعد فى صالح فرنسا ولذلك ينصح التقرير باعادة توزيع المعونة . وعلى كل حال فان على فرنسا ان تدعى لالتزاماتها حيال السوق الاوروبية المشتركة . وتقضى الاتفاقية الخاصة بالسوق والتي بدأ تنفيذها فى صيف عام ١٩٦٤ بان على الاعضاء الستة المشتركين فى السوق الاوروبية المشتركة ان يصلوا على مراحل الى منطقة حرة للتجارة ، وهذا لا يتيح لفرنسا ان تميز الدول الافريقية ، كذلك لا يتيح للدول الافريقية ان تقف من شركاء فرنسا فى السوق المشتركة موقفا مضادا . وسوف تكون الصادرات من هذه الدول فى نهاية فترة طولها خمس سنوات مرتبطة بالاسعار العالمية . وهكذا سيصبح الانتاج الاول الذى بنى على اساس أسواق وأسعار مضمونة غير قادر على ان يدخل فى منافسة . فمثلا لا يمكن ان نتصور كيف تستطيع السنغال بنوع خاص ان تسير دون المعونة التى تقدمها لها فرنسا بالنسبة لمحصول الفول السوداني ، وقد أشار الرئيس سنجور الى ذلك فعلا ولفت النظر الى الموقف الاقتصادى الخطير الذى تقفه بلاده .

وفى الحقيقة ان فترة الاستعمار الفرنسى الجديد تتداخل فى الوقت الحاضر مع الاستعمار الجماعى الجديد ، وهذا مما يساعد الدول الاخرى التى بقيت حتى الآن خارج المجموعة الفرنسية على ان تستفيد من هذا النظام . وهى فى نفس الوقت تجعل تقسيم أفريقيا الى مناطق اقتصادية أساسه أوروبا ، وذلك باجتماعها اربع ولايات او دول أخرى . فنجد أن الكونغو (ليوبولد فيل) وبوراندى ورواندا (بحكم انها كانت مستعمرات بلجيكية سابقة) مرتبطة بالنظام الاقتصادى البلجيكى ، بينما الصومال (بحكم ارتباطها السابق بإيطاليا) تدخل كدولة فى السوق الاوروبية المشتركة .

ان مثل هذا التقسيم يثير مشاكل واسعة خاصة بالاستعمار الجديد ، كما انه يؤكد طبيعته غير المسؤولة . وتكون غينيا من بين مجموعة المستعمرات السابقة

لفرنسا هي الدولة الوحيدة التي استطاعت بعد أن قاست وخسرت كثيرا أن تتخلص من هذا الاستعمار الجديد الذي فرض على الآخرين فرضا . ولقد أجبرت مالى على أن تقبل بعض القواعد التي تنظم العلاقات بين المستعمرات الفرنسية السابقة وبين فرنسا، ولكنها على الأقل استطاعت أن يكون لها نقدها الخاص، كما استطاعت أن تعدد تحويل النقد الى الخارج . وهي لا تتلقى من فرنسا الا ضمانا جزئيا بشأن الفرق الخاص بعملتها وارتباطها بالفرنك الفرنسى . أما فى حالة الدول الاخرى فقد ثبتت عملتها على أساس فروق ثابتة مع الفرنك السويسرى كما أنها منحت ضمانا كاملا من الحزاة الفرنسية . وتقوم هذه الدول بدفع مدفوعات من الفرنكات الفرنسية على شكل حسابات للعمليات فى الحزاة الفرنسية . ويمكن للدول أن تسحب أكثر من قيمتها دون قيود أو حدود . ومن الواضح أنه مهما كان الموقف من الناحية النظرية فإن الموقف المالى للدول لهذه البلاد يكون عرضة للتحكم فيه فى أى وقت اذ يمكن وقف حساباتها فى الحزاة الفرنسية كما حدث فعلا فى حالة غينيا . وعلى كل حال لا توجد لدى معظم الدول الافريقية الشجاعة أو القوة التى تتيح لها الوقوف فى وجه مثل هذا الضغط كما فعلت غينيا .

وهنا تتساءل لماذا لا تتيح هذه السلطات لفرنسا الفرصة أو القدرة لأن تقنع هذه الدول الافريقية أن تتبع نفس السياسة الخارجية التى تتبعها فرنسا وهي السياسة المبنية على فكرة « القوة الثالثة » ؟ . فلم تقم فرنسا بتأييد الولايات المتحدة وبلجيكا فى تدخلهما فى ستانلى فيل بالكونغو . وعلى عكس ما فعلته بريطانيا والدول الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة أعلنت فرنسا معارضتها السافرة لسياسة الولايات المتحدة فى سانتو دومنجو كما اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، وكذلك أوصت بتحديد فيتنام . ولكن لم يجد حلو فرنسا من الدول الافريقية الخاضعة لها سوى اقلية . أما السواد الاعظم لهذه الدول فقد رفض الاعتراف بالصين كما رفض انتقاد سياسة الولايات المتحدة . بل على العكس فإن هذه الدول تتصرف كما لو كانت واقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة

لا نفوذ فرنسا . ولكن الاجابة على هذا التناقض الظاهر ستضمه الفصول الآتية من هذا الكتاب والتي سأحاول فيها شرح سلطة التحكم الدولى المالى وما يتفرع منه . هنا توجد دولة كبرى تستطيع في بعض الأوقات أن تدرس أو تلغى رغبات السياسة التى يملها سيد الاستعمار الجديد .

ويقوم بالاشراف على ارصدة الدول الافريقية الداخلة فى مجموعة الاستعمار الجديد المجلس الادارى لمصارفها المركزية ، والذي يتكون بعضه من فرنسين لا يمكن دون موافقتهم اتخاذ قرار خاص بالسياسة المالية . ان هذا المكتب المصرفى الذى له الاشراف المطلق على العملات والمدفوعات الخارجية للدول الخاضعة للاستعمار الفرنسى الجديد هو الذى يمل على الدول ضرورة اتباع السياسة الفرنسية . ومع ذلك فان هذا المكتب المركب نفسه خاضع - كما سنصف فيما بعد - للضغوط الخارجية التى قد تؤيد سياسة الولايات المتحدة أكثر مما تؤيد سياسة فرنسا اذا ما كان ثمة خلاف بينهما .

وان الفائدة التى تعود من دراسة الاستعمار الجديد فى مجاله الافريقى هى انها تعطينا أمثلة عن كل نمط من انماط هذا النظام . ويستحيل أن نجد الموقف الافريقى على أنه موقف دول مستقلة تنقسم الى دول غير متحازة ودول داخلة فى معسكر الاستعمار الجديد أو مستعمرات ودول عنصرية مثل جنوب أفريقيا ، ونحن نجد أن كل المستعمرات الافريقية السابقة التى حصلت على استقلالها - بما فى ذلك جنوب أفريقيا - عرضة الى حد ما لضغوط الاستعمار الجديد ، وأنها لا تستطيع تجنبها مهما كانت رغبتها فى المقاومة ومهما كان نضالها . والحقيقة أن الفرق هو بين الدول التى تقبل الاستعمار الجديد كسياسة وبين الدول التى تقاومه . وبالمثل فان المشكلة الاستعمارية فى أفريقيا هى الى حد كبير مشكلة استعمار جديد . فمثلا تبدو الدول البرتغالية فى أفريقيا لاول وهلة كأنها تثير موضوع التحرر من الحكم الاستعمارى ، ولكنها فى الحقيقة تظل كمستعمرات ، لأن البرتغال نفسها مستعمرة من الطراز الاستعمارى الجديد . فى الخمسين سنة الاخيرة ظلت الدول العظمى تنظر الى المستعمرات البرتغالية كحجارة

الشطرنج تستطيع أن تتبادلها فيما بينها حتى تحفظ توازن القوى . ففي عام ١٩١٣ وقع البريطانيون والامان اتفاقية بشأن تقسيم هذه المستعمرات ولم يمنع التنفيذ سوى نشوب الحرب العالمية الاولى . وفي فترة التهدئة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية عندما ساد الاعتقاد بأنه يمكن شراء هتلر بعرض بعض المستعمرات عليه ، كانت المستعمرات البرتغالية هي التي ينظر اليها كرشوة .

واذا كانت البرتغال تسيطر على هذه المستعمرات في الوقت الحاضر فذلك بسبب القوة العسكرية التي تستمدّها من كونها عضوا في حلف الاطلنطي ، وهي ليست عضوا في هذا الحلف نتيجة لمعونة عسكرية تستطيع تقديمها الى الحلف وانما لان ذلك طريقة مناسبة يسهل على قوات الاعضاء الاخرى في هذا الحلف الحصول عليها .

ثم هناك مستعمرة الصومال . انها ما زالت مستعمرة لا لان فرنسا تقاوم منحها الاستقلال ، ولكن بسبب انقسام القارة الافريقية . ان الانقسام وحده هو سبب بقائها على حالها من الاستعمار .

وروديسيا - وان كانت من الناحية النظرية مستعمرة - الا انها في الحقيقة نظام متجمد من أنظمة الاستعمار الجديد الذي كان سائدا في افريقيا الجنوبية حتى تم انشاء اتحاد جنوب افريقيا . ولا يعتمد نظام الحكم في روديسيا على استخدام افراد من شعب الاقليم ليتولوا حكم البلاد - كما هو الحال في نظام الاستعمار الجديد - ولكنه يقوم على استخدام اقلية أجنبية . وقد وفد السواد الاعظم من طبقة الحكام الاوروبيين على روديسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك فهم الذين تنظر اليهم بريطانيا على أنهم الحكومة - لا سكان البلاد الافريقيين الذين تبلغ نسبتهم الى الاوروبيين ١٦ : ١ . ويحجم هذه الدولة العنصرية من أى ضغط خارجي كونها - طبقا للقانون الدولي - مستعمرة بريطانية . وبعبارة اخرى تقوم بريطانيا بحماية روديسيا كاتحاد جنوب افريقيا آخر على اعتبار أنها من الوجهة الرسمية مستعمرة ، وهكذا تترك بريطانيا الاوروبيين العنصرين احرارا ليعاملوا السكان الافريقيين كما يشاءون .

وهكذا يتسم النظام في روديسيا بكل سمات الاستعمار الجديد ، فتقوم السلطة المسيطرة - بريطانيا - بمنح الحكومة المحلية - التي تدعى أنه لا سيطرة لها عليها - حقوقا غير محدودة وسلطة للاستقلال وفي نفس الوقت لا تزال بريطانيا تحتفظ بالسلطة لمنع أى دولة خارجية تحاول أن تتدخل كى تحرر الشعب الافريقى أو كى توجه اقتصاد البلاد الى منطقة نفوذ أخرى . ان المناورات التى تقوم بها بريطانيا متعلقة باستقلال روديسيا هى مثل واضح لاعمال الاستعمار الجديد والصعوبات العملية التى تنشأ عنه . فلا يمكن لاقلية أوروبية يبلغ عددها أقل من ربع مليون أن تسيطر على أربعة ملايين أفريقى دون معونة خارجية، وعندما يتحدث المستوطنون عن الاستقلال فهم لا يتحدثون عن الوقوف على أقدامهم وإنما يتحدثون عن السعى للوصول الى سيد مستعمر جديد يستطيعون الاعتماد عليه أكثر مما يستطيعون الاعتماد على بريطانيا .

وكما سيتبين من فصول هذا الكتاب المقبلة يعتمد الاستعمار الجديد فى أساسه على سيطرة المصالح المالية الضخمة على الدول المستقلة استقلالاً صورياً . وهذه المصالح تتحقق لصالح دولة رأسمالية خاصة ، كما أن هناك نوع قديم من « الاستعمار الجديد » يركز أساسه على اعتبارات عسكرية .

فالدولة التى تلغو ظروفها الاستراتيجية الى ضرورة حصولها على قاعدة عسكرية فى احدى الدول المستقلة استقلالاً اسمياً تحب دائماً أن تتأكد من صداقة هذه الدولة . وهنا يظهر سبب آخر لتقسيم هذه الدول الى دويلات . فإذا كانت هذه القاعدة موجودة فى بلد لا يمكن أن يعيش اقتصادياً دون معونة من الدولة صاحبة القاعدة أمكن للأخيرة أن تطمئن الى مركزها . ولكن ثبت أن هذه النظرية الأخيرة خاطئة . فوجود القواعد الأجنبية يثير عداة الشعب ضد كل اجراءات المستعمر ولذلك نجد أن هذه القواعد آخذة فى الاختفاء من أفريقيا . وتشكل ليبيا مثلاً يوضح فشل سياسة اقامة القواعد الأجنبية .

لقد ظلت ليبيا مستعمرة حقبة طويلة . فمند القرن السادس عشر أصبحت مستعمرة تركية حتى كان عام ١٩٠٠ - وهو العهد الذهبى للاستعمار - عندما

اتفقت إيطاليا وفرنسا على أنه إذا لم تعترض إيطاليا على احتلال فرنسا للمغرب فسوف لا تعترض فرنسا على احتلال إيطاليا لليبيا . ولذلك عندما كانت فرنسا تقوم باحتلال المغرب في عامي ١٩١١ ، ١٩١٢ دخلت إيطاليا في حرب مع تركيا وبعد أن هزمتها ضمت ليبيا إليها .

وبالرغم من الوعود التي كانت تبذل في أثناء الحرب العالمية الثانية لشعب ليبيا بأنه لن يخضع مرة ثانية للحكم الإيطالي فقد حاولت فرنسا عند عمل تسويات الصلح أن تعيد إيطاليا الى ليبيا حتى تثبت هي مركزها في تونس . ولكن ثبت استحالة تنفيذ هذا الحل ولذلك أصبحت ليبيا مستقلة صوريا وخاضعة في الحقيقة لاستعمار بريطانيا الجديد .

وقد جاء في تقارير معهد التنمية البريطاني فيما وراء البحار أن ليبيا تسلمت في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٣ مالا يقل عن ١٧٪ من جملة المعونة التي كانت بريطانيا تقدمها لكل الدول الأجنبية خارج نطاق الكومنولث في المدة المذكورة . وقد جاء في مذكرات معهد التنمية أن هذه المبالغ كانت تدفع في صورة معونة ولكن مما لا شك فيه أنها كانت ثمنا مباشرا يدفع للحكومة الليبية في مقابل استخدام القواعد . ومع ذلك فقد تطلب الضغط الشعبي أن تقوم الحكومة الليبية بانهاء الاتفاقية العسكرية الخاصة بالقواعد البريطانية هناك .

ولكن هذا القصور في الاستقلال الحقيقي لبلاد كثيرة في أفريقيا يجب ألا يخفي الانتصارات العظيمة التي أحرزناها في نضالنا من أجل استقلال أفريقيا ووحدها .

كانت أفريقيا تضم في عام ١٩٤٥ معظم مستعمرات الدول الأوروبية ، وقد كان يبدو على أنه ضرب من المحال أنه في خلال عشرين سنة سوف تحصل غالبية دولها على الاستقلال . ومع ذلك فلم يقتصر ما حققته الدول الأفريقية على حصولها على الاستقلال، بل لقد قطعت شوطا طويلا نحو تحقيق الوحدة الأفريقية . وما زالت

هناك بعض العراقل التي تقف في وجه هذه الوحدة ولكنها ليست أصعب من العراقل التي سبق أن تغلبنا عليها . وسوف يسهل علينا مهمتنا لو تفهمناها على طبيعتها .

وتؤيد الشعوب الافريقية الوحدة بنفس الحماس الذي سبق أن أيدت به الحركات المحلية المختلفة التي قامت لتحقيق استقلالها . فمثلا لم يؤيد كثير من زعماء افريقية القرية الفرنسية الاستقلال في بادئ الامر . وحدث مثلا في الجمعية الوطنية الفرنسية أن وقف هوفويه بوانيه - رئيس ساحل العاج - وكان عضوا في الجمعية الوطنية في ذلك الوقت وقال : « ليس بيننا في المجلس انفصاليون .. هناك رابطة قوية تستطيع أن تصمد لكل التجارب ، رابطة أدبية تجمع بيننا . انها الرابطة المثالية رابطة الحرية والاخاء والمساواة التي لم تتردد فرنسا مطلقا في أن تضحي في سبيلها بدمها النبيل » . وكان يؤيد نفس السياسة ، اى سياسة الاستمرار في الوحدة مع فرنسا الرئيس سنجور رئيس السنغال الذي صرح بقوله : « ان الاتحاد الفرنسى ، هو اتحاد للحضارات ، هو بوتقة للثقافة وصهرها .. هو زواج أكثر منه اتحاد » .

لقد كان الضغط الجماهيرى هو الذى أجبر هؤلاء الزعماء أن يغيروا مواقفهم السابقة وان يعلنوا تأييدهم للسيادة القومية .

ويتكرر نفس الشيء . فكما أن الضغط الجماهيرى هو الذى جعل من المستحيل بالنسبة للزعماء الافريقيين ان يقاوموا الاستقلال كذلك كان هذا الضغط الجماهيرى هو الذى جعل من المستحيل على الزعماء الافريقيين ان يسفروا عن معارضتهم للوحدة الافريقية ، وحتى أولئك الذين يقفون ضدها انما يكون معارضتهم بطرق غير مباشرة ، بأن يقولوا بأن الخطوات الى تحقيقها تسير أسرع مما يجب ، أو أن هذه الخطوة أو تلك ليست عملية ، أو أن هناك بعض الصعاب مما قد يحول بينهم وبين رسم خطة عملية لتحقيقها . ان قضية الوحدة الافريقية قضية قوية كما ان غريزة جماهير الشعب تصلق دائما .

لن تستطيع أفريقيا أن تنهض اقتصاديا من أجل مصلحتها ومن أجل اقتصاد عالمي صحيح الا اذا كسرت الحدود المصطنعة التي تفصل بين دولها والا اذا حققت في النهاية وحدة أفريقية سليمة . فالحاجة ماسة الى نقد مشترك وإلى تحسين طرق المواصلات بكافة أنواعها حتى تسمح بتدفق السلع والخدمات بكل حرية .

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرارا الحاجة الى تخطيط اقتصادي على مستوى القارة . ويتضح عدم صلاحية التخطيط القومي بنظرة الى اقتصاد مالي وفولتا العليا والنيجر وأوغندا . فهذه الدول المغفلة التي تصدر كميات طائلة من مواد الغذاء الى الدول الأفريقية الأخرى لا يمكن أن تتجاهل مشروعات الاكتفاء الزراعي الذاتي التي يضطلع جيرانها بالقيام بها . وبالمثل قد يحدث أن تخطط حكومة أفريقية لاقامة صناعة جديدة ثم تكتشف بعد ذلك أن إحدى جيرانها تفعل نفس الشيء . وهذا الازدواج تكون نتيجته ضياع الموارد اذا كانت كل دولة تعتمد على تصدير الفائض عندها الى جيرانها .

ولا يجادل كثيرون ضد الحاجة الى تخطيط قومي فما بالك بتخطيط اقتصادي على مستوى القارة ؟ وكلما زاد اعتماد الدول والشعوب بعضها على بعض كلما قوى الاتجاه الحديث نحو توسيع الوحدات الاقتصادية والسياسية . فليست هناك دولة يمكن أن تحقق اكتفاء ذاتيا كاملا أو تتجاهل الاحداث السياسية التي تقع خارج نطاق حدودها . وواضح أن أفريقيا مفتتة الى دول صغيرة كثيرة - يعوزها الاقتصاد وتعوزها الحياة . وكثير منها يناضل نضالا عنيفا في سبيل الحياة . وكما ذكرنا سابقا كانت النتيجة أن بعضها يتمسك بالروابط القديمة التي كانت تصلها بحكامها السابقين من المستعمرين ، وبذلك أصبحت فريسة لقوى الاستعمار الجديد . كما أن بعضها وجد نفسه - سواء أراد أم لم يرد - مدفوعا الى الدخول في الحرب الباردة وإلى المنافسات التي كانت قائمة بين الدول بعضها وبعض . والكونفو هو مثل ملموس لهذا .

وبطبيعة الحال كان اهتمام كل حكومة وطنية موجهها أولا وقبل كل شيء نحو مصالح مواطنيها . ونحن لا نتوقع منها أن توافق على سياسة التوحيد

الا اذا كانت المنافع والفوائد المباشرة والطويلة المدى من الوضوح بحيث انها تتأكد أن فى عدم تعاونها ضررا يعود على مواطنيها . وهنا نواجه مشكلة عدم تكافؤ النمو الاقتصادى بين الدول . فبعض الدول الافريقية اغنى من البعض الآخر من حيث الموارد الطبيعية . ولذلك يقتضينا الواجب أن نؤكد للدول التى لم يسعدها الحظ بأن مصالحها لن يصيبها شئ من جانب الدول المتقدمة عنها .

ولم تكن تجربة الاتحاد الاقتصادى فى الماضى تجربة مشجعة . فارتباط روديسيا ونيامالاند لم يفسد منه سوى روديسيا الجنوبية . أما كينيا فقد استفادت من سوق شرق افريقيا المشتركة ، بينما كانت اوغنده وتنجانيقا على الهامش . وفى الاتحادات الاستعمارية الفرنسية السابقة كانت فوائد الوحدة الاقتصادية تتركز فى برازيل وبيديان وداكار . وهذه الامثلة تقوى الحجة بضرورة تخطيط النمو الاقتصادى على مستوى القارة حتى تستفيد جميع الدول من التصنيع وغيرها من المزايا التى تحققها الوحدة . فستطيع الدول الغنية أن تقدم المساعدة الى الدول الفقيرة . ويمكن أن تجمع الموارد وتنسق مشروعات التنمية لرفع مستوى كل الدول الافريقية .

وعامل الوقت له أهميته . وتقول اللجنة الاقتصادية أن الوقت الحاضر هو الوقت المناسب قبل أن تتورط كل دولة فى استثمارات كبرى وقبل أن تتخذ قرارات أساسها الاسواق المحلية المحدودة . ومع مرور كل شهر تقوى قبضة مصالح الاستعمار الجديد على حياة القارة الافريقية الاقتصادية .

ان تغفل أمريكا من الناحية التجارية فى افريقيا ليشير مرة أخرى الى خطر الاستعمار الجديد . كذلك يشكل نفس الخطر انضمام الشركات وتجمعها لفرض احتكارات قوية . فكيف يمكن لبعض دولنا الصغرى أن تأمل فى النجاح عند مساومة المنشآت الاجنبية القوية التى تهيمن على امبراطوريات مالية تزيد فى حجمها على جملة دخل الدولة ؟ وكلما صغرت الدولة وكلما قوى سلطان المصالح الاجنبية كلما كانت الفرصة ضئيلة لان تحصل الدولة الافريقية على

استقلالها الاقتصادى • فمثلا بالنظر الى حجم غانا الاقتصادى وصناعاتها البديلة كانت فى موقف للمساومة مع شركات الالومونيوم اقوى من موقف توجو التى تصفرها حجما وتقل عنها فى المجال الاقتصادى عند معالجتها لشركات الفوسفات الفرنسية • يجب أن نضع نهاية لسيطرة الشركات الاجنبية على اقتصاد افريقيا اذا اردنا لهذا الاقتصاد النهوض الشامل ، ولن نستطيع أن نحقق هذا الا عن طريق العمل الموحد •

اننا فى حاجة الى ما يشبه الثورة الاقتصادية • لقد كان نمط الاقتصاد الاستعمارى هو الذى يعوق تنميتنا ونهوضنا • نحن نحتاج الى أن نعيد تنظيم أنفسنا تنظيميا كاملا بحيث تخصص كل دولة فى انتاج السلع والمعايير التى تناسبها •

وعن طريق هذه الوحدة الاقتصادية تستطيع الدول الافريقية التى تكون قد بدأت فى انشاء الصناعات الحديثة من أن تستفيد من الاسواق الواسعة المفتوحة امامها • كما اننا سوف نكون فى موقف نستطيع فيه أن نساوم من أجل اثمان أفضل لسلعنا ، كما نستطيع كذلك فرض الضرائب على المكاسب الاجنبية • ان هذا فى الحقيقة هو السبيل لتحقيق نمط جديد من التنمية الاقتصادية • وتمكن الزراعة أن تسير بخطوات واسعة سريعة نحو الآلية ، كما تجد تحت تصرفها رؤوس اموال أكثر • ويمكن تخطيط الصناعات على مستوى اقتصادى أوسع • ونحن نعرف أن المصانع الصغرى التى خططت كى تفى بالحاجيات القومية فقط تكون نفقاتها اكبر ، ولذلك لا نستطيع أن نخفض تكاليف الانتاج كما تفعل الوحدات الصناعية الكبيرة الحجم •

ومع ذلك فما زال امام التخطيط القومى دور كبير يلعبه فى افريقيا الموحدة فهو الذى يزودنا بالبيانات الضرورية عن الاحوال المحلية ، ولكن يكون عمله اسر اذا عاونته هيئة تخطيط واحدة تنظر الى مصلحة القارة الافريقية عامة • امامشروعات التنمية وما يتبعها من البحوث والتدريب التى يقوم بتنفيذها معهد التنمية التابع

للجنة الاقتصادية في داكار فسوف تزيد من قوتها حتى تغد مل من المستوى القومى والمستوى القارى . كما سوف تتجنب الفشل الذى يكلفنا كثيرا والذى ينجم عن عدم التنسيق . ومثل ذلك مشروع سد انجا الذى يمد بالقوى المعركة مصنعا لتكرير السكر ومصنعا للبلاستيك ولورق الكرتون (المصنع من مصاصة القصب) فى بانجوى ، والذى يقوم بدوره بشحن البلاستيك لتغذية منتجات صناعة البلاستيك فى برازيل . ومن الواضح أن الواجب يقتضى وجود جهاز للتخطيط يستطيع أن ينسق بين توقيت مصنعى برازيل وبانجوى وبين خطوط الكهرباء من انجا الى بانجوى وبرازيل وبين خدمات النقل بين بانجوى وبرازيل والسد نفسه .

وتستلزم عملية تحقيق الوحدة الاقتصادية اجراء مساومات كثيرة بين الدول المختلفة . ان عملية لم شمل المظاهر المختلفة للسياسة الاقتصادية ستسير بسرعات متفاوتة ، وقد تحدث تاخيرات مثبطة للأمال ، كما تقضى الوصول الى حلول وسط . ولكن طالما ان هناك رغبة فى انجاح العملية فسوف يمكن التغلب على كل الصعاب .

وبصفة عامة كلما اتسعت الجبهة التى تتم على أساسها الوحدة الاقتصادية كلما كان تحقيق الاهداف والسياسة الخاصة بافريقيا النامية أسرع . ويمكن لهيئة تخطيط افريقية أن تتخذ الخطوات المباشرة نحو تنمية الصناعة على مقياس كبير ، ونحو ازالة الحواجز التى تحول بين التجارة فى الدول الافريقية وبين خلق بنك مركزى وبين تكوين سياسة موحدة فى كل ما يخص الصادرات والتعريفه وحصص التجارة . وقد قامت اللجنة الاقتصادية لقارة افريقية بعمل مسح يستهدف الحصول على بيانات تساعدنا عند اتخاذ قرارات فى النقاط السابقة .

ومن بين الحاجيات الضرورية المباشرة فى افريقيا صنع الآلات الزراعية بكافة أنواعها حتى نسرع بعملية آلية الزراعة ، كما نحتاج الى كميات من الآلات

الكهربائية لاستخدامها في انتاج القوى الكهربائية اللازمة للنمو الصناعي •
كذلك يجب انتاج آلات المناجم والصناعة في أفريقيا لتخفيض نفقات تنمية
مواردنا المعدنية • كما اننا في ميسس الحاجة الى أدوات البناء والكيماويات
والاسمدة والبلاستيك ، فهذه يجب على أفريقيا أن تنتجها لسد احتياجاتها •

وتدل التقارير التي وضعتها بعثات التنسيق الصناعي التابعة للجنة
الاقتصادية لأفريقيا أن انتاج الحديد والصلب والمعادن الاخرى والادوات الهندسية
والمواد الكيماوية والاسمدة والاسمنت والورق والمنسوجات يجب أن تهض على
اساس مستوى القادة الأفريقية حيث أن تفوقها يعتمد على انتاجها على نطاق
واسع • أما الصناعات الأخرى التي يمكن أن تتفوق على مستوى صغير فيمكن
تخطيطها بصفة قومية •

وتعتمد أماكن الصناعات المختلفة على عوامل كثيرة مثل امكان الحصول على
القوى الكهربائية ، الموارد المعدنية ، القرب من المصانع ، الاسواق وهكذا ...
فمثلا يمكن انتاج الالومنيوم والنحاس في البلاد التي تتوافر فيها الموارد الاساسية
والخام والقوى المحركة • وليس من الضروري أن يتم صنع المنتجات الالومنيوم
والنحاس في البلاد التي تنتج هذين المعدنين • وبالمثل يقتصر انتاج القطن على
بعض اقاليم مناخية ، أما انتاج المنسوجات القطنية فيمكن أن يتم في أماكن
بعيدة •

ويمكن لكل دولة أفريقية أن تسهم بنصيب في التنمية الاقتصادية العامة •
فمثلا لا يوجد البوتاس في أفريقيا الغربية ولكنه يوجد في شمال أفريقية وأثيوبيا
وربما في الكونغو (برازافيل) وجابون • كذلك نجح انتاج الاسمدة الازوتية
في زامبيا • ويمكن أن تزود مصانعها بالفحم من روديسيا والقوى الكهربائية
الرخيصة من مساقط فكتوريا المائية • ويمكن لكينيا بما عندها من غابات شاسعة
أن تصبح مركزا يمد دول شرق أفريقيا ووسطها بالغاز والاسيتون وغاز الميثان
والقار • وهناك أمثلة أخرى عديدة أكثر من أن تحصى •

ولا يجب أن تعمينا الحاجة الماسة الى التنمية الصناعية على مستوى القارة الافريقية عن الحاجة الى أن نفعل نفس الشيء بالنسبة للزراعة وصيد الاسماك وأعمال الغابات • وفي كتابه المسمى « دور الصناعة في التنمية » أشار ددلى سيرز الى اعتماد الزراعة والصناعة الواحدة على الاخرى •

«تحتاج الصناعات النامية الى المواد الضرورية •• وعمال المدينة الصناعية النامية يحتاجون الى التغذية ، وهذا يقتضى أن يقوم الريف بزيادة انتاج المواد الغذائية •• ولكن التغالى فى الانتاج الصناعى - كما حدث فى بعض الدول - يؤدى فى آخر الامر الى ابطاء سرعة التصنيع » •

وبلاحظ أن الدول الافريقية تقوم باستيراد كميات من المواد الغذائية من الخارج فى الوقت الحاضر أكثر من أى وقت مضى • وهذا الاتجاه يجب أن يوقف بواسطة تخطيط للتوسع الزراعى نضعه بعناية •

وكما هو الحال فى الصناعة يمكن أن يكون هناك تخصص فى الزراعة فينتج كل اقليم المحاصيل الزراعية التى تناسبه • فمثلا يكون مضيعة للجهود أن تحاول دول غرب أفريقيا أن تكتفى ذاتيا من حيث الارز فى الوقت الذى يستطيع فيه اقليم كازامانس بالسنگال أن يوفر لها ما تحتاجه من الارز • وبالمثل يمكن لمالى وفولتا العليا أن تقوما بتصدير اللحوم الطازجة والمعلبة والمحفوظة بينما تستطيع الدول الساحلية تصدير الاسماك الطازجة والمعلبة والمدخنة •

والضرورة الثانية التى تدعو الى انتهاج سياسة زراعية موحدة هى الحاجة الى اتخاذ خطوات لمقاومة كثير من العقبات التى تعوق التقدم الاقتصادى • فالجراد وذبابة التسي تسي وغيرها من الآفات الزراعية لا تحترم الحدود السياسية • والبحث فى وسيلة مقاومتها يتطلب تجميع الجهود الذهنية والقوى الفنية • كذلك

الحال بالنسبة للادوية والخدمات الاجتماعية • وكم تكون الفرصة مهيأة اذا أمكن تنسيق العمل ضد الامراض الوبائية الكثيرة الانتشار مثل عمى النهر ومرض النوم وغيرهما •

ثم ان الفائدة التي تعود من توحيد السياسة العسكرية والسياسية الدبلوماسية لسلامنا من جهة وتحقيق حريتنا في كل شبر من ارض أفريقيا من جهة أخرى لمن الواضح بحيث لا تقبل الجدل أو التعليق •

كذلك يشكل النقل والمواصلات قطاعين تدعو الضرورة فيهما الى توحيد التخطيط • فيجب أن تخطط الطرق والسكك الحديدية والمجاري المائية وخطوط الطيران بحيث تخدم حاجيات أفريقيا لا المصالح الأجنبية • ان المواصلات الحالية بين الدول الافريقية بعضها وبعض غير صالحة • وهناك أحوال كثيرة نجد فيها أن الانتقال من ميناء جوى فى أفريقيا الى أوروبا أو أمريكا أسهل بكثير من الانتقال من دولة أفريقية الى دولة أفريقية أخرى •

وحتى تكون الوحدة الاقتصادية ذات فاعلية يجب أن تصاحبها وحدة سياسية • فالوحدتان لا تنفصلان وكل منهما لازم لعظمة مستقبل قارتنا وتنمية مواردنا الى الحد الأقصى • وهناك امثلة عديدة لاتحادات كبرى بين بعض الدول فى العالم فى الوقت الحاضر • وفى كتابى « ضرورة توحيد أفريقيا » وصفت بعض هذه الاتحادات الهامة ووجهت تحذيرا ضد خطورة الاتحادات الاقليمية فى أفريقيا •

ان أفريقيا اليوم هى المرتع الاساسى لقوى الاستعمار الجديد التى تسعى الى السيطرة على العالم من أجل الامبريالية التى تخدمها • وقد انتشرت هذه القوى من جنوب أفريقيا والكونغو وروديسيا وانجولا وموزمبيق مكونة شبكة من الاحتكارات الدولية المالية المعقدة • وتقوم هذه الاحتكارات بتوسيع تنظيماتها المصرفية والصناعية فى ثنايا أفريقيا • ويدعو المتحدثون باسمها فى برلمانات

العالم وحكوماته ويسيطرون على كل الهيئات الدولية التى تعمل من أجل السلام العالمى والنهوض بالبول غير المتقدمة • فكيف نستطيع أن نتحرك وسط هذه القوى الضخمة ؟ لا نستطيع أن نفعل ذلك ونحن فرادى ، ولكننا نستطيع ذلك متحدين مما يعود على قدرتنا فى المساومة بالقوة ، ومما يزيل كثيرا من الازدواج الذى يعود بالنفع على الامبرياليين واستراتيجية استعمارهم الجديد •

ان كلمة « مناهضة الاستعمار » هى كلمة كثيرا ما يقوم بترديدها مروجو الامبريالية ليصفوا انتقال التحكم السياسى من المستعمر الى السيادة الافريقية • والحقيقة أن الاستعمار ما زال يسيطر على هذه السيادة • فما زالت الدول الفتية هى الموردة للمواد الخام • لقد كان التغير فى العلاقة الاقتصادية بين الدول الجديدة ذات السيادة وسادتهم القدماء تغيرا شكليا • لقد لبس الاستعمار ثوبا جديدا ، لقد تحول الى استعمار جديد ، وهو آخر مرحلة من مراحل الامبريالية • ان هذا الاستعمار الجديد يتغلغل داخل جسم القارة الافريقية بسرعة عن طريق الشركات الرأسمالية الاحتكارية التى تتكرر فى شكل ثورة على الاستعمار ، وهذا يتطلب ضرورة وحدة القارة •

وتتركز هذه المصالح حول شركات المناجم فى جنوب أفريقيا ووسطها • وهى تنتشر من قطاع المناجم لتشمل شركات الاستثمار والمؤسسات الصناعية والنقل وهيئات المرافق العامة وصناعات البترول والصناعات الميكانيكية وغيرها مما لا يقع تحت حصر • ان مشروعاتها لتنتشر عبر القارة الافريقية وفوق المحيطات الى أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلند وآسيا والبحر الكاريبى وأمريكا الجنوبية والمملكة المتحدة واسكنديناوة ومعظم غرب أوروبا •

وهى متصلة - اتصالا مباشرا أو غير مباشر - بكثير من عمالة الصناعة الأمريكية ورجال الاعمال • ويساندها كبار الصيرافة والممولين ورجال الصناعة فى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وأمريكا وغيرها من البلاد • ودفاثرها مليئة ببيانات تحوى أسماء لها صدى فى أذن من لهم دراية كافية بالاعمال

الصناعية والمالية الدولية • فاسماء مثل أسماء أو بنهيمر وهامبرو ودرائتون وروتشيلد وديرلانجيه وجليه ولافوند وروبلير وفان درستراتين وهوتشيلد وتستريبتى وباتينو وانجھارد ومتمنز هي أسماء يعرفها الجميع • وهناك أسماء أخرى لا تقل عنها قوة من حيث السيطرة ولكنها تتجنب الدعاية فلا توجد ضمن الاسماء التى يتضمنها دليل الاعمال التجارية أو ربما تختفى وراء أسماء وعناوين أخرى •

هذه الاحتكارات الامبريالية الكبرى المتشابكة المعقدة هي التى تكشف عن القوى الحقيقية وراء الاحداث العالمية • انها تشير الى النمط الذى يربط بين هذه الاحداث وبين الدول النامية فى اطراف الكرة الارضية المختلفة • انها تكشف عن ازدواج المصالح ، هذا الازدواج الذى يفرض على البلاد النامية أن تستورد السلع وتستورد الخدمات التى تقوم بانتاجها الشركات الداخلة فى جماعات الاحتكار التى تستغل مواردها الطبيعية أو التى تتصل بها اتصالا وثيقا • هذا هو سلاح الحياتين ذو الحدين الذى يقطع ثروة أفريقيا من القارة الافريقية والذي يعود بالثراء على البلاد التى تمتص مواردها الاولى ثم ترددها لها مرة أخرى على شكل منتجات مصنعة •

وفى استقلالها الجديد تعود الدول الافريقية وتضطر الى أن تلجأ الى هذه الجماعات الاحتكارية كى تمدها بما هي فى حاجة اليه من أشياء لازمة لوضع أسس تحولها الاقتصادى • ان سياسة عدم الانحياز - حيثما توجد - تفرض التعامل مع الاطراف المختلفة • ولكن لما كانت الرأسمالية قد وصلت الى ذروة الاحتكار فقد أصبح من المستحيل علينا أن نتجنب التعامل مع الاحتكار فى شكل أو فى آخر • ولكن طبيعة تعاملنا مع الاحتكار هي التى تحدد حرية الدول الافريقية أو عدم حريتها • فإذا ما أمكننا أن نجعل مؤسساتنا المالية متكاملة ونبعد مشروعاتنا الاساسية عن السيطرة الامبريالية أمكننا ان نكون بمنأى عن الاستعمار الجديد الذى اطبق بقبضته - مع الاسف - على البلاد التى غطى على استقلالها الاعتماد الكلى على الهيئات الواقعة خارج القارة الافريقية • وفى هذا الجو

من الحرية النسبية تقوم المؤسسات العملاقة بمشروعات صناعية فى بلادنا تتخفى تحت ستار تنمية قومية مخططة . ان البنوك الاهلية هى بنوك أهلية حقيقة أنشئت بموارد البلاد ، كما تحتاط هيئاتنا المالية والاقتصادية الاخرى ضد تسرب الاستثمار الجديد .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الاحوال نادرة فى القارة الافريقية، فمعظم البلاد الافريقية قد انتقلت الى حالة السيادة القومية فى ظروف لا تتيح لها الا اقل ما يمكن من حرية الحركة داخل نطاقها القومى . ولكن يمكن التغلب على ذلك بتجميع القوى وتوحيد القارة . واتباع سياسة اشتراكية لا ترتبط بالقارات الاخرى او تنقيد بها . اما والحالة كذلك فنحن نجد أن معظم الدول الجديدة وقد أفرعها الخوف من شظف الفقر والمرض والجهل وافتقارها الى الموارد المالية والفنية بعد أن لفظها الاستعمار تشعر بعدم الميل نحو قطع الحبل السرى الذى كان يربطها بالاستعمار الام . ويغذى هذا التردد هذه المياه المعسولة – المعونة – التى ياملون منها أن تسد الهوة التى تفصل بين الجوع وبين الامل فى التغذية التى لا يتحقق مطلقا . ونتيجة لذلك فان الامبريالية بعد أن تخلت عن السيطرة السياسية المباشرة قد احتفظت بل ووسعت قبضتها أو سيطرتها الاقتصادية عن طريق اغراء الاستثمار الجديد .

وكان من نتيجة زيادة التوسع فى الكفاية الانتاجية وفى الانتاج من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة أن شعرت بضرورة تصدير منتجاتها المصنوعة وفائض رأسمالها الذى ان بقى داخل البلاد أدى الى تضخم فى المنافسة ولكنه يعود بعائد سريع اذا استغل فى البلاد « الجائعة » صناعيا . ومن ثم كان النضال للحصول على مركز فى هذه المناطق وفى مناطق المواد الخام لاحتكارها ، هذا الاحتكار الذى يستغل أفريقيا لا فى الحرب الباردة فحسب (التى هى مظهر من مظاهر النضال من أجل البقاء بين الرأسمالية والاشتراكية) ولكن فى النضال التنافسى للاحتكار الدولى . فارتفعت واردات أمريكا الشمالية الى أفريقيا من ١٠ر٣٪ فى عام ١٩٥٩ الى ١٣ر٧٪ فى عام ١٩٦٢ ، بينما بقيت الواردات من الدول الغربية واليابان على

ما هي عليه أو ربما انخفضت قليلا . وهذا راجع الى زيادة الاستثمارات الامريكية في صناعات القارة الافريقية والى نمو اسهام الولايات المتحدة في المؤسسات المالية في القارة . وتشق البيوت المالية طريقها في اقاليم كانت وقفا على المصارف الاوروبية والبريطانية . اما المصارف الفرنسية فما زالت هي المسيطرة في البلاد التي كانت تابعة لفرنسا ، وكذلك الامر بالنسبة للبلجيكيين في الكونغو . ولكن أصبحت هذه جبهة للاستثمار الامريكي الآن .

ويشير المستشارون الماليون الاوروبيون على الدول الافريقية بالمزايا التي يتمتعون بها نتيجة بقائهم مرتبطين بالدولة الاوروبية التي كانت « الدولة الام » في وقت من الاوقات ، كما أنهم يحطون من قيمة ارتباط الدول الافريقية بعضها ببعض . ويستخدم لومبارد اللبقة المتناهية في مقاله الذي نشره بصحيفة « فينشال تايمز » - وهي الصحيفة اللندنية ذات النفوذ الكبير - في عددها الصادر في ٦ فبراير ١٩٦٤ وفيه يقول « ليس هناك ما تستطيع الدول الافريقية أن تقدمه كي تساعد الواحدة منها الاخرى في المجال المالي في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي » وهو لذلك يعبر عن « سروره اذ يرى الدول الافريقية المستقلة قد بدأت ترى أن من مصلحتها أن تحتفظ بالروابط المالية مع الدول الاوروبية الكبيرة ، هذه الروابط التي ورثوها من عهد الاستعمار . وهم يشكون كثيرا في أن الحماس الذي تبديه الدول الام لابقاء الدول الافريقية مرتبطة في نفعها بها مبعثه اعتبارات المصلحة الذاتية » .

وقد أكد لومبارد لقرائه أن الافريقيين أظهروا حكمة عندما قامت سكرتارية اللجنة الاقتصادية الافريقية - التي كانت تعاون هيئة الوحدة الافريقية في تنفيذ القرار الخاص بانشاء غرفة افريقية للمقاصة واتحاد للمدفوعات - بطلب المشورة من بروفيسور تريفين - الحجة الامريكي في شؤون النقد والاستاذ بجامعة ييل . ولذلك هل هناك ما يدعونا الى الدهشة عندما نجد هذا الاستاذ يشير في تقريره الى أن قسم الارتباطات المالية مع شركات التجارة الكبرى ومع المراكز المالية عمل لا يتسم بالحكمة . اننا بطبيعة الحال نعتبر هذا تغلفا للاستعمار الجديد أما بالنسبة

الى لومبارد فهو أحد وجهى الصورة • فهناك عالمان وعلى الدول الافريقية ان تحاول الاستفادة قدر الامكان من العالمين ، ويكون هذا عن طريق الاحتفاظ او حتى تنمية العلاقات مع مناطق المال الدولية الكبرى ، وفى نفس الوقت تبني اجهزتها المالية الخاصة بها • ولا يتطوع لومبارد ليشرح لنا كيف يمكن حل المتناقضين ، ولكنه يعترف أن هذا الاجراء الثنائى سيقابل بالموافقة التامة من جانب شركائهم •

ونحن لا نجد صعوبة فى تصديق ما يقوله لسبب بسيط واحد، هو ان اولئك الذين يسيطرون على الاجهزة المالية الدولية يضعون قنابلهم الزمنية داخل الاجهزة المحلية الافريقية • وذلك لان هذه الاجهزة الاخيرة يسيطر عليها المحتكرون المليون من الاستعماريين ورجال المال ورجال البنوك الذين أمضوا وقتهم فى السنوات القليلة الاخيرة يقيمون المنشآت فى أنحاء أفريقيا ويتسللون الى قلب البلاد الاقتصادى ويرتبطون مع أهم المشروعات التى توضع بقصد استغلال موارد القارة الطبيعية لمصلحتهم الشخصية أكثر من أى وقت مضى •

وبالرغم من أن هدف رجال الاستعمار الجديد هو السيطرة الاقتصادية الا أنهم لا يقصرون عملياتهم على المجال الاقتصادى فحسب • انهم يستغلون نفس طرق الاستعمار القديمة مثل التسلل من جهة الدين أو جهة التعليم أو جهة الثقافة • فمثلا نرى فى البلاد الافريقية المستقلة عددا كبيرا من المدرسين الاجانب والملحقين الثقافيين الذين يحاولون التأثير على الشباب ضد بلادهم وضد شعبهم • انهم يفعلون هذا بواسطة زعزعة ايمانهم فى حكومتهم الوطنية وفى النظام الاجتماعى ، وفى نفس الوقت يجدون آراءهم وأفكارهم عن حكم البلاد وينسون أن الحكمة السياسية لم تعد حكرا على أحد •

ولكن هذا التمرد غير المباشر لا يعد شيئا مذكورا بالمقارنة بالاكتماسح المسلط الذى يقوم به الرأسماليون الدوليون • وهذه امبراطورية أخرى ، امبراطورية رأس المال ، وهى عبارة عن شبكة واسعة من النشاط الذى يتم بين

القارات بعضها وبعض على مستوى منوع يسيطر على ارواح ملايين الناس في بلاد العالم المتباعدة مستغلا عمل بعض الشعوب وثرواتها لاشباع نهم الاقلية . وهنا يكمن منبع السلطة الذي يوجه السياسات والذي يقف عقبة في وجه تقدم تيار الحرية بين الشعوب الافريقية المستغلة . هذا هو العدو الصلب لاستقلال افريقيا ووحدها على شكل سلسلة دولية من المصلحة المشتركة ، والذي ينظر الى اقتراب الدول الجديدة بعضها من بعض كضربة قوية موجهة ضد سيطرته على موارد الآخرين واقتصادياتهم . هذا هو الاستعمار الجديد . هذا هو الاثر الواسع للشركات الاحتكارية . ان رقعة امبراطوريته المألكية وامبراطوريته الاقتصادية هي القارة الافريقية جميعها ولا يمكن أن نتحداه الا على مستوى القارة جميعها . لن نستطيع أن نهزم هذا الاستعمار الا بتوحيد افريقيا ووضعها تحت حكومة اتحادية واحدة .

الفصل الثالث

مالية الاستعمار

هذه هي الحقائق المرة للموقف الأفريقي اليوم . وهي عملية بدأت
وهمسترت ونمت منذ أن غزت الدول الأوروبية والدول الأجنبية القارة الأفريقية.
وقد اكتسبت قوة دفع كبيرة في السنوات الأخيرة بعد أن نما الصراع بين خصوم
الامبريالية وبين الرأسمالية والاشتراكية .

وقد حلل لينين الامبريالية بأنها أعلى مرحلة من مراحل الاستعمار . وقد
كتب تحليله في منتصف سنوات الحرب العالمية الاولى ١٩١٦ التي نشبت
لتحديد أو تقرير إعادة النظر في السيادة الامبريالية . وتتبع تطور الرأسمالية
الغير متساوى والذي جعل من أتوا بعد ذلك مثل ألمانيا والولايات المتحدة كي
يكونوا اتحادات ونقابات قبل من أتوا قبل ذلك . وبهذه الطريقة وصلوا الى
درجة عالية من الاحتكار تحدى بها بعضهم البعض الآخر ، كما تحدوا بقية
الامبريالية العالمية .

ولقد استطاعت الرأسمالية الاحتكارية عن طريق الوحدات والانماجات
واتفاقيات براءات الاختراع واجراءات عمليات البيع وحصص الانتاج وتحديد
الأسعار وغيرها من الطرق المختلفة أن تكون اخاء دوليا . ومع ذلك كان من
نتيجة طبيعتها التنافسية التي منشؤها مبدأ الانتاج من أجل الكسب الشخصي
وتطور الرأسمالية أن استمر نضال الاحتكارات داخل نطاق الشركات الدولية .

وانتهى الصراع بين البيوتات المالية والصناعية الأوروبية والأمريكية بشأن إعادة تقسيم موارد العالم من المواد الخام ومن الأسواق لاستغلال رأس المال والسلع المصنوعة بانفجار أدى الى حرب عنمنا أصبحت الدبلوماسية عاجزة عن حل هذه المسائل . لقد كان من نتيجة الحرب العالمية ١٩١٤ - ١٩١٨ أن أعيد تقسيم قطاعات الاستعمار في العالم ، وفي نفس الوقت قد أتاحت الفرصة لاجداث كسر اشتراكي في سلسلة الامبريالية التي كانت تطوق العالم .

وكان انتصار ثورة أكتوبر الروسية ضربة قوية وجهت الى الرأسمالية المحتكرة . ومنذ ذلك الوقت لم تعد تواجه صراعا من أجل الزعامة داخل صفوفها فحسب بل الأسوأ من ذلك أنها أجبرت على أن تدخل في صراع دفاعي ضد أيديولوجية معارضة . وكانت هذه الأيديولوجية الأخيرة قد أحرزت نجاحا بينا عندما أخرجت سدس مساحة الكرة الأرضية من ميدان الرأسمالية المحتكرة . وهي حقيقة لا ولن تغتفرها ، كما كانت تهدد بالقضاء على سلطان الامبريالية في أماكن استراتيجية أخرى كانت قد لانت تحت تأثير ضربات الحرب . وعند ما فشلت حرب التدخل التي شنتها لاختضاع الدولة الاشتراكية الأخيرة اقامت كوردونا صحيا حول الاتحاد السوفييتي لمنع انتشار علوى الاشتراكية الى أجزاء أوروبا الأخرى . وقد شجعت الفاشية على أن تسند الرأسمالية في المواضع التي أصيبت فيها بضرر أو قبلت بعدم الرضا من جانب الشعب كما هو الحال في ألمانيا وإيطاليا ، كما تسندها كذلك في البلاد التي ظلت توابع شبه استعمارية للامبريالية الغربية - إسبانيا والبرتغال .

كانت هذه الوسائل عاجزة عن أن تسير الأزمات التي كانت تقطع أوصال الرأسمالية ، كما أنها كانت تزيد من حدة النزاع ومرارته ، هذا النزاع الذي ثار على شكل حرب عالمية ثانية عام ١٩٣٩ . ومن هذه المجزرة البشرية برزت الاشتراكية كنوع من التحدى أكثر تهديدا للامبريالية عن ذى قبل . وفي نفس الوقت قمنا نحن - الذين كنا شعوبا في امبراطورية الامبريالية - وأدركنا أننا نستطيع أن نسيطر على مصيرنا وبدأنا نطالب بالاستقلال . وهكذا وجدت

الامبريالية نفسها تواجه تحديا في جبهة أخرى - الجبهة الاستعمارية - في وقت كان العلم قد رفع فيه من قدرة جهاز الرأسمالية الانتاجي ، الأمر الذي يتطلب زيادة الحاجة الى المواد الخام والى الاسواق لتوزيع موادها الاولى المنتجة كيميائيا وتوزيع سلعها ، كما كانت في حاجة الى تشغيل فائض رؤوس اموالها . ونتيجة لهذا التحدي الموجه الى الامبريالية من مناهضى الاستعمار ومن الاشتراكية فقد وجدت نفسها في نضال مهم للبقاء ضد القوى المعادية لها . وفي هذا الصراع المتشعب النواحي وجدت الامبريالية نفسها مجبرة على أن تستخدم كثيرا من الاساليب للمحافظة على نفسها وذلك بأن تستمر في عملياتها الاستعمارية دون التمتع بالسيطرة الاستعمارية .

وقد استطاعت الدول الاستعمارية العظمى أن تحتكر التجارة الخارجية وتحتكر انتاج المواد الاولى الزراعية والصناعية في البلاد الخاضعة لها . أن مستعمرات الدول غير الكاملة التصنيع مثل البرتغال التى ظلت طيلة عدة قرون كاحجار الشطرنج فى يد بريطانيا أصبحت شبه مستعمرة للمالية البريطانية واصبح رأس المال البريطانى يسيطر عليها بالاضافة الى البنوك الدولية المرتبطة بها . أما السيطرة البلجيكية المالية على الكنفو فيقاسمها فيها المالية البريطانية والفرنسية والامريكية وذلك نتيجة للعلاقة الوثيقة بين الاجهزة المصرفية البلجيكية وبين البيوت المالية الدولية مثل روتشيلد واخوان لازار وشرودر .

وقد مكنت الاتاوة التى يفرضها الاستغلال الاستعماري وشبه الاستعماري على الطبقات الرأسمالية من أن تلقى بعض الفتات الى الطبقات العمالية ، وكانت النتيجة شراءهم (خاصة اتحادات العمال والزعماء السياسيين) عندما تخرج الصراع الطبقي . وفي نفس الوقت كان من نتيجة المنافسة من أجل الحصول على منابع المواد الخام وزيادة تصدير رؤوس الاموال والسلع بسبب تحسن طرق الانتاج أن كانت البضائع تخرج من المصانع على نطاق واسع .

ان تطور الرأسمالية غير المتكافئة ادخل مناوئين جدد الى الميدان ، وهؤلاء اشتركوا في المنافسة التي كانت تستهدف تخاطف المستعمرات • وقد ازداد عمق هذا التنافس شيئا فشيئا حتى حدث الانفجار في صورة الحربين العالميتين اللتين برغم كل الصفصطة التي قيلت من انهما نشبتا من أجل الحفاظ على الديمقراطية ، الا انهما في الحقيقة كانتا حروبا تستهدف اعادة تقسيم العالم بواسطة الرأسمالية المحتكرة • ويقول كلوزويتز « ان الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى » • فعندما عجزت الشركات عن تحقيق سيادتها فوق مناطق أوسع من ذي قبل بطريق المنافسة السلمية دفعت بالادها للقيام بعمل عسكري لتحقيقها • وهذا من شأنه أن يعطيهم مجالا أوسع للعمل، فوق أنه يحطم قوة منافسيهم •

ولم تقتصر عملية اعادة تقسيم العالم على القطاعات غير المتقدمة بل امتدت الى المناطق ذات التصنيع العالي • فمثلا كان اقليم الازراس واللورين الصناعي الهام مطعما للامان عند غزوهم لفرنسا في حربى ١٨٧١ و ١٩٣٩ كما كانت الرغبة فى ضم مصانع بوهميا ومورافيا المتقدمة فى المجال الصناعى بشكل كبير الى الشركات الاحتكارية الالمانية هى التى أوحت الى هتلر بحملته ضد تشيكوسلوفاكيا، وطالما سال لعاب الرأسماليين الفرنسيين بسبب مناجم الفحم الفنية وبسبب الصناعات الكيماوية الموجودة فى اقليم السار لقربه من اقليم اللورين حيث الحديد الحام ، ولذلك انتهزوا فرصة الاعداد للصلح فى عام ١٩١٩ لضمهما الى فرنسا على سبيل التعويض • وفى استفتاء تم بعد ذلك ضم اقليم السار الى المانيا • وبعد الحرب العالمية الثانية عقدت اتفاقية بين ويندل وشنيذر وكروب لعمل اتحاد جرمنى بين اقليم السار الالمانى وبين فرنسا مما جعل السار معتمدا على امبراطورية دى ويندل للفحم والصلب •

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة هتلر وبغلبة مؤقتة للرأسمالية الالمانية التى اضطرت أن تخضع لحفنة منعشة من مالية الاحتكار الأمريكى • وفى

نفس الوقت كان العالم الاستعماري يقوم بحركة مما جعل ونستون تشرشل يقول ان البريطانيين لم ينصبوه رئيسا للوزارة كى يقوم بتصفية الامبراطورية البريطانية . لقد اخذت بذور الكلمات المعسولة عن الحرية والتي كانت تداع على اركان الكرة الارضية الاربع تلبت وتنمو ، ولم يكن هذا هو المقصود منها فى ذلك الوقت . لقد أصبح التحرر من الاستعمار هو الظاهرة السائدة فى منتصف القرن العشرين مثلما كان تحريم الرق هو النعمة السائدة فى مثل هذه المدة فى القرن التاسع عشر ، وكان لكل منهما نتائج خطيرة بالنسبة للسياسة والاقتصاد الوطنيين والدوليين .

وكما تلقت الرأسمالية ضربة شديدة عقب الحرب العالمية الاولى بقيام الاتحاد السوفييتى تلقت هزيمة ساحقة أخرى بقيام نظم الحكم الاشتراكية فى عدد من الدول فى وسط أوروبا وشرقها وفى الصين . لقد سحبت منها منابع واسعة للمواد الخام والاستثمار المالى وأسواق السلع . وشغل إعادة التعمير اهتمام البلاد الاوروبية فى بادئ الامر ، واستطاعت الولايات المتحدة أن تفيق قبل غيرها لكونها قد دخلت الحرب فى وقت متأخر ولسلامة بلادها من دمار الهجوم وبسبب قوتها الانتاجية والابتكارية كمورد أساسى للالات الحربية والخدمات العسكرية ، وكانت النتيجة أن استولت على المكانة الاولى التى كانت لبريطانيا فى الاحتكارات المالية الدولية .

وكان من نتيجة تصدر الولايات المتحدة فى مجال المال ان اتجهت سياستها الخارجية اتجاها على نقيض اتجاهاها قبل الحرب . فمن عزلة تامة تحولت الى سيادة وسيطرة على الشؤون العالمية . وكان من نتيجة ظهور دول جديدة كانت غارقة فى الاستعمار ان برزت مشكلة محورية ، وهى كيف يمكن الاحتفاظ بهله الدول داخل الاطار الاستعماري بعد ان زالت عنها السيطرة الاستعمارية السافرة . وهنا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الامبريالية وهى تعديل الاستعمار

حتى يناسب الوضع الجديد الذى يتسم بزوال السيادة السياسية التى كانت الدول المستعمرة تتمتع بها ، وهى المرحلة التى يحافظ فيها على الاستعمار بوسائل أخرى .

ولا يعنى هذا أن الطراز القديم كان قد زال تماما . فهناك من الأدلة ما يوضح أن الدول الامبريالية ما زالت متمسكة بمستعمراتها . ومن أمثلة ذلك فيتنام وكوريا والسويس والجزائر التى تبين كيف أن الدول الامبريالية تفعل المستحيل كي تحتفظ ماديا بمستعمراتها . وقد ثبت هذا الاتجاه تدخل أمريكا وقيامها بلعب الدور الاول فى النضال من أجل سيطرة رأس المال فى المجال الاحتكارى العالمى . وقد ألبس هذا الصراع ثوب أيدولوجى بالقول بأن مركز المعركة هو مناهضة الشيوعية، وذلك لاعادة القطاع الاشتراكى فى العالم الى قبضة الاحتكار المالى الغربى المستغل . وتشكل كوبا مثالا بارزا لمحاولة هذه الدول اعادة سيطرتها على بلاد سبق أن لفظتها بغية الاحتفاظ بقلعة استراتيجية فى نضالها من أجل تجديد سيادتها على العالم الاشتراكى المعادى للامبريالية .

وتعتبر السيطرة على منابع الوقود الدافع الاول فى المنافسة الجئونية بين دول الاحتكار . لقد تبادلت فرنسا والمانيا أقليم السار بسبب مناجم الفحم الهامة التى فيه . وبالمثل استمرت المعركة من أجل البترول منذ سنى ما قبل الحرب العالمية الاولى . لقد أصبح بترول الشرق الاوسط الهدف الهام لهذه الحرب ، كما استمر النضال بعد الحرب بواسطة الطرق الدبلوماسية والاقتصادية داخل النطاق القومى وعلى المستوى الدولى . وقد قامت شركات مورجان بمنافسة روكفلر للسيطرة على البترول وكانت الاولى قد مدت نفوذها على منطقة نفوذ الشركة الانجليزية الهولندية والتى كانت يوما ما خاضعة لنفوذ شركات روتشيلد واخوان لازار والبنك الالمانى .

وكانت المعركة الجئونية من أجل احتكار البترول هى العامل الاساسى فى اتحاد الحركات الشعبية التى قامت فى المستعمرات وفى اشباه المستعمرات فى الشرق

الادنى والشرق الاوسط والشرق الاقصى وفى أمريكا اللاتينية وفى شمال أفريقيا • ان سلسلة الاحداث اتى وقعت فى ايران والعراق والكويت وعدن والسعودية وكوبا وفنزويلا والبرازيل وبرونى والجزائر والى اتسمت بالعنف والثورة والحرب كان مبعثها الصراع من أجل السيطرة على منابع البترول • كما اجتذبت آبار البترول فى البلاد الاوروبية - مثل جروتجن فى هولندا - المنافسة على هذه المراكز الصناعية كما سبق أن فعل الفحم والحديد من قبل •

ولم يكن التنافس القائم بين الشركات مقصورا على الانتاج وحده ولكنه امتد الى توزيع منتجات البترول والى الصناعات البترولية الاضافية التى استجبت • وهناك صراع شديد قائم فى جميع انحاء العالم نتيجة للزيادة الحادة فى كمية البترول المستهلكة والتوسع فى هذا الاستهلاك • ومنذ البداية كان يسيطر على صناعة البترول أقوى البيوت المالية مثل روكفلر وروتشيلد ومورجان وذلك بسبب الارباح الطائلة التى تحققها • واليوم وبالرغم من الاناوة الضخمة التى يدفعونها للبلاد المنتجة للبترول فما زالت الارباح آخذة فى الارتفاع •

ويبلغ الاحتياطى الذى تحصله شركات البترول بلايين الدولارات • ويستغل جزء كبير منه فى الخارج ، وقد سبقت أمريكا فى ذلك كل ما عداها • والى جانب هذا الاحتياطى المحصل من البترول يجب أن نضيف المبالغ الطائلة المتحصلة من احتكار المعادن وغيرها من المواد الخام ، ومن احتكار المواد الغذائية ومن الامبراطوريات الزراعية والصناعية ، ومن احتكار شبكات التوزيع ومن الاعدادات العسكرية والحروب العديدة التى نشبت ضد الشعوب المستعمرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومن تطوير الاسلحة النووية الخاصة بالعمار ومن سباق بحوث الفضاء •

وتحتوى الرأسمالية على كثير من المتناقضات اساسها جميعها فكرة انتاج السلع • قلة من الاغنياء وكثرة من الفقراء • فقر وجوع وسط تخمة • حملات التحرر من الجوع والاعانات التى تعطى مقابل تحديد المحصول • والأغرب من

ذلك كله استمرار التجارة في نفس أنواع البضائع والمنتجات والسلع بين البلاد بعضها وبعض . ويبدو كما لو كان كل شخص مشغولا بالاستيلاء على ما عمله الآخر . ومرد ذلك كله ليس الحاجة وإنما الرغبة في تحقيق الربح وتوسيع مناطق الاحتكار . وعلى قمة هذه العملية نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت أداة للاستثمار الدولي والتي تسيطر عليها البيوت المالية الأمريكية وأذناها البريطانية .

والمجموعة الأوروبية - التي تشكل السوق الأوروبية المشتركة أحد مظاهرها - ليست فكرة جديدة . لقد سبقنا إلى الكلام عنها هوبسون في نغمه للامبريالية « كاتحاد أوروبى يضم الدول العظمى التى لا تعمل على تقدم قضية المدنية العالمية والتي تحمل خطر الطفيليين الغربيين الذين هم مجموعة من الدول المتقدمة صناعيا والذين تحقق الطبقات العليا منهم أرباحا طائلة من آسيا وأفريقيا ، معتمدين على طائفة كبيرة من الوطنيين الذين لا يعملون فى الصناعات الضرورية للزراعة والصناعة ، وإنما يقومون بخدمات شخصية أو خدمات صناعية تافهة تحت سيطرة أرسوقراطية مالية جديدة » . وهذه هى الامبريالية الجماعية .

وهذا بالضبط هو عين ما حدث . لقد أدت المنافسة بين الجهات المحتكرة إلى خلق منظمات للإعلان على مقياس واسع ومنظمات للعلاقات العامة التى تشتغل لا فى بيع البضائع فحسب ولا فى الخدمات فحسب ولكن فى بيع الشخصيات أيضا . وتستخدم هذه المنظمات أجهزتها المختلفة - الصحافة والإذاعة والسينما والتلفزيون - جيوشا جرارة من العاملين فى أعمال لا تزيد عن أن تكون أعمالا طفيلية ما كان يجب أن يكون لها مكان فى مجتمع عاقل حكيم ينتج من أجل الاستهلاك لا من أجل تحقيق الأرباح . أما الأمر كذلك فتستثمر مبالغ طائلة بواسطة الشركات كما تحصل هذه الشركات على مبالغ طائلة نظير قيامها بهذه المشروعات .

ولكن ما هذا! الا مظهر طفيف من مظاهر النشاط المالى الذى يقوم به العالم الرأسمالى اليوم بحماس هو اقرب ما يكون الى الحمى . ففي كل اسبوع بل وفي كل يوم - وبطريقة منتظمة رتيبة - نرى نفس الاسماء تتكرر كموردين للعطاءات نيابة عن الشركات الكبرى ، أو كمؤمنين على الاكتتاب ، أو كمصدرين لأسهم جديدة ، أو كحملة سندات ، أو كمستثمرين فى هبات مالية جديدة للاستثمارات الدولية ، أو كمساهمين فى المصانع الجديدة التى توسع من نشاط الاحتكار فى جهات جديدة وبلاد جديدة .

ويبدو نشاطهم اكثر ما يبدو فى بلاد الست دول المشتركة فى السوق الاوروبية وفى غيرها من البلاد التى ما زالت تأمل فى أن تنضم الى هذه السوق اما كاعضاء أصليين أو كاعضاء منتسبين . ودخولهم هذه السوق هو بقصد تخفيف الحواجز الجمركية أو التجارية . ولكن الواقع أن بعض البلاد الاوروبية الرئيسية تعمل كتوابع مالية للبنوك والمصارف الهامة مثل التى تسيطر على جماعات الاحتكار . وبالرغم من كل السلطة التى تتمتع بها المصارف الهامة مثل الشركة البلجيكية العامة ، بنك بروكسل ، بنك الكريديه ، بنك لامبير وبالرغم من كل السلطة التى تتمتع بها هذه الجماعات الصناعية المالية الهامة مثل صولفى ، بويل ، بروفينا كوفيندوس وبتروفينا بالرغم من كل ذلك فإن بلجيكا - وتابعتها لكسمبرج - ما هى فى الحقيقة الا مستعمرة مالية يسيطر عليها رأس المال الامريكى . ففي عام ١٩٥٩ أنشأ الاجانب فى بلجيكا تسعا وثلاثين شركة . وفى عام ١٩٦١ ارتفع عدد الشركات الاجنبية الجديدة الى ٢٣٧ . وارتفعت الاموال المستثمرة من خارج البلاد من ٢٤٥٧ مليون فرنكا بلجيكية فى عام ١٩٥٩ الى ٦٦٦٤ مليون فرنكا بلجيكية فى عام ١٩٦١ . و ٦٠ ٪ من هذا الرقم الاخير - أى ٣٩٧٩ مليون فرنكا بلجيكية من مصادر أمريكية . وقد قال هنرى كوستون فى كتابه الذى عالج موضوع انتشار المصارف والبنوك أن هذا الاستثمار لم يقتصر على بلجيكا نفسها وحدها بل تعداها الى مستعمراتها السابقة . وقد اختتم كوستون كلامه بقوله : « وتعل هذا هو ما يدعوننا أن نساءل أنفسنا عما اذا كانت هذه الاحداث الدامية التى تقع فى الكنفو ليس سببها الصراع الذى لا يرحم والذى يحدث بين جماعات المال المتنافسة » .

وقد ازدهر رأس المال الامريكى فى اثناء الاحتلال الذى تم فى أعقاب الحرب.
فالصناعة الالمانية والاعمال المالية الالمانية المتصلة بالصناعة الامريكية والمالية
الامريكية قد توغلت فيها جماعات الاحتكار القوية التابعة للولايات المتحدة .
فالمصارف الالمانية العملاقة مثل البنك الالمانى ، بنك درسدنر ، دسكونتو
جسيلشافت ، والبنك التجارى والشركات التضخمة الكبرى مثل كروب ، باير ،
باديش انيلين و سودا فابريك ، هوشست ، سيمنز - كلها مرتبطة برأس المال
الامريكى وتابعة له الى حد كبير . وتقف المصارف الإيطالية والصناعات الإيطالية
نفس الموقف . فالبنك التجارى الإيطالى ، بنك روما ، البنك المتوسط ، الكريديه
الإيطالى - كلها مرتبطة الى حد كبير برأس المال الامريكى ، اما مباشرة أو غير
مباشرة . ويمكننا أن نقتبع نفس الامثلة فى اليابان وكندا واستراليا ونيوزيلنده.
وقد عبر لورد بيرستد مدير شركة صمويل فى الاجتماع السنوى المنعقد فى عام
١٩٦٣ عن الاعتماد المالى على أمريكا عندما كان يتحدث عن امتلاك شركة مورجان
كـ ١٦ ٪ من أسهم شركة صمويل بأن قال : « ونحن لسنا أول بنك تجارى
تمتلك المصالح الامريكية جزءا من رأس ماله » .

ان هذا التصريح المؤسف ما هو الا اعتراف عام بخضوع أوروبا للاحتكار
المالى الامريكى ، هذا الاحتكار الذى تعبر عنه الاحلاف الاستراتيجية والسياسية
التي تربط الرأسمالية الأوروبية بالرأسمالية الامريكية . ويدرك ساسة أوروبا
ادراكا تاما ضعف موقفهم ، ولكنهم يشعرون أنهم غير قادرين على أن يفعلوا شيئا
لتعديل الوضع . فالاستياء موجود وقد عبرت عنه فرنسا فى موقف جنرال
ديجول فى أن يكون قوة ضاربة نووية قائمة بنفسها ، وفى عروضه على أديناور
- المستشار الالمانى السابق - وفى محاولته ابعاد بريطانيا العظمى عن السوق
الأوروبية المشتركة على اعتبار أنها اندراع الايمن للولايات المتحدة ، وأخيرا فى
عروضه التى قدمها للصين ، وفى جولاته فى أمريكا اللاتينية . وهذه كلها
محاولات لوقف سيطرة أمريكا على أوروبا ولفرض استقلال فرنسا فى المجال
الدولى . ولكن فرصة نجاح هذه المحاولات ضعيفة ، كما أن أثرها فى المجال

العالمى سطحى • وهى كلها تعبر عن الصراع التنافسى العميق داخل الامبريالية
الاستعمارية الموجودة أو المستترة تحت سطح الاتحادات والاحلاف • هذا الصراع
المتاصل فى الدول المتنافسة نتيجة النمو غير المتكافى، للرأسمالية فيها •

ولقد أصبحت بريطانيا - رائدة الثورة الصناعية - ورشة العالم وناقلة
بضائعه • وكان تدهورها نتيجة لنهوض الدول الرأسمالية الفتية النشيطة :
المانيا وأمريكا • لقد كانت الحربان العالميتان اختبارا لقوتيهما ضد الدول
الرأسمالية القديمة ، واختبارا لكل منهما ضد الأخرى • ولقد خرجت الولايات
المتحدة منتصرة فى كلتا الحالتين • وتستسلم مدينة لندن شيئا فشيئا لوول
ستريت - كرمز لقوة المال العالمية • وهى تحاول أن تستعيد نشاطها بالدخول
فى السوق الأوروبية المشتركة والخضوع للاحتكار المالى الأمريكى • أما فى فرنسا
فإن رأس المال الفائض قد استثمر فى بلاد أوروبا الاقل تقدما مثل روسيا
وبولندة والمجر ورومانيا ، وإن كانت لبريطانيا والمانيا بعض الاستثمارات فى
نفس الصناعات الأوروبية الثقيلة وفى التسليح وأعمال المناجم وآبار البترول •
لقد اتجه الجميع نحو البلاد التى تنتج المواد الأولية مستغلين بعضها كمستعمرات
تخضع لحكمهم خضوعا سياسيا ، أو مستغلين البعض الآخر كمجالات للاستثمار
بشكل شبه استثمار •

ولما كانت الرأسمالية الالمانية والرأسمالية الأمريكية قد بدأتا متأخرتين
كان اندفاعهما نحو ضم المنشآت الصناعية واندماجها ونحو احتكار رأس المال
أسرع من اندفاع كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كان تفوقهما فى مجال الاستثمار
مما يؤكد زعامتهما ، وكانتا تتصلان الواحدة بالأخرى فى بعض النقاط وإن كانتا
تقفان من بعضهما فى المجال المالى الدولى موقف المنافسة • وقد تلقى الاحتكار
المالى الالمانى ضربة بهزيمة ١٩١٨ عندما أعيد تقسيم المستعمرات ، ثم تلقى ضربة
أخرى فى ١٩٤٥ • أما الرأسمالية الأمريكية فقد استمرت تسير بخطى سريعة
وكانت المنتصرة الحقيقية فى كلتا الحربين • ولم يكن الاحتكار المالى والصناعى

من جانب أمريكا مقصورا على أوروبا . فقد كان ميزان السلطة المالية في الغرب قد أخذ يميل ناحية آسيا وأفريقيا ، وهي عملية أخذت سرعتها في الازدياد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، عنما انكسر الحكم الاستعماري .

لقد كانت اتحادات الشركات التي تكونت في كثير من الدول الجديدة تدور حول نفس الجماعات المالية والصناعية التي كانت موجودة منذ دخول الحكم الاستعماري . أما التغيرات التي حدثت فهي تغيرات للنفوذ داخل الجماعات نفسها . وكان النفوذ السائد هو نفوذ التشكيلات الامريكية لشركات مورجان وروكفلر ومن خلفهما توابعهما البريطانية والاوروبية . ان الاستعمار ليعتد من جديد في صورة الائتلافات الدولية للاستعمار الجديد . وهذه الائتلافات التي تتم بين المنظمات المتنافسة تعكس الطبيعة العالمية التي اكتسبها الاحتكار المالي تحت سيادة أقوى أنواع الامبريالية ، وهي الامبريالية الامريكية . وهي تعتبر كذلك احدى علامات النضال من أجل البقاء بالنسبة للامبرياليات القديمة وهي تناضل الامبريالية الامريكية الجديدة التي تهيب لها قوة انتاجها الفرصة للمضي قدما الى الامام يوما بعد يوم .

وتبذل المحاولات لتغطية أهداف الاستعمار السياسي الذي يسير بسرعة نحو التفكك ببطء معسولة ، هي معاونة المناطق الاقل تقدما ، اذ هي المناطق التي تورد المواد الخام ، وهي مجالات الاستثمار وهي الاسواق التي تباع فيها السلع المصنعة والخدمات . وتتهيء عمليات استصلاح الاراضي والمشروعات الكهربائية والموانئ والمطارات وغيرها من الخدمات الاصلية والاضافية مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الاموال وتتهيء فرصة الربح نظير الاحتكار - سواء في الداخل أو في الخارج . كذلك تتيح هذه المناطق الفرصة لاستخدام جيش جرار ممن يطلق عليهم اسم خبراء أو فنيين - وفي كثير من الاحيان لا يكونون على مستوى عال .

كذلك تجتذب المناطق الجديدة للسلع الزراعية والاستخراجية استثمارات رؤوس أموال كبيرة . ويحل الاستيراد محل الاعتماد السابق على المصادر المحلية

لكثير من المعادن • فالعاملون في مناجم النحاس الخام والحديد الخام في الولايات المتحدة يتعطلون من أعمالهم لا بسبب استخدام الآلات فحسب بل لأن العمل في استخراج المعادن في أفريقيا وآسيا أكثر ربحا • ونجد في بعض الاماكن أن تصنيع السلع من هذه المواد الخام أكثر ربحا من تصنيعها في المناطق حيث اليد العاملة تكلف كثيرا • فمثلا في بورتوريكو وغيرها من بلاد أمريكا اللاتينية حيث اليد العاملة رخيصة نجد أنها تصبح مراكز صناعية للسلع الاستهلاكية ، وكثيرا ما تصنع وترسل الى الولايات المتحدة لتنافس السلع الأمريكية • وهذا مما يزيد في ارباح رأس المال المستثمر •

وتخلق هذه العملية المعقدة ، عملية توازن العائد من الاستثمار الداخلى مع تدفق رأس المال على الاعمال الاستثمارية الاجنبية ، شقاقا خطيرا في الموقف الاقتصادى الداخلى في كل دولة رأسمالية في الغرب • ونشعر بهذا في وضوح في موقف ميزان المدفوعات • وحتى الولايات المتحدة التى تمتلك من احتياطي الذهب ومن النقد الاجنبى كميات طائلة جدا قد وصلت الى مرحلة جعلتها تدخل في أزمة ميزان مدفوعات ليس في صالحها كما سبق أن حدث للدول الاوربية العسيرة الحظ •

وبالرغم من ارتفاع الانتاج فما زالت مشاكل الزراعة مصدر حيرة للموقف الاقتصادى حتى في البلاد التى ترتفع اقتصادياتها بسرعة مثل المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا • أما في أمريكا فنجد أن المزارع الصغير ما زال يعيش حياة هى أقرب ما يكون الى الفقر أو أقل منه • بينما المزارع الكبرى التى تستخدم فيها الآلات والتى تمتلكها الشركات المالية الكبرى تعيش في بحبوحة • ان الاسعار المضمونة للمنتجات التى تدخل مخازن الحكومة والتى تدفع ثمنها الحكومة تجعل الزراعة على المستوى الكبير عملية تدر ربحا كبيرا لرأس المال في الولايات المتحدة • وان كانت تنقل الى الحكومة مشكلة مضيئة ، هى مشكلة ما يمكن عمله بالفائض الذى لم يمكن بيعه نتيجة للأسعار المرتفعة •

وتدعو الحاجة الى العثور على منفذ للمنتجات الزراعية ولمنتجات الشركات الصناعية والتجارية التى تتدفق بكميات هائلة من رأس المال الغربى - وخاصة رأس المال الأمريكى - كى يدخل فى بلاد أجنبية ذات مستوى تصنىعى مرتفع .

وتثبت الحقائق والارقام أن التجارة والاستثمار بين الدول ذات التصنيع العالى بعضها وبعض تفوق التجارة والاستثمار مع الاقاليم الاقل تقدما . وهذا يؤيد وجهة النظر التى تقول أن الامبريالية لم تعد مقصورة على قطاعات العالم المنتجة للمواد الاولية . ومع ذلك فالحقيقة البارزة هى أن نسبة الربح من الاستثمار فى البلاد الاقل تقدما أكبر منها فى البلاد الصناعية . وفى البلاد الأخيرة نجد أن المنافسة بين هيئات الاحتكار على أشدها ، وأن المصالح المحلية تقاوم بشدة المصالح الوافدة . وبالرغم من ذلك فتستطيع الجماعات المالية العالمية المسيطرة - بالنسبة لطبيعتها الامبريالية - أن تتغلب على الاحتكارات المحلية ، وهكذا تعمق سيادتها على اجزاء أكبر من الكرة الارضية .

ولذلك كان أيسر بالنسبة للمالية الامبريالية أن تشق طريقها شيئا فشيئا داخل البلاد النامية حيث تحطم الحكم الاستعمارى أو هو فى طريقه الى التحطيم . وتحت ضغط ضرورة الحصول على رؤوس أموال للصرف منها على التنقيبات الجيولوجية وعلى فتح حقول جديدة للمعادن المستخرجة يدعو رأس المال الوطنى رأس المال الدولى لمعاونته . ولقد نشطت هذه العملية نتيجة تحالف الاحتكارات المالية الوطنية دوليا مع الامبريالية ، وهى عملية زادت سرعتها فى هذا العهد الحاضر عهد القومية والاشتراكية . وهكذا نجد أن كل أجهزة الامبريالية الدولية تغزو فى الوقت الحاضر البلاد الجديدة المحتاجة .

وتعمل هذه الموجة الجديدة من الغزو المغترب للمستعمرات السابقة تحت أسماء دولية مختلفة : الاتحادات المالية والصناعية ، منظمات المساعدة ، هيئات المعونة المالية ، وغيرها . يعرضون التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والاجتماع والى تستهدف الطعن فى انماط التقدم المحلى بفرض تحقيق الاهداف الامبريالية

للاحتكاكات المالية • هذه هي أحدث الطرق التي يستخدمونها لاعاقبة التنمية الحقيقية في البلاد الجديدة • وهذه هي الزرشرة التي يطلون بها الاستعمار الجديد : ففي الظاهر معونة وتوجيه • وفي الباطن منفعة لمانحي المعونة ومنفعة لبلادهم بالطرق القديمة والطرق الجديدة •

ويشير بـ • تشانجو ماتشيرو في كتابه « المعونة والاستعمار الجديد » الى وجود عدة تعاريف للمعونة ، فيقول :

« يختلف التعريف تبعاً لاختلاف المعسكرات • فللأمم المتحدة تعريفها ، وللمعسكر الامبريالي تعريفه ، كما أن للمعسكر الاشتراكي تعريفه ، وربما كان لمعسكر عدم الانحياز تعريفه أيضا • ولكن هناك على وجه العموم تعريفان رئيسيان : أحدهما يخص الأمم المتحدة والثاني ما يفهمه مقدمو المعونة • فطبقاً للآمم المتحدة : تتكون المعونة الاقتصادية من منح وقروض على آجال طويلة لأغراض غير عسكرية بواسطة الحكومة أو المنظمات الدولية » • أما مقدمو المعونة فيضمّنون هذا اللفظ رأس المال الخاص المستثمر والقروض – حتى ولو كانت لأجل قصير – كما يضمّنونه القروض لأغراض عسكرية » •

ويقول بروفيسور بنهام في كتابه « المعونة للدول المتخلفة » : « مما يبعث السرور في النفس أن تشعر أنك تقدم المعونة لجيرانك ثم تزيد من أرباحك في نفس الوقت » • ولقد كان ما نسميه معونة اليوم يسمى استثماراً أجنبياً قبل سقوط الاستعمار •

الفصل الرابع

الرأسمالية الاحتكارية والدولار الأمريكي

لقد صاحبت نهاية الامبراطورية وسائل أخرى من الاستعباد فأصبحت الامبراطورية البريطانية تسمى بالكومنولث . ولكن عائد استغلال الامبريالية البريطانية استمر في ازدياد . فارتفعت أرباح شركات القصدير البريطانية بنسبة ٤٠٠٪ . وبلغت آخر نسبة لأرباح حملة أسهم الماس البريطانية قرابة ٣٥٠٪ وقد أعلن مستر نهرو في إحدى المناسبات أن أرباح البريطانيين من الهند المستقلة هي أكثر من ضعف أرباحهم قبل ذلك، وأن رأس المال البريطاني المستثمر في هذه البلاد ارتفع من ٢٠٦٥ مليون روبية في عام ١٩٤٨ الى ٤٤٦٠ مليون روبية في عام ١٩٦٠ ، وارتفعت جملة الاستثمارات البريطانية في أفريقيا حتى وصلت ٦٥٠٠ مليون دولارا ، وبلغت الاستثمارات الفرنسية حوالي ٧٠٠٠ مليون دولارا والاستثمارات الأمريكية ١١٠٠ مليون دولار . وفي مسح أجرى حديثا تتضح عملية السلب التي تقوم بها الشركات الاحتكارية البريطانية . فمن بين كل ٢٠ شركة احتكارية توجد ٩ شركات استثمارية مباشرة هدفها الاستغلال مثل : شركة شل ، وشركة البترول البريطانية ، وشركة الطباقي البريطانية الأمريكية ، وشركة الطباقي الامبراطورية ، وشركة بورما للبترول، وشركة تشانجا للنحاس ، وشركة روكانا ، وشركة المناجم الروديسية وشركة جنوب أفريقيا البريطانية ، وخمس من هذه المناجم تستخدم لاستنزاف موارد أفريقيا الطبيعية . أما الشركات الاخرى فتعمل على زيادة حجم تجارتها . وتبلغ جملة صافي أرباحها ٢٢١ مليوناً من الأجنهات

أى أكثر من نصف جلة صافي أرباح الشركات الاحتكارية العشرين . ومن الغريب أن هذه القائمة تغفل اثنين من أكبر الشركات العالمية – اللتين تعتبران دولة داخل دولة – وهما شركة يونيليفر وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ، التي تستند عملياتهما على الاستغلال فيما وراء البحار .

وفي خطاب ألقاه سير أليك دوجلاس هوم رئيس الوزراء السابق في حكومة المحافظين – فى ٢٠ مارس عام ١٩٦٤ – ادعى أنه يجهل معنى كلمة « الاستعمار الجديد » . وبينما كان سير أليك يلقي خطابه كانت بريطانيا مشغولة فيما أسمته صحفها « مناطق الازمات الكبرى » لاختاد الاضطرابات التي كان يوحى بها ويشيرها الاستعمار الجديد : فى عدن والجنوب العربى ضد اليمن ، وبورنيو وساراواك ضد أندونيسيا ، وقبرص وغيانا البريطانية ، والمحافظة على النظام فى كينيا وتنجانيقا وأوغنده . هل هذه هى نهاية الامبريالية ؟ . . . الاجابة بالنفى طبقا لما ورد فى صحيفة الايكونومست الناطقة بلسان مصالح بريطانيا التجارية التي رأت أن تعلق بقولها :

« ان القواعد العسكرية والطرق المؤدية الى الشرق ومناوشات الحدود واتحاد الثورات – كل هذه الاشياء من سمات القرن التاسع عشر التي لا يرتاح اليها أولئك الذين كان يحدهم الامل فى أن زوال الاستعمار معناه نهاية المناورات العسكرية شرقى السويس . ولكن الحقيقة المرة تقول أنه ما زال لبريطانيا فى تلك المنطقة من الارتباطات العسكرية ما كان لها قبل أن يحل الكومنولث محل المستعمرات » .

(الايكونومست فى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٤)

والقصد هو الوقوف فى وجه تقدم الدول النامية . وحتى عندما تقضى الظروف القيام بمشروعات ذات طابع صناعى يكون طابع الاقدام عليها التردد . وهدف الامبريالية الاول هو زيادة المجال الصناعى فى الدول الجديدة زيادة طيفية جدا حتى تستطيع مقاومة الامبريالية ضد الاشتراكية . والملاحظ أن السواد

الاعظم من الدول الاقل تقدما - ومن بينها الاتحاد السوفيتي - قد اختارت الطريق الاشتراكي لتحقيق تقدمها القومي . وهناك بعض الدول - مثل الهند - حيث يسير النظام السياسى على نمط رأسمالية البورجوازية الديمقراطية ، الا أنها تخار الاشتراكية كهدفها الاقتصادى والاجتماعى . أما الدول التى بلغت القمة عن طريق مرورها فى مراحل الرأسمالية المختلفة فهى تتمسك بالنظام الذى أوصلها الى قمة الامبريالية . ان كلا منها لتجلس على قمة ضيقة خطرة ، ولكنها فى صراع دائم من أجل المحافظة على هذه القمة .

ويزداد النضال حدة نتيجة نهوض المنافسين أو بعثهم من جديد ، وأنشط المنافسين هم ألمانيا واليابان . ولقد استفادت كلتاها من « الحقن القوية » التى أعطاها لهما رأس المال الأمريكى . وتحصل الشركات الاحتكارية الأمريكية على الأرباح الطائلة نتيجة تقدم هاتين الدولتين فى مجال المنافسة الدولية . وعن طريق منافسة الشركات الألمانية واليابانية ضد الامبريالية الأمريكية كثيرا ما نجدها فى تحالف مع خصوم الولايات المتحدة . ولذلك نجد أن ألمانيا تآتى بعد الولايات المتحدة مباشرة فى مجال المعونة المقدمة الى الدول النامية . ولما كانت الرأسمالية هى فلسفة المنفعة الذاتية مجسمة ، نجد أن حلفاء الشركات الاحتكارية الأمريكية يستغلون موقف القوة الذى دفعوه الى النهوض بملهمهم .

ان هذا الصراع من أجل الصعود بين الدول الامبريالية مستمر ويتطلب البحث المستمر عن كل ما يمدد بالقوة . وإلى جانب المعركة التى تخوضها الدول الامبريالية من أجل الصعود بينها، هناك المعركة الأخرى ضد المعسكر الايديولوجى للاشتراكية ، والتى يحاول الامبرياليون فيها جر الدول النامية كتوابع لها . وبهذه الطريقة تستغل الحملة ضد الشيوعية لتقوية الاهداف الامبريالية . ويقوم قادة الرأسمالية الاحتكارية فى كل مكان برسم صورة عن هذا النظام فى أذهان الناس بالالوان الاجتماعية والثقافية بحيث يبدو كأنه المدينة المثالية التى يجب أن يحاول الناس تحقيقها بأى ثمن . وهم يركزون على أن هناك طريقا فى الحياة يقضى عليها - أى على المدينة - إذا ناله تغير ، ولذلك يؤكدون ضرورة استمراره

كمبدأ هام في النضال ضد الشيوعية .وعندما قام هارولد ماكميلان - كرئيس وزراء بريطانيا - وقال أمام برلمان جنوب أفريقيا : « ان ما يجرى تجربته في الوقت الحاضر ليس قوتنا العسكرية ولا كفاءتنا الدبلوماسية والادارية قدر ما هو طريقنا في الحياة » فانه يجعل أو يلخص التحويل الفعلي من دوافع اقتصادية الى فلسفة اجتماعية .

وقد قال هذا الى جانب اشارته بتغير اتجاه الرياح في أفريقيا . وهو بقوله هذا انما يردد ما كان يمكن أن يقوله سياسيو الغرب . « فالموضوع ذو الاهمية العظمى في الجزء الثاني من القرن العشرين هو هل تتجه الشعوب الآسيوية والشعوب الافريقية نحو الشرق أو نحو الغرب » . فالدول الامبريالية القوية مصممة على أن تتجه الدول الجديدة في طريق الرأسمالية لان هذه الدول هي التي تمدّها بحاجياتها الحيوية وهي مصدر معظم أرباحها . ثم ان التحرر الوطني والمزايا التي تحقّقها التنمية الاشتراكية للدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار هي العوامل الكبرى التي تقرر الاستراتيجية الامبريالية نحو هذه الدول في نضالها الداخلي وفي نضالها ضد الاشتراكية .

ويوجد قطاع حكومي في كل الدول - حتى الدول الامبريالية الاحتكارية . ولذلك ليس بمستغرب أن نجد الدول النامية تركز اقتصادها . ويتوقف حجم القطاع الحكومي ومقدار توسعه حسب التخطيط على النظام الاقتصادي الذي يقع عليه الاختيار : هل هو رأسمالي أم اشتراكي . فهدف الدول الامبريالية في تطبيق برامج المعونة الخاصة بها هو أن تجعل من القطاع الحكومي تابعا لرأس المال الخاص فنرى مثلا أن السياسة الاساسية لوكالة التنمية الدولية التي كانت تسمى قبل ذلك ادارة التعاون الدولي - هي « استخدام معونة الولايات المتحدة في البلاد النامية بطريقة تشجع على النهوض بالقطاعات الخاصة في اقتصادها . ومعنى هذا أن وكالة التنمية الدولية ليست على استعداد لان تمول المشروعات الصناعية العامة - وان كان هناك بعض استثناءات » .

ويجب على التنمية في الدول الجديدة التي لا تسير على النظام الرأسمالي أن تفشل حتى تحقق مصالح الامبريالية الغربية . وقد ظهرت عدة مقالات في

صحيفة « التايمز » اللندنية في أبريل من عام ١٩٦٤ خصت هذا النمط ولم تخف أسبابها أو تحيطها بالسرية « يجب أن يكون هدفا سياسة بريطانيا الخارجية العظيمان هو منع تغلغل الشيوعية في دول العالم غير الشيوعي ٠٠٠ وحيلولة دون منع دخول تجارتها واستثماراتها في أى جزء من أجزاء العالم » . وتختتم الصحيفة مقالها بقولها : « وهذان الغرضان يؤديان بنا الى موضوع « الاستعمار الجديد » - الصراع على مناطق النفوذ التجارى والسياسى - في البلاد غير الشيوعية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية » . وهكذا يكشف المحرر في عبارة وجيزة حقيقة طبيعة النضال الايديولوجى بين الاحتكارات . وتقود الولايات المتحدة هذا النضال لانها هى التى تقود الصراع بين الدول الامبريالية بعضها وبعض . وبحكم أنها الدولة الامبريالية التى لها الزعامة فهى تعتبر نفسها خليفة الدول الاستعمارية المنسحبة وانها هى التى تسد الفراغ الذى تركوه بعد أن استسلموا للحكومات الوطنية . ومن أوضح الامثلة التى ترمز الى ذلك فيتنام والكونغو أى ترمز الى سياسة الاستعمار الجديد المسعور . وهى أيضا أمثلة للعداء المر بين الامبريالية الامريكية وغيرها من الامبريالات . وتقول صحيفة « فرانس أوبزرفاتير » فى عددها الصادر فى ٤ يونيو عام ١٩٦٤ : « توجه الولايات المتحدة أحلك الاتهامات الى الدوائر الفرنسية التى تعمل فى فيتنام الجنوبية . ويصرح الخبراء الامريكان المتخصصون فى الشؤون الاسيوية أن الزراع الفرنسيين لا يقنعون بأن يدفعوا أتعفه المبالغ الى جبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية . بل انهم يقدمون المعونة ويخفون رجال العصابات الذين يقفون جيش الحكومة أثرهم » .

وبالرغم من سياسة الولايات المتحدة العلوانية السافرة فهى تتظاهر دائما بأنها الدولة المناهضة للاستعمار ، وهى التى تندد بالامبريالية البريطانية . ولكن هذا التظاهر ضعيف وكثيرا ما يسقط القناع أمام القرارات المضادة للاستعمار التى تضغط بها على الاغلبية الافريقية الاسيوية والاغلبية الاشتراكية فى الامم المتحدة عندما تجد الولايات المتحدة وبريطانيا نفسيهما منفردتين أو مع فرنسا والبرتغال وجنوب أفريقيا واستراليا ، أو عندما يصوتون ضدها أو يمتنعون عن التصويت . وفى التسع سنوات الاخيرة تضاعفت الاستثمارات

الامريكية فى هذه القارة ثلاثة اضعاف ، وكان نموها بسرعة لم يسبق لها
مثيل . ففى عام ١٩٦١ وحدها بلغ ربح الشركات الاحتكارية الامريكية من القارة
الافريقية ١١٢٠٠٠٠٠٠ جنيها .

لقد لاحظ القائلون على رؤوس الاموال الامريكية ارتفاع مد القومية فى
المستعمرات واعتبروا ذلك فرصة للتسلل . وكانت حركات مناهضة الامبريالية
قد بدأت تظهر فى آسيا وافريقيا قبل نشوب الحرب العالمية الاخيرة . وكلما
اشتدت هذه الحركة كلما ايدت أمريكا ضرورة انهاء حكم الاستعمار . وراحت
الصحافة وغيرها من أجهزة الدعاية تردد الكلام عن مناهضة أمريكا للاستعمار .
وكان هذا متصلا بالحركات القومية المتفتحة التى تقوم فى أنحاء الكرة الارضية .
وكانت أوروبا التى مزقتها الحروب تقدم جزءا من الفرصة لتصدير أمريكا لرؤس
أموالها الاستثمارية ، ولكن كانت البلاد التى خرجت لتوها من تحت نير
الامبريالية السياسية تشكل حقوقا بكرا .

وقد نما رأس المال الأمريكى بشكل خيالى فى الاربعين سنة الاولى من هذا
القرن . وكانت استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج تسابق استثمارات أوروبا
ثم لحقتها ثم فاقتها . ففى عام ١٩٠٠ كانت الاستثمارات الامريكية الخاصة فى
الخارج صغيرة اذا قورنت باستثمارات أوروبا - (أمريكا ٥٠٠ مليون دولار ،
بريطانيا ١٢٠٠٠ مليون دولار ، فرنسا ٦٠٠ مليون دولار) . وما أن أتى عام
١٩٣٠ حتى سبق نمو الاستثمارات الامريكية استثمارات بريطانيا التى وقفت
عند ١٧٠٠٠ مليون دولار بينما وصلت الاستثمارات الامريكية ١٩٠٠٠ مليون
دولار ووصلت فرنسا الى ٧٠٠٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٤٩ كان موقف
الاستثمارات الامريكية فى الخارج متفوقا ، حيث بلغت ١٩٠٠٠ مليون دولار فى
مقابل ١٢٠٠٠ مليون دولار لبريطانيا ، وهو المستوى الذى كانت قد وصلته
فى مستهل القرن . أما مستوى فرنسا فقد هبط الى ٢٠٠٠ مليون دولار .
وكانت الحرب العالمية الاولى قد قضت على استثمارات ألمانيا فى الخارج وخفضت
استثمارات فرنسا ، ثم جات الحرب العالمية الثانية فقضت على استثمارات ألمانيا

وايطاليا واليابان . وكانت الحكومة الامريكية قد اضافت ١٤٠٠٠ مليون دولار الى ١٩٠٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الخاصة . وكانت قروض الحكومة قروضا سياسية اكثر منها استثمارات بغرض الربح . ولكنها كانت ترفع من رأس مال الولايات المتحدة بأن تهىء أسواقا للفائض من بضائعها وتزيد من أرباح المستثمرين الامريكيين من القطاع الخاص فى البلاد المدينة . وقد أعطت الحرب العالمية الثانية دفعا شديدا لرأس المال الامريكي، وجعلته يزيد من استثماراته فيما وراء البحار ويزيد من صادراته من البضائع المصنعة فى البلاد التى كانت خاضعة للامبريالية اليابانية والاوروبية . وفى السنوات العشر (١٩٣٨ - ١٩٤٨) ارتفعت نسبة واردات أمريكا الى هذه البلاد من ١١٪ الى ٢٥٪ . وارتفعت تجارتها الافريقية فى هذه المدة من ١٥٠ مليون دولار الى ١٢٠٠ مليون دولار ، وهذا الرقم عبارة عن ١٥٪ من كل تجارة افريقيا الخارجية .

وقد شحذت شهية الاحتكارات الامريكية عندما بلغ دخلها ١٨٠٠٠ مليون دولار فى المدة من ١٩٢٠ الى ١٩٤٨ . وكان الامل فى عام ١٩٤٨ يبدو أكثر اشراقا وتحقق ذلك . وفيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٩ كانت الشركات الامريكية الخاصة تستثمر ٤٥٠٠ مليون دولار فى الدول النامية ، وبلغ ايرادها ثلاثة أضعاف هذا المبلغ . وبلغ صافى الارباح ٨٣٠٠ مليون دولار ، يضاف الى هذا المبلغ ملايين الدولارات فى أرباح تجارية وفوائد قروض وأجور نقل وغير ذلك من العمليات الثانوية . وكان يعاون ذلك كله معونة مارشال (ادارة التعاون الاقتصادى) التى هى ثمرة زواج الدولة الامريكية والشركات الاحتكارية . وكانوا يلوحون بالدولار الامريكي على أنه البلسم الشافى لاوروبا ، مما كان يعود على الامريكيين بالارباح الطائلة . وفى أثناء الارتباك والدمار الذى خلفته الحرب تسلسل الامريكيون الى تلك الاركان البراقة التى خرج منها الامبرياليون الاوروبيون سواء فى أوروبا أو فيما وراء البحار . وانتهر رأس المال الامريكي - المالى والصناعى - الفرصة التى هياها ضعف أوروبا عقب الحرب للسحب من مواردها لقد كان يعيش على أوروبا المخربة ، وان لم يكن بنفس الدرجة التى كانت

الامبريالية الغربية تستغل بها العالم الاستعماري وشبه الاستعماري • فتحطمت شركات فرنجت ستالورك وفاربن الالمانيتان اللتان تعملان في استخراج المعادن والكيماويات • أما ألمانيا الغربية التي قامت عام ١٩٤٩ فكانت محتلة احتلالا عسكريا يشرف على تجارتها الخارجية وسياستها الخارجية ودفاعها • وقد تم فك بعض المصانع التي نجت من دمار الحرب • كما تم اغراء كثير من اعظم علماء ألمانيا والفنيين بها للهجرة الى أمريكا وبريطانيا • ونقلت أسرار الشركات الكبرى كما سلم أرشيف أكبر البنوك الألمانية والبنك الألماني « الى القوات المحتلة بواسطة دكتور هيرمان الذي كان قد سلب يوغوسلافيا بأمر هتلر ، وقد أنقذته السلطات العسكرية البريطانية والسلطات الأمريكية من الموت الذي كان قد حكم به عليه • واستخدم مشروع مارشال لدفع التغلغل الأمريكي الامبريالي في صناعات ألمانيا الفتنة وفي مؤسساتها المالية • كما أعطت أمريكا مبالغ طائلة لشركات المناجم الفرنسية والبلجيكية لتزيد من ارتباطها برأس المال الأمريكي وتقوى من سيطرتها •

وكانت العين لا تغفل عن الاشتراكية التي كانت تتقدم في أوروبا وفي آسيا • وكانت الحرب الباردة قد بدأت تشتد في بدء عام ١٩٥٠ فشعروا بأن تهديد المنافسة الألمانية الثقيلة - التي كانت قد ألهمت الامبريالية المنتصرة أن تحد منها - يمكن تخفيفه بواسطة جر ألمانيا الى استراتيجية الغرب وبواسطة زيادة اسهام رأس مال الولايات المتحدة في اقتصاد ألمانيا • وقد بدأ موقف ألمانيا في مجال استخراج المعادن وفي المجالات الكيماوية يتغير عندما دخلت هذه البلاد في نطاق دفاع الغرب •

وزاد نشاط استخراج المعادن والموارد المعدنية في أفريقيا وفي غيرها • وللمواد الخام الأفريقية الاعتبار الاول في قدرة دول حلف شمال الاطلنطي العسكرية وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة • فصناعاتها - خاصة المصانع الاستراتيجية والمصانع النووية - تعتمد كثيرا على المواد الأولية التي تأتي من الدول غير المتقدمة • فكانت أوروبا تشكو بعد الحرب من نقص المصنوعات

الصلبية • وكانت بلجيكا فى حاجة الى مزيد من المواد الخام • وكانت السويد تحتاج الى الفحم والكوك ، الذى كانت تمدها به أمريكا فى نظير المواد الخام الرفيعة • كذلك كانت بريطانيا تفتقر الى الحديد المطاوع والى الخردة كما كانت كمية الكوك التى لديها قليلة ومنخفضة النوع • أما فرنسا وألمانيا فقد هبطت كمية الكوك بهما • وكان انتاج الفحم فى اللورين آخذاً فى التدهور بسبب الحاجة الى الآلات • وفى ألمانيا كان انتاج الفحم متدهورا كذلك لان انتاج اقليم الروهر كان أقل من ذى قبل • وكانت الاستثمارات فى الصناعات ذات الانتاج العالى القيمة – مثل تحويل المعادن والصناعات الثقيلة فى الوقت الذى كانت تتيح فيه الفرصة للتأثير على الاقتصاد الاوروبى ومن ثم على سياستها نحو سيطرة الولايات المتحدة الايدولوجية ولم تمنح نفس الفرصة لانتاج المواد الاولية للدول النامية •

وعاون برنامج النقطة الرابعة القائمين على مشروع مارشال على فتح الدول الافريقية امام رأس مال الولايات المتحدة واتباعها من الدول الاوروبية • فقبل الحرب العالمية الثانية كانت نسبة الاستثمارات الامريكية الخارجية فى أفريقيا تبلغ ٣٪ وكانت نسبة تجارة الاخيرة مع الولايات المتحدة أقل من ٥٪ • وكانت شركات المطاط فى ليبيريا والشركات الصغيرة الاخرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا تستثمر معظم ال ٢٠٠ مليون دولار المستثمرة فى أفريقيا • وعند وصول الحرب الى هذه القارة أقيمت القواعد العسكرية وأنشئت العلاقات التجارية بين القارة وبين الامريكيين ، ومن هذه النقطة استمروا فى تسليهم الى داخل القارة بعد نهاية الحرب • وكانت اللجنة الاقتصادية الافريقية (مشروع مارشال) هى التى تمول جماعات المستكشفين الامريكيين الذين أرسلتهم الولايات المتحدة بنفس التقاليد الاستعمارية لتمهيد الطريق لاعمال المناجم والعمليات العسكرية • ثم أعلنت اللجنة فى عام ١٩٤٩ أن الخبراء الامريكيين الذين يعملون فى معونة مارشال يجسسون نبض القارة الافريقية من جبال اطلس حتى رأس الرجاء الصالح بحثا عن الثروة الزراعية والثروة المعدنية ، وبعد ذلك انتهز الامريكيون الفرصة لدفع رؤوس أموالهم للمساهمة فى مناجم الرصاص الفرنسية

فى شمال افريقيا ، ومناجم القصدير الفرنسية فى الكميرون ومناجم الرصاص والزنك الفرنسية فى الكونغو . وعن طريق قرض من اللجنة الاقتصادية الافريقية الى مناجم زلده - وهى شركة فرنسية تابعة لشركة بنارويا ، وهى رابع شركة منتجة للرصاص والزنك فى العالم تمكنت شركة نيومونت للتعدين (وهى شركة أمريكية ٣٠٪ من مصالحها فى جنوب افريقيا وكندا) من أن تشتري الشركة الاولى وتدير عملياتها .

وكانت حالة عدم الاستقرار التى وقعت فيها أوروبا بعد الحرب فى صالح الولايات المتحدة وذلك عند اجراء تقسيم أفريقيا الجديد . ففى خريف عام ١٩٤٩ بعد أن أجبرت أمريكا الدول الأوروبية على خفض عملتها تألفت لجنة من كبار رجال المال الامريكيين والبريطانيين لدفع استثمارات الولايات المتحدة الى أفريقيا والى غيرها من الاجزاء الباقية من الامبراطورية البريطانية . وبعد شهرين تألفت لجنة مشابهة ذات أغراض مماثلة من رجال المال الامريكيين والفرنسيين . وقوة قبضة هذه المؤسسات واضحة اليوم فى شكل الشركات المتحدة المسيطرة على ثروات القارة : روكفلر ، مورجان ، كون لويب وديلون ريد ، البنوك البريطانية مثل باركليز ، لويديز ، وستمنستر ، بروفينشيال ، والبيوت المالية الخاصة بهامبروز ، وروتشيلد ، فيليب هيل ، ثم البنوك الفرنسية مثل بنك باريس والاراضى المنخفضة ، بنك الاتحاد الباريسى ، بنك الهند الصينية ، بنك الاتحاد الاوروبى الصناعى ، بنك ورمز ، بنك الكريدى ليونيه ، بنك اخوان لازار .. الخ الى جانب البنوك الالمانية والاطالية الهامة .

هذه المنظمات المالية وما يتفرع منها هى التى تسيطر على القطاعات المالية فى كثير من الدول التى استقلت حديثا . وهى تؤيد الثورة الصناعية الجديدة الخاصة بالآلية والالكترونات والتطور النووى وفى شئون الفضاء التى تلعب فيها أمريكا الدور القياىى والى عاونت الامبريالية الامريكية فى صعودها الحالى . ونجد الجماعات الامريكية المسيطرة على صناعة المناجم واستخراج المواد الخام والصناعات مشتركة بطريقة مباشرة أو بواسطة بنوكها أو بيوتها المالية فى

المشروعات مع المنتجين الاوروبيين ومموليهم • ونحن نرى الرأسماليين الماليين الذين يسيطرون على الشركات الكبرى في صناعات استخراج المعادن وفي التعدين والكيماويات وصناعات الفضاء ، يمتد نفوذهم عبر البحار السبعة ، ويتحكمون في موارء المواد الاولية في آسيا واستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا • وقد ارتفعت استثمارات الولايات المتحدة في كندا في عام ١٩٦٢ بمقدار ٧٠٠ مليون دولار معظمها في صناعة خام الحديد • بينما كان هناك ٢٧٠ مليون دولار مستثمرة في البلاد المتقدمة الاخرى وخاصة استراليا واليابان • وارتفعت استثمارات رأس المال الأمريكي في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٢ بمقدار ٢٥٠ مليون دولار • وكان مقدار الارتفاع في السنة السالفة أكثر من ٤٠٠ مليون دولار • وتقول التقارير المقدمة من وزارة التجارة الأمريكية أن الاستثمارات والاصول المتداولة الافريقية فيما وراء البحار قد بلغت ٦٠٠٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٦٢ ثم ارتفعت في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٦٣ بمقدار ٣٠٠٠ مليون دولار أخرى • وفي عام ١٩٦٢ اضاف المستثمرون في القطاع الخاص في الولايات المتحدة ٤٠٠٠ مليون دولار في استثماراتهم وأصولهم المتداولة في الخارج •

وارتفعت الاستثمارات الأمريكية الخاصة المباشرة في أفريقيا فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ من ١١٠ مليون دولار الى ٧٨٩ مليون دولار ، معظمها مأخوذ من الارباح • ومن بين المبلغ الزائد وقدره ٦٧٩ مليون دولار كان مقدار النقود الجديدة فعلا هي ١٤٩ مليون دولار فقط ، بينما كانت ارباح الولايات المتحدة من هذه الاستثمارات - ويدخل في ذلك اعادة استثمار الفائض - ٧٠٤ مليون دولار

وكانت النتيجة أن تكبلت الدول الافريقية خسارة قدرها ٥٥٥ مليون دولار • واذا أخذنا في الاعتبار المنح المعطاة لها لاجراض غير عسكرية والتي قدرها الكونجرس الأمريكي بـ ١٣٦ مليون دولار تكون صافي خسارة أفريقيا ٤١٩ مليون دولار • وتقدر الاحصاءات الرسمية الأمريكية الارباح التي حصلت عليها شركات الاحتكار الأمريكية في أفريقيا بين ١٩٤٦ و ١٩٥٩ بمقدار ١٢٣٤ مليون دولار ، وان كانت الاحصاءات غير الرسمية تقدرها بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار • وسواء

أخذنا هذه أو تلك فلسنا في حاجة الى عقلية رياضية عظيمة كي ندرك من هذه الارقام أن ربح الاستثمارات الامريكية في افريقيا قد بلغ ١٠٠٪ .

وقد كان الخافز الى هذه الاستكشافات الشرهة التي كانت تجرى في العشرين أو الثلاثين سنة الاخيرة لاستكشاف كميات اضافية أخرى من المعادن اللازمة للتفوق الصناعي الحديث الاحتكار الذي يعول عليه التفوق والارباح . وهناك مثل حديث يمكن أن يوضح هذه النقطة . فهناك شركة ألكان الصناعية قد دفعت مبلغ ٥٪ مليون جنيه حتى تستولى على آخر شركة مستقلة (شركة فيشر) التي تعمل في صناعة الالومنيوم .

ومن بين أهداف السيطرة على الصناعات واكتشاف منابع جديدة للمواد حرمان المنافسين من الوصول اليها . وتستخدم الشركات الاحتكارية تكتيك افتعال نقص المادة كوسيلة من وسائلها للحصول على الارباح . فكانت شركات النحاس تنتج طيلة ثلاث سنوات - حتى منتصف عام ١٩٦٤ - ٨٠٪ أو ٨٥٪ مما يمكن أن تنتجه حتى تحافظ على معدل الاسعار . كذلك كان الحال في صناعة الصلب فكان ما ينتج منها ٨٠٪ من طاقتها .

فالاحتكار يسمح لشركاته أن تجعل اقتصاد البلاد الاخرى يخدم مصالحها فقط . ففي حالة خام الالومنيوم مثلا كانت شركة ميلون الكوا هي المتحكمة ، وقد ضمت اليها كبار المنتجين الآخرين مثل كايزر ورينولتز . ونظرا الى ضخامة تكاليف بناء المصانع التي تحول خام الالومنيوم الى الومنيوم فان استغلال رأس مال القطاع الخاص لكل الحام سيفسد هدف الاحتكار ، لان انتاج كميات ضخمة يخفض الاسعار . فافريقيا الغربية غنية جدا بخام الالومنيوم ولكن كل من البلاد الموجودة في غرب أوروبا لا تستطيع بمفردها أن تولد القوة التي تمكنها من استغلال مواردها . ويمكن لغانا أن تقدم القوة الكهربائية اللازمة لتحويل الحام الى الومنيوم في كل من غانا وغينيا . وهذا مجهود تعاوني نرحب به داخل اطار الاقتصاد الموحد على نطاق القارة .

ومن بين الاسلحة المسلحة فوق رؤوس الدول المنتجة للمواد الاولية التهديد باستخدام الطرق التركيبية التي تستطيع أن تحل مكان المعادن التقليدية الاخرى . وقد اقيمت مصانع ماس صناعي (تركيبى) بواسطة دى بيرز - الشركة العالمية التي تحتكر الماس الطبيعى وبواسطة الشركة البلجيكية « ميبا » التي تسيطر على الماس الطبيعى فى الكونغو وبواسطة شركة جنرال الكترىك فى الولايات المتحدة وفى اليابان . وقد تعتمد منتجو النحاس خفض اسعاده فى أسواق لندن بسبب احتمال استخدام الالومنيوم مكانه ، بينما يلوحون باستخدام البلاستيك بديلا للالومنيوم . وتنفق المبالغ الطائلة على البحوث الخاصة بالمواد الجديدة وفى المخترعات العلمية المتعلقة بالآلات التي توفر الجهد . وهكذا نهضت المعادن التي كانت مهددة بأن يحل غيرها محلها وأصبحت تستخدم على نطاق أوسع فى صنع أشياء أخرى . وكانت مثل هذه المشروعات الخاصة بالبحوث وما ينج عنها من إعادة تزويد المصانع والصناعات بما تتطلبه حتى يمكن تبرير ما كان يستثمر فيها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تسمح الا عن طريق المؤسسات المالية وشركات التأمين الكبرى ، وهكذا أصبحت البنوك وشركات التأمين هي المسيطرة على التمويل الصناعى ، وأصبحت تلعب دورا قياديا فى دفع صعود الشركات الاحتكارية . فالبنوك وشركات التأمين هي التي لعبت الدور الاول فى عملية وصول الشركات الاحتكارية الى قممها الحالية ، ثم ان قوتها المالية هي التي تدعم حركتها المتزايدة نحو تركيز الاحتكار بشكل أعظم .

واليوم قد اشتدت المنافسة من أجل احتكار صناعات كاملة ومصادر المواد الخام للدرجة أدت الى حدوث اندماجات كثيرة بسرعة مذهلة ومع اشتداد الصراع فى معركة السيطرة تعقد هدنات فى بعض الاحيان يتم عن طريقها توزيع النفوذ طبق موافقة مشتركة . ان النضال من أجل إعادة التقسيم مستمر طول الوقت والتغيرات التي تطرأ فى داخل المنظمات المشتركة أو المتحدة كثيرة الخبوت .

واحتكار اليوم متنوع وواسع الرقعة . وبينما يستمد قوته من طبيعته الاحتكارية فانه من جهة أخرى معرض للاخطار التي يتعرض لها الجهاز المتشعب

الذى تمتد أطرافه الى جهات مختلفة • ان حدوث صراع فى أى نقطة منه قد يؤدى الى زعزعة بنيانه • وخاصة وأن منافسى الاحتكار دائماً متنبهون الى الكشف عن أى نقطة ضعف فيلويجها منها ضربتهم • ومن ثم كان اتجاه الاحتكار اليوم الى وسيلة وقائية هى الاتحادات أو الاندماجات التى يستهدف منها التغلب على أعدائه • وفى الاتحاد عادة يوجد طرف مسيطر اما سيطرة مباشرة أو غير مباشرة مما يتيح له أكبر نفوذ فى ادارة شؤون الاتحاد • فضلاً عن ذلك فان لكل طرف من اطراف الاتحاد توابعه • وكلها تشترك فى الحرب التى تدور خارجه ، بينما تبذل جهودها فى الداخل لزيادة أهمية حصتها فى النشاط الجماعى • فمثلاً كل اتحاد احتكارى سيكون مسيطراً على عدد من الشركات المتصلة على مستويات كثيرة بانتاج المواد الأولية ومرورها فى مراحل تبدأ بمرحلة استخراجها الى أن تصل الى مرحلة السلعة شبه المصنعة أو السلعة المصنعة ثم من مرحلة السلعة العادية الى السلعة المعقدة الى مصانع الآلات الثقيلة • والشركة الاحتكارية لا تقيد نفسها بمادة خام واحدة وان كانت تركز على واحدة أو اثنتين • كما أنها لا تقيد نفسها بصناعة خاصة أو بمشروع قد يكون ثانوياً لنشاطها الاساسى • وهذا أيضاً قد تركز على تخصص معين • وهناك شركات احتكارية كثيرة تتفرع الى مشروعات خاصة بالمزارع وبأعمال البناء والمقاولات لان من طبيعة هذه المشروعات أن لها عائداً مرتفعاً • وان هذا اللون من النشاط لينتشر بسرعة فى الوقت الحاضر ، وقت التوسع فى التصنيع ونمو المدن الجديدة ، كما أنه يمتد الى انزراعة ذات النطاق الواسع •

وتقوم هذه الاتحادات بعملية التغلغل فى القارة الافريقية • وهى تمتد من الاندماجات الاحتكارية لرؤس الاموال الامريكية والاوروبية وخاصة تلك التى تدخل فى نطاق السوق الاوروبية المشتركة • والهدف الاول هو احتكار موارد المواد الخام فى القارة الافريقية – وليس – كما يدعون – للنهوض باقتصاد هذه

القارة • فهذه المواد الخام تنقل في حالتها الخام لمصاعفة انتاج الدول الامبريالية
ثم تعود هذه المواد على شكل آلات ثقيلة تستخدم في عملية استخراج المواد
الاولية مرة أخرى واستنزاف موارد الدول الافريقية •

• ان الدول الافريقية لتستطلع الى الدخل الناتج من التجارة في هذه المواد لتكون
لنفسها رأس مال تستخدمه في استقلال هذه المواد لصالح تنميتها هي • ولكن
يستخدم هذا الدخل في توسيع الهوة الاقتصادية التي بين الدول الافريقية وبين
الدول الصناعية الكبرى • ولما كان أولئك الذين يقومون بالاستغلال هم أنفسهم
الاحتكاريون الذين يسيطرون على الاسواق الخاصة بالمواد الاولى من جهة وعلى
اسعار السلع المصنوعة من جهة أخرى فان النتيجة أن الدول الافريقية تضطر أن
تنتظر طويلا قبل أن تجد حلا لمشكلتها الرئيسية الخاصة برفع مستوى معيشة
سكانها • وهذه هي الاجابة على رجال الاقتصاد الذين يؤكدون لنا أن المهم ليس
ما أخذ من بلادنا بل ما ترك في بلادنا •

وتعطينا لجنة المعونة الخاصة بالتنمية الرد على سؤالنا بقولها أنه اذا
استمرت الدول الصناعية في زيادة انتاجها بمقدار ٣٪ في العام واذا استمرت
الدول غير الصناعية تزيد انتاجها السنوي بمقدار ٥٪ احتاجت الدول غير
المتقدمة الى ٢٠٠ سنة كي تلحق بالدول المتقدمة • وحتى هذه الزيادة - ٥٪ -
ستكون مشكلة بالنسبة للدول المتخلفة طالما أن الدول المتقدمة تعمل على استنزاف
مواردها • وفي معظم الدول الافريقية نرى أن نسبة الزيادة في الانتاج لا تكاد
تساير نسبة زيادة السكان التي تتراوح بين ٢٪ الى ٣٪ • ان الدول المتخلفة
هي التي تحمل على كاهلها عبء تنمية الدول المتقدمة • فمثلا بلغت كمية المطاط
الذي أخذته شركة فايرستون ما قيمته ١٦٠ مليون جنيه من ليبيريا في مدى ربع
القرن الاخير • وفي مقابل ذلك حصلت ليبيريا على مبلغ ٨ مليون جنيه • ان
متوسط صافي الربح الذي تحققه هذه الشركة الامريكية يبلغ ثلاثة أضعاف
ايرادات حكومة ليبيريا •

وقد انتشرت اتحادات الشركات المالية والصناعية من شمال القارة الافريقية الى جنوبها مقتصة الموارد المعدنية وموارد الوقود ، مقتصة انتاج الارض وانتاج الغابات ، بنى صناعات الاستخراج وصناعات التحويل . ففي الجزائر مثلا كان الاقبال الكبير على الاستثمار يسير جنباً الى جنب مع حرب التحرير . وبلغ الاستثمار الفرنسي والاستثمار الامريكى الفرنسى بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٥ ما لم يبلغه من قبل . وكانت الشركات الصناعية العملاقة تعمل بتأييد البيوت المالية التى كانت تسيطر على القطاعات المالية والتقنية فى دول مستقلة كثيرة . وكانت البنوك وشركات التأمين الضخمة والشركات المليونيرة مثل البنك الدولى وفروعه تعمل بهمة ونشاط . كانت هذه الاحلاف تمتد بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومانيا وفرنسا وهولنده وإيطاليا والسويد . وهى تدور حول اتحادات الشركات المعدنية والكيماوية مثل شركة الفحم والصلب الاوروبية ، سالوك ، ج.١٠س ، سيدلور ، أوزينور ، كروب ، ثيسين ، كولمان ، بيرلات ، فاربورك هوشست ، باير ، ب.١٠س.ف ، ج.١٠س.ف . وهى تخضع للبيوت المالية مثل « الاتحاد الاوروبى لتنمية موارد أفريقيا الطبيعية » الموجودة فى نفس مكان بنك لوكسمبرج الدولى ، ومثل يوروفين ، شركة بانكير ، فنسيديه ، كوفيميه ، الاتحاد الاوروبى للصناعة والمال وغيرها .

ومن الشركات البارزة التى تضطلع بمشروعات انتاج المواد الاولى بعد الحرب الشركات الامريكية القوية مثل شركة بيت لحم للصلب ، شركة الولايات المتحدة للصلب ، شركة الجمهورية للصلب ، شركة ارامكو للصلب ، شركة نيو مونت للمناجم ، شركة جونز مانفيل ، شركة يونيون كاربيس ، شركة أولين مايشسون ، شركة الكوا ، شركة كايزر . وتنتشر اتحاداتها بين شركات أوروبا المعدنية والمالية بشكل يخفى التنافس المستتر بينها . ويطفو هذا التنافس ويظهر على السطح عندما تسبب الظروف انهيار مظهر التعايش السلمى بين الدول الامبريالية المتنافسة فى هذه الدول الافريقية ذات السيادة التى تستخدمها الدول الامبريالية فى نضالها من أجل التفوق الاحتكارى . وجابون اوضح مثل لذلك .

فعندما ثار سخط الجماهير على نظام الحكم وأدى الى قيام اضطرابات فى فبراير سنة ١٩٦٤ انتهزتها فرنسا فرصة كى تحذر الولايات المتحدة من الاعتداء على حقوقها بالنسبة للمنجيز واليورانيوم والبتروى فى هذه الدولة - مستعمرتها السابقة • وكان لهذه الموارد قيمة لا تقدر لفرنسا فى نضالها ضد تقدم الامبريالية الامريكية فى أوروبا فى العصر الجديد ، عصر التنافس اللرى • وأرسلت فرنسا قوات مقلاتها للاحتفاظ بجابون تحت سيطرتها • وربما كان لشركة الولايات المتحدة للصلب السيطرة على كوميلوج التى تعمل فى منطقة فرانسفيل الغنية بالمنجيز ، ولكن فرنسا تسيطر على حقول اليورانيوم فى مونايا وربما كانت منشغلة فى محاولتها احباط مساعى ملوك البترول الامريكين للوصول الى منابع بترول جابون •

الفصل الخامس

الحقيقة المخفية خلف العناوين

وحتى نوفق في فهم ما يحدث في العالم في هذه الأيام يجب أن نفهم التأثيرات والاضغوط الاقتصادية خلف الأحداث السياسية • ان الأعمدة المالية التي تنشر في الصحف العالمية تعطينا في الحقيقة « الأخبار التي وراء الأخبار » • ففي كل يوم نقرأ في الصحف اعلانات تقول : « مساهمة مورجان جرنفيل في البنك الفرنسي الجديد » أو « جماعة البيوت المالية الإفريقية » أو « الاتحاد يفوز بالتصويت في هاليت (وهو شركة سكر بجنوب أفريقيا) أو « انشاء شركة جديدة في ألمانيا » •

هذه عناوين صحف أخذت اعتباطا • وإذا فحصناها اكتشفنا خطأ يوصل بين الجماعات المالية القوية التي لها الضغط الحاسم على أحداث العصر الحاضر • كما تكشف الحقائق عن الصلة بين الرجال والمصالح المعنية مباشرة أو غير مباشرة بما تتضمنه المقالات • وليس معنى هذا أن الحقائق كلها تتكشف • على العكس أنها غالبا ما تستتر • ولا يمكننا أن نرى ما خلف المقالات لنعرف الاتجاهات الخفية ومعناها الحقيقي من الناحيتين الاقتصادية والسياسية الا بعد أن ندرس تراجم حياة الشخصيات والجماعات المتصلة بهذه المقالات •

ولناخذ مثلا المقال عن مساهمة مورجان جرنفيل في البنك الفرنسي الجديد (المنشور في « فينانششال تايمز - لندن - ١٨ ديسمبر ١٩٦٢) فهو مرجان

جرنفيل وشركاء، هو فرع لندن للبنك الأمريكى الهام «ج. ب. مورجان وشركاء» الذى كان يمتلك فى عام ١٩٥٦ ثلث الشركة البريطانية . ولهذا لا نعجب اذا علمنا أن البنك الجديد الذى يساهم فيه مورجان اسمه «مورجان وشركاء» وخاصة اذا علمنا أن ٧٠٪ من رأس المال البالغ قدره ١٠ مليون فرنك من بنك مورجان الدولى ، ١٥٪ من مورجان جرنفيل . وماذا عن الـ ١٥٪ الباقية ؟ انها مقسمة بين بنكين هولنديين : هوب وشركاء (أمستردام) وميس وزونين (روتردام) . وكان لجماعة مورجان صلة وثيقة بالبنكين طيلة مدة طويلة . وقد زادت هذه الصلة وثوقا بعد أن حصل بنك مورجان الدولى فى مارس ١٩٦٣ على ١٤٪ من رأس مالهما .

وكيف حدث ذلك ؟ حدث نتيجة شراء أسهم شركة بانكيين - وهى شركة تقوم بتوحيد نشاط البنكين اللذين ما زالا يقومان بالاعمال باسميهما . وهذه الطريقة - طريقة قيام واحد بعمل اثنين - هى الطريقة التى يحاولون بها خداع العالم بالنسبة لتشكيلاتهم .

ورئيس مجلس ادارة مورجان وشركاء هو مستر بير مينال وهو فى نفس الوقت نائب رئيس شركة مورجان الدولية فى باريس . بينما أخوه مستر ريموند مينال هو مدير بنك ورمز . ونائب رئيس بنك مورجان وشركاء هو الفيكونت هاركور وهو مدير بنك مورجان جرنفيل ورئيس مجلس ادارة أربع شركات بريطانية هامة : بريتش كومنولث ، جريشام للحرائق والحوادث ، جريشام للتأمين على الحياة ، ليجال وجنرال .

ونجد منشورا فى مجلة « فينانشيال تايمز » فى عددها الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٦٣ موضوعا تحت عنوان « حركة المصارف الفرنسية الافريقية » فى سطور لا تزيد على الثمانية أن شبكة « البنك التجارى الافريقى » الموجودة فى السنغال وساحل العاج والكمرون والكونغو قد تولاهما بنك سوسيتيه جنرال

وهو ثاني بنك في فرنسا • وفي التعليق الوحيد الذى سمحت الصحيفة بنشره نجد مضمون الحركة « وستكون نتيجة هذا الاجراء زيادة كبيرة فى حجم ايداعات بنك سوسيتيه جنرال » •

وكان بنك سوسيتيه جنرال قد تأسس فى عهد نابليون الثالث فى عام ١٨٦٤ • ومن أهم المساهمين فيه كان أدولف شنيدر ، أحد أعضاء امبراطورية شنيدر للحديد والصلب ، والذى كان فى نفس الفترة أحد أوصياء بنك فرنسا • وقد أمتت الحكومة بنكى فرنسا سوسيتيه جنرال • ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية لها مصلحة مباشرة فى شبكة البنك التجارى الافريقى التى أصبح بنك سوسيتيه جنرال يتولاها •

ولا يقف التأميم حجر عثرة فى سبيل الارتباط الوثيق بأقوى المنشآت المصرفية الخاصة كما يوضح الاسم « جماعة المصارف الافريقية » • فهذا الاسم خداع • فليس هناك ما هو أفريقى فى هذه الجماعة • فالهيئة المعنية كانت Bankers International Corporation التى هى فرع من Bankers Trust Co. التى تتقاسم مع شركة مورجان الدولية الاعمال التجارية الخاصة بشركة ج • ب • مورجان وشركاء • أما الآخرون فهم « سوسيتيه جنرال » وغيرها من المنشآت المالية الأوروبية •

ان اتحاد المصارف الغربية هذا - وعلى رأسه مصالح مورجان الواسعة المدى - هو امتداد لتكوين المصارف فى البلاد التى استولت فيها الجمعية العامة Société Générale على مصالح البنك التجارى الافريقى ، وهذه البلاد هى ساحل العاج ، السنغال ، الكمرون ، الكونغو (برازفيل) • وقد أبدى مجلس ادارة The American Federal Reserve موافقته على توسع مورجان كما وافقت عليه حكومات البلاد الافريقية المعنية • وليس هناك ما يدعو الى التعليق ويكفي أن نقبل وجهة نظر نائب رئيس ادارة Bankers Trust - مستر

ج. ت. دافيز الذى يعلن أن المساهمة فى هذه البلاد الاربع سيوسع كثيرا من مجال نشاط Bankers Turst فى أفريقيا - هذه القارة التى تهمنا أهمية حيوية . ويختتم الخبر بقوله أن Bankers International Corporation لها مصالح مساوية لمصالح Liberian Trading & Development Bank ومساوية لمصالح United Bank of Africa بنيجيريا .

ثم ان تمكن اتحاد آخر للسكر من الحصول على أكثر من ٥٠٪ من الاسهم العادية - ونتيجة لذلك أغلبية الأصوات - فى شركة جنوب أفريقيا للسكر الاحتكاريون يبدو كما لو لم يكن له علاقة بالخبر الذى أوردناه فى الفقرة السابقة . ولكن دعنا نفحص الامر بعمق .

فخلف اتحاد شركات السكر التى ارتفعت نرى يد شركتين هامتين من شركات جنوب أفريقيا : فيليب هيل هيجنسون وشركاه (أفريقيا) ، Union Acceptances Ltd.

ونجد أن هارولد تشارلز درايتون هو الشخصية المسيطرة على سلسلة شركات الاستثمار والشركات المالية التى مركزها لندن . أما هارى أوبنهيمر (جنوب أفريقيا) فهو رئيس مجلس ادارة Union Acceptances ومن بين الوظائف الاخرى التى يتولاها مستر درايتون : رئيس مجلس ادارة Second Consolidated Trust, European & General Corporation, وهو مدير Midland Bank Executor & Trustee Corup. ، Midland Bank هيئة مناجم الذهب المتحدة بجنوب أفريقيا ومناجم ذهب أشانتي Consolidated Goldfields of S.A. & Ashanti • Goldfields Corp

ومن بين المناصب التى يتولاها مستر أوبنهيمر - وعددها أكثر من ٧٠ - رئيس مجلس ادارة African Explosives & Chemical Industries الهيئة الانجليزية الامريكية بجنوب أفريقيا ، مناجم دى بيرز المتحدة ، First

• وهو مدير شركة الاستثمار الإفريقية Union Investment Trust
الاوروبية ، وبنك باركليز للمستعمرات وما وراء البحار ، شركة جنوب أفريقيا
البريطانية ، Central Mining & Investment Corporation

ونائب رئيس الهيئة الأمريكية الانجليزية Anglo American Corporation
هو سيرك • أكو • وهو في نفس الوقت مدير شركة جنوب
أفريقيا البريطانية • ويعمل مع نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة الأمريكية
الانجليزية مسنر روبرت آنان الذي يجلس مع مستر درايتون في مجلس ادارة
Consolidated Goldfields كذلك يشغل مستر آنان منصب مدير فوق
العادة لشركة Scottish Amicable Life Assurance Society

ومن بين زملاء مستر درايتون في كل من بنك ميدلاند Midland Bank
و Executor & Trust Company لورد بايليو الذي يشغل في نفس
الوقت منصب نائب رئيس مجلس ادارة Central Mining & Investment
Corporation حيث يوجد ايضا هارى أوبنهيمر • كذلك يوجد بايليو في
مجلس ادارة English Scottish & Australian Bank

وهناك مدير آخر لبنك ستاندرد Standard Bank هو مستر وليم أكتوني
اكتون الذي تظهر صلاته بعالم المصارف من كونه يشغل منصب نائب رئيس
مجلس ادارة ناشيونال بانك National Bank • كما يشغل منصب مدير
Standard Bank Finance ومدير Bank of London & Montreal
& Development Corporation, Bank of West Africa & South America
وليس مجرد صدفه أن نجد للورد لوك فقعدا مع مستر درايتون في مجلس ادارة
مناجم ذهب أشانتي Ashanti Goldfields ، كما أنه يشغل منصب مدير بنك
ننن وأمريكا الجنوبية حيث يوجد مستر أكتون • كذلك ليس من المصادفة
في شيء أن يكون مستر أزموند تشارلز بيرنج - المدير السابق ووكيل الهيئة

الامريكية الانجليزية في لندن والمشارك في عدد من شركات أوبنهيـم - عـضـو
في الاسرة التي تدير البيت التجارى لبرنج اخوان ، كما أنه وثيق الصلة بعالم
الاستثمارات .

ومن بين الشخصيات الهامة التي شغلت مناصب مجلس ادارة شركة
جنوب أفريقيا البريطانية المرحوم سير تشارلز هامبرو ، أمريس ايفانس، فيكونت
مالفرن . وكان سير تشارلز هامبرو المدير الكبير لبنك انجلترا . وكان يرأس
أكبر بنوك مدينة لندن التجارية - وهو بنك هامبروس ورأس ماله ١٧٦ مليون
جنيها - كما كان رئيسا لهيئة الاتحاد Union Corporation وهي الجماعة
التي كانت تمول عملية المناجم والتي كانت تضم عددا كبيرا من المصالح الامريكية
الانجليزية ذات الصلة بهارى أوبنهيـم وشركاته .

ومن بين البنوك التي كان لورد مالفرن يتولى ادارتها بنك ستاندرود
Standard Bank بجنوب أفريقيا كما كان يتولى ادارة Scottish Rhodesia
Finance وبنك أفريقيا الوسطى التجارى Merchant Bank of Central
Africa . والبنك الاخير هو من تأسيس جماعة روتشيلد التي نجد من
ضمن بنوكها بنك لامبرت Banque Lambert وهو من أهم البنوك البلجيكية
الذى نجد أن ١٧٪ من مصالحه مركزة في أفريقيا - خاصة في الكونغو .
وللبنك مصالح في احدى شركات روتشيلد وهي شركة الاسهم الخمسة للاوراق
المالية Five Arrows Securites Co. التي تمتلك بيتا للاستثمار في
كندا والتي تقع تحت نفوذ روكفلر . ويشغل مستر بول أمريس ايفانز نائب
رئيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية في الوقت الحاضر منصب رئيس شركة
أوبنهيـم المتسعة « الهيئة الامريكية البريطانية » ، ورئيس بنك باركليز
للمؤمنين والاستثمارات وما وراء البحار . كما أنه يشغل مقعدا في هيئة ريو -
نتو للزنك Rio Tinto Zinc Corporatin مع لورد بايليو نائب رئيسها
ومع هـ . درايتون .

ويساهم عدد من البنوك البريطانية الكبرى وشركات التأمين في بنك ستاندرد Standard Bank • ورئيسه هو سير فرانك سيريل هوكر الذي كان يمثل بنك إنجلترا ، بينما نائب رئيسه هو سير ليث روس الذي يمثل البنك الاهلي الاقليمي National Provincial Bank • وقد سبق أن بينا اتصالات اكترون بالبنوك المختلفة • أما درايتون فهو يرفع المصالح الخاصة بجماعته المالية ومصالح بنك ميدلاند وشركة تأمين ايجل ستار Eagle Star Insurance • ويشغل سير هول باتش - وهو مدير بنك ستاندر بجنوب أفريقيا والذي كان قد استقال في يوليو ١٩٦٣ - منصب مدير شركة تأمين الاتحاد التجاري Commercial Union Assurance Co. ويزامل مستر درايتون في شركة تأمين Eagle Star وبنك ميدلاند سير هارفي وات ، كما يزامله في بنك ميدلاند • وهو رئيس مجلس ادارة مناجم الذهب المتحدة Consolidatd Gold Fields كما انه مدير شركة الصهر ورمصاص الزنك الامريكى American Zinc Lead & Smelting Co. بالولايات المتحدة •

ويرعى جيون فرنسيس بريدو مصالح هيئة الكومونولث للتنمية وستمستر وبنك نيو سوٲ ويلز وغيرها من بيوتات المال والاستثمار • ويرعى وليم مايكل روبسون كنائب رئيس مجلس ادارة Joint East & Central African Board of the Standard Bank بينما يمثل منفردا استثمارات بوكرا اخوان Booker Bros. في الممتلكات المالية والملاحة التجارية والشركات الزراعية ، وشركات بوكرا هي التي تحتكر اقتصاد غينا البريطانية • ويشغل تشالز هايد فيليرز مقعدا في بنك بلجيكا Banque Belge الذي يعتبر المنفذ اللندني لبنك الجمعية العمومية البلجيكية Banque de la Société Generale de Belgique ويشرف بنوره على بنك الكونغو البلجيكية Bank du Congo Belge وهيئة البنوك الامريكية البلجيكية Belgian-American

Banking Corporation ، شركة بلجيان أميركان بنك آند ترست
Belgian-American Bank & Trust Company كونتنتال أميركان فند
بالولايات المتحدة Continental American Fund of Baltimore
شركة كندا فند Canada Fund Co بمنتريال - كندا •

ان عنواننا مثل « انشاء شركة صناعية جديدة في ألمانيا » في صحيفة
فينانشيال تايمز في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ يبدو مظهره بريئا • ولكننا اذا تعمقنا
في البحث دخلنا في عالم البنوك الدولي • فهنا نقابل رؤوس الأموال البريطانية
والأمريكية التي تغلغل في وقت قصير خلال أربع قارات ، وبؤرة الاستثمار هي
شركة سويسرية International Factors AG. of Chur ورأسمالها
الاسمى هو ٦٠٠٠٠٠٠ فرنكا سويسريا (٤٩٠٠٠٠٠ جنيها) • وقد بدأت
نشاطها في ألمانيا حيث أنشئت شركة International Factors Deutschland
مع ثلاثة بنوك ألمانية ، واحتفظت شركة Chur بـ ٥٠٪ من رأس المال •
ويمتلك ٢٠٪ منه بنك فرنكفورت، ٢٥٪ Mittelrheinische Kredit bank
Dr Horbach & Co. ٥٪ في بنك خاص بفرنكفورت هو جورج هوك
George Hauck • وسوف تتسع حصة بنك فرنكفورت Frankfurter Bank
بعد حصوله على ٥١٪ من شركة هورباك Horback & Co. عن طريق تبادل
الاسهم •

وكانت المصالح المصرفية الثقيلة خلف المشروع الدولي الذى له شركاء في
سويسرا واسرائيل وجنوب افريقيا واسرائيل وألمانيا هي البنك الاهلي ببوسطن
National Bank of Boston ومستر صمويل وشركاء بلندن ، والثالثة
كانت شركة تخضع لنفوذ صمويل ، توزير كيمسلي وملبورن • وكان بنك
بوسطن الاهلي - الذى كان في وقت ما داخل نطاق امبراطورية مورجان المالية -
قد وقع منذ عام ١٩٥٥ تحت نفوذ روكفلر ولو أنه ظل متصلا بمورجان • وهو
منضم الى بنك تشيس الاهلي Chase National Bank (روكفلر) في الهيئة
المالية الامريكى فيما وراء البحار American Overseas Finance Corp.

وكان رئيس مجلس ادارة شركة صمويل هو الفيكونت بيرستيد الذى كان فى نفس الوقت مدير شركة تأمين الياانس Alliance Assurance Co (التى هى من صنع روتشيلد) وتابعتها شركة تأمين صان الياانس Sun Alliance Insurance وكان رئيس مجلس ادارة شركتى التأمين هو مستر ت. د. باركلي مدير بنك باركليز ومدير بنك باركليز بفرنسا وبنك التيل البريطاني British Linen Bank الذى هو احد توابع بنك باركليز.

وفى أوائل فبراير عام ١٩٦٣ اشترى بنك المدينة الاهلى بنيويورك National City Bank of New York - عن طريق هيئة المصارف الدولية Internatinal Banking Corporatin - ١٦ ٪ من نصيب صمويل وشركاه الذى هو عبارة عن ٦٠٠.٠٠٠ سهم عادى بمبلغ ١٩٠.٠٠٠ جنيهًا . وقد وضع البنك الاهلى رئيس مجلس ادارته ر. س. بيركنز فى مجلس ادارة صمويل . وقد ساعدت الحقنة التى أعطاها رأس مال روكفلر لصمويل وشركاه على أن تمتد الى السوق الاوروبية حيث انضمت الى جماعة المصارف الاوروبية بواسطة البنك الفرنسى الهام - بنك باريس والبلاد المنخفضة Banque de Paris et des Pays-Bas

وقد قام بيت صمويل وشركاه بادارة مؤسسة أخرى من مؤسسات السوق الاوروبية بلندن هى New European & General Investment Trust التى هى بدورها متصلة ببنك لامبرت ، بنك باريس والبلاد المنخفضة والبنك الالمانى المعروف Sal Oppenheim & Cie والمصارف الهولندية مثل ليبمان Lippmann وروزنتال وشركاه Rosenthal & Cie وبنك الكريديه الايطالى Credito Italiano of Italy وبنك أركوجو بأسبانيا Banco Urqujo of Spain واتحاد البنوك السويسرية Union de Banques Suisses .

قد يبدو كما لو كنا قد دخلنا في تعقيدات المصالح المالية والاقتصادية التي تكمن خلف العناوين البريئة المظهر . ولكن هذه في الحقيقة هي ما تشير به الدلائل نحو الاتجاه الحالي للجماعات القوية التي تقبض بقوتها وتحكم في حياتنا على مستوى عالمي . ان عملية اظهار معنى ذلك بالتفصيل هو الهدف الجوهري من هذا الكتاب .

ورغم هذا الاجاز فانه يلقي الضوء على هذا التشابك الشعباني لشركات الاحتكار المالية في الوقت الحاضر . ان ما نشاهده اليوم هو تغفل مستمر من جانب مؤسسات مصرفية ومالية قليلة في مشروعات صناعية وتجارية واسعة ، مما يخلق سلسلة من الاتصالات تربطها ببعضها، تستهدف السيطرة على الاقتصاد الاهلي والاقتصاد الدولي . ويمتد نفوذ هذه السيطرة على السياسة وعلى الشؤون الدولية بحيث نجد أن مصالح هذه الشركات الاحتكارية تتحكم في السياسات الوطنية . ولهذا السبب يوضع ممثلوها في المناصب الرئيسية في الحكومة والجيش والبحرية وسلاح الطيران والسلك الدبلوماسي والهيئات التي تتحكم في رسم السياسات وفي المنظمات الدولية التي تخرج السياسات المختارة عن طريقها الى المسرح العالمي .

وقد وصلت هذه العملية الى درجة عالية قبل نشوب الحرب العالمية الاولى مما كان يتطلب دراسات هامة لنموها وقوتها . وقد استخدم لينين اثنين من هذه الدراسات : كتاب « الامبريالية » تأليف الكاتب الانجليزى الخرج . ا . هوبسون والذي نشر في عام ١٩٠٢ ، كتاب « رأس المال » الذي كتبه الماركسي الاشتراكي رودلف هلفردنج والذي نشر في عام ١٩١٠ ، وقد استخدمهما لينين كأساس جوهري للدراسة « الامبريالية » التي يصفها بأنها « أعلى مراحل الرأسمالية » .

وقد أتت هذه الدراسة في المرحلة التي تحولت فيها المنافسة الى احتكار ، وهو ما يسمى بتجميع الانتاج ، بمعنى أن يتجمع في المشروع الواحد فروع

مختلفة من فروع الصناعة ، ثم يسيطر رأس المال على الاحتكار ذاته . وقد كتب
لينين دراسته هذه عام ١٩١٦ . ومنذ ذلك التاريخ وسيطرة الاحتكار المالى تسير
بسرعة فائقة .

فكيف حدث اذن ان تصل الرأسمالية - التى أساسها المشروع الحر
والمنافسة - الى المرحلة التى تنعدم فيها المنافسة الى حد أن تمارس الاحتكارات
الهرمية حقوقها الدكتاتورية ؟ ٠٠٠ ان احتمال حدوث ذلك هو فى المشروع الحر
نفسه . ان دفع المنافسة قد ادى الى الاختراع على مستويات متعددة . لقد ابتكرت
آلات جديدة فزاد الإنتاج وزادت الارباح واتسعت المصانع وأصبحت الوحدات
الصغيرة لا تدر ربحا ، وطردتها الوحدات الكبيرة أو ابتلعتها . ثم ان النقل
بالسكة الحديد حسن التوزيع ، ثم كان النقل عبر المحيطات مما شجع التجارة
فيما وراء البحار وسهل استيراد المواد الخام الأجنبية .

وعملت اشركة المساهمة التى شجعت نمو النقل بالسكة الحديد وعبر
المحيطات كاداة لنمو أعمال المصارف والتأمين . وساعدت قوانين الشركات
الجديدة على التوسع فى المشروعات الصناعية والتجارية حيث قل عنصر المخاطرة
بالنسبة للفرد المستثمر نتيجة لتحديد مسؤوليته .

ثم انتقلت المنافسة الى مستوى آخر . فالشركات التى كانت تمتلك رؤوس
أموال ضخمة استطاعت أن تبسط نفوذها على الشركات الأقل منها . ثم ان
التوسع الضخم فى ميدان الصناعة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى
صاحبه تركيز كبير وسريع على المشروعات الكبيرة ، فارتبطت الارباح بالقصا-
على المنافسة .

ونشأ توحيد أو تجميع الإنتاج كمظهر أساسى من مظاهر الرأسمالية .
بالشركات التى بدأت عملها بالتركيز على مهمة صناعية واحدة تحولت الى التركيز
على عدة مشروعات تمثل المراحل المختلفة المتصلة الواحدة بالآخرى ، ووسعت

البيوت التجارية نشاطها الى التوزيع ثم الى الانتاج الفعل للسلع المصنعة من المواد الاولية التى تنتجها من المزارع ومن المناجم التى تحصل عليها من ممتلكاتها التى وراء البحار .

وقد قال « هلفردنج » فى كتابه عن هذا الموضوع « رأس المال السائل » يشرح الاسباب التى وراء هذه العملية :

« ان هذا التوحيد أو التجميع يقضى على ذبذبات التجارة، ولذلك فهو أولا : يصمن للمشروعات الموحدة أو المجموعة نسبة من الربح أكثر ثباتا . ثانيا : من أثر هذا التوحيد أو التجميع القضاء على التجارة . ثالثا : من شأنه ادخال التحسينات الفنية وتكون النتيجة الحصول على أرباح ضخمة أكثر بكثير من أرباح المشروعات غير المجموعة . رابعا : أنه يقوى مركز المشروعات المجموعة بالمقارنة بالمشروعات الفردية ، كما أنه يمنحها القوة فى الصراع التنافسى وقت فترات الركود عندما لا يتمشى هبوط أسعار المواد الخام مع هبوط أسعار السلع المصنعة » .

ونتيجة لتوسع احتكار الصناعة واحتكار التجارة زاد الاعتماد على رأس المال المصرفى . فطرق الانتاج الجديدة وتقسيم المصانع والبيوت التجارية الى ادارات وتوزيع البحوث نتيجة امكانيات المواد الجديدة والطرق الجديدة بالنسبة للمواد القديمة والمواد الجديدة - مع أنها أدت جميعها الى تقوية الاحتكار وزيادة الارباح فانها تطلبت رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع الوفاء بها الا المصارف وما يتبعها من شركات تأمين . وهكذا مضت عملية ادماج المشروعات الصناعية جنبا الى جنب مع عملية التركيز على المصارف وتغلغلها فى المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى ، فساهمت فى رؤوس أموالها بنصيب كبير .

وقامت المصارف بدور الوسيط الذى كان يؤديه مقرضو النقود ، وتحولت الى هيئات احتكارية قوية وأصبح تحت امرتها كل وسائل الانتاج ومصادر المواد

الحام في دولة معينة أو في عدد من الدول • ويمثل هذا التحول من دور الوسيط
المواضع الى دور المحتكر إحدى العمليات الجوهرية في نمو الرأسمالية وتحولها
الى امبريالية رأسمالية •

وقام اتحاد بين رجل الصناعة ورجل المصرف بسيادة الاخر • ففي الولايات
المتحدة مثلا كان يسيطر على هيئة الصلب بها - التي هي بدورها عبارة عن عدة
شركات صلب ضخمة اندمجت بعضها في بعض واصبحت تنتج نصف صلب
الولايات المتحدة - مصالح ج. ب مورجان المصرفية ، وذلك نتيجة للاستثمارات
الواسعة التي للأخيرة فيها • وقبل نهاية العشر سنوات الاولى من القرن الحالى
كان تشابك :لصناعة والاعمال المصرفية قد قطع شوطا بعيدا • ففي ألمانيا مثلا
كان هناك ستة من كبار المصارف ممثلة بواسطة مديريها في شركات يبلغ
مجموعها ٧٥٠ شركة تشتغل في معظم فروع الصناعة المختلفة : التأمين ، النقل ،
الصناعة الثقيلة ، السفن ، المطاعم ، المسارح ، الفنون ، دور النشر ... الخ •
وفي الوقت نفسه كان يجلس في مجالس ادارة هذه المصارف الستة في عام
١٩١٠ واحد وخمسون من أكبر رجال الصناعة ، من بينهم كروب - ملك الحديد
والصلب والاسلحة ومدير الخط الملاحى القوى (هامبورج - أمريكا) •

وقد زاد عمق هذه العملية في الوقت الحاضر ، وهو يمد جذوره في كل
يوم • وكانت المصارف الالمانية تضم الأربعة بنوك العملاقة : البنك الألماني
Deutsche Bank - وبنك درسدن Dresdner Bank وبنك Disconto
Gesellschaft والبنك التجارى Commerz-Bank - وقد زادت قوتها قوة فوق
قوة • ويندمج معها اليوم البيوت الصناعية الألمانية الكبرى والاتحادات ، مثل
كروب ، باير ، باديش انيلين وصودا فابريك ، فابريوك هوشست ، مصانع
التفجرات والاسلحة المتصلة بشركة أ. س. أ. وتابعا في القارة سولفاى. وقد
أصبح البنك الألماني الآن بنك الدولة الاول ويأتى ترتيبه الحادى عشر بين كبريات

المصارف العالمية • وفي عام ١٨٧٠ كان رأس مال هذا البنك هو ١٥ مليون مارك زادت في عام ١٩٠٨ الى ٢٠٠ مليون مارك • وفي عام ١٩٦٢ كان البنك يشتغل في ١١٠ بليون فرنكا فرنسيا •

ويستند حكم القلة المالية الى نظام الشركة الحائزة التي غالبا ما تتكون برأس مال اسمي صرف، ولكنها تسيطر سيطرة مباشرة وغير مباشرة على توابع لها تعمل في مبالغ ضخمة • واذا افترضنا أن امتلاك ٥٠٪ من رأس المال كاف للسيطرة على شركة من الشركات كان من الممكن باستثمار ١٠٠.٠٠٠ جنيها أن نستثمر عشرات الملايين من الجنيهات في الفروع والمشروعات المتصلة بها •

ويشكل رأس المال السائل المركز في أيدي قلة احتكارا حقيقيا ، حيث يجبى ارباحا طائلة من اقراض الاموال ومن التأمين على الاسهم والسندات ومن القروض للحكومات ومن اصدار السندات الحكومية • فمثلا يتبع بنك ألمانيا اجراء معين كي يسيطر على المشروعات ويحصل على مزيد من الارباح • فعندما يساهم في مشروعات جديدة أو في التوسع في مشروعات قائمة فانه يجد كل رأس المال المطلوب من مصادره أو من توابعه • وعندما يتم التشكيل تصفى الاسهم ويحتفظ البنك باسهم كافية تتيح له صوتا متسلطا في تصريف الأمور • وفي نفس الوقت يأخذ ارباحا على رأس المال الاصل •

والقروض الأجنبية تكون مصدرا كبيرا من مصادر الارباح الاحتكارية • وفي العادة تكون الدولة المقرضة محظوظة اذا حصلت على تسعة أعشار مبلغ القرض • وفي الغالب تحصل على أقل من ذلك ، وخاصة اذا كانت هذه الدولة من الدول النامية • وقروض ليبيريا هي مثل واضح يبين كيف يعمل المال الاحتكاري بمعاونة الحكومات في زيادة ارباحها •

فقد صرح الرئيس آرثر باركلي - رئيس ليبيريا - في عام ١٩٠٤ أن قرض السبعة في المائة الانجليزي في عام ١٨٧١ - واصله ١٠٠.٠٠٠ جنيها - وصل

منه فعلا الى الخزانة الليبرية بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيها بسبب بعض الاختلاسات الرسمية ، وكان يتطلب ايراد الدولة لمدة ثلاث سنوات لتغطيته . وقد نجحت احدى حكومات ليبريا في الحصول على قرض دولي قدره ١٧٠٠٠٠٠٠ دولارا ساهمت فيه البيوت المصرفية البريطانية والفرنسية والهولندية والالمانية مع بعض المؤسسات المالية في الولايات المتحدة : ج . ب . مورجان ، البنك الاهلي للمدينة National City Bank ، البنك الاهلي الاول لنيويورك First National Bank of New York ، كون لوب وشركاه Kuhn Loeb & Co.

وفي هذا الموضوع استخدمت أكثر الوسائل تعسفا في تسديد هذا القرض . فعينت الولايات المتحدة حارسا عاما كما عينت بريطانيا وفرنسا حارسا فرعيين ، واستمر هذا الاجراء حتى تولت امريكا السيطرة التامة على مالية ليبريا في اثناء الحرب العالمية الاولى . ولم يكن يدخل الحكومة في ليبريا الا القليل ، وفي نفس الوقت كانت الارباح الخيالية تدخل البنوك وبيوت الاصدار . وصدرت سندات حكومية قيمتها ٧١٥٠٠٠ دولارا في لندن ، ٢٢٥٠٠٠ دولارا في ألمانيا ، ٤٦٠٠٠٠ دولارا في أمستردام ، ١٥٨٠٠٠ دولارا في نيويورك الى الدائنين ، في ليبريا دفعا لمطالبهم المستحقة . وقد اقتضى ذلك الحصول على نقود للتعويضات من بيع الممتلكات الالمانية في ليبريا لتصفية الديون اللاحقة التي كانت مستحقة على البنك البريطاني لأفريقية الغربية تسديدا لمطالب هذا القرض .

ولم تسنطع حكومة ليبريا أن تسدد الفوائد الأصلية المتراكمة لقرض ١٩١٢ الا بعد أن عقلت قرضا جديدا مع هيئة فايرستون الأمريكية في عام ١٩٢٦ . وكان القرض الذي قدمته فايرستون في حدود خمسة ملايين من الدولارات بغائده قدره ٧٪ . ولكن في عام ١٩٤٥ لم يسدد من هذا المبلغ الا نصفه . وكان من بين شروط فايرستون الغاء منصب الحارس على الجمارك وإحلال

مستشار مالي محله • وتحت ضغط هذه الديون اضطرت ليرييا أن توافق على منح امتيازات لغايرستون في زراعة المطاط وبعد ذلك في شركة جودرتش للمطاط •

ومن بين وظائف رأس المال السائل الرئيسية إصدار ضمانات يكون سعر القطع فيها غالبا جدا • كذلك يكون رأس المال هذا وسيلة من وسائل تدعيم حكم الأقلية المالية • ففي أيام الرخاء تكون الأرباح ضخمة ، وفي أيام الركود تحصل البنوك على الممتلكات بشراء البيوت التجارية الصغيرة أو التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ، أو بإعادة تنظيمها بما يعود عليها بالربح • وبهذه الطريقة تحصل البنوك على الأمل وتوسع نطاق سيطرتها • كذلك تزيد المساعدات المالية للمضاربين بين أصحاب الأراضي وهذه المساعدات المالية هي وسيلة من وسائل توسيع رقعة السيطرة وتضخم الأرباح في أوقات التوسع الصناعي • ويتحد احتكار إيجار الأرض مع احتكار المواصلات حيث أن التعامل الهام الذي يحكم ارتفاع أسعار الأراضي هو الوسيلة الطيبة للمواصلات مع مراكز المدن •

وبين سام أرونوفتش في كتابه « الاحتكار : دراسة للرأسمالية الاحتكارية البريطانية » الذي نشره لورنس ويشارت في عام ١٩٥٥ كيف أن الموارد البريطانية قد أصبحت مركزة في أيدي قلة من المصارف الكبرى والبيوتات المالية • ومنها نجد أن « الخمسة بنوك الكبرى » لها نفوذ ضخم • ففي عام ١٩٥١ كان الـ ١٤٧ مديرا يشغلون ١٠٠٨ منصبا ، من بينها ٢٩٩ - أقل من الثلث بقليل - كانت في أيدي بيوت أخرى غير الخمسة بنوك الكبرى • ومن بين هذه الـ ٢٩٩ كانت ٨٥ منها في يد شركات الخصم ، ١١٧ في يد شركات التأمين و ٩٧ في يد شركات الاستثمار •

ويقول كارل ماركس في كتابه « رأس المال » في الفصل الثالث والثلاثين من المجلد الثالث : « ثم يتكلمون على التركيز بعد ذلك ! » •

« ان نظام الائتمان - الذى يتركز فيما يسمونه بالبنوك الأهلية وفى كبار المربين - هو عبارة عن مركزية ضخمة ، ثم أنه يمنح لهذه الطبقة من الطفيلين نفوذا خياليا ٠٠٠ للتدخل فى الانتاج الفعلى بشكل شديداً المخطورة - وهذه العصبية لا تعرف شيئاً عن الانتاج وليست لها صلة به » .

ويؤكد سيطرة هذه المؤسسات المالية على الصناعة الطرق المختلفة التى يقدم بها رأس المال للصناعة الربح الطائل . وهذه العملية تؤكد فصل رأس المال السائل عن رأس المال الصناعى . وبعد أن يتم هذا الفصل بإبعاده الكبيرة ، وبعد أن تصبح سيطرة رأس المال متفوقة يكونون قد وصلوا الى مرحلة الامبريالية . ويمكن أن نقول أن هذه المرحلة قد وصلت الى درجة النضج فى بداية هذا القرن .

ومن المنافسة الحرة - التى هى سمة أساسية من سمات المراحل الاولى - تحولت الرأسمالية فى أعلى مراحلها الى احتكار متمثل فى النقابات والاتحادات التى اندمج فيها رأس مال عدد قليل من البنوك . وأصبح للشركات والاتحادات طبيعة دولية كما أنها قامت بتقسيم العالم فيما بينها . وامتد الاحتكار حتى شمل السيطرة على المواد الخام والأسواق التى من أجلها يدخل رأس المال المتقدم فى صراع شديد .

وان الحاجة الاولى لرأس المال السائل فى المرحلة الامبريالية هو إيجاد مجالات للاستثمارات فيما وراء البحار بما يعود بالارباح الكبيرة بنسبة أكبر مما يمكن الحصول عليه داخل البلاد . وبذلك يصبح تصدير رأس المال هو دينامو الامبريالية الذى يؤدى الى امتلاك المستعمرات كوسيلة من وسائل ضمان السيطرة الاحتكارية . وتبنى على أساس هذه العملية الاقتصادية الايديولوجية السياسية

والبناء فوق :لاقتصادى الذى يدفع الى خوض المعركة من أجل الفوز الاستعمارى .
وقد عبر هلفردج عن هذه الايديولوجية بجملة موجزة واحدة فقال : « ان رأس
المال السائل لا يريد الحرية ، انه يريد السيادة » ، لأن فى السيادة على المستعمرات
ضمانا لحكم الاقلية المالية من جانب الدولة المتسيطة على الاحتكار وعلى امكانيات
موارد المواد الخام وعلى أسواق السلع المصنعة .

الفصل السادس

الموارد الأولية والمصالح الأجنبية

تتصل الشركات الامريكية والاوروبية المرتبطة بأقوى المصارف والبيوت المالية العالمية الكبرى وبموافقة الحكومات الافريقية بالمشروعات الضخمة القائمة على استقلال موارد المنتجات الأولية الجديدة . وفى بعض الحالات نجد أن هذه الشركات مرتبطة بمشروعات طويلة المدى لاقامة صناعات أساسية معينة . وفى الغالب نجد أنها تقصر عملها على انتاج المواد فى مراحلها الاساسية أو الثانوية ، بغرض تحويلها فى المصانع التى تملكها وتديرها الشركات المستثمرة .

لقد فشلت أفريقيا فى أن تقطع شوطا طويلا فى طريق التنمية الصناعية الصادقة ، لان مواردها الطبيعية لم تستخدم لتحقيق هذا الغرض ، ولكنها استغلت لزيادة التنمية فى العالم الغربى . لقد استمرت هذه العملية وقتنا طويلا وازدادت دفعا فى السنوات الاخيرة بعد ابتكار وادخال العمليات والوسائل الجديدة التى زادت من انتاج الصناعات المعدنية وغير المعدنية فى أوروبا وأمريكا حتى يسائر الطلب المتزايد على السلع المصنوعة .

ولقد كان للاستعدادات العسكرية وللتوسع النووى تأثير كبير على هذا الطلب وقد تضاعف انتاج الصلب الخام مرتين فى العشر سنوات بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٠ من ١٩٠ مليون طن الى ٣٤٠ مليون طن . وحتى التأخر الذى حدث عام ١٩٥٨ والذى استمر طوال السنوات التالية فشل فى أن يوقف هذا التقدم الذى استمر - بدرجة أقل - فى البلاد الشرقية والغربية .

ونحن نتبأ أن درجة هذا الانتاج سوف تستمر . وبما أن مصدره البلاد الغربية فإنه لا يكاد يسمح بتوسع الافريقيين في المنتجات الاولى ، وان كان يسمح بتدفق هذه المواد بين مصادرها في البلاد النامية وبين البلاد ذات التصنيع العالي التي تستخدمها . كذلك لا نأخذ في الاعتبار احتمال حدوث تدهور في اقتصاديات الغرب التي تؤثر على طلب المواد الخام . وقد أصدرت اللجنة الاقتصادية الاوروبية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٩ نشرة جاء في تقديرها أن الانتاج العالمى للصلب بين ١٩٧٢ و ١٩٧٥ سيكون في حدود ٦٣٠ مليون طن . وقبل الحرب العالمية الاخرة كان معظم انتاج الصلب والحديد في العالم الغربى أساسه المواد الخام المحلية . أما سنوات ما بعد الحرب وخاصة منذ عام ١٩٥٦ فقد شهدت اتجاها مضادا . فحوالى ربع المواد الخام (٩٠ مليون طن من ٤٠٠ مليون) مما استعمل في صناعات العالم المعدنية مستورد .

واهم البلاد التي كانت تستورد هذه المواد الخام هي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان . ويوجد لدى الاتحاد السوفييتى ولدى الدول النامية كميات كافية من المواد الخام المحلية . ويوجد في الوقت الحاضر ثلاث مناطق تستغل الدول المنتجة العظمى مواردها الاولى . وهذه المناطق هي افريقيا وكندا وأمريكا الجنوبية ، وبنوع خاص شيلي وبيرو وأخيرا فنزويلا . كما أصبحت كندا منطقة استثمار رأس المال الأمريكى الذى يدر أرباحا طائلة والذى يستغل كميات ضخمة من المنتجات الخام في المصانع الأمريكية . وإلى جانب تقديم هذه الميزات فإن أمريكا الجنوبية وأفريقيا تقدم اليد العاملة الرخيصة وتقدم المساعدات الحكومية على شكل اعفاء من الضرائب الجمركية للآلات المستوردة كما تعفيها من الضرائب العادية .

وتدل البيانات الاحصائية على أنهم يكتشفون في افريقيا كل يوم كميات أكبر وأكبر من المواد الخام ذات القيمة . وينظر الغرب الى هذه المواد على أنها منابع للاستغلال من أجل تجارة بلادهم وصناعاتها ، في نفس الوقت الذى يتجاهلون

فيه تنمية البلاد التي توجد فيها هذه المواد . وفي مقال كتبه روبرت سونال في صحيفة «يوروب أوتريمر» في نوفمبر ١٩٦١ قال أن أفريقيا سوف تكون المورد للحديد الخام الذي يستخدم لصالح بلاد الغرب .

واختتم مقاله بأن قال ان مساهمة أوروبا هو عامل موافى لاستغلال موارد أفريقيا المعدنية ، ولكن الامكانيات الانتاجية تتطلب الحكمة وتتطلب الدراسة المستفيضة لامكانيات البيع . وسوف تبدأ هذه المناجم فى الوصول الى موقف المنافسة الامر الذى سوف يكون له اثره على مستوى الاسعار . ولذلك فانها فى حاجة الى أن تدرس قبل أن يبدأ العمل فيها ، كما يجب الاعتماد على اتفاقية بين الشركات المستغلة وبين الدول المضيفة وتكون النتيجة أن تحصل الشركات على عائد عادل وتحصل الدول المضيفة على نظام مالى مستقر لهذا الاستغلال . وبالاختصار ينظر الى حكومات الدول الجديدة على أنها تقوم بدور الشرطة لصالح اتحادات الشركات والمصارف التى تصمم على الاستمرار فى علاقاتها - الغربية الافريقية - طبقا للأنماط الامبريالية . وهذا النظام المالى المستقر الذى سوف تضمنه لهذا الاستغلال سيكون اساسه الاسعار المنخفضة نتيجة المنافسة الحادة .

وقد حدث ارتفاع كبير فى انتاج المواد الاولية فى أفريقيا منذ عام ١٩٤٥ تحت تأثير الحاجة الى اعادة البناء وتحت تأثير الحرب الباردة التى كانت تتطلب تكديس الاسلحة واحتياجاتها . والدافع الآخر لهذه الزيادة هو الثورة التى حدثت فى طرق الانتاج وأساليب الادارة . كما أن انطلاق الشعوب التى كانت خاضعة للاستعمار نحو طلب الاستقلال كان من الاسباب القوية التى ساهمت فى التوسع فى انتاج المواد الخام .

وقد تضاعف انتاج المواد الاولية منذ عام ١٩٤٥ عدة مرات وفى بعض الاحيان مرتين . وتدل التقارير الواردة عن تغير المنظر فى غينيا نتيجة اكتشاف خام الحديد واليوكسيت . كذلك أحرز استخراج الماس تقدما كبيرا . فكان المستوى السنوى لانتاج الماس فى ساحل العاج عام ١٩٦٠ هو ٢٠٠.٠٠٠ قيراطا

كما بدأت العمليات في مناجم المنجنيز في الاماكن المجاورة للاهو العظمى .
ويستغل فوسفات الكلسيوم في السنغال وكذلك الالومنيوم والرمل التأكسد .
واستخراج الحديد الحام في طريقه في موريتانيا حيث تزمع شركة انجليزية
فرنسية انتاج ٤.٠٠٠.٠٠٠ طن في المرحلة الاولى تزيد بعد ذلك الى ٦.٠٠٠.٠٠٠
طنا في السنة وتقدر الكميات الموجودة بحوالي ١٨.٥٠٠.٠٠٠ طنا فيها حديد
بنسبة ٦٣٪ . وكان من نتيجة اكتشاف الفوسفات بكميات كبيرة في السنغال
أن قام اتحاد ثالي - فرنسي بلجيكي - بفرض القيام بالعمليات الاستغلالية .
وهم يقدرون أن ٤.٠٠٠.٠٠٠ طنا من الفوسفات الحام سيسمح بانتاج
١٣.٠٠٠.٠٠٠ من الفوسفات الفاخر . وستكون الكمية المستخرجة سنويا
ولمدة عشرين عاما هي ٦.٠٠٠.٠٠٠ طن .

وقد اكتشف الفوسفات في توجو ويستغله اتحاد من الشركات له صلة
ببنك باريس والأراضي المنخفضة Banque de Paris et des Pays Bas وهناك
شركات للتعدين متصلة بالجمعية البلجيكية العامة Société Générale de
Belgique وكان من نتيجة اكتشاف المنجنيز واليورانيوم والبتروول والحديد الحام
في جابون أن قامت اتحادات شركات مماثلة لاستغلالها . وانتاج مناجم الكمرون
قليل فيما عدا كميات بسيطة من الذهب والصفيح . وبالرغم من عدم وجود
تغيرات كبيرة في مدغشقر فقد اكتشف اليورانيوم والمونوزيت والزركون والكروم
وغيرها من المعادن . وتقدر كمية خام الحديد المكتشف في الجزائر بحوالي
١٠.٠٠٠.٠٠٠ طن ، كما نسمع كثيرا في الوقت الحاضر عن اكتشاف مناجم
البتروول والغاز في الصحراء الكبرى . وتقدر الكمية المستخرجة من آبار بتروول
الجزائر في الوقت الحاضر بـ ٤.٥٠٠.٠٠٠ برميلا في اليوم (وهي ثلث الكمية
المستخرجة يوميا في ايران) ، وقد وصلت ليبيا الى ١٥.٠٠٠.٠٠٠ برميلا في اليوم،
وهم يتوقعون الوصول الى ٦.٠٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم في مدى السنوات الخمس
القادمة . وفي قطاع الجزائر من الصحراء الكبرى يتوقعون انتاج ٥٠٪ من الحديد
في جهة تندوف .

وتدل الارقام التالية المأخوذة من الكتاب السنوى للإحصائيات الذى تصدره
الامم المتحدة على الارتفاع الكبير فى انتاج المعادن من أفريقيا فى فترة ما بعد
الحرب :

الدولة	المعدن	١٩٤٥	١٩٥٩
المغرب	فوسفات	١٦٥٤٠٠٠	٧١٦٤٠٠٠
	فحم	١٧٨٠٠٠	٤٦٥٠٠٠
	زنك	٩٠٠	٦٤٠٧٠٠
الكونغو (ليوبولدفيل)	ماس	٥٤٧٥٠٠٠	١٤٨٥٤٠٠٠
	قيراط	(رقم ١٩٤٧)	
روديسيا الشمالية	نحاس	—	٢٨٠٠٠٠
	صفيح	—	٩٣٣٧
	نحاس	١٩٧٠٠٠	٥٣٩٠٠٠
روديسيا الجنوبية	زنك	١٥٠٥٠٠	٣٠٠٠٠٠
	منجنيز	٥٠٠	٢٩٠٥٠٠
	فحم	١٦٦٩٠٠٠	٣٧٥٨٠٠٠
جنوب افريقيا	كروم	٩١٣٠٠	٢٣٦٠٠٠
	اسبستوس	٥١٠٠٠	١٠٨٠٦٠٠
	ذهب	—	٦٢٤١٠٨
	ماس	—	٢٨٣٨٠٠٠
	قيراط		

وأعلى نسبة فى الزيادة حققتها جنوب افريقيا حيث جعلها انتاج ٦٢٤١٠٨
كيلو جرام من الذهب تنتج نصف الكمية التى ينتجها العالم . كما جعلها
انتاج ٢٨٣٨٠٠٠ قيراطا من الماس عام ١٩٥٩ ثالث دولة بعد الكونغو وغانا
الذى يتكون معظم انتاجهما من الماس الصناعى بالرغم من أن سيطرتها على صناعة

الماس أعظم نسيبا من سيطرة غانا • كذلك يأتي ترتيبها الاولى فى انتاج خام الكروم ، والثانية فى انتاج الرصاص من أفريقيا الجنوبية الغربية • وحتى انتاج جنوب أفريقيا من اليورانيوم - ٧٠٠٠ طن - المستخرج من طين الذهب والنحاس - يجعلها تتفوق على الكونغو - ١٧٦١ طن •

وقد وصلت عملية التعدين بكافة أنواعه فى جنوب أفريقيا الى مرحلة الاستغلال التى يمكن مقارنتها بما هو حادث فى كندا أو استراليا حيث تأخذ نفس الشركات - متحدة مع المصالح الأمريكية وغيرها - مركزا بارزا • وتتضح هذه العلاقة الوثيقة فى أسماء المناجم - وخاصة فى كندا - التى يوجد نظائر لمناجمها فى جنوب أفريقيا وروديسيا •

ان امتلاك أفريقيا للمواد الخام الصناعية يمكن اذا استغلتها لتنميتها - والنهوض بها أن يضعها من بين أحدث قارات العالم دون الاحتياج الى المصادر الخارجية • ويوجد خام الحديد - من أجود صنف - بكميات ضخمة بالقرب من الساحل حيث يمكن أن يشحن الى الخارج • أما كمية البوكسيت فتقدر كميته فى أفريقيا بخمسة الكمية الموجودة فى العالم • وهى ضعف الكمية المستخرجة من استراليا التى تعتبر الثانية • وتقدر الكمية المستخرجة من غينيا مساوية لكل الكمية المستخرجة من استراليا - أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ طن • ويقال أن الكمية الموجودة فى غانا تبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ طن • ومن بين المصادر الأخرى السودان والكمرون والكونغو ومالاوى • ومن الأماكن الأخرى المحتمل وجود كميات بها موزمبيق وسيراليون وغينيا البرتغالية وغيرها من البلاد الأفريقية •

ومن بين المواد الدنيئة المهمة لانتاج الحديد والصلب المنجنيز الذى يحتل مكانة هامة • فضلا عن استخدامه مع سبائك الحديد فى صناعة بعض أنواع الصلب فانه يستخدم فى الصناعات الكيماوية • وفى بعض الأغراض نجد أن المنجنيز من المواد التى ليس لها بديل • انه يستخدم بنسبة ١٨ كج الى ٢٠ كج

فى كل طن من الصلب • ويكتفى الاتحاد السوفيتى والصين اكتفاء ذاتيا بالنسبة لهذا المعدن الاساسى الهام • ولا تمتلك الدول العظمى التى تصنع الصلب مثل الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان كميات كبيرة منه فى أراضيها • ولذلك فمصادرها الرئيسية هى أفريقيا والهند والبرازيل • وأكثر هذه الاماكن انتاجا له أفريقيا • ولقد ظلت أنجولا وبتسوانالاند والكونغو وغانا والمغرب وروديسيا وأفريقيا الجنوبية الغربية ومصر من بين البلاد المنتجة له فترة من الزمن • ويضاف الى هذه القائمة فى الوقت الحاضر ساحل العاج وجابون •

ويعتبر شمال أفريقيا أكبر منتج للفوسفات • وتصدر المغرب وحدها منه ٧٠٠٠ر٠٠٠ طن من ٩٠٠٠ر٠٠٠ طن ينتجها شمال أفريقيا • وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثانية حيث تصدر ٤٠٠٠ر٠٠٠ طن • ومن بين الدول الجديدة التى ظهرت منذ عام ١٩٥٧ الصين - ٦٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ ، فيتنام الشمالية - ٥٠٠ر٠٠٠ طن • وتعتبر السنغال من البلاد المنتجة للامونيوم فوسفات ويبلغ انتاجه السنوى ٩٠ر٠٠٠ طن • وقد بدأت توجو تظهر فى سوق الفوسفات فى هذه الايام •

ولقد أصبح خام الحديد - مثل البترول - أحد المكتشفات المعدنية الحديثة فى أفريقيا • وأصبح شمال أفريقيا وغربها المراكز الرئيسية • ومن بين كبار المنتجين للخام ذى المستوى العالى فى عام ١٩٦٠ ليبيريا (يحتوى الخام على ٦٨٪ حديد) ، أنجولا (٦٥٪) ، جنوب أفريقيا (٦٢٪) ، سيراليون (٦٠٪) ، المغرب (٦٠٪) ، روديسيا (٥٥٪) - وهو الحد الأدنى لنسبة الحديد الخام الجيد • وقد تمت اكتشافات جديدة لكميات أكبر وأنواع أجود منذ عام ١٩٦٠ ، ويمكن أن نعتبر أن كل البلاد الواقعة فى غرب أفريقيا - من موريتانيا حتى الكونغو (برازافيل) تحوى خام الحديد • وترسم الخطط الآن للتوسع فى عملية انتاجه فى ليبيريا وغينيا وسيراليون • أما فى نيجيريا والنيجر وموريتانيا وغانا وجابون والكمرون والسنغال والكونغو (برازافيل) فالمستخرج من خام الحديد اما أنه ينتج أو فى

طريقه الى الاستغلال هناك . وتقدر الكمية الموجودة في غانا بحوالى مليون طن
وهي في منطقة الشين في الاقليم الشمالى ، والوصول اليه ليس سهلا وتبلغ
نسبة الحديد فيه بين ٤٦٪ و ٥١٪ . والمقترح استغلال الخام للاستغلال المحلى
عندما تفتح بحيرة فولتا للنقل الداخلى . وتقدر الكمية الموجودة في جمهورية
النيجر باكثر من ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن وتبلغ نسبة كمية الحديد بين ٤٥٪ و ٦٠٪
والخام موجود في « ساي » التى تبعد حوالى ٣٥ ميلا من « نيماي » ، وهي بعيدة
في الوقت الحاضر عن الطرق والسكك الحديدية والموانى . وتؤثر هذه العوامل
ايضا على استخدام الخام الموجود في « كاندى » فى داهومى حيث تبلغ نسبة
الحديد فيه ٦٨٪ .

ولقد ظلت الجزائر من البلاد المنتجة لخام الحديد لفترة من الزمن . وكان
يقوم باستغلاله في عام ١٩١٣ شركة مقاولات فرنسية اسمها Soc.t de l'Ouenza
وكانت تعمل في جبل أونيزا جنوب قسطنطينة بالقرب من الحدود التونسية .
ولقد انشأت الشركة خطوطها الحديدية لتصل بين مركزى انتاجها وبين
« أويديكبريت » ولتتصل بخط سكة حديد « بتيسا » ، وكانت الشركة تصدر
الحديد الى بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والبلاد المنخفضة والولايات
المتحدة . وفي المدة من بدء استغلالها حتى عام ١٩٦٠ استخرجت الشركة
٤٦.٠٠٠.٠٠٠ طن من المعدن . وكان عدد موظفى الشركة ٦٠٠ من الاوروبيين
و ١٥٠٠ من الجزائريين .

وقد ظهر خام الحديد اول ما ظهر في الصحراء الكبرى في « جارا جبلية »
على بعد ١١٠ ميلا جنوب شرقي تندوف في عام ١٩٥٢ . وصعوبة الموقع وصعوبة
الحصول على الماء من العوائق التى تقف في طريق الاستغلال . وفي الوقت
الحاضر تقوم لجنة مشكلة من ممثلين لصناعات الحديد والصلب في فرنسا
وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندة لبحث امكانيات الاقليم في هذا
الشان بالاشتراك مع المكتب الفرنسى للبحوث الافريقية .

وتقدر كمية خام الحديد الموجودة في ليبيريا بحوالى ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن فى سلسلة جبال ينمبا وبحوالى ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن بالقرب من حدود سيراليون . ومنجم خام الحديد فى ينمبا - الذى أغرق - يعاد العمل فيه بواسطة اتحاد من الشركات يعرف باسم « شركة لامكو المشتركة » LAMCO Joint Venture Enterp. وأعضاؤها من الليبيريين والامريكيين والسويديين . وتقدر الكمية الموجودة بها بأكثر من ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طنا كما تبلغ نسبة الحديد فيه فى المتوسط أكثر من ٦٣٪ . وهناك عقود طويلة المدى من مصانع الصلب الالمانية والفرنسية والاطالية والبلجيكية ، ويذهب جزء كبير منه الى شركة بيت لحم للصلب وهى شركة أمريكية قوية تساهم فى المشروع بنسبة ٢٥٪ بينما تساهم بالباقي ٧٥٪ شركة لامكو . والشركة الاخيرة هى شركة تقاسمها الحكومة الليبيرية مع الشركات الاجنبية - كل منهما لها النصف . وإسماهم غير ائضى فيها هى شركة خام الحديد الليبيرية التى هى عبارة عن اتحاد للمصالح المالية الامريكية والسويدية .

وأهم هذه المصالح شركة المناجم السويدية - واسمها جرانجبرج Grangesberg التى فضلا عن مساهمتها الكبيرة فى منجم لامكو فانها تعمل كوكيل لهذا الاتحاد المشترك حيث يسود رأس المال الأمريكى . وقد قامت شركة جرانجبرج التى كانت تملك ٢٨/١٢ من اتحاد لامكو طبقا لتقريرها السنوى بعد انعقاد اجتماعها السنوى باستوكهلم فى ١٨ مايو عام ١٩٦٢ بزيادة مساهمتها الى ٢٨/١٥ وبذلك أصبح لها أغلبية فى التصويت .

وتمتلك شركة جرانجبرج مناجم خام الحديد فى وسط السويد كما تمتلك محطات للقوى ومزارع وغابات . وهى التى قامت بإنشاء والإشراف على مشروعات السكك الحديدية فى فروفى لدونج جارفاج ، وهى التى تدير مصانع الحديد فى أوكلسلاند وهى تنتج الحديد المطاوع وصفائح الحديد . وبالإضافة الى ذلك فهى تملك وتدير أسطولا من السفن كان يتكون فى آخر عام ١٩٦١ من احدى وثلاثين سفينة وكانت تتوقع استلام أربع سفن أخرى فى عامى ١٩٦٢

و ١٩٦٣ • ولها فرع في اكتبولا جيت هماتيت يدير مناجم في شمال أفريقيا وفروعا أخرى لانتاج الاسلحة والمواد الكيماوية • واستولت حكومة السويد على ما كانت تمتلكه شركة جرانجبرج في لوسافارا كورونا فارا ١ • ب L K A B ولكن من ثمن الشراء البالغ قدره ٩٢٥٠٠٠٠٠٠ كورون أعادت الشركة استثمار مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ كورون في شركة L K A B

وكانت القيمة التي دفعتها الحكومة نظير شراء هذه الممتلكات تعادل نصف رأس المال الذي دفعته شركة جرانجبرج وقدره ٤٩٥٨٠٠٠٠٠ كورون وحتى بدون هذا الثمن كان للشركة ممتلكات تقدر قيمتها بحوالى ٤٠٣٧١٩٠٠٠ كورون وذلك في نهاية عام ١٩٦١ • وهذا بخلاف الاسهم التي تمتلكها في الشركات الاخرى والتي تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٤٣٨٠٠٠٠ كورون • وكان صافي الربح الذي حققته الشركة في ذلك العام هو ٣٨٧٨٧٢٥١ كورون كما بلغت الارباح التي دفعت لحملة الاسهم ٣٥٧٠٠٠٠٠ كورون • وارتفعت مبيعاتها من الحديد من ١٦٢٠٠٠٠ طن في عام ١٩٥٩ الى ٢٠٦٠٠٠ طن في عام ١٩٦١

وتعتبر شركة بيت لحم للصلب مجالا كبيرا للاستثمار بالنسبة لارباح روكفلر من بترول ستاندرد ، الذى يحاول زحزحة مصالح البترول البريطانية الهولندية في الشرق الاقصى • ولقد نصب جون روكفلر الثالث نفسه اخصائيا في شئون الشرق الاقصى وخاصة بالنسبة لليابان ، حيث كان ضمن بعثة جون فوستر دالاس التي اضطلعت بمهمة عقد معاهدة الصلح عام ١٩٥١ • ولقد أنشأ جماعة اليابان بغرض التبادل الثقافى • ولقد أدت الزيارات المتكررة والضغط الى زيادة امكانيات شركة ستاندرد للبترول في اليابان وأندونيسيا وغينيا الجديدة والهند في مجال انتاج البترول وتكريره ومبيعاته ، وينعكس اهتمام روكفلر باليابان في الصلة الوثيقة مع جماعة سومنتومو التي كانت وثيقة الصلة بدورها بشركة بيت لحم للنحاس والمسجلة في عام ١٩٥٥ • وتبلغ الكمية

الموجودة في كولمبيا البريطانية من المعادن الخام ٣٣٠٤٠٠٠ طن وتبلغ نسبة النحاس التي بها ١٢٠٪ وبها أيضا ١٢٣٧٢٣٠٠٠ طن به كمية نحاس تبلغ ٨٢٪ .

ويذهب جملة الانتاج الى شركة سوميتومو للمناجم المعدنية Sumitomo Metal Mining Co. المسؤولة عن الانتاج . وقد اشترت الشركة ٤٠٠.٠٠٠ ر. سهم من بيت لحم ولها صلة بقروض تبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر. دولار وباتفاقية للمساهمة بنصف الاعتمادات المطلوبة للتوسع. وبنائب رئيس بيت لحم وبمديرين آخرين أحدهما ينحدر من أسرة تاناكا . وتم استخراج الكمية الاولى من منجم غبا خلال شهر مايو عام ١٩٦٣ وتصل الكمية في عام ١٩٦٥ الى ٧٥٠.٠٠٠ ر. طن

ويمتد خام الحديد الموجود في ليبيريا الى غينيا حيث يجري استخراجه في اقليم نمبا سيماندا - على بعد ١٠٠٠ كيلو متر من كوناكري ، بالقرب من حدود ليبيريا وساحل العاج . وقد تآلفت جماعة من بنوك غرب أوروبا كاتحاد اسمه « الاتحاد الاوربي لتنمية الموارد الطبيعية في القارة الافريقية (Consortium Européen pour le Développement des Ressources CONSAFRIQUE - Naturelles de l'Afrique) ويقوم الاتحاد في الوقت الحاضر بمباحثات متعاقدا مع حكومة غينيا . وتكون الجماعة من :

بنك الهند الصينية - باريس

البنك الالمانى

بنك هامبروس - لندن

جماعة بروكسل للمالية والصناعة

تدرلاندش هاندل ماتشايز - أمستردام

أوكسيفي - بروكسل

الشركة الفرنسية الامريكية للمعادن

وبنك الهند الصينية وثيق الصلة ببنك باريس والاراضى المنخفضة وله صلات بجماعة بلجيكا العامة . وقد استبعدت عملياته من فيتنام الشمالية بسبب نظام الحكم الاشتراكي السائد هناك ، بينما أصبح تابعا للتمويل الامريكى فى فيتنام الجنوبية . ويتجه « بنك الهند الصينية » - الراسخ الاقدام فى الجزائر - نحو افريقيا شيئا فشيئا حيث يوجد ضمن عدة اتحادات وهو متصل بمصالح « الجمعية البلجيكية العامة » و « بنك باريس والبلاد المنخفضة » و « البنك الالمانى » . وكلها متصلة بمصالح مورجان الدولية . وهناك من يمثل « بنك الهند الصينية » فى مجلس ادارة « النيكل » التى تقوم باستغلال المعادن المتنوعة فى آسيا واستراليا ، والتى لها مصالح هامة فى « الشركة الفرنسية لمعدن اليورانيوم Compagnie Francaise des Minerais de l'Uranium » وكان المرحوم روبليار مديرا آخر فى مجلس ادارة « النيكل » وكذلك كان بوإيراديه من « بنارويا ومناجم هوارون » التى كان يرأسها المرحوم لافوند من بنك بلجيكا والبلاد المنخفضة « فهذه البنوك وغيرها من المصالح الفرنسية الأمريكية المتحدة التى كانت تتجمع حول « جمعية المعادن Minerais et Metaux » وباتينو « Patino وشركة كليماكس الامريكية للمعادن American Metal Climax تكون الاتحاد المسمى باسم « كورفرايمه » CORFRAMET وكان عدد منها يستفيد من قروض مشروع مارشال .

أما « البنك الالمانى » الذى كان دائم الاتصال بالاستغلال الاستثمارى فى البلاد المتخلفة فكان متصلا كذلك « ببنك باريس » . وحتى فى أثناء الحرب لم يقلل من الدور الذى كان يلعبه كمستغل استعمارى . ولكنه كان يتبع الجيش الالمانى فى البلاد المغزوة فى أوروبا ونجده اليوم مشغولا فى دفع مصالح ألمانيا الغربية فى افريقيا وبما وسيكى وبباكستان وكوايبا وبرتوريكو . ولقد قدم القروض للارجنتين والى مدينة أوسلو بالنرويج . وله ضلع فى Pakistan Industrial للارجنتين والى مدينة أوسلو بالنرويج . وهو يعمل كبنك ائتمان لشركات دولية مثل جنرال موتورز General Motors وفيليبس Philips والبتروال الهولندى الملكى Royal Dutch Petroleum سنيا فسكوزا Snia Viscosa وباتصال

البنك الالمانى بالبتروال الهولندى الملكى يكون متصلا بامتياز بترول الموصل الذى كان موجودا قبل الحرب فى ذلك الجزء من تركيا الذى أصبح الآن العراق ، بينما نشاطه لمصالح جنرال موتورز وفيليبس يؤكد الدور الذى يلعبه البنك الالمانى لرعاية مصالح مورجان التى تقوم بالتوسع الدولى لهذه المنظمات المتفرقة ومن اعضاء مجلس ادارة هذا البنك مديرو مصالح الصلب « ماينسمان » Mannesmann فى اقليم الروهر ، وهو ممثل كذلك فى بنك ألماني آخر هو بنك درسندن Dresdner المشترك فى عدد من مشروعات الاستثمار فى القارة الافريقية .

وقد تأسست شركة ماينسمان للصلب - وهى احدى الشركات الهامة جدا فى اقليم الروهر الالمانى - فى عام ١٨٨٥ . ورئيس مجلس ادارتها هو دكتور ولهم زانجر وهو مدير شركة الجوما للصلب بكندا ، حيث كانت المصالح الالمانية متصلة بشركة هوكر سدىل ببريطانيا . ويتصل « ماينسمان » بعدة مشروعات فى الهند وغيرها وبكروب وفرعه فى دوزبرج - ديماج Demag ويستغل الاخير متعاوننا مع شركة بلونوكس الامريكية ، وتقع هذه الشركة التى تقوم بصنع آلات مصانع الصلب والصناعات الكيماوية والبتروولية وغيرها داخل نطاق مصالح ميلون Mellon ومن ثم كانت صلته بشركة بيت لحم للصلب المتصلة بدورها بصناعة الصلب بالمانيا الغربية التى زادت فيها مصالح ميلون . ولكل من البنك الالمانى وبنك درسندن مصالح هامة فى شركات اوبنهيير بجنوب افريقيا .

ولبنك هامبروس وشركة كيبيل وويرلس وشركات اوبنهيير مصالح ذات قيمة فى مناجم الذهب والماس الموجودة فى وسط افريقيا وجنوبها . وكان بنك هامبروس - وهو بنك تجارى - متصلا بسوق الاستثمار السكندنافية، وقد نشر نشاطه فى أوروبا قبل أن تدخل بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة . وقد افتتح فرعا له فى زيورخ عام ١٩٦٢ تحت اسم شركة هامبروس للاستثمار Hambros Investment Company وكغيره من المؤسسات المالية الأخرى

دخل ميدان الاستثمار المالى وهو ميدان تأجير آلات الصناعة • ولهذا الغرض أنشأ بنك هامبروس شركة تأجير الآلات Equipment Leasing Co. فى عام ١٩٦٢ • ويستغل البنك بشكل مباشر فى استيراد وتوزيع السيارات من شركة السيارات البريطانية British Motor Corporation الى الولايات المتحدة عن طريق شركة السيارات البريطانية وهامبروس وهى شركة يتقاسمها الاثنان • وتشمل سيارات شركة السيارات البريطانية السيارات الآتية : اوستن ، م ج ، موديس ، رايلى ، وولزلى والشركات الفرعية الاخرى مثل نفيلد وغيرها • وعن طريق سيطرته على شركة لايدلو بنيويورك يستطيع بنك هامبروس تقوية اتصالاته بالمصالح الامريكية المصرفية ، ومن بين مصالح بنك هامبروس الاخرى اتصاله بشركة موكانه وجولدزيمت لسبائك الذهب Mocatta & Goldsmid التى زادت قيمة سبائكها فى عام ١٩٦١ من ٣٧٥٠٠٠٠ جنيهها استرلينيا الى ٦٥٠٠٠٠٠ جنيهها •

وهناك جماعة مالية صناعية أخرى ترأسها الشركة البريطانية B. I. S. C. (Ore) Ltd. ويساهم فيها فرنسيون وألمان وأمريكيون ، وتقوم فى الوقت الحاضر باستخراج خام الحديد فى غينيا - فى كالوم - بالقرب من ميناء كوناكرى • وقد اكتشف هذا الخام الذى تبلغ نسبة الحديد فيه بين ٥٠٪ و ٥٥٪ عام ١٩٠٤ عندما بدأ العمل فى مد الخط الحديدى من كوناكرى الى النيجر • واستمر التنقيب بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٢ بواسطة شركة غينيا الفرنسية لاعمال المناجم Mining Company of French Guinea وتكونت فى عام ١٩٤٨ شركة أخرى لتؤكد اكتشاف الخام ، وهى شركة كوناكرى للمعادن التى تنتج فى مصنعها بكالوم ١٢٠٠٠٠ طن فى كل عام ، ويمكن مضاعفة هذه الكمية دون اجراء تعديل كبير لمعداته • وتقوم هذه الشركة الى جانب انتاج الحديد بمضاعفة دخلها بانشاء عدة صناعات مثل صناعة المتفجرات بواسطة « الاتحاد الكيماوى لافريقيا الغربية l'Union Chimique de l'Ouest Africain وتتشترك الشركات الآتية مع شركة كوناكرى للمعادن التى يبلغ رأس مالها ١٥٠٠٠٠٠ فرنك غينى :

شركة B. I. S. C.	٣٠.٥٪
مكتب البحث الجيولوجي والمعادن	٢٤.٧٪
الشركة المركزية للتعاون الاقتصادي	٨.٧٪
الشركة الفرنسية لمناجم بور	٧.٩٪
شركة هوش *	٥٪
جماعة روتشيلد	٩.٥٦٪
الشركة الفرنسية الامريكية للمعادن *	٢.٠٥٪
شركات أخرى *	١١.٥٩٪

وتعتبر شركة هوش من كبار شركات ألمانيا الغربية للحديد والصلب مع الشركات المتحدة الاخرى مثل مانسيما وفينكس ربنروهر - والاخيرة اندمجت مع جماعة ثيسين Thyssen وكانت جماعة ثيسين بدورها مشتركة مع كروب *

وتتطلع صناعة الحديد والصلب بألمانيا الغربية الى الحصول على المواد الخام لاستخدامها في المصانع الالمانية * وفي الجهات الاخرى حيث تقوم الدول المتخلفة بمحاولات للتصنيع يقومون باقامة مسابك ومصانع لفائف الحديد اى تحويل خام الحديد الى مرحلة ثانوية أو متوسطة * وهكذا يقوم فرع ماينسيما في البرازيل المسمى بشركة سيدروجيكا ماينسمان Companhia Siderurgica Mannesmann بانتاج ٣٠٠.٠٠٠ طن من الصلب غير النقي من خام الحديد الذي تستخرجه من مناجمها على بعد خمسة أميال من فرن عال جديد في بيلو هورنروتو * ولرأس المال الامريكي سيطرة على صناعة الحديد والصلب الالمانية وقد بدأت هذه السيطرة في اثناء الاحتلال الامريكي لالمانيا عقب الحرب العالمية الثانية *

وقد تولت بنوك مورجان قيادة غزو مجالات الصناعة الثقيلة في ألمانيا الغربية مستخمة وكلاءها الاوروبيين وشركاءها في بريطانيا العظمى

وفرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا • ومن بين هؤلاء الشركاء جماعة روتشيلد المتشعبة التي تعاون بنوك مورجان في مشروعاتها بجنوب أفريقيا • وقد قام القسم البريطاني - وعلى رأسه ن.م. روتشيلد - بإعادة العلاقات مع روتشيلد اخوان ، هذه العلاقات التي ترجع في قدمها الى ما قبل عهد نابليون • وتتصل شركة صمويل مع بنك لامبرت بلجيكا Banque Lambert of Belgium ومع بنك باريس والبلاد المنخفضة الفرنسية - وكلها تعمل داخل نطاق استثمار جمعية بلجيكا العمومية Société Generale de Belgique على شكل اتحاد لاستغلال السوق الأوروبية المشتركة • ويجلس ادموند روتشيلد مع صمويل في مجلس ادارة الشركة الانجليزية الاسرائيلية • كما يجلس روتشيلد - وهو مدير شركتين للتأمين : شركة الاتحاد وشركة اتحاد الشمس - في مجلس ادارة شركة نيوفونلاند البريطانية التي حصلت على امتياز للتنقيب في رقعة مقدارها ٧٠٠٠ ميل مربع في عام ١٩٥٣ • وللشركة امتياز آخر في رقعة مساحتها ٣٥٠٠٠ ميل مربع في لبرادور • ويجلس روتشيلد كذلك في مجلس ادارة شركة الاسهم الخمسة بتورنتو حيث يوجد لبنك باركليز وبنك مورجان مصالح • ويشغل صمويل منصب مدير شركة شل للبترول وشركة شل للنقل والتجارة وغيرهما من الشركات الاستثمارية ، بعضها يعمل في أفريقيا الوسطى مثل شركة استثمارات هايوود بأفريقيا الوسطى التي يشترك فيها عضو آخر من الاسرة هو أنطوني جيرالد روتشيلد الذي يجلس في نفس الوقت في مجالس ادارة شركات أخرى وشركات دعاية ونشر •

وتدخل شركة B. I. S. C. ضمن اتحاد الجماعة المساهمة لمناجم الحديد في موريتانيا MIFERMA التي تقوم باستغلال خام الحديد في فورت جورو وموريتانيا • ويوجد ما لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن من خام الحديد ذي النسبة العالية - ٦٤٪ أو ٦٥٪ - في هذا الجزء الواقع على الحافة القريبة من الصحراء الكبرى ، وهو مستعد لإنتاج سنوى قدره ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ طن • وللجماعة

البريطانية كما للجماعة الالمانية والجماعة الايطالية أملاك كبيرة • ولكن اهم
المصالح هي التي تملكها الجماعة الفرنسية وعلى رأسها مكتب معادن فرنسا فيما
وراء البحار

وفيما يلي بيان بالشركات المشتركة في هذا المشروع :

شركة B. I. S. C.

شركة استثمارات الخام البريطانية ليمتد

شركة الصلب البريطانية ليمتد

شركة سكك حديد الشمال

الشركة المالية فيما وراء البحار

دنيان انزان

جمهورية موريتانيا الاسلامية

شركة سيديرجيكا المالية

شركة سيديرجيكا للمعادن

اتحاد سيديرجيكا بشمال فرنسا

وللشركة رأس مال قدره ١٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ولها الفروع الآتية :

شركة ساما (رأس مال ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك)

شركة هيبيرما (رأس مال ٢٥٠٠٠٠٠٠ فرنك)

الشركة المساهمة للنقل (رأس مال ٥٠٠٠٠٠٠٠ فرنك) •

ومما يشهد أن الاسماء قد تتغير الا أن العناصر هي هي لا تتغير ، ان ادارة

المنجم في يد بنارويا •

و « فنسيدر » Finsider هي المنظمة المالية المتصلة بالجماعة الصناعية

التي تضم « فيرومين » Ferromin • كذلك كان البنك الالمانى على صلة بأسهمها

في أثناء ١٩٦١/١٩٦٢ ، وتدخل شركة سكة حديد الشمال Compagnie du Chemin de Fer du Nord في نفوذ بنك باريس والبلاد المنخفضة Banque de Paris et des Pays Bas كما كان الحال مع اتحاد سيدورجيك لشمال فرنسا Union Siderurgique de Nord de la France

وقد ظهرت علامات تبشر بوجود خام الحديد بها منذ عام ١٨٩٥ بعد أن كانت الاخشاب أهم صادراتها . وقد بدأ التنقيب منذ عام ١٩٣٨ بواسطة مكتب المناجم الفرنسية فيما وراء البحار French Overseas Mining Bureau الذي تحول فيما بعد الى مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن Bureau Minières des Recherches Géologiques بالتعاون مع شركة بيت لحم للصلب . وكانت نتيجة ذلك تلك الشركة التي تكونت تحت اسم جمعية مناجم حديد ميكاميو Société des Mines de Fer de Mekambo في عام ١٩٥٥ بهدف أن تكون مركزا عظيما للإنتاج كفيلا بسد حاجة صناعة الصلب في أوروبا الغربية وكذلك سد حاجة شركة بيت لحم للصلب في المستقبل . وهكذا كان للشركة الأخيرة فيها ٥٠ ٪ . وكانت الأطراف الأخرى المشتركة فيها هي :

١٢ ٪	مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن
٥ ٪	بنك باريس والبلاد المنخفضة
٣ ٪	الشركة المالية لما وراء البحار (كوفيمار)
٥ ٪	شركة السويس المالية
٣ ٪	شركة فيات بإيطاليا
١٠ ٪	اتحاد ميكاميو الألماني (صناعة الصلب الألمانية)
٩ ٪	صناعة الصلب الفرنسية
٢ ٪	صناعة الصلب البلجيكية
١ ٪	صناعة الصلب الهولندية

ويبلغ مقدار رأس المال المستغل ٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك وقد قامت نتيجة له بحوث بواسطة الجماعة الملتفة حول مكتب البحوث وجماعة الفحم والصلب الأوروبية مؤكدة المصالح التي للدول الأوروبية وسوقها المشترك في موارد القارة الافريقية الاولى . ومما يجعل خام الحديد في جابون ذا قيمة هو قربه من موارد القوى الكهربائية الهامة الكفيلة بأن تمده بالتيار الكهربائي بوفرة وبسعر لا يتعدى فرنكا واحدا للكيلو وات .

وبدل اندماج شركة فيات في هذا الاتحاد على حتمية التوسع الاحتكاري في عمليات الاستثمار المختلفة . وليست فيات مجرد شركة لانتاج السيارات ولكنها منظمة صناعية تغلغت وتوغلت في الاستثمارات المالية في أوروبا وفي غيرها . وقد تأسست في تورينو عام ١٨٩٩ وقد استطاعت في مدى ثلاث وستين سنة أن تصبح ثاني شركة انتاج سيارات في أوروبا ورابع شركة انتاج سيارات في العالم بعد جنرال موتورز وفورد وفولكس فاجون . واذا أضيف انتاج سيمكا - المتصلة بفيات - الى انتاج سيارات فيات لزاد انتاجها على انتاج فولكس فاجون . ولم يتم نمو فيات نتيجة انتاج السيارات ، ولكنه تم خلال الانتاج الصناعي المتعلق بالسليح في الحرب العالمية الاولى ، وتوسع هذا الانتاج في الحرب العالمية الثانية . وقد حققت الارباح نتيجة الدمار الذي لحق بإيطاليا واستثمرت في ذلك في فترة ما بعد الحرب برئاسة مؤسسها - وهو ضابط سابق في سلاح افرسان وسليل أسرة ثرية من تورين - وهو جيوفاني أجنلي الذي كان يجمع بين حسن ادارة الاعمال وبين قسوة ملوك البترول أو السكك الحديدية الامريكيين في الايام الخوالي .

وكانت استثمارات شركة فيات في الشركات الاخرى في عام ١٩٦٠ تقدر بنحو ٢٦٧٠٠ر٠٠٠ جنيه . ومن بين المشروعات الاخرى التي تعمل فيها شركة فيات مشروعات الاسمنت وآلات التصوير وصناعة الافلام . وتنتج احدى الشركات المتفرعة منها وهي شركة اتحاد الاسمنت التجارية Unione Cementi Marchino ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ طن من الاسمنت سنويا . ومن

بين مشوعات فيات أيضا فيرموث سنزانو Cinzano الذى يستمتع به الجميع في أنحاء العالم . أما الشركة المتفرعة الاخرى فهي شركة امبريزيت Impresit التى تقوم ببناء السدود بغرض توليد القوى الكهربائية . فهي التى أقامت سد كاريبا Kariba فى روديسيا كما أنها تقوم فى الوقت الحاضر ببناء سد فولتا بغانا . ولفيات ممتلكات فى جميع أنحاء العالم . فكل عالم الملاهى الليلية المشهورة فى شارع بلانش بباريس هى ملك لشركة فيات . والى جانب ذلك فهي تملك الاراضى والفسادق وأماكن اللهو الموجودة فى مدينة سستريتر Sestrietre التى تعتبر من أهم المشاتى الإيطالية وألعاب الشتاء .

وكغيرها من المنظمات الاحتكارية التى تغلغت بمصالحها فى جميع أنحاء الكرة الارضية والتى تشعبت مشروعاتها كانت تتفرع منها مصالح بترولية فكانت تملك ٢٢٪ من أسهم اكويلا التى تعتبر الفرع الإيطالى للشركة الفرنسية للبترول Compagnie Francaise des Petroles وتقوم شركة اكويلا بالعمل الآن فى النمسا وفى إيطاليا . وتدخل عمليات بناء السفن ضمن عمليات شركة فيات فهي تملك شركتين . وكل هذه الفروع التى تغطى أكثر من مائة شركة داخل إيطاليا وخارجها وتتركز كلها حول « المؤسسة المالية الصناعية » Istituto Finanziario Industriale التى أسست عام ١٩٢٧ والتى تعرف باسم J.F.I. وفى الجزء الثانى من عام ١٩٦٢ انضمت شركة فيات الى المجموعة الدولية التى يدخل فيها S. A. B. C. A. (بلجيكا) ، برينيه Bregnet (فرنسا) ، فوك وولف Focke Wulf (بلجيكا) ، فوكر Fokker (هولنده) ، هوكر سيدلى Hawker Siddeley (المملكة المتحدة) ، الطيران الجمهورى (الولايات المتحدة) وهى التى قدمت تصميمات الى حلف شمال الاطلنطى للاقلاع الرأسى . وتتعاون شركة فيات مع برستول سيدلى فى صناعة الطائرة النفائة برستول سيدلى اورفيس من طراز G. 91 وكذلك صناعة طائرات حلف الاطلنطى الستاندرد . وحتى تستطيع توجيه الراى العام التوجيه الصحيح تقوم شركة فيات باصدار ثانى صحيفة يومية فى إيطاليا لاستامبا La Stampa

وصادفت شركة السويس المالية صعوبات جسيمة بعد أن استولت الحكومة المصرية على شئون قناة السويس وبعد المحاولة الفاشلة التي قامت بها الامبريالية الفرنسية البريطانية لاستعادة السيطرة على مصر وكانت تقع تحت ضغط من حملة الاسهم بها . وعلى كل حال فقد قام مجلس ادارة الشركة بتصحيح الموقف بالبحث عن استثمارات ذات عائد سريع فاشترت عقارات فى استراليا . ولكنها تحاول جديا الحصول على ارباح من بترول الصحراء الكبرى ومن مواد القارة الافريقية الاولى . ويتوقعون احراز نتائج طيبة من استثماراتها فى كوباركس Coparex حيث أن لهذه الشركة احتياطيًا من البترول فى عام ١٩٦١ كان يدر عليها دخلا محترما .

ويوجد البوكسيت فى غرب أفريقيا وفى أفريقيا الاستوائية بكميات اوفر من خام الحديد ، ولكن ما زال استغلاله رهنًا بالحصول على القوة الكهربائية وقد سبق أن أشرنا الى شركة FRIA هذا المشروع الذى أنشأه فى غينيا اتحاد على رأسه شركة روكفلر Rockfeller firm of Olin Mathieson والمشروع الثانى لهذه الجماعة هو مشروع بيشينى أوجين Pechiney Ugine وكانت هذه الجماعات ومعها جماعات رينولدز وكايزر وميلون الكان تشكل مشروعًا آخر « بوكسيت ميدى » Les Bauxites du Midi ويجب أن نذكر هنا أن حكومة غينيا كانت قد أرسلت الى الشركة انه اذا لم تقم الاخيرة فى مدى ثلاثة شهور تبدأ من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ ببناء مصنع للالومنيوم فى بوك كما سبق الاتفاق عليه فسوف تقوم الحكومة بنزع ملكية منشآتها ومصانعها وآلاتها وتقديم تعويض عنها . وأعلنت حكومة غينيا أنها ما زالت تنتظر من الشركة أن تقلع عن أساليبها الاستثمارية المبنية على قصر العملية على استخراج المعادن التى تحول وتشكل خارج البلاد المنتجة .

وترتبط شركة بيشينى أوجين بشركة الومنيوم بيشينى أوجين الكرونية تساهم فيها شركة كوبيل بمقدار ١٠٪ . وكان نصيب بيشينى أوجين عام ١٩٦٢ هو ٤٦ر٤٤٣ من جملة الانتاج وهو ٥٢ر٢٤٦

وهناك ما يؤكد أن موارد جابون الطبيعية غاية في الوفرة . وهناك بعثات تعمل للتنقيب على موارد اليورانيوم في مونا Mounana في إقليم أوجو الأعلى وهو أبعد أطراف البلاد عزلة . والسبيل الوحيد للوصول اليه هو نهر أوجو الذى تتخلله الشلالات السريعة لمسافة تزيد على ٦٠٠ كم . وفى بداية عام ١٩٥٩ أنشئ طريق طوله ١٠٠ كم بواسطة شركة معادن أوجو - كوميلوج Comilog وكانت نهاية الخط الحديدى الذى افتتح عام ١٩٦٢ تبعد ١٢٠ كم من مونا مما يجعل الوصول اليه أسير من ذى قبل . ويقوم باستخراج الخام شركة مناجم اليورانيوم بفرانسفيل Compagnie des Mines d'Uranium de Franceville التى يبلغ رأسمالها ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . والمسئولة عن ادارة المنجم هى شركة موكتا Mokta إحدى الشركات المساهمة فى كوميلوج وتقوم الأخيرة باستغلال منجنيز جابون فى فرانسفيل الذى بدأ التنقيب عنه مكتب المناجم الفرنسية فيما وراء البحار French Overseas Mining Bureau بمعاونة شركة الصلب الأمريكية U. S Steel . وهى الشركة الأمريكية العملاقة التى يشرف على ادارتها مصالح مورجان . ولشركة الصلب وفروعها ٤٩٪ من الاشراف على كوميلوج ، ويشرف على الباقي مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن (٢٢٪) شركة موكتا (١٤٪) الشركة الفرعية للمنجنيز بفرانسفيل (١٥٪) . ويبلغ رأس مال المشروع ٢.٥٠٠.٠٠٠ فرنك . ويكون المحتكرون الأمريكيون والفرنسيون أهم الاطراف فى شركة كوميلوج .

واهم حملة الاسهم فى شركة كوميلوج هى شركة الصلب الأمريكية التى تمتلك ٤٩٪ من الاسهم والتى تعتبر أكبر شركة للصلب فى أمريكا بل وفى العالم . أما منجم المنجنيز الذى تعمل فيه كوميلوج فى فرانسفيل (بجابون) فهو أهم منجم فى العالم . ويقدر قيمة الاحتياطي الموجود بـ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن . أما الشركة الفرنسية بموكتا فلها ١٩٪ والى جانب عملها المباشر فى منجم المنجنيز بجيراندلاهو فى ساحل العاج فهى تشرف على انتاج الحديد الخام وعلى خام المنجنيز واليورانيوم فى الجزائر واسبانيا وتونس والمغرب وجابون . فلها

مثلا ٤٠٪ من شركة مناجم اليورانيوم بفرانسفيل التى تستغل منجم اليورانيوم
الغنى فى مونايا بجابون . وتتصل دى موكتا اتصلا مباشرا بشركات اخرى
لها مصالح تشع من الشركة الانجليزية الامريكية ومن اتحاد الحديد والصلب
العظيم « اوبيد » A R B E D

وتعتبر شركة الصلب الامريكية وجرال الكترىك من الشركات العالمية
العملاقة . فالشركة الاولى لان لها اقساما تغطى كل مظاهر صناعة الصلب هي
سادس شركة صناعية فى الولايات المتحدة . والثانية هي اهم منتج للمعدات
والاجهزة الكهربائية فى العالم ولها فروع منتشرة فى جميع انحاء الكرة الأرضية ،
وتنتج مصانعها ما يغطى كثيرا من اقسام الصناعة مثل اجهزة وادوات الراديو
والطيران والبحرية والبحوث العلمية والسلع التى تحتاج الى رأس مال ثقيل ومنتجات
الدفاع والسلع الاستهلاكية . وقد قام بربونت مورجان فى عام ١٩٠١ بإنشاء شركة
الصلب الامريكية وهى مسئولة عن أكثر من نصف صناعة الصلب الامريكية .
ومنذ ذلك الوقت وصناعة الصلب الامريكية تسير بخطى واسعة . وما زالت
هذه الشركة فى المقدمة وتشرف على ٣٠٪ من الانتاج الامريكى من الصلب
والاسمنت . ويجلس ضمن مجلس ادارة جرنال الكترىك مستر هنرى مورجان ،
ومن ثم لا نجد صعوبة فى فهم العلاقة بين الاحتكار الدولى وشركة الصلب
الامريكية عند الكلام على استغلال بعض الموارد الافريقية الغنية التى تغذى
مطالب الامبريالية العسكرية والاقتصادية ذات الخطر الجسيم .

ويقال ان شركة امتيازات تنجانيقا التى اسندت الى جماعة مالية امريكية
لها علاقة بكبيل بنوك الولايات المتحدة وتمتلك ١٦٠٠٠٠٠ من أسهمها ولذلك
نجد أن لهذه الجماعة الامريكية أغلبية فى الشركة البريطانية التى تمتلك بدورها
٢١٪ من أسهم اتحاد المناجم Union Minière ودائرة امبراطوريتها
هى الكونغو .

وترتكز المصالح الامريكية فى الكونغو على استثمارات ضخمة غالبا ما تستتر خلف اقنعة بريطانية وفرنسية وبلجيكية والمالية غربية . ويعمل فيها شخصيات بارزة من شخصيات الولايات المتحدة السياسية . مثال ذلك : مستر ادلاى ستيفنسون الذى يمثل حكومته فى الامم المتحدة يرأس شركة تمبلسمان وولده Tempelsman & Son المتخصصة فى استقلال ماس الكونغو ، ثم هناك ايضا مستر آرثر دين الذى يرأس الوفد الامريكى فى مؤتمرات نزع السلاح فهو نائب رئيس ومدير شركة المعادن الامريكية American Metal Climax وهى من أضخم الشركات المستهلكة لليورانيوم حيث أنها توفر ٨٠٪ من انتاج الولايات المتحدة . وتشكل شركة المعادن الامريكية مع فروعها جماعة دولية قوية لأعمال المناجم وتضم فيما تضم Rhodesian Selection Trust Ltd.

وتبدى دول حلف شمال الاطلسي اهتماما بجابون بسبب ثرواتها . وقد حصلت شركة اوشور الدولية الامريكية على عقد للتنقيب وسلم العقد الى شركة البترول الافريقية الاستوائية (SPAFE) Sociee de Petrol Afrique Equatorial ومقرها فى بورت جنتل Port Gentil وتستخدم هذه الشركة ١٢٠٠ أفريقيا يعملون جميعا تحت امرة ٤٠٠ من البيض . ولا يوجد فى الوقت الحاضر معامل لتكرير البترول فى جابون، ولكن وافقت الاخيرة كما وافقت تشاد والكونغو برازفيل وجمهورية أفريقيا الوسطى والكمرون على انشاء معامل لتكرير تمولها حكوماتها بمعاونة فرنسا . وقد عقد اول اجتماع ضم ممثل هذه الحكومات يوم ٢٢ يوليو ١٩٦٤ فى بورت جنتيل . وطبقا لاقوال الوزير سيدأ العمل قبل نهاية عام ١٩٦٥ . ويقال أن هناك اكتشافات بترولية كثيرة فى مياه جابون الاقليمية كما توجد كميات اقتصادية ضخمة فى الداخل . وعلى مبلغ علمى أن كل الشركات البترولية فى البلاد الافريقية التى تتكلم اللغة الفرنسية لها أسهم فى شركة انتاج البترول فى جابون . ولا يسمح لأجيب Agip أن يمتلك اسهما فى الشركة . ويذكر القراء السبب الذى أدى الى سقوط مستر ادولا فى الكونغو - انها سياسة

البترول • ويبدو لى أن هناك عاملين اقتصاديين سوف يؤثران على طول بقاء قوات الاحتلال الفرنسية فى جابون لسنوات قادمة ، هما اليورانيوم والبترول •

ومن المحتمل أن أفريقيا تستطيع أن توفر كميات من الفوسفات تكفى لاختصاص - لا الانتاج الزراعى الذى يوفى بحاجيات الطعام فى المستقبل وحاجيات الصناعة فحسب ، بل سوف يفيض جزء منه لسد حاجة أجزاء أخرى من الكرة الارضية • وأهم المراكز فى الوقت الحاضر للفوسفات هى جبل أونك فى الجزائر وفى تيبا Taiba فى السنغال وفى بحيرة توجو فى جمهورية توجو وفى خربة واليوسفية فى المغرب •

وتضم شركة جبل أونك التى يبلغ رأس مالها ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا جديدا المصالح الآتية :

١٨ ٪ مكتب الاستثمارات الافريقية

١٦ ٪ شركة المعدات بالجزائر

٤٠ ٪ شركة فوسفات قسنطينة

٨ ¼ ٪ الشركة المالية للتنمية الاقتصادية
(كوفيدال)

٨ ¼ ٪ الشركة الجزائرية للتنمية والتوسع
سوساكدلس

٩ ٪ الشركة الجزائرية للمنتجات الكيماوية

البنك الوطنى للتجارة والصناعة

الافريقية ، الشركة الجزائرية ،

جماعة شيافينو وغيرها

وكانت شركة تايبا للفوسفات السنغالية تجد حكومة السنغال مرتبطة مع مكتب البحوث الجيولوجية والمعادن ، ومع بنشيني ، ومع بيرفيت ، ومع شركة

قسنطينة للفوسفات ، ومع شركة الاقيانوس للفوسفات ومع شركة كوفيمر ومع شركة أوكسون ؛ وقد قامت نفس الجماعة وعلى رأسها بنك باريس والبلاد المنخفضة والمصالح التي يمثلها بعقد اتفاقية في فبراير ١٩٦٣ وقمها مدير البنك العام ج . ج . رير مع الشركة الدولية للمعادن والكيماويات . وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت الشركة الاخيرة شريكا في الاتحاد الذي يقوم باستغلال اوسع منجم فوسفات من أعلى درجة بالقرب من داكار . وهناك عدة اشياء جديرة بالملاحظة في هذا التنظيم .

اولا : هناك ما يندرج بالسوء من جراء عقد اتفاقية بين شركتين أجنبيتين أحدهما متصلة بحكومة الدولة التي تستغل المواد الخام فيها . ان في هذا تحقيرا لشان الدولة المضيفة . وتعتبر الشركة الدولية للمعادن أهم منتج للفوسفات ومنتجات الفوسفات الزراعية في أمريكا الشمالية ، فهي تستخرج الفوسفات من مناجم فلوريدا بالولايات المتحدة ، كذلك تمتلك منجما للبوتاس في كارلسباد بنيو مكسيكو ، ومنجما آخر قيمته ١٠ مليون دولار في كندا . ولها اسواق لمنتجاتها في جميع أنحاء الأمريكتين وأوروبا الغربية . أما بالنسبة للحكومة السنغالية فهذا المشروع الذي ينتج ٥٠٠.٠٠٠ طن من الفوسفات في العام له مكانة خاصة في برنامج الاربع سنوات الخاص بها . ان هدفه هو توسيع اقتصاد البلاد وتنميته . أما هدف الشركات المتحكرة فغير ذلك تماما . ويرى عن مستر رير انه قال في ١٧ فبراير ١٩٦٣ عند توقيع الاتفاقية : « ان هذه الشركة ترفع من مركزنا العالمي بالنسبة لاحتياطي الفوسفات الاستراتيجي » .

وقد اكتشف الفوسفات في توجو على بعد ثمانية عشر ميلا من البحر في عام ١٩٥٢ . وكان التنقيب قد بدأ منذ عام ١٨٨٤ بواسطة البعثات الفرنسية والبريطانية . وكان مستشار شركة الفوسفات لشمال افريقيا هو الذي اكتشف في اقليم أكوماب دلائل على وجود فوسفات من الدرجة الاولى عبر بحيرة توجو . وقد ارتبطت جمهورية توجو مع شركة مناجم بنين التوجولية التي تستغل

الفوسفات والتي تضم شركات أخرى مشتتة باحتكار موارد الفوسفات الأخرى في أفريقيا . وهذه الشركات هي شركة قسطنطينة ، بنارويا ، كوفيمر ، بنك باريس ، بيرث ، الشركة الدولية للتسلح البحري والصناعي والتجاري . ورأس مالها هو ١٩٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وكانت أول شحنة منه قد تمت في شهر سبتمبر ١٩٦١ عندما تحركت السفن التي تحملها من كيم الى الولايات المتحدة والى المصانع الأمريكية في اليابان . وكانت الحطة تستهدف انتاج ٧٥٠.٠٠٠ طن سنويا ثم الارتفاع به تدريجيا حتى يصل الى ١.٠٠٠.٠٠٠ طن اذا كانت ظروف السوق مواتية .

ولن يكون هناك نقص في امكانيات السوق اذا أمكن توفير حصول البلاد النامية على الاسمدة بأسعار في متناول يدهم . أما الآن فالمنافسة على الاسمدة من أمريكا ومن غيرها فهي منافسة حادة ، وكان المنتجون البريطانيون - مثل فيزون ليمتد ، I. C. A. ، شل التي تحتكر التجارة في المملكة المتحدة - موضوع بحث لجنة الاحتكارات البريطانية في عام ١٩٥٩ فقد ظلت الاسمدة في المملكة المتحدة تتلقى اعانات حكومية حتى بأسعار ذات مستوى منخفض مما كان محل شكوى . ففيزون تمتلك ٤٠ ٪ من أسواق المملكة المتحدة وقد دخلت في اتفاقية مع شركة I. C. I. بحيث تمدها الأخيرة بالأمونيا من مصنع امجهام . وسوف يؤدي هذا الى خفض النفقات كمحاولة للحد من شكاوى حملة الاسهم نتيجة لتناقص الارباح .

وهذا التعاون بين كبار المنتجين للاسمدة هدفه احتكار المواد الخام والتحكم في أسواقها ، الشيء الذي يؤدي الى الاحتفاظ بالاسعار التي تدر ارباحا طائلة .

ويعتبر النقل عاملا هاما في تكاليف الاسمدة . فاذا اخذ الفوسفات من أفريقيا الى أوروبا لتصنيعه واعادته على شكل سماد الى أفريقيا بعد تعبئته في أكياس فلن يكون ثمنه اقتصاديا بالنسبة للزراعة الإفريقية . وجدير بالملاحظة أن

شركة فيزون قد انشأت في الهند شركة لانتاج الاسمدة اسمها تاتا فيزون ليمتد Tata & Fison Ltd وصفها سير كلامرنج فيزون - رئيس مجلس ادارة الشركة البريطانية - بانها اكبر شركة في هذه الصناعة . وتشارك فيزون شركة الباتروس سوپر فوسفا تبريكن بهولنده وبواسطتها انشأت شركات أسمدة وشركات كيماوية في جنوب أفريقيا . وقد ضمت شركة فيزون الباتروس في عام ١٩٦١/ ١٩٦٢ اليها شركة فيزونز ليمتد - وهو مشروع مصرفى محلى باسم فيندرال فوللسلجنجز بيريك مما يسر لشركة فيزون بجنوب أفريقيا الدخول فى عمليات استغلال الفوسفات فى فالابورو فى الترנסفال . ولفيزون شركات أخرى فى جنوب أفريقيا ذات صلة بالكيمائيات الزراعية والمواد الكيماوية . وقد ازدهرت كل هذه الشركات فى خلال العام ١٩٦٢/١٩٦١ طبقا لتصريح فيزون الذى اضاف قائلا : « وبالرغم من الظروف الشديدة فى أفريقيا الشرقية وفى اتحاد روديسيا ونياسالاند فقد استطاعت شركائنا أن تحتفظ بمركزها كما أمكنها تحقيق أرباح مناسبة » . واستطاع فرع الشركة فى السودان : شركة فيزون لمقاومة الآفات الزراعية (السودان) ليمتد أن ترش مساحة من القطن المزروع تزيد على مليون فدان كما حققت أرباحا معقولة .

وقد أنشأ فيزون شركات فى كندا ونيوزيلنده واستراليا والملايو ونيجيريا بغرض التوسع فى أسواق الاسمدة والمواد الزراعية الكيماوية ، كما بدأ فى الاتجاه الى أمريكا الجنوبية وباكستان . فاقامت مصانع لصناعة الاسمدة فى زاندهورده فى بلجيكا بالاشتراك مع الاتحاد الكيماوى البلجيكى . وبالإضافة الى صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية المتصلة بها اشترك فيزون فى انتاج الاجهزة العلمية الخاصة بتربية النباتات وحفظ الاطعمة وتعليبها .

أما البترول والغاز التى أصبحت أكثر أهمية فى أفريقيا وخاصة فى الصحراء الكبرى فقد أصبحت المنافسة قوية جدا بين الشركات المالية والصناعية . وحتى الشركات الاصغر تحاول أن تدخل الميدان مما يتطلب منها رؤوس أموال ضخمة

للقيام بعمليات التنقيب ، هذا الميدان الذى يفرى بأرباحه الخيالية التى كانت أساس ثروة ستاندرد أويل وموبيل سوكونى لروكفلر ، وبتترول الخليج لميلونز ، وكونتنتال أويل ودفش شل لمورجانز وتكساكو لجماعة شيكاغو ، وبنك هانوفر وغيرها . وقد وسعت شركة تنيسى وشركة ججنهمر امتيازاتها فى الكنفو وغيره من البلاد الافريقية حيث كانت تعمل فى النترات وفى النحاس واليورانيوم والاسمدة والكيماويات كى تعمل فى حقن البترول . فبدات شركة تنيسى فيما وراء البحار Tennessee Overseas Company وهى احدى فروع ديلاوير - فى التنقيب عن البترول فى سيراليون . ونجد ك . و . ميكل نائب رئيس شركة تنيسى متصلا بالبترول عن طريق شركة دوم بتروليم . والاخرة هى فرع من شركة مناجم دوم الامريكية الكندية المتصلة من ناحية اخرى بشركة تنيسى بواسطة الاسهم من ناحية وبواسطة رئاسة ميكل للشركة من ناحية اخرى .

وما زالت افريقيا غير ممسوحة من الناحية الاقتصادية ، ويفسر انسحاب الحكام المستعمرين من ميدان الاشراف السياسى كعلامة من علامات بدء قيام شركة الاحتكار الدولية لولوج ميدان الموارد الطبيعية للقارة . هذا هو المسعى الجديد الذى يقوم به الغرب فى اتجاهه نحو افريقيا تحت ستار المعونة وبموافقة وترحيب الدول الفتية التى تعوزها التجربة . وقد تكون هذه الطريقة أكثر فتكا بالقارة الافريقية من الاستعمار الاول لأنها تستند الى مصالح أكثر تركيزا تفرض قوة أكبر ونفوذا أقوى على الحكومات وعلى المنظمات الدولية .

الفصل السابع

امبراطورية أوبنهير

ان ملك المناجم فى جنوب أفريقيا - بل وفى القارة الافريقية - هو هارى فردريك أوبنهير . ويمكننا ان نطلق عليه اسم ملك جنوب أفريقيا او حتى امبراطورها حيث تمتد امبراطوريته . ولا يمكن ان يوجد ركن فى بناء جنوب أفريقيا الصناعى أو المالى لا تجد أصبعه فيه ، كما ان نفس هذه الاصابع هى التى تصل امبراطورية أوبنهير بامبراطوريات أخرى فى عظمتها أو أعظم منها .

ويتولى مستر هارى فردريك أوبنهير ادارة أو رئاسة سبعين شركة . وهذه الادارة وغيرها مما يتولاها زملاء هامون له تتكرر أسماؤهم كثيرا فى مجالس ادارات شركات كثيرة تثبت هذه الاكذوبة التى تتردد عن انفصال الشركات واستغلالها حتى ولو لم تكن هناك علاقة مالية واضحة . ويسيطر على هذه الشركات شركة جنوب أفريقيا الانجليزية الامريكية وشركة مناجم ذهب جنوب افريقيا المتحدة التى يتشعب منها فروع . ولا يمكن تحديد قائمة تضم جميع المصالح المباشرة ولكنها تشمل الشركات الآتية :

- الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة الاستثمارات الافريقية والاوربية ليمتد
- اتحاد مناجم جنوب افريقيا ليمتد
- امتيازات بامانجواتو ليمتد
- شركة المناجم الوسطى المالية ليمتد

- شركة المناجم المتحدة ليمتد
- مناجم التتويج ليمتد
- المناجم المتحدة لجنوب غرب أفريقيا ليمتد
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية ليمتد
- شركة الاستثمار الانجليزية الترانسفالية المتحدة ليمتد
- مناجم دى بيرز المتحدة ليمتد
- شركة فرى ستيت المتحدة ليمتد
- شركة ويتووتر سرائد الوسطى ليمتد
- شركة راند سلكتشن ليمتد
- مناجم راند ليمتد
- شركة روديسيا الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة سوٲ امريكان تونشيب للمناجم والمالية ليمتد
- فيرينجج اشٲس ليمتد
- شركة دسٲ راند للاستثمارات ليمتد
- شركة جوها نسبرج للاستثمارات ليمتد
- شركة بروكن هل الروديسية للاستثمارات ليمتد
- شركة ترانسفال وديلاجوا باى للاستثمارات ليمتد
- شركة روكانا ليمتد
- شركة يونيون ليمتد
- شركة تسوميب ليمتد
- شركة سلكتشن ترست ليمتد
- شركة امتيازات تنجانيقا ليمتد
- شركة اتحاد المعادن بكاتانجا العليا شركة مساهمة

ومعظم هذه عبارة عن شركات استثمار قامت لتمارس الوانا معينة من النشاط وتنسق بينها ، ولكن نرى اصبعها واضحا فى كل مجال • ومن الصعب بل ويكاد يكون من المستحيل احيانا أن نميز خطأ يفصل بين العمليات • نحس

بذلك مثلا اذا اردنا أن نجد هذا الخط في الشركة الانجليزية الامريكية او في شركة مناجم ذهب جنوب أفريقيا المتحدة • ولكن لا بد من وجود هذا الفصل لا من أجل التظاهر بالاستقلال الذاتي فحسب، ولكن لتجنب الازدواج في الاعمال والمسئوليات في المصالح المتصلة بالاقتصاد المالي والصناعي وبالارباح •

وهناك عملية اعادة تنظيم مستمرة اما نتيجة نشأة مصالح ومشروعات جديدة ، أو الاستغناء عن مناجم نفذ معينها ، أو التوسع في شركات موجودة ، أو بغرض التغلب على المنافسة باعادة تنظيم البناء وتصحيح وضع الضرائب •

فقد حدث مثلا في عام ١٩٦١ أن أعيد تنظيم شركة مناجم ذهب جنوب أفريقيا تنظيما كاملا بغرض تركيز ادارتها على مجالات عملياتها المتنوعة • وفي التقرير الذي أدلى به في الاجتماع السنوى للعام المنتهى في ٣ يونيو ١٩٦١ قال رئيس مجلس ادارتها سير جورج هارفى وات أن أصولها الثابتة بلغت ما يقرب من ٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيهها • ويمثل ٦٦٪ من هذه الاصول مصالحتها في جنوب أفريقيا، ١٠٪ مصالحتها في أمريكا الشمالية و ٦٪ مصالحتها في استراليا • ومعظم الـ ١٨٪ الباقية يمثل مصالحتها في المملكة المتحدة •

وحتى يمكن الاشراف على هذه المصالح وغيرها أجريت تعديلات في الشركات المشرفة حتى أن البناء الجماعى لشركة مناجم ذهب جنوب أفريقيا تبدو الآن كما هو واضح في الشكل رقم (١) •

وقام رئيس مجلس الادارة بشرح هذا البناء لحملة الاسهم في الاجتماع السنوى العام الذى عقد في لندن في ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ فأكد أن الاشراف على مصالح الجماعة في جنوب أفريقيا هو مسئولية « فرعنا (مناجم ذهب جنوب أفريقيا ليمتد) الذى مقره جوهانسبرج » • وفى عام ١٩٥٩ عندما حصلت الجماعة على مناجم ذهب ينويونيون - وكان اسمها فى ذلك الوقت مناجم الذهب المالية ليمتد وعلى شركة جنوب أفريقيا - كانت ادارتها فى يد شركة مناجم ذهب جنوب أفريقيا ولو أن أسهم هاتين الشركتين كانت فى يد الشركة الأم مباشرة •

وتحمل مسئولية ادارة عمليات الجماعة في استراليا شركة مناجم الذهب المتحدة (استراليا) ليمتد . ويمثل الاستثمار الرئيسى لمناجم الذهب في استراليا معظم مصالح « شركة استثمارات مناجم الكومنولث (استراليا) ليمتد ، وهي شركة مناجم مالية لها بورتفوليو في الاستثمارات الاسترالية والامريكية الشمالية وغيرها فيما وراء البحار - طبقا لما جاء في تقرير رئيس مجلس الادارة .

وتعطي اغلبيه المصالح المتصلة بشركة استرالية اخرى - هي شركة المعادن المتحدة ليمتد - لشركة مناجم الذهب المتحدة نصيبا كبيرا في صناعة الزيركون . فقد حصلت شركة المعادن المتحدة على اهم الاسهم التي لشركة الزيركون، كما حصلت شركة المعادن المتحدة على كل راس مال اسهم شركة تيتانيوم ماتيريلز وعلى كل ممتلكات شركة راي بارك شيليت .

ولا تسمح المشروعات ذات الخبرة - مثل شركة مناجم الذهب المتحدة - لغيرها ان تستفيد من مجهوداتها . ولذلك « فيينما كانت شركة المعادن المتحدة تكون نفسها في مجال صناعة الروتيل Rutile شعرنا بضرورة تقوية مركزنا في معادن ويونج Wyong Minerals وهي منتج آخر للروتيل تستثمر فيه شركة مناجم الكومنولث حصه كبيرة . ولذلك فان فرعنا الذي هو ملكنا - شركة مناجم الذهب المتحدة (استراليا) تقدمت في فبراير عام ١٩٦٢ للحصول على ٥٠٪ من كل اسهم « معادن ويونج » بخلاف الاسهم التي كانت تمتلكها « شركة استثمارات مناجم الكومنولث » .

هذا هو ما صرح به رئيس مجلس ادارة الشركة المتحدة . وكان هذا العرض ناجحا فاصبحت « معادن ويونج » فرعا داخل هذه الجماعة .

والفضل يعود الى شركة مناجم الذهب المتحدة حيث ان موقفها في مجال « الروتيل » بارز جدا . وكما يقول رئيس مجلس ادارتها : « ان طاقة الشركة الانتاجية وفروعها تمثل ما يقرب من نصف الطاقة الانتاجية في العالم . ثم ان برنامج التوسع الذي تقوم به شركة المعادن المتحدة يكفل لها الاحتفاظ بهذا المركز » .

و « الروتيل » هي مادة مرغوب فيها كثيرا لأنها تدخل في صناعة « صبغة التوتيا » وكان من نتيجة زيادة الطلب عليها ان ارتفع سعرها في السوق المفتوحة بمقدار ٥٠ ٪ في السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ، أما سعر « الزركون » فقد ظل ثابتا بالرغم من زيادة الكميات المستخرجة منه . وكان من نتيجة انشاء شركة مكونة من « شركة قبرص للمناجم » وهي شركة موجودة بنيويورك وشركة يوتا للبناء والمناجم وهي شركة موجودة بسان فرانسيسكو ان وجد مشروع مشترك تحت اسم « شركات مونت جولدزورثي للمناجم » للتنقيب عن خام الحديد الموجود في مونت جولدزورثي بشمال غربي استراليا . وتتطلب هذا المشروع انشاء خط حديدي طوله ١٢٥ ميلا ينتهي عند ديتش ايلاند حيث يزعمون انشاء ميناء . ولقد صرح سير جورج هارفي وات بقوله أنه سعيد اذ يصرح حاملي أسهم شركة مناجم الذهب المتحدة بأن المفاوضات مستمرة مع المشرفين على صناعة الحديد والصلب اليابانية بشأن تسويق هذا الخام المستخرج من مونت جولدزورثي . ويعتقد أنه سوف ينافس الخام المستخرج من اليابان في الثمن وفي الجودة .

وقال رئيس مجلس الادارة أيضا أن عمليات الشركة في كندا قد خضت خطوات واسعة الى الامام . وقد انضم الى فرع الشركة . نيوكونكس كانيديان اكسبلوريشن ليمتد فرع آخر هو نيوكونكس هولدينجز ليمتد . وقد اتخذ قرار يسمح للجمهور أن يحنى ثمار استقلال موارد البلاد بواسطة الشركات الاجنبية . ونتيجة لذلك منح انكنديون ٣٦ ٪ من رأس المال . وقد سر حملة الاسهم اذ علموا ان ٢٨ ٪ من ممتلكات نيوكونكس كانيديان اكسبلوريشن ليمتد سوف تعطى للهولدنز كومباني وقد كان من نتيجة اكتشاف ذك الرصاص ذى المستوى العالي (وبه بعض الفضة) في اقليم يوكن الجنوبي أن صرح رئيس مجلس الادارة بأن هينستابل نيوكونكس اكسبلوريشن باهر .

واذا اتجهنا جنوبا نجد أن شركة جديدة اسمها شركة مناجم الذهب الامريكية قد تكونت في عام ١٩٦١ كفرع من شركة تعدين مناجم الذهب الصناعية ليمتد . وقد استولت شركة مناجم الذهب الامريكية على مؤسسة نيويورك الجديدة

التي تكونت عام ١٩١١ والتي كانت وظيفتها الاولى في السنوات الاخيرة ادارة شركة مناجم الذهب الثلاثية وشركة بويل الهندسية وكذلك القيام بخدمات السكرتارية لشركة فرنسلو .

وقد اعيد تنظيم شركة فرنسلو في عام ١٩٦١ عندما حولت ٥١٪ من نشاطها المتنوع في المكسيك الى شركة مكسيكانا بنوليس المعدنية . وقد اعطيت شركة فرنسلو تعويضا محترما قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار يدفع في مدى خمس سنوات وما زالت شركة فرنسلو تحتفظ بـ ٥٥٪ من فوائد شركة سومبريت للتعدين كما تمتلك منجما للذهب والفضة في ولاية زاكا تيكساس بالمكسيك .

وبانتهاء حياة منجمي شركة الزنك الثلاثية في الينوا وفيرجينا سعت الى الحصول على منجم جديد في منطقة نيوماركيت بننيسى . وتعمل الشركة الثلاثية في هذا المنجم طبقا لاتفاقية مع الشركة الامريكية لصهر الزنك والرصاص . وطبقا لهذه الاتفاقية تقوم الشركة الثلاثية باستخراج ما لا يقل عن ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ طن من خام الزنك الذي تمتلكه شركة الزنك الامريكية بالقرب من ممتلكات الشركة الثلاثية . وتقسّم الارباح على أساس يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ للشركة الثلاثية ، ٥٠٪ و ٤٠٪ لشركة الزنك الامريكية حتى يسترد رأس المال توزيع الارباح بعدها مناصفة .

وتتصل عمليات الزنك الامريكية اتصالا وثيقا مع التعدين ومع انخفاض كميات خام الزنك والرصاص في كثير من الولايات الامريكية . ولها ١٠٪ في شركة يورانيوم ريدكشن ، ٥٠٪ من شركة أمريكان بيرو للتعدين .

وتوضع شركة مناجم الذهب المتحدة في المملكة المتحدة تحت امرة جولد فيلذ اندستريال هولدنجز والاخيرة تعتبر فرعا مملوكا ملكية تامة لشركة تعدين مناجم الذهب الصناعية . وتتم عملياتها الاساسية عن طريق فروعها : الوماسك ليمنت ، أمبوكوليمند ، متاليون ليمنت . وتنتج شركة الوماسك ليمنت القوالب

المصنوعة من الالومنيوم وخاصة تلك المستخدمة في صناعة البيرة • وقد توسعت أخيرا في إنتاج الالومنيوم ذى الضغط العالى لأغراض تجارية • وصرح رئيس مجلس ادارة الشركة المتحدة في عام ١٩٦٢ بأن شركة ألوماسك قد وسعت مصالحتها جغرافيا وصناعيا ، فحصلت على فرع في استراليا باسم « لورنس ألوماسك هولدنجز ليمتد » وعلى فرعين في المملكة المتحدة هما : شركة القوالب غير الحديدية ليمتد وشركة النحاس الاصفر (لندن) • والفرعان عريقان في صناعة القوالب غير الحديدية والنحاس الاصفر •

ويتفرع من جهازى الادارة فى المملكة المتحدة ادارتان هما : شركة التنقيب الانجليزية الفرنسية ليمتد ووكالة التعدين والمعادن ليمتد أما الشركة الاولى - وهى فرع تملكه شركة مناجم الذهب المتحدة ملكية تامة - فهى شركة استثمارية ذات طابع مالى تمتلك ضمن ما تمتلك مصالح فى كثير من شركات مناجم الذهب فى جنوب افريقيا • وتغطى هذه المصالح أيضا مناجم النحاس فى روديسيا ومناجم القصدير التى تعمل فى المملكة المتحدة وجنوب افريقيا والشرق الاقصى • ومن بين فروعها الرئيسية أيضا مناجم أبكس ليمتد ، وشركة رويبرج للتنمية المعدنية ليمتد ، شركة القصدير الانجلو بورمييه ليمتد • وقد انشئت وكالة التعدين والمعادن ليمتد للإشراف على عملية توزيع الخام وشراء التموين وكذلك لادارة عمليات الملاحة والتأمين والاعمال الادارية • وتمتلك شركة مناجم الذهب المتحدة ٥٠ ٪ من رأس مالها •

وتمتلك شركة مناجم الذهب المتحدة ، شركة مناجم ذهب جنوب افريقيا ملكية كاملة وهى مسئولة عن ادارة عمليات الجماعة فى جميع انحاء جنوب افريقيا • وحجم هذه الشركات ضخم جدا • وتظل مناجم الذهب والبلاتين الاصول الاساسية لجماعة مناجم الذهب المتحدة فى جنوب افريقيا ، كما تظل هذه المناجم مصدر دخلها الاساسى • وفى ٣٠ يونيو ١٩٦١ كان تعدين الذهب مسئولاً عن ٧١ ٪ من استثمارات هذه الجماعة ، كما أكد رئيس مجلس الادارة حملة الاسهم أنه منذ نهاية

الحرب العالمية الثانية وشركة مناجم الذهب المتحدة تقوم باستثمار رأس مال يقرب من ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ر. ٤٥٠.٠٠٠ ر. جنيتها في مناجم ذهب جنوب أفريقيا . ويستمر التنقيب في جنوب أفريقيا وفي روديسيا . وهو يتم بالتعاون مع شركة مناطق ووترزاند الغربية ليمتد والاخيرة شركة قامت بتأسيسها شركة مناجم الذهب المتحدة عام ١٩٣٣ . ومنذ ذلك الوقت وشركة ووترزاند قد اصبحت شركة تعدين مالية مهمة في جنوب أفريقيا لها ممتلكات ضخمة من مناجم الذهب في منطقتي وست راند وولاية أورانج الحرة .

وقد انتجت ووترزاند من الذهب ما تزيد قيمته على ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه وهو ضعف قيمة ما أنتجته منذ عشر سنوات . كذلك احرزت شركة هارموني لتعدين الذهب ليمتد التي تمتلك فيها شركة ووترزاند ١٢٤٧.٥٦٤ ر. سهم عن طريق فرعها شركة وستوتس للاستثمارات ليمتد - رقما قياسيا في انتاج الذهب .

وبخلاف مصالحها في مناجم الذهب الموجودة في الترانسفال وفي ولاية أورانج الحرة فلشركة مناجم الذهب المتحدة ممتلكات ضخمة في شركة جنوب غرب افريقيا ليمتد وفي روديسيا في شركة مناجم بانكروفت ليمتد وفي شركة مناجم نحاس تشانجا المتحدة ، وفي الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد ، وكلها تقع في مجال الشركة الانجليزية الامريكية . وللشركة المتحدة في غانا اتصال بشركة مناجم ذهب كونونجو ليمتد التي لها امتياز للعمل في مساحة قدرها عشرين ميلا مربعا في منطقة اشانتى - أكيم . وبراس مال مرخص قدره ٦٧.٥٠٠ ر. جنيه لم يدفع كله (فمن بين ١٣.٥٠٠.٠٠٠ ر. سهم قيمة السهم شلن اصدرت الشركة ١٧.٥٠٤ ر. ٧٠٠ ر. سهما) . وحصلت في عام ١٩٦٠ على ربح قدره ١١.٠٥٨٧ ر. جنيه زاد في عام ١٩٦١ الى ١٣.٠٣٧٨ ر. جنيه ، بالرغم من زيادة تكاليف انتاج الطن من ٨٦ شلن الى ٨٨ شلن و ٢ بنس. وفي عام ١٩٦٢ ابلغت شركة مناجم ذهب كونونجو حكومة غانا بأن عملية استغلال منجم ذهب كونونجو ستصبح غير مربحة

بعد أبريل ١٩٦٥ . وكانت الشركة تزمع وقف عملياتها قبل هذا التاريخ . وخوفا من أن تؤدي هذه العملية الى بطالة العمال قررت الحكومة شراء المنجم كى توفر عملا مستمرا لموظفي غانا وعمالهم . وبعد مفاوضات استغرقت وقتا طويلا دفعت الحكومة ثمنا قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيهها وأصبح المنجم تحت ادارة شركة تعدين الذهب الحكومية .

وبرأس مال قدره ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه حققت شركة مناجم الذهب المتحدة أرباحا (قبل الضرائب) قدرها ٦٨٢٦.٠٠٠ جنيه فى العام ١٩٦٢/١٩٦١ كما بلغت أرباح الاسهم ١٧٢٩٩.٠٠٠ جنيه . وكان عام ١٩٦٢ بالنسبة لشركة مناجم الذهب المتحدة أكثر الاعوام ارباحا فبلغت الارباح (قبل الضرائب) ٧٠٣٠.٠٠٠ جنيه . ولقد صرح رئيس مجلس الادارة بأن الارباح الموزعة على حملة الاسهم بلغت لأول مرة ما يزيد على ٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

ومصدر دخل مناجم الذهب المتحدة هو من الخدمات الخاصة التى توفرها للشركات التى تقع ضمن نطاقها أو التى تتصل بها . وتختلف هذه الشركات فى حجمها كما يبلغ عددها أكثر من مائة وتبلغ جملة رؤوس أموالها فى السوق ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى نهاية عام ١٩٦٢ . وبهذه الوسائل الاستثمارية وادارة هذه الشركات تحصل الشركة على دخل أكثر من الدخل الذى تحصل عليه من انتاج المعادن الفعلى ومن استخراج المواد الخام . وهذا هو السبب الذى دفع كبريات شركات التعدين - لا فى أفريقيا فحسب بل فى جميع انحاء العالم - أن تتحد وتكون شركات استثمارية كبرى يقف خلفها أهم وأبرز الشخصيات فى عالم المال وعالم المصارف .

وهنا نكون قد مسسنا مساهمة هيكلة بناء شركة مناجم الذهب المتحدة . أما اللحم الذى يكسوها فهو عبارة عن الشحم الذى يغطى مالكةا بينما يقف الافريقى ينظر اليها بجسده النحيل والجوع يكاد يقتك به .

الفصل الثامن

الاستثمارات الاجنبية في التعدين بجنوب أفريقيا

لقد دلت الاحصاءات على أن ٥٠٪ من رأس المال الاجنبى المستغل فى القارة الافريقية موجود فى جنوب أفريقيا . وتبلغ الاستثمارات البريطانية حوالى ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ دولار بينما تبلغ الاستثمارات الامريكية ما يقرب من ٨٤٠٠٠٠٠٠٠ دولار . ويبين احصاء قامت به الحكومة الامريكية عام ١٩٥٧ للاستثمارات الامريكية فيما وراء البحار أن أكثر المناطق ربحا هى عملية التعدين بجنوب أفريقيا ، حيث فاقت أرباحها أرباح أى عملية مماثلة فى الولايات المتحدة . ويمكن تفسير ارتفاع الارباح على ضوء رخص اليد العاملة الافريقية . فطبقا لاحصائيات تمت عام ١٩٦٢ كانت أجرة عامل المنجم الامريكى فى الساعة هى ٢٧٠ دولار وهذه الاجرة عبارة عن ٢٧ ضعفا لاجرة العامل الافريقى .

وتسيطر على اقتصاد جنوب أفريقيا مجموعة دى بيرس De Beers وهى جزء من امبراطورية أوبنهايمر التى تمتد الى جنوب غربى أفريقيا وزامبيا والمتصلة بشركات التعدين فى كثير من الدول الافريقية . وقد زاد من قيمة الامبراطورية اكتشاف امكان انتاج اليورانيوم من الرواسب ومن الطين الذى يحيط بمناجم الذهب القديمة .

وقد كان من نتيجة استخراج اليورانيوم من خام الذهب ومن طينه أن تبوأ القارة الافريقية مكانتها كمنتجة لليورانيوم . وقد ساعد التراكم فى السنوات الستين الماضية بالاضافة الى الطين المتكوم أثناء انتاج الذهب فى الوقت الحالى الى اطالة عمر كثير من المناجم التى استنفذ ذهبها . ففى عام ١٩٥٦ بلغ ما أنتجته جنوب أفريقيا من أكسيد اليورانيوم ٨٠٠٠٠٠٠ رطل مما هيا صادرات بلغت قيمتها ٣٩٠٠٠٠٠٠ جنيه . هذا بخلاف الكميات التى تذهب الى مجلس الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا الذى يرتبط بعقود مع عدة مناجم . ويفوق الربح الذى يدره انتاج اليورانيوم الربح الذى يدره انتاج الذهب .

ومن أهم الشركات المنتجة للذهب واليورانيوم والتى تدخل ضمن متاهة المصالح التابعة من شركة مناجم الذهب الانجليزية الامريكية الموحدة شركة هارمونى لتعدين الذهب ليمتد Harmony Gold Mining Com. Ltd وبلغ رأس المال المرخص لها به ٥٠٠٠٠٠٠٠ رة جنيه دفع منه مبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . وتقوم بخدمات السكرتارية والاعمال المكتبية شركة مناجم راند ليمتد وهى شركة تقوم بتقديم الخدمات التنفيذية والادارية والفنية الى شركات جنوب أفريقيا للتعدين - وهى مجموعة مناجم راند .

ورئيس مجلس ادارة شركة هارمونى هو ب.ه. اندرسون وهو نائب رئيس مجلس ادارة شركة مناجم راند . ومن بين المديرين المشتركين الآخرين مستر بلاكوى ومستر لوين . ويرأس شركة مناجم راند مستر لوك و انجلهارد الذى يرأس أيضا شركة راند للاستثمارات الامريكية . وكل أسهم راند الامريكية - وعددها ٢٣٧١٠٤٩ سهم قيمة كل سهم جنيه واحد - تملكها شركة دى بيزر للاستثمارات (وتسمى الآن راند سيل) وهى فرع تملكه شركة راند سكلشن امتلاكا كاملا منذ اعادة تنظيم جماعة راند . وتمتلك شركة راند الامريكية كل الاسهم الممتازة تقريبا وكمية كبيرة من الاسهم العادية لشركة التعدين والاستثمارات المركزية ليمتد بالاضافة الى مصلحة كبرى فى رأس مال شركة

مناجم راند العادى • ان هذه الحلقة الامريكية تؤكد العلاقة التى تكون جماعة التعدين المركزى أو جماعة مناجم راند •

وتقابل مصالح مناجم الذهب المتحدة ومصالح الشركة الانجليزية الامريكية فى شركة هارمونى ، حيث لكل منهما فيها ممتلكات • وبفضل حكومة جنوب أفريقيا أمكن لشركة هارمونى أن تحصل على حقوق التعدين واستخراج المعادن فى قطعة أرض مساحتها ٨٠٠٠ فدان كما أمكنها امتلاك مزارع تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ فدان تقريبا • ولما كانت هذه الممتلكات أكثر مما تطيق شركة هارمونى وجدت أنه من الاصول - من ناحية الربح - أن تباع حق البحث عن المعادن الثمينة فى مكانين من المساحة التى لها بالايجار حتى عام ١٩٦٧ • حيث ذهب هذا الحق الى شركة انجليزية أمريكية أخرى هى شركة فيرجينيا أورانج فرى ستيت جولد ميننج كومبانى ليمتد Virginia Orange N. S. G. M. Co. وكان الثمن الذى تقاضته شركة هارمونى نظير هذه اللقطة الصديقة من شقيقتها شركة فيرجينيا أورانج هو ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تدفع على أربعة أقساط دون أن تتقاضى عن ذلك فوائد •

وتوطد شركة فيرجينيا أورانج مرة أخرى أواصر هذا الزواج بين أمريكا وبين التعدين فى جنوب أفريقيا • وأول مثل لذلك هو مستر لوكو انجلهارد الديمقراطى الأمريكى الذى بذل مسعاها كرئيس لصناعات انجلهارد - التى تقوم بتكرير المعادن الثمينة فى الولايات المتحدة - حتى يوفر باستمرار ما يشغل مصانعه • وقد وفق الى ضالته فى جنوب أفريقيا حيث اتصل أوبنهيمر ثم تفرع بعد ذلك الى مجالات أخرى من الربح من المعادن الرخيصة • وعملا بالهام أوبنهيمر وجد مستر انجلهارد منفذا الى صناعات التعدين الكندية والاسترالية والكولمبية، وبدأ يوزع بضائعه المصنوعة فى أوروبا عن طريق شركاته فى باريس وروما ولندن • وهم يعترفون بجواهر مستر انجلهارد وخدماته من أجل توسيع المصالح الامريكية فى الخارج حيث منحوه عضوية لجنة السياسة الخارجية بالولايات المتحدة •

وبواسطة فيرجينيا اورانج تقترب أكثر وأكثر من النفوذ الأمريكى الذى ما كان فى استطاعة مستر انجلاهارد أن يحققه بمفرده لولا انضمام شركة كنيكوت للنحاس القوية لهذه الشركة الخاصة باستخراج الذهب واليورانيوم . ولشركة كنيكوت Kennecott مصالح فى فيرجينيا اورانج حولتها مع مصالحها فى شركة ميرزبروت لتعدين الذهب الى الشركة المعدل نظامها والتي تكونت عام ١٩٦١ للحصول على هذه المصالح . وتحمل الشركة الجديدة الاسمية مجتمعين : شركة استثمارات فيرجينيا ميرزبروت ليمتد . ويتيح لها اعادة التنظيم هذا ان تتعاقد بشأن اليورانيوم مع مجلس الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا .

ومستر انجلاهارد عضو فى مجلس ادارة فيرجينيا ميرزبروت ثم أنه متصل بشركة مناجم راند والشركة الانجليزية الامريكية التى تكون مع شركتين آخرين : سنتراميك ليمتد Centramic Ltd. وشركة الاستثمارات الانجليزية الترانسلفانية المتحدة ليمتد - أطراف الشركة الجديدة .

ولما كانت شركة ترانسفال الانجليزية Anglo Transvaal تعمل كممول وكشركة تعدين فى الترانسفال فقد اتخذت لها فرعا هي : « شركة التنقيب الانجليزية الروديسية Anglovaal Rhodisian Exploratin Co. Ltd. التى تعمل فى شمال روديسيا وجنوبها ، ومن بين ما تنقب عنه الفحم والنحاس والكروم والنيكل . وتعمل شركة انجلو ترانسفال التى رخص لها برأس مال قدره ٣٣٧٥٠٠ رطل جنيه لم يدفع جميعه بواسطة قرض قصير الاجل وبدون ضمان قدره ١٠٠٠٠ رطل جنيه من الشركة المالية الوطنية بجنوب أفريقيا ، والاخيرة عبارة عن مؤسسة خاصة لها صلة بأصدقاء الشركة الانجليزية الامريكية فى عالم الاستثمار الدولى ، ومن بينها بيت مورجان الذى له مصلحة مالية كبرى فى نحاس كينوكوت . ومن بين أعمال التعدين الواسعة التى تقوم بها شركة كينوكوت استثمار قيمته ٥٠٪ من الشركة الانجليزية الروديسية .

وبمعاونة أصدقاء مورجان تعرف شركة كينوكوت كيف تعنى بشركاتها المتنوعة الكثيرة . وفى نظير تنازلها عن مصالحها فى مناجم فيرجينيا ومناجم

مريزبروت تسلمت مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه تدفع على خمسة أقساط سنوية .
ولكن لا يقطع هذا صلة شركة كينوكوت باونهايمر وانجلهارد . لان شركة
النحاس الامريكية تستحق فائدة قدرها ٢٠٪ بعد أعلى قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه
على أى فائض صافى لشركتى فيرجينيا ومريزبروت بعد دفع الاقساط المطلوبة من
مبلغ الـ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه . ويضيق عليها هذا الاستحقاق فى حالة أخذ
شركة كينوكوت فى وقت متأخر من أعضاء شركتى فيرجينيا ومريزبروت ٢٠٪
من رأس مال الاسهم الصادرة .

هذه هى الوسائل المتتوية التى يتم بها السيطرة المالية . وواضح ان
الطريق قد ظل مفتوحا أمام شركة كينوكوت للعودة مرة ثانية الى قلب الشركة .
وفى نفس الوقت تستطيع الشركة أن تستمر فى الافادة من الوليمة .

وتعتبر شركة كينوكوت من اوليات الشركات المنتجة للنحاس فى الولايات
المتحدة التى تقدر قيمة اسهمها فى السوق بحوالى ١٩٤٨ بليون دولار وان كان
رأس مالها الحالى يقدر بـ ١١٠٥٣٠٥١ سهم لا قيمة اسمية لها من بين
١٢٠٠٠٠٠٠ سهم رخصت لها بها ، وتبلغ قيمتها ٧٤٨٠٠٦٩٤٢٤ دولار .
ان هذه الشركة المالكة لمناجم النحاس ومعامل التكثيف ومصانع الصهر ومعامل
التكرير والمصانع الصناعية والسكك الحديدية قد عقدت اتفاقيات السباكة لكثير
من خاماتها مع الشركة الامريكية للسباكة والتكرير التى تشترك معها بفرعين .
ان شركة السباكة الامريكية هى نفسها منتجة للنحاس وكذلك للفضة والرصاص
والزنك والذهب ، فى الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وبيرو . وتمتد مصالحها
الى استراليا ونيكاراجوا وهى متصلة بشركة سيرو Cerro Corporation وشركة
نيومونت للتعدين New Mont Mining Corporation وشركة فلبس دودج
Phelps Dodge Corporation . وكلها لها استثمارات ضخمة فى مشروعات
التعدين بجنوب افريقيا ، ومن بينها شركة تسوميب Tsumeb Corporation
بجنوب غربى افريقيا .

وتدخل صناعة الكيماويات الامريكية ميدان عمليات كنيكوت عن طريق مشروع مشترك مع الشركة الهامة شركة الكيمياء والصباغة المتحدة . وتنتج شركتنا المتحدة وكينكوت للتيتن وتبيع معدن التيتن . واشترت كذلك ٢٥٪ من شركة الفوسفات الغربية ، ٧٣٪ من أسهم شركة موليبدنوم الامريكية ، ٥٠٪ من شركة جارفيلد الكيماوية الصناعية . وتفرع منها فروع للتنقيب عن المعادن في البرازيل والمكسيك بفرعين هما كترار بسكويزاس للمعادن (وتمتلك شركة كنيكوت ٦٠٪ منها) وشركة كنمكس . وهناك فرع آخر هو براون للنحاس ويعمل في النحاس في شيلي .

وقد قام بالتوسع في كندا شركة كويك كولمبيام Quebec Columbiuam التى كونها شركة كنيكوت مع شركة موليبدنم الامريكية بالقرب من مونتريال وكويك للحديد والتيتن . وكان ثلثا الشركة ملكا لشركة كنيكوت والثلث الباقي ملكا لشركة نيوجرسي للزنك . والشركة الاخيرة متصلة مع شركة البترول الكبرى - شركة تكساس - بمشروع مشترك هو عبارة عن شركة تكساس للزنك والمعادن وذلك لبناء وتشغيل مصنع للتنقيب عن اليورانيوم فى يوتاه . وقد اشترى منجما لليورانيوم فى يوتاه فى عام ١٩٥٦ وبدأ المصنع عمله فى ١٩٥٧ وكان يستخدم خامات مستوردة من مناجم أخرى . وكان اليورانيوم المركز الذى ينتج يباع للجنة الطاقة الذرية بالولايات المتحدة طبقا لعقد .

ان مشروع جرسي كنيكوت الجديد فى كويك ذو قيمة كبيرة وذلك لان التيتن هو معدن لا يذوب فى السرعات التى تفوق سرعة الصوت ولذلك فالطلب عليه كبير من أجل استخدامه فى الطائرات النفاثة . كذلك تدخل اليونان فى مجال مصالح كنيكوت حيث تمتلك ٩٥٪ من شركة كنباستوس للتعدين وتعمل فى الاسيستوس . وفى غرب افريقيا فانها تمتلك ٧٦٪ من شركة التصدير والمعادن التى تعمل فى شمال نيجيريا . ومعظم الانتاج الحالى فى العالم من معدن الكولمبيوم مأخوذ من هذا المنجم .

وهكذا تكون دراستنا لشركة هارموني لتعدين الذهب قد أخذتنا في رحلة حول العالم والى عوالم أخرى من النفوذ والثروة . ويبدو هذا حتميا اذا بدأنا نتتبع المصالح الخارجية التى تتغلغل فى استغلال أفريقيا وتشابكها مع كثير من أنحاء العالم الاخرى . وأذا عدنا مرة أخرى الى شركة هارموني نقول أن مصنعها يستخرج شهريا ٢٠٠.٠٠٠ طن من خام الذهب كما يستخرج شهريا ١٢٠.٠٠٠ طن من اليورانيوم . وقد بدأ هذا المصنع عمله فى أبريل من عام ١٩٥٥ . وملحق به مصنع لأكسيد السلفر Sulphuric acid يستخرج يوميا ١٢٠ طن ، وقد بدأ انتاجه فى يناير ١٩٦٠ .

وقد أقيم مصنع اليورانيوم تحت اشراف بنك الصادر والوارد بواشنطن مع وزارة التموين بالمملكة المتحدة . وقد حصل المصنع على قرض من مجلس الطاقة الذرية بجنوب أفريقيا لتغطية جميع تكاليف رأس مال المصنع ، هذا بخلاف عملية توسيع الانتاج من ٨٠.٠٠٠ الى ١٢٠.٠٠٠ طن فى الشهر . وقد تعاقدت الشركة مع كل من وكالة التنمية ومع المسؤولين بالمملكة المتحدة لتوريد كميات من اليورانيوم بأسعار ثابتة بحيث يغطى المصنع تكاليف رأس المال فى يونيو ١٩٦٥ .

وفى السنة المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٦١ استخرجت شركة هارموني ٢١٦.٠٠٠ طن من الخام كان صافى الذهب الخالص منه ٨٥٧.٧٩٤ أوقية بدخل مقداره ١٠.٨١٠.٤٩٦ جنيه وربع قدره ٤.٩٠.٦٧٧ جنيه . كذلك استخرج ٢٠.٦٧.١٠٠ طن من الطين المترسب الذى صفى ٩٧٤.٣٤٩ رطلا من أكسيد اليورانيوم بربح قدره ٢.٦٨٠.٢٣٣ جنيه .

وتدل البيانات الخاصة بالسنة شهور التالية حتى نهاية ١٩٦١ أن الكمية المستخرجة من خام الذهب بلغت ٢.٢٨٥.٠٠٠ طن كان إيرادها ٤.٥٨.١٧٧ جنيه . كما كان من نتيجة معالجة ٢.١٣٨.٣٠٠ طن من الطين المترسب تصفية ٩٥٣.١٠٠ رطل من أكسيد اليورانيوم درت ربعا قدره ٢.٢٨.٤٦٤.٧ جنيه .

وفى العام ١٩٦٢/١٩٦١ دفع ريع الاسهم ٥٥٪ ٠ وكان صافى الربح فى العام ١٩٦٠/١٩٦١ ٦٦٧٤٠٧٣٩ جنيه كما بلغ ما دفع من ريع الاسهم ٢٤٩٧٥٠٠ جنيه ، كل هذا يعتبر نتيجة طيبة بالنسبة لحملة الاسهم نظير رأس مال مقداره ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه ٠

ويجب أن يتجه مستر انجلهارد ومستر أوبنهيم بالشكر الخاص لاصدقائهما فى بنك الصادر والوارد بسبب معونتهم لهما فى هذا المشروع فى بلد تنظر بالسخرية والاستهزاء الى حقوق الانسان اذا كان هذا الانسان غير أبيض ٠ ان هذه السهولة التى مدوا بها يدهم لهما بالمعونة لو أنها استخدمت فى معونة الدول غير المتقدمة الجديدة فى القارة الافريقية بواسطة مؤسسة مصرفية دولية لكان من نتيجتها أن تضيق الهوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة والتى يعملون دائما على توسيعها بطريقتهم اللولبية بين الدول التى « تملك » والدول التى « لا تملك » ٠

الفصل التاسع

الشركة الإنجليزية الأمريكية

ان الاخطبوط الاكبر الذى يسكن بحر عمليات أونيهيمر هو الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد • وتجرى استثماراتها على ثلاثة مستويات • ولا تبين أهم قوائم هذه الاستثمارات سوى فكرة ضئيلة عن مجالاتها الممعة فى الاتساع • وهذه عبارة عن المساهمة المباشرة ، ولذلك فهي لا تتضمن المساهمات اللولبية التى تتم عن طريق أو بالاشتراك مع فروع أو غيرها فى محيط من المصالح لا نهاية له • ونحن نجدها فى ميدان التعدين تتفرع الى عمليات خاصة بالتنقيب والنقل والمواصلات وامتلاك الاراضى والمزارع والغابات والاشخاب والصناعة وكذلك المساهمة فى مشروعات خاصة بمحطات القوى الكهربائية كما هو الحال فى محطة قوى الحدود الروديسية الكنفولية •

ومن أهم ما تضطلع به فى جنوب أفريقيا مناجم الذهب واليورانيوم والحديد والاسيستوس والفحم التى تكون الاساس المتين الذى ترتفع فوقه امبراطورية أونيهيمر • أما فى روديسيا فاهم ما تعمل فيه هو تعدين النحاس وان كانت تستغل فى نفس الوقت الرصاص والزنك والكاوميم • كما أنها تتميز بأنها المنتجة الوحيدة للفحم فى روديسيا حيث تسيطر على مناجم وانكى • وتنتشر مصالحها عن طريق الشركات المرتبطة بها فى تنجانيقا وأوغنده والكونغو وأنجولا وموزمبيق وأفريقيا الغربية وحتى فى الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا كما يظهر ذلك من قائمة الاستثمارات المباشرة :

شركات الاستثمار والتمويل :

- شركة الاستثمارات الافريقية الاوروبية ليمتد
- شركة القروض والاستثمارات الافريقية ليمتد
- شركة الاستثمارات الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة التنمية الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة الاحتياطي المركزية ليمتد
- شركة الاحتياطي الروديسية المركزية ليمتد
- شركة المناجم المتحدة (استثمارات) ليمتد
- شركة المناجم المختارة المتحدة ليمتد
- شركة المناجم المختارة المتحدة (جوها نسبرج) ليمتد
- ممتلكات دي بيرز ليمتد
- شركة استثمارات دي بيرز ليمتد
- شركة استثمارات دي بيرز الروديسية ليمتد
- استثمارات ايبوك ليمتد
- ممتلكات جيمسون للتعدين ليمتد
- ممتلكات لندنبرج ليمتد
- استثمارات ولاية اورانج الحرة ليمتد
- مناطق وتوتوزراند المركزية الجديدة ليمتد
- شركة العهد الجديد المتحدة ليمتد
- شركة الاستثمارات الروديسية فيما وراء البحار ليمتد
- شركة استثمارات راند الامريكية ليمتد
- شركة راند المختارة ليمتد
- شركة الكمبيالات الروديسية ليمتد
- الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة استثمارات رودس ليمتد
- شركة مناجم جنوب افريقيا المختارة ليمتد

- شركة مدن جنوب أفريقيا للتعدين والتمويل ليمتد
- شركة ممتلكات ترانسفال فاناديم ليمتد
- ولاية فيرنيجنج ليمتد
- المستويات الشديدة العمق الغربية ليمتد
- شركة استثمارات وست راند ليمتد
- شركة جنوب غربي أفريقيا ليمتد

مناجم الماس :

- مناجم دي بيرز المتحدة ليمتد
- مناجم الماس المتحدة بجنوب غربي أفريقيا ليمتد
- شركة نيوجارز فونتين للتعدين والتنقيب ليمتد
- منتجات الماس المفتت ليمتد
- شركة تنمية الماس بجنوب أفريقيا ليمتد
- فيلموند ليمتد
- شركة تعدين الماس الاولى (ترانسفال) ليمتد
- ماس وليمسون ليمتد

مناجم الفحم :

- المناجم المتحدة بجنوب أفريقيا ليمتد
- مناجم بليوك ليمتد
- مناجم كورونيشن ليمتد
- شركة ناتان للتنقيب عن الفحم ليمتد
- التنقيب عن الفحم بناتال ليمتد
- مناجم نيولارجو ليمتد
- عقارات الفحم بجنوب أفريقيا (وتيبانك) ليمتد
- مناجم سبرنجبوك ليمتد
- مناجم نيوشونجزيشت

- مناجم كورنيليا ليمتد
- مناجم سبرنجفيلد ليمتد
- شركة فحم ترانسفال ليمتد
- ممتلكات الفحم بفرفونتين ليمتد
- مناجم بفرفونتين ليمتد
- فريهيد كورونيشن ليمتد
- شركة مناجم وانكي ليمتد
- ممتلكات فحم ويتبانك ليمتد

مناجم النحاس :

- مناجم بانكروفت ليمتد
- شركة كانسانشي لتعدين النحاس ليمتد
- مناجم نحاس نشانجا المتحدة ليمتد
- معامل روديسيا لتكرير النحاس ليمتد
- شركة روكانا ليمتد

مناجم الذهب :

- مناجم براكبان ليمتد
- مناجم داجا فونتين الشرقية ليمتد
- مناجم ذهب الولاية الحرة ليمتد
- مناجم ذهب جانيت ليمتد
- شركة الرئيس براند لتعدين الذهب ليمتد
- شركة جنوب أفريقيا للأراضي والتنقيب ليمتد
- مناجم سبرنج ليمتد
- شركة فال ريفس لتعدين والتنقيب ليمتد
- شركة ولكوم لتعدين الذهب ليمتد
- ديب لفلز الغربية ليمتد

- الممتلكات الغربية ليمتد
- شركة وسترن ريفر للتنقيب والتنمية ليمتد
- شركة الرئيس ستاين لتعدين الذهب ليمتد
- شركة فرى ستيت سيبلاس لتعدين الذهب ليمتد

مناجم أخرى :

- شركة هايفلد للتنمية ليمتد
- شركة ايرن ديوك للتعدين ليمتد
- شركة الملك ادوارد بيريت
- شركة موناسيت والمشروعات المعدنية
- ميونيك مبرج كريزوتيل اسبستوس ليمتد
- روكروم ليمتد
- شركة بروكن هل الروديسية للتنمية ليمتد
- ترانسفال منجنيز ليمتد
- شركة ترانسفال فانيديم ليمتد
- شركة معادن أومجا بابا ليمتد
- شركة فريجتينج بريك اند تايل ليمتد

التنقيب :

- شركة التنقيب الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة التنقيب الانجليزية الامريكية الروديسية للمعادن ليمتد
- شركة تنقيب الحدود والتنمية ليمتد
- شركة دى بيرز للتنقيب (مناطق روديسيا) ليمتد
- ممتلكات كافري بيان المعدنية ليمتد
- شركة التنقيب كالندينى
- معادن كازميا ليمتد
- شركة لونجا للتنقيب ليمتد

- مصالح التنقيب والمعادن ليمتد
- شركة سوازيلاند ريفت للتنقيب ليمتد
- شركة ريفت الغربية للتنقيب ليمتد
- شركات صناعية وأخرى :
- الشركة الانجليزية الامريكية ليمتد (خدمات روديسيا)
- منظمة المناجم الانجليزية ليمتد
- منتجات بورت وهارد المعدنية (روديسيا) ليمتد
- منتجات بورت وهارد المعدنية (جنوب أفريقيا) ليمتد
- منتجات الخرف ليمتد
- شركة ايزان الكهربائية ليمتد
- الصناعات الكهربائية الكيماوية ليمتد
- صناعات الغابات ليمتد
- مؤسسة هانسز ثلعمل الوطنى ليمتد
- المعادن الصلبة ليمتد
- خدمات المناجم O.F.S. ليمتد
- شركة لورنزو ماركيس فورواردنج ليمتد
- خدمات الطيران بروديسيا الشمالية
- بيك تمبرز ليمتد
- برلمان فمبرز ليمتد
- خدمات منجم رونانجلو
- شركة روديسيا كونجو لقوى الحدود ليمتد
- منتجات نحاس روديسيا ليمتد
- شركة صلب روديسيا ليمتد
- الصناعات الحجرية المتحدة ليمتد
- شركة أخشاب الابلكاش ليمتد
- منتجات الزنك ليمتد

أراضي وعقارات :

- شركة الاسكان الانجليزية الامريكية ليمتد
- شركة أراضي وعقارات انمركوذا ليمتد
- سيسليا بارك ليمتد
- استثمارات فولكون ليمتد
- شركة أراضي وعقارات ولاية أورانج الحرة
- شركة برستين ليمتد
- شركة مبن ولكوم

ومن المهم أن نلاحظ من بين الشركات شركتين تشتغلان في «العمل الوطني» وهما منظمة المناجم الانجليزية ليمتد ومنظمة هانس للعمل الوطني ليمتد . لقد كان تجنيد العمال للعمل في المناجم بجنوب أفريقيا مشكلة عويصة للدرجة أنه نشأت مؤسسة قوية مهمتها توريد عمال لا من جنوب أفريقيا فحسب بل من المحميات مثل روديسيا ونياسالاند . وهناك تنظيمات قديمة مع أولى الامر بالمستعمرات البرتغالية - وخاصة موزمبيق - تعرض تجنيد عمال أفريقيين للعمل في مناجم جنوب أفريقيا .

وكان من نتيجة سياسة التفرقة العنصرية أن أجبر الزعماء على تزويد المناجم بالعمال الوطنيين . وهناك خطة موضوعة في الوقت الحاضر لوقف استخدام العمال من زامبيا وروديسيا ومالاوي وحتى من المحميات . ان هؤلاء الرجال قد أصابتهم عدوى مرض « القومية » وبذلك يضيفون وقودا الى وقود الثورة الذي اندلع في جنوب أفريقيا نفسها . ومن الملاحظ أن أفريقي موزمبيق ما زالوا يزودون أصحاب مناجم جنوب أفريقيا بعمالهم وبنوع خاص مناجم الشركة الانجليزية الامريكية .

وقد نشأت هذه الشركة عام ١٩١٧ لتضم عددا من شركات التعدين والاستثمار والشركات الصناعية التي كان يسيطر عليها مستر أوبنهايمر ، ويفرض

وضعها تحت ادارة دقيقة للمصالح الاخرى مثل مستر لوك و انجلهارد رئيس ادارة مناجم راند وشركة كنيكوت للنحاس وغيرها • وكوصية على هذه المصالح تقوم الشركة الانجليزية الامريكية بالادارة الفنية واعمال السكرتارية لعدد كبير من شركات التعدين والاستثمار التي تدخل في نطاق دائرتها • وفي قيامها بالاعمال التنفيذية والادارية والسكرتارية فانها تقوم بتنظيم الحياة المالية لكثير من المشروعات التي تدخل ضمن نطاقها •

ان القائمة التي اوردناها لا تعطينا الا مجرد الهيكل العظمى للمصالح الانجليزية الامريكية المتشعبة • واذا نحن اردنا ان نفحصها بالتفصيل فسوف نجد انفسنا امام تركيبات معقدة من الشرايين والاعصاب • ومعظم هذه الشركات ليست مهمة في حد ذاتها فحسب ولكنها تتضمن نسيجاً معقداً مكوناً من عالم التعدين وعالم الصناعة وعالم المال متشابكة مع بقية العالم • ان المؤسسات امثال شركة راند المختارة وشركة يونيون وشركة روكانا وغيرها تساهم في مجموعة خالدة • ان تداخل الاعمال وتداخل المصالح هي الظاهرة السائدة التي تؤكد الطبيعة الاحتكارية لصناعة التعدين الافريقية • وليس من العسير ان نفهم كيف ان هؤلاء وزملائهم الاوروبيين والامريكيين يسيطرون بفوذهم على سياسة حكوماتهم بالنسبة لافريقيا •

ان نظرة واحدة الى شركة راند المختارة توقفنا على احد اذرع الشركة الانجليزية الامريكية الاساسية وهي تعمل في امبراطوريتها الشاسعة • وتعود شركة راند بذاكرتنا الى حمى الهجوم على الذهب والماس الذي حدث عقب مغامرات سيسيل رودس واخوانه من المغامرين في اواخر السنوات السبعينية من القرن الماضي • لقد كان القتال الذي نشب بين رودس والبوير سببه الرغبة في التغلغل الى الداخل من اجل ذهب وتوتروزراند • ولقد احرز زعامته السياسية ليجعل نفسه ملكاً لثروة المناجم المكتشفة • وطبقا لقرار لجنة تشكلت في الكيب لفحص الدور الذي لعبه رودس في غارة جيمسون الشهيرة : « لقد كان كمشرف

على الثلاث شركات العظمى - شركة جنوب افريقيا البريطانية ، مناجم دى بيرز المتحدة ، مناجم ذهب جنوب افريقيا - انه ادارها بطريقة تجعل شن مثل هذه الغارة ممكنا » .

لقد أنهت غارة جيمسون حياة رودس سياسيا فى جنوب افريقيا . ولذلك اتجه نحو ما يسمى الآن بروديسيا حيث نصب من شركة جنوب افريقيا البريطانية القوة التى احتفظت بها منذ ذلك الوقت . وتم نقل السيطرة على الشؤون السياسية بواسطة اتحادات التعدين العظمى منذ ذلك الوقت ايضا . وعلى العكس من ذلك لقد زادت هذه السيطرة حتى أضحت القوة المسيرة والموجهة للامور لا فى القارة الافريقية وحدها بل فى أوروبا وأمريكا .

لقد بقيت دى بيرز وبقيت مناجم الذهب . ولقد شاهدت السنوات المتعاقبة زيادة فى عدد المناجم واستغلالها مصحوبا بتعديل مستمر فى نظمها المالية . ان شركة مناجم الذهب لتقف على رأس مجموعة واسعة من المؤسسات ، ولو ان شركة دى بيرز تدخل فى نطاق شركة راند المختارة الا أنها ما زالت المهيمنة داخل نطاق شركاتها على انتاج وتوزيع معظم الماس فى العالم .

وتمتلك شركة راند المختارة حوالى ١٤ر٨٩٠ فدان من أجود مناطق التعدين فى جنوب افريقيا .

وشركة راند المختارة هى فرع من الشركة الانجليزية الامريكية التى ساعدت بتوجيهاتها على توسيع مجال شركة راند فى نهاية عام ١٩٦٠ لمعاونتها للاشتراك فى أى عمل جديد تقوم به الشركة الانجليزية الامريكية حتى اول أكتوبر عام ١٩٧٠ بنسبة مئوية متزايدة . وقد تم توسيع شركة راند المختارة عن طريق المساهمة بالاسهم والقروض والنقد لشركة دى بيرز للاستثمارات بواسطة الشركة الانجليزية الامريكية وفروع شركة جنوب افريقيا البريطانية وشركة التعدين المركزية والاستثمارات . وقد انضمت شركة مناجم دى بيرز المتحدة

وشركة استثمارات جوهانسبرج المتحدة الى شركة انجلهارد وشركة جنوب افريقيا وشركة النيكل الدولية بكندا التي تسيطر عليها جماعات روكفلر مورجان الامريكية . وقد حصلت شركة راند المختارة على كل رأس مال شركة دى بيرز للاستثمارات في مقابل اصدار أسهم خاصة بها لحملة أسهم شركة الاستثمارات .

وطبقا لهذا التنظيم أصبحت شركة دى بيرز للاستثمارات فرعا تمتلكه شركة راند المختارة ملكية كاملة . ولكن في نفس الوقت وعن طريق الحصول على ممتلكات شركة راند المختارة أصبحت لدى بيرز أغلبية أسهم راند البالغ عددها ٣٦٥٠٨٥٣٣ سهم من بين الـ ٣٥٠٠٠٠٠٠ سهم المرخص لها بها . ومن الجلى أن القروض والنقد المقدم الى دى بيرز بواسطة الشركات السالفة الذكر كانت لغرض تيسير مهمتها في التوسع وفي توسيع شركة راند .

وكان من نتيجة تنفيذ التنظيم المتفق عليه عام ١٩٦٢ أن أصبحت شركة دى بيرز للاستثمارات تعرف باسم شركة راند سيل للاستثمارات . وهي تمتلك الفروع الثلاثة : شركة استثمارات راند الامريكية وشركة استثمارات رودس وشركة جيمسون للتعدين ، وكلها قد توحدت داخل شركة راند . وساهمت الشركتان - راند المختارة وراند سيل - في عام ١٩٦٢ في توسيع شركة جديدة أخرى من خلق الشركة الانجليزية الامريكية هي شركة المناجم المختارة المتحدة والتي سجلت في المملكة المتحدة عام ١٨٩٧ وتغطي مصالحها معظم نشاط التعدين في جنوب افريقيا .

وقد ارتفعت الاصول الثابتة لشركة المناجم المتحدة الى ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه بعد الحصول من الشركات التي تدخل في نطاق الشركة الانجليزية الامريكية على ممتلكات تبلغ قيمتها ١٠٥٠٠٠٠٠ جنيه من شركة التعدين المركزية والاستثمارات وشركة استثمارات جوهانسبرج المتحدة والشركة المختارة ، وكذلك بعد الاستيلاء على ممتلكات صغيرة من شركة باى هول والشركة

الانجليزية الامريكية الروديسية • وفي نظير التنازل عن هذه الاسهم حصلت الشركات الاخرى على اسهم من شركة المناجم المختارة المتحدة •

وفي نفس الوقت اشترت شركة راند المختارة ٤٠٠.٠٠٠ سهم في شركة هيدسون باى للتعدين والسباكة ، والاخيرة هي احدى شركات تعدين ثلاثة للنحاس والذهب في كندا وتسيطر عليها الولايات المتحدة ماليا • ولقد ساعد على هذا الاجراء القروض الممنوحة من أمريكا وربما من نفس المصالح الواقعة خلف شركة هيدسون باى للتعدين •

وتنسق عمليات شركة راند مع عمليات الشركة الانجليزية الامريكية في شركة سوازيلاند لتنمية الحديد الخام التي أبرمت عقودا مع شركتين هامتين من الشركات اليابانية المنتجة للصلب ، وهاتان الشركتان هما شركة يوتا للحديد والصلب وشركة فيوجي للحديد والصلب ، وكذلك مع الشركة الدولية للخام العام ، وبمقتضى هذه العقود تباع لها ١٢.٠٠٠.٠٠٠ طن من خام الحديد في مدة تبلغ عشر سنوات •

وقد مكنت الشركة الانجليزية الامريكية شركة راند المختارة من أن تسهم في الشراء من مصانع الورق البريطانية وهي شركة انجليزية • وقد قال مستر أوبنهير في تقريره المقدم الى الاجتماع السنوى العام الواحد والسبعين لشركة راند المختارة فى جوها نسبرج فى ٢٦ فبراير ١٩٦٣ : « ان هذه هى من أهم الشركات النامية فى جنوب أفريقيا • وتقوم على ادارتها شركة ستافورد ماير التى ترتبط بها الشركة الانجليزية الامريكية فى صناعة الفحم » •

وقد أدت التنظيمات المعقودة مع الشركة الانجليزية الامريكية الى أن تساهم شركة راند فى عدد من مشروعات التنمية فى جوها نسبرج • لقد سارت الشركتان جنبا الى جنب فى توسيع عمليات التنقيب وفى بعض مشروعات التنمية •

وهنا نجد ان الشركة الانجليزية الامريكية هي البناء الصناعى والمالى
المتشعب فى القارة الافريقية . هي بناء قوى ذو سيطرة ، هي المنظمة التى تتحكم فى
مصير الملايين الكثيرة فى هذه القارة والتى تنشر نفوذها عبر البحار . وكغيرها من
الشركات الاحتكارية فان الشركة الانجليزية الامريكية لا تقنع قط بحدود
امبراطوريتها الحالية واما تسعى دوما الى توسيعها لانها لا تريد أن يتفوق عليها
احد . وهذا هو السبب فى أنها تضع باستمرار برامج شاملة للتنقيب فى اجزاء
كثيرة فى القارة الافريقية وغيرها بغرض اكتشاف موارد جديدة للثروة المعدنية
يمكن استغلالها بقصد الربح .

الفصل العاشر

مجموعة الماس

لقد غلت صناعة الماس في جنوب أفريقيا ايرادا قدره ٩٣٠٠٠٠٠٠٠ ر. ٩٣ في عام ١٩٦٢ . وقد كان ثلثا هذا المبلغ من أحجار الماس التي ارتفع ثمنها بواسطة المتحكمين في هذه الصناعة . وان صناعة الماس هي من الاهمية بمكان لجنوب أفريقيا للدرجة أنه لا تفرض ضريبة على تصدير الماس الخام .

ويعتبر الماس من اهم ما يهتم به مستر هارى اوبنهيمر . وعن طريق شركة دى بيرز وشركة الماس وفروعهما أمكن لعمليات شركته الانجليزية الامريكية أن تمتد من جنوب أفريقيا الى جنوبي غربي أفريقيا وانجولا والكنغو وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا . وحتى توزيع انتاج الاتحاد السوفييتي الهام اضيف الى ما سبق وذلك لبيع الماس « الاحمر » عن طريق مؤسسة دى بيرز للبيع .

وكما رأينا ان شركات مجموعة دى بيرز تسيطر عليها شركة راند المختارة ليمتد . انها متشابكة مع شركات انجولا وموزمبيق للاحجار الكريمة كما انها متشابكة مع المجموعة المعقدة التي تنتشر في روديسيا وفي الكونغو ، وتسيطر شركة راند في الوقت الحاضر على ادارة المجموعة نتيجة لاستيلائها على جميع ممتلكات شركة دى بيرز للاستثمارات والمعروفة الآن باسم شركة راند سيل للاستثمارات .

والشركة العاملة الرئيسية هي مناجم دى بيرز المتحدة وما زال يجلس فى مجلس ادارتها عضو من اسرة سوللى جويل Solly Jøel وكان لندنيا من حى ايست اند واشترك مع رودس فى مغامراته من أجل الماس وكذلك مع الفريد بيت • وكان الغرض الاول للشركة هو توحيد دى بيرز ، كمبرلى ، مناجم جريكو الاند الغربية بجنوب غربى أفريقيا • ومنذ ذلك الوقت اضيف عدد كبير من المصالح الموحدة والمصالح المتنوعة • والى جانب مناجم جنوب أفريقيا تقوم دى بيرز بتشغيل منشآت أخرى على طول الساحل الجنوبى وفى ناماكوالاند وفى جنوب غربى أفريقيا ، ويمتلك منجم وليمسون فى تنجانيقا ٥٠ ٪ من المصالح بينما تمتلك حكومة تنجانيقا الباقي •

ومن بين الشركات الفرعية الاخرى لشركة دى بيرز المتحدة شركة تعدين الماس الاولى (ترانسفال) والمناجم المتحدة جنوب غربى أفريقيا وشركة الماس وشركة دى بيرز الصناعية • وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة تمتلك ٤٠ ٪ من رأس مال شركة شراء وتجارة الماس ، وشركة تجارة الماس ، كما تمتلك ٣١ ٪ من الموزعين الصناعيين (١٩٤٦) • وهذه الشركات التى تقوم بالشراء والتوزيع هى الطرق الرئيسية التى توزع منها انتاج أحجار الماس الكريمة التى ينتجها كبار منتجه فى العالم • ولشركة دى بيرز الصناعية أيضا مصالح فى انتاج الماس عن طريق سيطرتها على شركة جريكوالاند الغربية لتعدين الماس ومنجم دوتوتسبان ليمتد وشركة نيوجاكر فونتين للتعدين والتنقيب وشركة منجم بولتفونتين المتحدة ليمتد •

ومما قد يبدو غريبا لأول نظرة بالنسبة لشركة متخصصة فى صناعة الماس أن نجد شركة دى بيرز المتحدة تمتلك ٥٠ ٪ من أسهم رأس مال شركة الصناعات الكيماوية والمفرعات الافريقية ليمتد • ولكن اذا دققنا النظر وأمعنا الفحص نجد

ان هذه الظاهرة ليست غريبة كما قد تبدو ، ففكرة الشركة انه من الارجح والافوق لها أن تقوم بصنع المتفجرات التي تستخدمها فى مناجمها وفى شركاتها المتصلة بها .

كان هذا هو الهدف الاصل ، ولكن ما أن بدأت فى عملية المتفجرات حتى كان الطريق قريبا وقصيرا لصناعتها والتوسع فى انتاج المواد الكيماوية وخاصة تلك التى تتصل بصناعة المتفجرات .

لم تعد عمليات المتفجرات الافريقية اليوم محدودة ، كما انها لم تعد عمليات بريئة . وعن طريق شركة دى بيرز الصناعية أصبح يمتلكها بالاشتراك الشركة الانجليزية الامريكية وفرع جنوب أفريقيا لشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (I. C. I.) وانتشار أعمال الشركة الاخيرة وسيطرتها وتحكمها فى عدد من المواد الكيماوية وعدد من العمليات الصناعية جعلها من أهم الشركات الاحتكارية وأقواها فى العالم . وقد وصلت منذ أمد بعيد الى مرحلة التوحيد مع كبريات المؤسسات الخاصة بالمواد الكيماوية وبالتسليح . ثم ان اشتراكها مع اكبر شركة كيماوية لصناعة البلاستيك فى العالم وهى شركة دى بونت دى نيومور يتيح لها فرصة الاتصال بصناعة المعدات الحربية الحديثة التى تنبع من صناعة الكيماويات .

وكانت المتفجرات أساس وصول شركة دى بونت الى السلطة . « كانت اول طلبية كبيرة لها هى تزويد نابوليون فى محاولته الفاشلة لسحق توسانت لافوترير وشعب سانتو دومنجو . والطلبية الثانية كانت حرب الولايات المتحدة ضد « قراصنة باربارى » .

وفيما يلى فقرة وردت فى صفحة ١٩٥ من كتاب فكتور بيرلو المسمى « امبراطورية المال » .

« كان هذا هو الذى وطد دعائم شركة دى بونت التى استمرت حتى وقتنا هذا حيث تسيطر على أعظم وأكثر الشركات ربحا فى العالم وهى شركة جنرال موتورز » •

ويرجع اتصال شركة دى بونت بشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية الى أربعين سنة مضت ، ففي عام ١٩٢١ اشترت شركة المتفجرات التجارية - وهى الفرع البريطانى لصناعات نوبل التى كانت شركة الصناعات الكيماوية متصلة بها نصف اسهم شركة جنرال موتورز التى كان يعرضها للبيع بيت مورجان • كانت المتفجرات من بين عمليات شركة الصناعات الكيماوية الاولى •

ومنذ ذلك الوقت زاد اتحاد دى بونت مع شركة الصناعات الكيماوية تعقيدا ، اذ كان لكل منهما حقوق محفوظة للتنقيب ، وصلات مع الشركة الكيماوية الالمانية الكبرى - فاربن - ولذلك فقد اقتسما العالم فيما بينهما • وفى أثناء الحرب ظلت كل من شركة دى بونت وشركة الصناعات الكيماوية تحترم اتفاقياتها مع شركة فاربن • وقد نزع كل من دى بونت وشركة الصناعات الكيماوية من على وجهيهما نقاب المنافسة فى الاسواق الاجنبية الكبرى بما فى ذلك كندا والارجنتين والبرازيل ، فهناك تعاملان كأنهما شركة موحدة واحدة عن طريق شركات محلية يمتلكانها ولقد نجحا فى السيطرة على هذه الاسواق بفضل قوتها الموحدة وسمعتها » •

ثم اذا راينا شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية مع شركات أوبنهيمر فى جنوب افريقيا فلا يجب أن نتولانا الدهشة • فالشركات الاحتكارية تتقارب وتتوحد بسبب مصالحها الصناعية والمالية المشتركة فى ميدان من الميادين • فالاتحاد بين شركة الصناعات الكيماوية وبين أوبنهيمر ليس مقصورا على المتفجرات الافريقية ولكنه يكرر نفسه مع فروع ومجموعات أوبنهيمر الاخرى • وقد باركت

بريطانيا هذا المشروع عن طريق تصديقها على العقد بإرسال خبر من مؤسسة الاسلحة النووية البريطانية . فضلا عن ذلك فان المعدات الحربية المنتجة في مصانعها أساسها مواصفات الجيش البريطاني والبحرية البريطانية والسلاح الجوى البريطانى .

وبالرغم من أهمية المتفجرات الافريقية بالنسبة لشركات أونيهيمر والنسبة لخطط جنوب أفريقيا العسكرية فى القارة الافريقية فانها تدين بفضل وجودها الى تعدين الماس . انها احدى فروع شركة دى بيرز المتحدة ، وهناك فروع أخرى من بينها الشركة الاستثمارية - شركة ممتلكات دى بيرز - التى تتحكم فى $\frac{1}{4}$ ٨٤ ٪ من أسهمها . وعند وفاة مستر ولسمون تمكنت شركة ممتلكات دى بيرز من الحصول على عرض لشراء ١٢٠٠ سهم هى عبارة عن رأس ماله فى منجمه فى تنجانيقا . وتمت الصفقة بمبلغ ٤١٣٩٩٩٦ر٤ جنيه على أن تكون شركة دى بيرز مسئولة عن ضرائب وفوائد أسهم وليسمون . وتمت موافقة حكومة تنجانيقا على هذه الشروط بعد أن تنازلت شركة وليسمون للماس عن ٣٢٠ سهما للحكومة التى قامت بعد ذلك بشراء ٢٨٠ سهما أخرى . وقد تمت الموافقة على الثمن وهو ١٦٣١٧٢٢٧٢ر١٣ جنيه مع فوائد بسعر ٦ ٪ من أصل فوائد الاسهم التى تحصل عليها الحكومة .

وتتلك مناجم الماس المتحدة بجنوب غربى أفريقيا - التى لشركة دى بيرز المتحدة اقلية ممتلكاتها - امتياز التنقيب عن الماس فى مساحات شاسعة فى جنوب غربى أفريقيا ويسرى هذا الامتياز حتى نهاية عام ٢٠١٠ ، وهذا الامتياز عبارة عن امتداد لامتياز سابق كان ينتهى فى عام ١٩٧٢ . ومن أهم البنود الواردة فى قائمة أرباح شركة دى بيرز آتاوة « دى باس » التى تحصل عليها الشركة المالية الجنوبية الغربية التى هى عبارة عن فرع من فروع مناجم الماس المتحدة . هذه الآتاوة

عبارة عن ٨ ٪ من جملة المتحصل من بيع الماس الناتج في منطقة بومونا بجنوب
غربي أفريقيا حيث تمتلك الشركة المالية الجنوبية الغربية اراضي وعقارات وحقوق
وأتاوات معدنية أخرى .

وتساهم مناجم الماس المتحدة في تجارة توزيع الماس عن طريق الشركات
الآتية :

شركة الماس ليمتد	٥٩٩٦٩٠٣	سهما
شركة تجارة الماس ليمتد	٨٠٠٠٠	سهما
شركة شراء وتجارة الماس ليمتد	٢٠٠٠٠٠	سهما
الموزعون الصناعيون (١٩٤٦) ليمتد	١٥٠٠٠٠	سهما
ممتلكات دي بيرز ليمتد	١٦١٥٠٠٠٠	سهما

وقد ارتفع انتاجها من الماس من ٨٩٥٧٤٤ قيراط في عام ١٩٥٨ الى
٩٣٣٩٣٧ في عام ١٩٦٠ . واذا أخذنا ذلك في الاعتبار مع الاتاوات والاستثمارات
في تجارة الماس لا نعجب من أن الشركة قد استطاعت في مدى الخمس عشرة سنة
الماضية أن تعطى حملة الاسهم أرباحا بالنسب الآتية :

١٩٤٦ - ١٩٤٩	٤٠٪ مضافا اليها علاوة كل عام
١٩٥٠	٤٠٪ + ٢٠٪
١٩٥١	١٢٥٪
١٩٥٢ - ١٩٥٨	١٥٠٪ في كل عام
١٩٥٩	٢٠٠٪
١٩٦٠	٢٠٠٪

وكان رأس مال الشركة المرخص به والمدفوع هو ٢٤٠.٠٠٠ ر.ه جنيه فى حين أن ربحها الصافى فى عام ١٩٦٠ كان ١٠٧٣٤٦٨ ر.ه جنيه بعد دفع ٤٦٢٣٧٣١ ر.ه جنيه بصفة ضرائب • وامتصت فوائد الاسهم ٦٦٧٤٣٧ ر.ه جنيه • وكانت أرباح عام ١٩٦١ تقدر بمبلغ ١٢٨٤٨٠٠٠ ر.ه جنيه وذلك بعد دفع مبلغ ٤١٠.٠٠٠ ر.ه جنيه كضرائب ودفع مبلغ ١٦٨.٠٠٠ ر.ه جنيها كفوائد للاسهم الممتازة • وأما مدفوعات فوائد حملة الاسهم العادية فهى وان كانت لم ترد الا أنها أعلى من مثيلاتها فى العام السابق •

وتتصل شركة تعدين الماس (جنوب غربى أفريقيا) بشركة دى بيرز المتحدة عندما تنازلت الاولى للثانية عن جزء كبير من منطقة الماس فى جنوب غربى أفريقيا فى مقابل ٢٠٪ كغائدة من الربح الصافى للماس المستخرج • وتمتلك الشركة ١٨٠.٠٠٠ سهم فى شركة تطهير وتعدين الماس (جنوب غربى أفريقيا) • وحتى يتم الشراء أصدرت شركة تطهير وتعدين الماس ٥٤٠.٠٠٠ سهم أخرى فى يوليو ١٩٦٠ وبسعرها الاصلى ، وبذلك ارتفع رأس المال المرخص به من ٣٠٠.٠٠٠ ر.ه جنيه الى ٥٠٠.٠٠٠ ر.ه جنيه • ومن بين مصالحها الاخرى ١١٤.٤٠٠ سهم فى شركة الماس الصناعية بجنوب أفريقيا (١٩٤٥) والتي توقفت عملياتها فى ربيع ١٩٦٠ ، ولكنها ما زالت تحتفظ بـ ١٤٨.٢٠٠ سهم فى شركة تعدين الماس ، و بـ ١٩٧.٩٠٠ سهم فى مناجم لوللى للنحاس حيث تمتلك شركة تعدين الماس ٢٠٠.٠٠٠ سهم • وهذا كله يوضح لنا ما يمكن أن نصفه بأنه شبكة معقدة من المصالح •

ان أهم نتوء فى عجلة الماس الدائرة هو شركة الماس
 Corporation التي يمتلك رأس مالها البالغ ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ ر.ه جنيه مناجم دى بيرز
 المتحدة ومناجم الماس بجنوب غربى أفريقيا والشركة الانجليزية الامريكية (التي

لا تغيب أبدا) • وتقوم شركة الماس بشراء انتاج الماس من أهم منتجه في العالم بمقتضى عقود فترية • ثم يسوق الماس بواسطة مؤسسة البيع المركزية Central Selling Organisation كما تسوق أيضا الماس المستخرج من مناجم مجموعة دى بيرز والماس المستخرج بمعرفة حكومة جنوب افريقيا •

أين يأتي دور شركات الماس التجارية الاخرى ؟ تتسلم شركة تجارة الماس وتبيعه في السوق ، والماس له قيمة الجواهر أو ما يقرب من قيمتها • أما الموزعون الصناعيون فلهم دور في صنع آلات التنقيب وبيعها في السوق •

ولفروع دى بيرز مصالح في هذه الشركات الفرعية الداخلية في المجموعة ، فلشركة معادن بكيكا ممتلكات في شركة الموزعين الصناعيين وفي شركة تجارة الماس وفي شركة شراء وتجارة الماس وفي شركة تنمية الماس • وقد قام الموزعون الصناعيون بزيادة أرباح الاسهم في عام ١٩٦١ بمقدار ٢٠٪ أكثر من الاعوام السابقة • وتتصل شركة بكيكا بالكونغو عن طريق جماعة توطيد العلاقات الثقافية وعن طريق الشركة البحرية البلجيكية •

ولشركة بكيكا على نهر لويلاش بالكونغو فرع اسمه جمعية بكيكا للمنجنيز، وهي تعمل بالقرب من ملتقى خطوط السكك الحديدية الكونغولية • وفي بداية عام ١٩٦٢ انشأت شركة بكيكا للمنجنيز فرعا برأس مال قدره ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك واسمه جمعية معادن كيزنجا بحيث تمتلك جمعية بكيكا للمنجنيز معظم أسهمه • وحصلت جمعية كيزنجا على بعض الامتيازات وحقوق التنقيب من جمعية بكيكا للمنجنيز ، التي اشتركت بدورها في أكتوبر ١٩٦٢ في انشاء الشركة الاوروبية للمنجنيز أو سيديمما Sedema • وأهم الاطراف المشتركة في الاخيرة هي الاطراف المشتركة في شركة سيبكا Sibeka وفي شركة المنجنيز الكيماوية (الولايات المتحدة) •

ومن تقرير للجمعية العامة في ١٩٦٢ نعرف أنه قد عقد اجتماع لبليكا في ٢١ مارس ١٩٦٢ اتفق فيه على أن تتنازل بليكا لصالح شركة جديدة هي شركة معادن باكونجا عن كل حقوقها للتعدين في الكونغو (وخاصة في اقليم باكونجا) وتصبح معروفة باسم سبيكا . وأعيد تشكيل القرض من انشاء سبيكا فأصبح يغطي البحث والتهوض بالمشروعات وتمويلها بكافة الطرق سواء في بلجيكا أو في الكونغو أو أى بلد اجنبي آخر وسواء كان المشروع خاصا بالتعدين أو الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو النقل - وخاصة النقل المتصل بالمواد المعدنية .

وداخل اطار هذا الهدف الجديد زاد اسهام الشركة في مشروعات جديدة اهمها انتاج الماس الصناعي . والنشاط الاساسى لسبيكا هو أن تسهم في عمليات جمعية باكونجا للمعادن المعروفة باسم ميبا Miba . وبلغ انتاج ميبا في أول سنة لها - وهي سنة ١٩٦١ - ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ قيراط من الماس وقد صرح رئيس مجلس ادارة الجمعية العامة بأن هذا الرقم يجب أن يظل معدلها العادي .

ولقد ظلت شركة سبيكا مشغولة في جنوب كاساي حيث كانت تجري استثمارات أخرى من بينها شق طريق حديث طوله ١٥٠ كيلو مترا يمتد من باكونجا حتى المحطة في موين ديتو . وقد ساهمت الجمعية العامة في شركة سبيكا بـ ٥٢٥.٠٠٠ سهم، كما عاونت شركة سبيكا للمنجنيز بـ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك من ١١.٠٠٠.٠٠٠ فرنك سمح لها بها في رأس مال شركة سديما ومقداره ٨١.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وأخذت شركة سبيكا ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك أخرى . وهدف شركة سديما هو صناعة مركبات المنجنيز ومعادن المنجنيز من أجل السوق الأوروبية

ولن يمضى وقت طويل قبل أن نبذل محاولة لتتبع الشركات المشتركة في مجال معين من مجالات التعدين حيث يقودنا هذا الى ارتباطات مع قطاعات أخرى من قطاعات انتاج المواد الخام . وهكذا نجد أن دراستنا لمشروعات دى بيرز فى حقل الماس تقودنا الى العالم الاوسع ، عالم مصالح الجمعية العامة ، التى سوف نصادفها أكثر من مرة فى أثناء جولتنا عبر متاهة السيطرة الدولية المتشابكة على ثروات القارة الافريقية الاساسية . ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن نجد فى كل ركن بعض الشركات الصناعية الامريكية الكبرى ، وفى هذه الحالة نجد أن شركة المنجنيز الكيماوية تبرز فى الصورة .

واذا نظرنا أبعد من ذلك صوب انتاج الماس فى أفريقيا نجد جمعية عامة أخرى تعمل فى الكونغو . فنجد الجماعة الدولية للغابات والمعادن فى الكونغو - المعروفة باسم « فورمينير » Forminière تضطلع بعمليات التعدين والعمليات التجارية والصناعية والزراعية - وخاصة فى كاساي . أما عملها الرئيسى فهو تعدين الماس .

وفورمينير هى احدى امتيازات الملك ليوبولد الرئيسية فى الكونغو . وقد كون الملك ليوبولد الشركة عام ١٩٠٦ بمعاونة رجلين من رجال الاعمال الامريكيين، هما توماس فورتشون ودانيل ججنهايم . ولقد جمع الاخير ثروة طائلة من التعدين فى امريكا الجنوبية . وتعتبر شركة فورمينير اليوم جزءا من المجموعة الكبرى من الشركات التى تسيطر عليها الجمعية العامة / امتيازات تنجانيقا ووليدها اتحاد المعادن بكتانجا العليا Union Minière du Haut Katanga التى تضع حياة الكونغو الاقتصادية فى قبضة يدها والتى تمتد نفوذها فى الوقت الحاضر الى انجولا وموزمبيق . وعن طريق فرعها المسمى الجمعية التجارية والمالية الدولية

لفورمينير - أو انترفور Interfor - لها مصالح مع شركة سبيكا فى عدد من الشركات الزراعية التى تدير المزارع فى الكونغو على نطاق واسع .

ومن بين ممتلكات فورمينير شركات التعدين مثل جمعية البحوث واستغلال البوكسيت بالكونغو - بوكسيكونجو Bauxikongo - التى ورد ذكرها فى قائمة مصالح اتحاد المعادن . كذلك يدخل البترول فى امبراطورية الجمعية العامة عن طريق جمعية البحث واستغلال البترول - أوسكوريب Socorep والاخيرة من بين استثمارات فورمينير .

وتشغل شركة الماس Diamond Corporation مركزا للبضاعة المعروضة للبيع بواسطة كبار المنتجين . ولا نعجب اذا وجدنا أن لها نصيبا فى معظم شركات الانتاج خارج نطاق مجموعة جنوب أفريقيا . ويجلس مستر أوبنهيرم ومستر جويل الى جانب مقعديهما فى مجلس ادارتها فى مجالس ادارة شركة انجولا للماس Com. de Diamantes de Angola التى يجلس اثنان من أعضاء مجلس ادارتها - مستر ألبرت ثيل ومستر ا. ريان - فى مجلس ادارة شركة فورمينير. ولستر ثيل اتصالات هامة مع بعض المجموعات الامريكية القوية . لقد بدأ حياته فى عام ١٩٠٩ مع اخوان ججنهايم - ولقد عاون احدهما الملك ليوبولد الثانى . ووصل الى كرسى رئاسة شركة الباسفيك للقصدير كما وصل الى منصب مدير شركة كنيكوت للنحاس وفرعها شركة براون للنحاس . كذلك عمل ثيل فى انتاج التترات ، ومن بين الشركات التى تولى رئاسة مجلس ادارتها شركة مراكيبو للبترول وشركة يادرب للبترول وشركة مبيعات تترات شيل وشركة فلندسبار . وكمدبر لشركتى أنجولا للماس ، وفورمينير لم يتبعد خارج نطاق اختصاصه الاساسى فى البترول والقصدير والتترات التى كان لمورجان يد فيها . وتعتبر شركة مورجان للاتمان احدى الشرايين الاساسية التى يتدفق منها المال لتمويل شركات أوبنهيرم . كذلك يشترك مورجان مع البنك البلجيكي الذى يعتبر البنك الرئيسى فى بناء الجمعية العامة كما يعتبر أكبر

بنوك بلجيكا • وشركة بسكويزاس للمعادن بانجولا ممثلة أيضا في مجلس ادارة شركة انجولا للماس •

ولشركة انجولا للماس حقوق احتكارية تتيح لها حرية البحث عن الماس في مساحة قدرها ٣٩٠.٠٠٠ ميل مربع في أنجولا ، وهى مساحة تبلغ أربعة أمثال مساحة غانا أو مساحة بريطانيا العظمى • وهناك ثلاثة وأربعون منجما عاما بعد فتح ثلاثة مناجم جديدة بدل اثلاثة التى نفذت كمية الاحتياطى منها • وما زال التنقيب مستمرا ، كما أن هناك تسعة عشر مجموعة تعمل في هذا الحقل • وتوجه حكومة أنجولا اهتماما مباشرا للشركة - المسجلة في البرتغال - وتعتبر الشركة اليد الادارية اليمنى للحكومة البرتغالية • وتمتلك ٢٠٠.٠٠٠ سهم وهى أكثر قليلا مما تملكه الجمعية العامة - ١٩٨.٨٠٠ سهم - ويعمل نصف العمال الافريقيين تقريبا بالسخرة ويبلغ أجر العامل الشهرى حوالى سبعين اسكودو أى ما يساوى ١٦ شلنا • أما الارباح المجزية التى تربحها الشركة فتقسم بالتساوى بين مقاطعة انجولا وبين حملة الاسهم بعد استقطاع ٦٪ للأجهزة الادارية •

وبلغت أرباح حملة الاسهم فى عام ١٩٦٠ حوالى ٩٣١.٠٠٠ر ١٣٧ اسكودو بعد حجز مبلغ مماثل لولاية انجولا وحجز ١٥٨.٣٤١ر ٦٤٩ اسكودو للشئون القانونية • وبلغت جملة الارباح ٢٨٩.٣٤٣ر ٥١١ اسكودو جاء منها ١١٤.٨٠٠ر ٠٠٠ اسكودو من أرباح الاحتياطى • وامتصت فوائد الاسهم فى عام ١٩٦٠ مبلغ ١٣٦.٦٧٠ر ٠٠٠ اسكودو •

ولا تدفع الشركة ضرائب استيراد على المصنع أو على المواد كما لا تدفع ضرائب على الماس المصدر • كذلك تمنحها حكومة انجولا قرضاً قدره ١٠٠.٠٠٠ر ٠٠٠ اسكودو فى مقابل اصدار ١٠٠.٠٠٠ سهم ثمن كل سهم ١٧٠ اسكودو فى عام ١٩٥٥ • ولم نسمع قط عن فوائد مثل الفوائد المدفوعة عن هذا القرض اذ تبلغ ١٪ كما يتم تسديد القرض عام ١٩٧١ • وتمتلك شركة انجولا للماس ١٢.٢٦٦٪ من رأس مال الشركة البرتغالية للماس

وشركة الماس متعاقدة لشراء انتاج شركة انجولا للماس الذى بلغ أخيرا أكثر من مليون قيراط والذى يقدرون له انتاجا أكبر بعد أن استوردوا آلات حفر ميكانيكية وبعد أن استوردوا مصنعا لفسيل الماس ، وذلك بعد أن أثبتت الدلائل وجود كميات كبيرة جدا من رواسب الماس . وتمثل أحجار الماس الكريمة ٦٥٪ من جملة الانتاج .

وقد اقتحمت شركة الماس ساحل العاج عن طريق انشاء فرع محلي لشراء الماس من السوق الحرة فى تلك البلاد . ولا يمكن أن نتنبأ الى أى مدى ستكون هذه السوق حرة . وتحاول بعض الدول الافريقية التى حصلت على استقلالها حديثا التخلص من سيطرة شركة الماس ، ولذا أقامت غانا سوقا للماس خاصا بها فى أكرا ويفرض على كل البائعين بما فيهم الشركة الافريقية المختارة المتحددة المسماة « كاست CAST » والتى تعمل فى ٦٨ ميلا مربعا فى منطقة اكيم أبواكوا - أن يبيعوا الماس عن طريقها . وتعتبر شركة سيراليون المختارة فرعا لشركة كاست فى سيراليون .

وقد لا يقبل التصديق - ولكنها الحقيقة - أن شركة سيراليون المختارة كانت لها كافة حقوق تعدين الماس فى جميع أنحاء البلاد . ولكن حدث فى عام ١٩٥٥ أثر احتجاجات موجهة من الشعب - وخاصة فى اقليم كونور الفنى بالماس - أن خفضت مساحة الامتياز الى ٢٠٩ ميلا مربعا . ولكن كان هذا التخفيض مظهريا أكثر منه حقيقيا . فلقد كانت حقوق الامتياز ممتدة لمدة ثلاثين سنة ، ثم أعطيت الشركة حقوقا أخرى مقيدة فى مساحة تزيد على ٢٥٠ ميلا مربعا . كذلك سمح للشركة أن تنقب عن رواسب الماس فى أعماق الأرض فى أى مكان فى سيراليون لمدة لا تقل عن عشر سنوات وأن تقوم بعمليات التعدين .

ومما يثبت زيف هذه الاتفاقية التعهد الذى أخذته الحكومة الاستعمارية على نفسها وهو ألا تمنح قبل عام ١٩٧٥ أى ترخيص للتنقيب عن الماس لاي طالب غير سيراليونى أو لاي شركة لا يمتلك معظم أسهمها غير سيراليين ، قبل أن يعرض

منح هذا الترخيص أولا على شركة سيراليون المختارة . وبالرغم من أن هذا العمل من شأنه أن يطلق يد الشركة إلا أنها حصلت من الحكومة على مبلغ ١٥٠٠.٠٠٠ ر.٠ جنيه تعويضا لها عن الفرص التي خسرتها . وتمتلك شركة كاست CAST كل الـ ٦٠٠.٠٠٠ ر.٠ سهم التي أصدرتها من مجموع ما رخص لها به وقدره ٦٤٠.٠٠٠ ر.٠ سهم برأس مال قدره ١٦٠.٠٠٠ ر.٠ جنيه . أما مقدار الأرباح التي حققتها الشركة فغير معروف حيث لا يرسل بيان الحسابات إلا حملة الاسهم فقط .

ورئيس مجلس ادارة كل من شركة كاست وشركة سيراليون المختارة هو مستر ا. تشستر مبيتي ، ومن بين زملائه في مجلسي الادارة مستر ا. ك. هوارتون تيجر ومستر ت. ه. برادفورد ومستر ب. ج. أوبنهير . ويجلس مستر أوبنهير في مجلس ادارة شركة الماس مع مستر و. ا. تشابل الذي هو زميل آخر في مجلس ادارة شركة كاست . ويجلس الاخيران في لجنة لندن الخاصة بمناجم دى بيرز المتحدة . كذلك يحتل مستر أوبنهير مقعدا في لجنة جوها نسبرج مع ماجور جنرال ب. دى فيليرز ومع مستر ا. ويلسون . ويشترك الاثنان الاخيران في ادارة مناجم الماس المتحدة بأفريقيا الجنوبية الغربية .

ويمثل مستر توماس هورات برادفورد الشركة المختارة ليمتد التي يشغل فيها منصب مدير لفروعها في أمريكا وروديسيا وكندا وفنزويلا ويشترك مستر بيتي مع مستر برادفورد في عدد من مجالس هذه الشركات .

أما علاقة مستر تشابل مع عالم الماس فهو قطاعا على مستوى عال اذا حكمنا من ادارته لبنك انفرس للماس Banque Diamantaire Anversoise وتعتبر مدينة أنتورب أعظم مركز لقطع الماس في جميع أنحاء العالم ، اذ يعمل منها في هذه الصناعة أكثر من ١٣.٠٠٠ شخصا . ويحتل بنك أنتورب للماس مركزا استراتيجيا هاما . فيقطع في مدينة أنتورب في كل أسبوع بين ٤٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ قيراط من الماس ومعظم الاحجار الخام من شركة الماس التجارية عن طريق المؤسسة المركزية للبيع

- دى بيرز - فى لندن ، ولكن أنتورب تبحث عن مصادر أخرى للماس ، وفى عام ١٩٦١ حصلت على ٣٠٪ من جملة ما حصلت عليه من جهات أخرى .

وواضح جدا أن مستر ٠ تشستر بيتى يتحرك فقط بين صفوف المستويات العليا فى عالم الماس وخاصة هذا القطاع الذى تسيطر عليه مجموعة دى بيرز والذى يكون محوره شركة الماس ومنظمته الخاصة بالبيع . ولذلك كان من الصعب أن ندرك اللعبة التى قام بها مستر بيتى بالنسبة لقانون حكومة سيراليون الذى تم التصديق عليه فى نهاية عام ١٩٦١ والذى يفرض على كل منتجى الماس فى سيراليون أن يبيعوا ما لديهم عن طريق مكتب الماس الحكومى .

ولقد صرح مستر بيتى - رئيس مجلس ادارة الشركة المختارة وشركة كاست وشركة سيراليون المختارة - فرعا - بأن العقد الذى كان بين شركة كاست وبين شركة الماس لم يجدد بعد نهايته بسبب العمولة الضخمة التى كانت تطلبها وقدرها ١٢٪ ، فقد عرضت شركة كاست ٤٪ ولكن رفض عرضها ، ولذلك أبرمت عقدا مع شركة هارى ونستون بنيويورك أصحاب الشركة المشهورة جونكر المتخصصون فى قطع الماس والذين كانوا يبحثون عن مصدر مباشر للماس يحل محل شركة الماس . وبالنسبة الى الصلة التى بين الشركة المختارة وشركات دى بيرز - بما فيها شركة الماس - كان من العجيب أن نرى احدى حلقات السلسلة الهامة - وهو مستر تشستر بيتى - يحتج ويعبر عن قلقه بغرض حماية مصالح سيراليون ضد الشركة التى هو جزء منها .

وكان احتجاج مستر بيتى سببه أنه اذا كانت شركة سيراليون المختارة تضطر الى عرض انتاجها على مكتب الماس التابع للحكومة فمعنى ذلك أن هذا الماس سيذهب الى شركة الماس التى هى المشترية النهائية من مكتب الماس ، وهذا بالضبط هو ما كان يحارب ضده ، وفضلا عن ذلك فمعنى ذلك فض العقد مع ونستون ويتطلب ذلك دفع تعويض ، ولقد أوضح مستر بيتى أن دفاعه عن مصلحة سيراليون جعله يعيد تقييم عقد شركة الماس فى عام ١٩٥٧ ، ولهذا تسلمت مبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ ر. جنيه فى آخر سنوات عملياتها الثلاث .

وهنا نجد لعبة عجيبة اذ يصرح مستر بيتي أن حكومه سيرايليون سوف تتسلم ايرادا قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه طبقا لعقد ونستون أكثر مما تتسلمه طبقا لعقد شركة الماس . وهنا تبرز ثلاثة أسئلة ملحة : ما هي النسبة المئوية للزيادة في الايراد والتي يمثلها المبلغ الاضافي ٢٧٠.٠٠٠ جنيه الذي قال مستر بيتي انه تسلمه من شركة الماس في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد المنتهى ؟ كم من هذا المبلغ وصل الى يد حكومة سيرايليون وما هي النسبة المئوية للزيادة في الايرادات التي تمثلها هذا المبلغ للحكومة ؟ وكيف أن مستر بيتي عجز عن الحصول على ميزة مماثلة في الشروط بإبرام عقد جديد مع شركة الماس ؟ هل الـ ٨٪ تعتبر لنا أفضل من ونستون ينعكس بدقة على تقدير مبلغ الـ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه المضافة الى ايراد الحكومة والتي هي نتيجة عقد مع ونستون ؟

ولكن ألا يستهدف كل هذا التظاهر الاحتفاظ بالزيف القائم وهو أن الشركة المختارة وشركة الماس شركتان لا ترتبط الواحدة بالآخرى ؟ ثم من العجيب أن الصحافة تؤيد هذا التظاهر وهي تعلم الحقيقة كل المعرفة . مثال ذلك ما صرح به مراسل صحيفة « أفريقيا الغربية » في فريتون عندما أعلن في عدد الصحيفة الصادر في ٢٧ يناير ١٩٦٢ « أن عملاقي صناعة الماس الاوروبيين - شركة الماس والشركة المختارة - كانا في حالة خصام » . أما حقيقة الموضوع فهي أن مستر بيتي شكّا من أن قانون حكومة سيرايليون يتضمن التدخل في حرية الشركة وهي الحرية الخاصة بأن تباع الشركة كما تريد .

ان مستر بيتي وغيره ممن يمثلون المصالح الاحتكارية في عدد كبير من مجالس الادارات لا يريدون أن يعترفوا بتيار التغير الجديد الذي أتى في أعقاب الحصول على الاستقلال في أفريقيا ، مما يعطى الدول الافريقية الجديدة الفرصة لتوجيه اقتصادها في الطريق الذي ترى أنه يحقق صالحها العام .

وقد دخل ميدان صناعة الماس أخيرا أحد أهالي تكساس وهو الذي يذكر اسمه دائما مقرونا بكل بحر يكتشف من آبار البترول . لقد رأى مستر سام كولنز أن يجمع الماس من قاع بحر شاميس ريف . على الساحل الجنوبي الغربي لافريقيا

حيث يقدرّون ما به بمقدار ١٤٠٠٠٠٠٠٠٠ قيراط على أقل تقدير وقد أراد مسنر كونتز أن يحصل على رأس مال اضافي لتمويل شركته الخاصة بالماس المستخرج من البحر والتي أطلق عليها اسم « شركة الماس البحرية » . ويقال ان مسنر أوبنهيمر بعد أن راقب نشاط كونتز باهتمام قرر أن يتعاون معه . ويبدو أن شركة التعدين والتمويل العامة والشركة الانجليزية الترانسلفانية المتحدة - وقد ذكرناهما كجزء من المجموعة الامريكية - قد اشتركتا في هذا المشروع ، كان مطلوبا منهما تقديم مبلغ اضافي قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وهو مبلغ مساو للمبلغ الذي دفعه مسنر كونتز والشركات التي يسيطر عليها . وقد تبادلت شركة التعدين العامة الاسهم مع الشركة الانجليزية الامريكية ودخلت شركة دى بيرز المتحدة للاستثمارات فى العملية كما دخلت شركة التمويل الوطنية بجنوب أفريقيا التي كانت تقدم دائما لمعاونة عدد من شركات أوبنهيمر فى الحصول على قروض .

وتلقى دى بيرز عرضا مقداره ٢٥٪ من حصة ماس البحر والشركة الاخيرة بدورها تمتلك ٤٤٪ من أسهم رأس مال شركة الماس البحرية ، وتمتلك شركة التعدين العامة ٢٥٪ من الباقي وتمتلك الشركة الانجليزية الترانسلفانية ١٦٪ وتمتلك شركة وتوترزاند الوسطى « وهى احدى شركات أوبنهيمر » ٧٪ . أما الباقي فيملكه أصحاب الامتياز الاصليين . ولشركة وتوترزاند الوسطى الحق فى ١٠٪ للاسهام فى أى مشروع للتنقيب تقوم به شركة التنقيب الانجليزية الروديسية . وعلى ذلك يبدو أن كل شىء يدور فى دائرة لا نهاية لها وقد يكون مسنر كونتز متسرا ، ولكن الثابت أن الفائزين فى هذا المشروع هم مسنر أوبنهيمر ومن معه ، أما ما يجرى خلف المسرح للحصول أو للوصول الى السيطرة على مشروع يعتبر من أكثر المشروعات ربحا فهو ما دفع مراسل صحيفة « الايكونومست » فى جوهانسبرج الى أن يقول « ان القصة الكاملة عن المفاوضات الاخيرة - اذا كان مقدرا لها أن تظهر - فسوف تبين الصراع المرير من أجل السيطرة بين ملوك التعدين فى جنوب أفريقيا » وذلك فى عددها الصادر فى ١٦ مارس ١٩٦٣ .

ولا يبدو من المحتمل أن تستطيع شركة دى بيرز أن تحقق طريقها إلى الشركة اليابانية التي تقوم الآن بإنشاء مصنع في اليابان لصناعة الماس التركيبي (غير الطبيعي) الذي سوف ينتج سنويا ٣٠٠.٠٠٠ قيراط تزيد حتى تصل ٦٠٠.٠٠٠ قيراط سنويا . ولشركة دى بيرز بالاشتراك مع جمعية معادن دى بيكا مصنعها في جنوب أفريقيا لإنتاج الماس غير الطبيعي . كذلك تقوم شركة جنرال الكتريك بصناعة الماس الصناعي . ويقول اليابانيون أن الماس الذي ينتجونه غير هذا الماس . وقد سبق أن أشرنا قبل ذلك إلى اهتمام سبيكا باحتمال إنتاج الماس الصناعي . وقد بذلت محاولات عديدة لعمل ماس ولكن أسفرت المحاولات حتى الآن عن أن هذه العملية غير اقتصادية . ولكن احتمال إنتاج الماس الصناعي الذي سوف ينافس الماس الطبيعي في الأسعار سيكون ضربة أخرى موجهة إلى الدول النامية المنتجة للماس في أفريقيا .

الفصل الحادى عشر

المصالح الخاصة بالتعدين فى جنوب أفريقيا

إذا نحن فحصنا التعقيدات التى تم بها التوسع الانجليزى الأمريكى لاستغلال المواد الأولية للقارة الأفريقية فاننا سنجد أن ذراع هذا التوسع القوية تسيطر على الثروة فى روديسيا وفى جنوب أفريقيا وفى أفريقيا الجنوبية الغربية اما بطريق الامتلاك المباشر أو بطريق شركات انجلفارد وكنيكوت الامريكية وبطريق شركة جنوب أفريقيا البريطانية •

لقد كانت شركة جنوب أفريقيا البريطانية من خلق عبقرية رودس لبناء امبراطورية • فعندما لاحظ عملية التدافع على الاراضى وتخاطفها فى جنوب أفريقيا فى أوائل السنوات التسعينية من القرن الماضى قرر أنه اذا لم يسرع فسوف تكون النتيجة أن يختطف المغامرون الاوروبيون « مساحات كبيرة من الاراضى ذات القيمة يحكمها زعماء متوحشون من الوطنيين فى داخل القارة » • وعن طريق أعوانه الاشرار المشهورين - راد ، ماجوير ، روشفورد ، تومسون - نشبت حرب بين ماتابيلس Matabeles وهو ما يطلق عليه الآن روديسيا وبين زعيمهم لوبنجويلا وذهبت قوة من قوات جنوب أفريقيا لمعاونة زعيم القبيلة ضد شعبه لمعاونة سافرة • وكانت هذه اللعبة البارة التى لعبها رودس هى

التي أوصلته الى الحصول على امتيازات للتعدين فى هذه المساحات الشاسعة من الاراضى التى تكون فى الوقت الحاضر جميع روديسيا .

وعندما استيقظ الزعيم لوبنجويلا وأدرك بمرارة الخيلة التى حرمته وحرمت شعبه من الحقوق داخل بلاده أرسل الملتمس التالى الى الملكة فكتوريا :

« حدث أن وفد الى بلادى فريق من الرجال على رأسهم رجل يدعى راد Rudd طلبوا منى أن أمنحهم أرضا يبحثون فيها عن الذهب وقالوا انهم سوف يعطوننى أشياء معينة فى مقابل الحصول على حق البحث . فطلبت منهم أن يحضروا ما يريدون اعطاه لى ثم أعطيتهم أنا ما يريدون .

فاحضروا لى وثيقة مكتوبة قدموها لى وطلبوا منى أن أوقعها . سألتهم عما تحوى فأخبرونى أنها تحوى الكلمات التى قلتها لهؤلاء الرجال وكلمات هؤلاء الرجال لى . فوقعتها .

وبعد ثلاثة شهور علمت من مصادر أخرى اننى بهذه الوثيقة قد أعطيتهم الحق فى الحصول على كل المعادن الموجودة فى بلادى . فعددت اجتماعا من رجالى ومن بعض الرجال البيض ، وطلبت بنسخة من هذه الوثيقة . وثبت لى فعلا اننى قد وقعت تنازلا منى عن حقوق المعادن فى كل بلادى لراد وأصدقائه ، وبعد ذلك عقدت اجتماعا آخر من رجالى وقررنا ألا نعترف بهذه الورقة لانها لا تحوى كلماتى ولا كلمات الرجال الذين حصلوا عليها .

وبعد الاجتماع طالبت أن تعاد الوثيقة الاصلية لى . ولكنها لم تعد حتى الآن رغم مضى شهرين على ذلك ورغم أنهم وعدوا باحضارها سريعا . وقد طلبت من الرجال الذين كانوا فى بلادى فى ذلك الوقت أن يبقوا ولا يفادروها حتى ترجع الوثيقة . ولكن استطاع أحدهم - ماجوير - أن يفادر البلاد دون علمى وضد أوامرى .

وانى أكتب لك الآن حتى تعرفى الحقيقة عن هذا الموضوع وحتى لا تخدعين » .

لوبنجويلا

وانى أجدد تحيات المودة ٩

ولكن أين هم الرجال الذين يعملون أراضي اختلسوها بطرق شتى من الزعماء الوطنيين المتوحشين ؟ ٠٠ وأين هؤلاء الذين يعيدون اليوم أراضي اغتصبوها في الماضي الا اذا أصر الشعب على استعادتها بقوة تصميمه وإرادته الموحدة وحكومته المتحدة ؟ ٠٠

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان رودس يعلم بتكوين امبراطورية تمتد من رأس الرجاء الصالح حتى القاهرة ، ولذلك شق طريقه من ميتايلاند الى ماشونالاند عبر نهر الزمبزي الى البلاد التي تعرف الآن باسم زامبيا . وبذلك يكون قد دق اسفينا بين المستعمرتين البرتغاليتين موزمبيق وأنجولا . لقد فعل كل ذلك بمعاونة قراصنة ، كحركة جنوب أفريقيا الذين حصلوا على تراخيص ثلاثة اضافية خلاف الترخيص الذي منح لهم عام ١٨٨٩ .

وكان لهذه الشركة حقوق ادارية في أراضي جنوب أفريقيا الواقعة شمال بتسوانالاند والى شمال وغرب الترانسفال ، والى غرب أفريقيا الشرقية البرتغالية . كذلك كانت لها حقوق لمد خط سكة حديد رأس الرجاء الصالح وخط التلغراف شمالا ، كما كانت لها حق منح امتيازات للتعدين وأعمال الغابات وغيرها . ولم تتنازل الشركة عن حقوقها الادارية والاحتكارية في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية للحكومة البريطانية الا في عام ١٩٢٣/١٩٢٤ . أما حقوق التعدين فيهما فاحتفظت بهما الشركة كما احتفظت بنصف مصالحها لمدة أربعين سنة بخصوص بيع الاراضي في روديسيا الشمالية الغربية وفي مقابل ذلك حصلت شركة جنوب أفريقيا البريطانية من الحكومة البريطانية على مبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه . وقد تم ابدال نصف مصالحها في بيع الاراضي في عام ١٩٥٦ نظير دفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه سنويا لمدة ثمان سنوات تبدأ من ٣١ مارس سنة ١٩٥٧

وفي عام ١٩٣٣ اشترت حكومة روديسيا الجنوبية حقوق التعدين نظير مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، دفعتها هذه المرة من نقود دافعي الضرائب الافريقيين .

ومعنى هذا أن الشركة ما زالت تحتفظ بحق التعدين في روديسيا الشمالية حتى أول أكتوبر عام ١٩٨٦ . وكانت الشركة تدفع لحكومة روديسيا الشمالية منذ أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ ما قيمته ٢٠٪ من صافي إيراد حقوق التعدين ، وكان هذا المبلغ ينظر اليه على أنه ضريبة دخل لحكومة روديسيا الشمالية . وقد حددت كلمة « صافي الإيراد » بأنها تعنى أرباح الشركة من حقوق التعدين محسوبة بعد خصم النفقات . وكان هذا التنظيم يقضى أيضا بعدم فرض اناوة تعدين في روديسيا الشمالية ، كما يقضى بأن أى حكومة تكون مسئولة فى مدى السبعة والثلاثين عاما - حتى أول أكتوبر ١٩٨٦ - عن ادارة روديسيا الشمالية تكون ملزمة بهذا التنظيم .

وبالرغم مما تقوم به حكومة زامبيا أخيرا لاستعادة حقوق التعدين ، فما زال مركز شركة جنوب أفريقيا البريطانية قويا . فهي تمتلك الغابات والمزارع والعقارات الحقيقية فى زامبيا وروديسيا وبتشوانالاند . كما أن لها حقوق تعدين فى مساحة قدرها ١٦٠٠٠ ميل مربع من أراضى مالاوى . ولقد كونت شركة سيسل هولدنجز لتحصل على نصيب فروع شركة جنوب أفريقيا البريطانية فى رأس المال فيما عدا شركة سكك حديد روديسيا . ومن بين التشكيلات الجديدة أيضا شركة استثمارات جنوب أفريقيا البريطانية التى حصلت على الجزء الاعظم من استثمارات الشركة الام فى عام ١٩٥٨ .

ومن بين الفروع الأخرى :

- شركة جنوب أفريقيا البريطانية للخدمات الادارية ليمتد
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية لانتاج الموالح
- شركة العقارات ليمتد
- شركة اندابا للاستثمارات ليمتد
- شركة بيت هولدنجز ليمتد
- شركة جيمسون للتنمية ليمتد
- شركة جنوب أفريقيا البريطانية للممتلكات

وقد سلخ من شركة جنوب أفريقيا البريطانية الجزء الأكبر من ممتلكاتها بواسطة الشركات التي تعمل أساسا في جمهورية جنوب أفريقيا وذلك باشتراكها في عام ١٩٦١ في تبادل الاسهم مع شركة دى بيرز للاستثمارات . ولكنها ما زالت تحتفظ بملكية ٧٠٠.٠٠٠ سهم لها في شركة يونيون ليمتد

وتزداد الروابط وثوقا بين مستر هارى أوبنهير وبين الشركة الانجليزية الامريكية في روديسيا بواسطة صفقة الاسهم العقود بينهما والتي بمقتضاها تستبدل الشركة الانجليزية الامريكية ١٢٣٠٠.٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم عشرة شلنات بمقدار ٢٥٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم جنيه من شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات ، وهى شركة عامة مسجلة في روديسيا ويمتلكها أوبنهير - شركة برنشرست للاستثمارات - وفرع شركة جنوب أفريقيا البريطانية - شركة سيسل هولدنجز .

وتشمل شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات : تمويل التعدين ٤٥.٩٤٪ والذهب ١٤.٤٥٪ ، الماس ٩.٣٨٪ ، والفحم ٢.٤٩٪ ، وشركات متنوعة ١.٩٪ وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ كانت قيمة هذه الممتلكات فى السوق هى ١٠.٥٠٠.٠٠٠ جنيه بينما تبلغ قيمة الاصول الثابتة لشركة روديسيا الجديدة الاستثمارات مبلغ ١٢.١٠٠.٠٠٠ جنيه اما بالنسبة للشركة الانجليزية الامريكية فتبلغ قيمة أصولها الثابتة فى نهاية عام ١٩٦١ مبلغ ١١.٤.٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وسوف يزيد ما تمتلكه شركة روديسيا الجديدة للاستثمارات من أسهم شركة المناجم المختارة المتحدة نتيجة للتنظيم المالى الحالى مع الشركة الانجليزية الامريكية التى سوف يزيد نصيبها من أسهم رأس المال من ٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه الى ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك نتيجة اصدار ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهما قيمة كل منها عشرة شلنات .

ان الروابط المعقدة الموجودة بين الشركات التي تبدو مستقلة عن بعضها تبدو بوضوح في الاستثمار الذي تقوم به هذه الشركات في مجالات ذات مصالـح مشتركة ، فنحن نجد مشتريات شركة روديسيا الجديدة من شركة الماس ومن شركة جوهانسبرج المتحدة للاستثمارات ومن الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ، نجدها كلها متصلة بنشاط الشركة الانجليزية الامريكية في روديسيا وفي الكونغو وفي الاراضى البرتغالية •

فشركة جوهانسبرج المتحدة تختص أساسا بالماس والنحاس والذهب والبلاتين • ولكنها تقوم كذلك بعمليات التنقيب وخاصة في جنوب أفريقيا وروديسيا • ومن بين فروعها - الى جانب فروع أخرى - شركة برناتو اخوان، بارناتو هولدنجز ليمتد والشركة المهمة - شركة الاسبستوس والاسمنت الافريقية ، وهناك شركة مرتبطة بها هي شركة مات للسباكة ليمتد وهي ملك لشركة مناجم رستنبوج للبلاتين بالاشتراك مع جونسون ماتشي وشركاه ، والاخيرة هي شركة تعمل في النيكل والبلاتين وغيرهما من المعادن ، وقد قامت بالاشراف على بناء مصنع في رستنبوج للعمل في جزء من منتجات شركة مات للسباكة ، وكانت آخر مرة أصدرت فيها شركة جوهانسبرج المتحدة أسهما عام ١٩٥٨ عندما أصدرت ٦٠٠.٠٠٠ سهما للاستثمار في شركة روديسيا الجديدة •

وتمتلك الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية أسهما كثيرة في أهم مناجم النحاس في روديسيا ، ويزيد من حجم هذه الممتلكات المباشرة ممتلكات الشركات التي لها فيها مصالح ، وهكذا نجد أن فوائدها في أسهم شركة روكانا العادية - ٥٢.٣٩٪ - تزيد بمقدار ١٧.٦٣٪ في شركة مناجم تشانجا المتحدة للنحاس حيث تشترك بنسبة ٢١.٤٢٩٪ ، وعن طريق تغللها في شركة روكانا وشركة تشانجا نجد أن الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية لها مصلحة مباشرة في معامل تكرير النحاس بروديسيا ، كذلك نجد أن مساهمتها في مناجم موفوليرا للنحاس عن طريق شركة روكانا يزيد من أسهامها بـ ٥٧٢.٢١٣

سهم بنسبة ١٣ر٩٢٪ . ثم هي تمتلك في شركة السبائك الروديسية - التي تنتج الكروم الحديد - ٢٦٣ر٢٢٦ سهم ، وتمتلك في شركة بروكن هل للتنمية بروديسيا ١ر٤٢ر٩٠٥ سند . وقد استطاعت أن تمتلك ٢٥٪ من ممتلكات شركة كانسانشي لتعدين النحاس عن طريق امتلاك ٣٩٤ر٢٠٩ سهم . وبلغ مقدار اسهام الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية المباشر وغير المباشر في مناجم بانكروفت ٢٤ر٥٤٪ . وتعطيها شركة روكانا فائدة على أسهمها في مناجم تشيولوما ، كذلك تربطها شركة روكانا بالاشتراك مع شركة تشانجا بشركة كالدني للتقيب ، وعن طريق امتلاك ٣٤ر١٠٠ سهم تربط بشركة معادن كازمبا ، وهي شركة تقوم بالتقيب في مقاطعة زامبيا الغربية .

ولا تتجاهل الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية شركات التقيب الاخرى . فقد أصبحت تحكم في ٣١٪ من شركة التقيب الانجليزية الامريكية بروديسيا ، كما تمتلك ٣٣٣ر٣٧٥ سهم من شركة تشارترد للتقيب ، وكذلك دخل الحديد والصلب والفحم ضمن مجالات عملياتها . فتمتلك ٥٩٦ر٦٠٠ سهم في مناطق الفحم بلومبي التي لها حق التقيب عن الفحم في مساحة قدرها ١٣٠ ميلا مربعا في منطقة بولوايو بروديسيا الجنوبية . وملكية هذه الاسهم تعطي الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٦٥٪ من التحكم في لومبي ، أما ال ٣٥٪ الاخرى فتمتلكها شركة مناجم وانكي التي تمتلك الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ من أسهمها . ولها اليد العليا في شركة الدوق الحديدي للتعدين حيث تمتلك ٤٠٪ من أسهمها ، وكذلك لها مصلحة كبرى في الشركة الروديسية للحديد والصلب .

وتجعل المصالح الاخرى الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ، تجعلها الشركة ذات السيطرة الاولى على الحياة الاقتصادية في زامبيا . فلها ٢٠٪ في شركة روديسيان اكسبتانس ليمتد ، ولها نصف أسهم شركة الاستثمارات الروديسية فيما وراء البحار . وتدر شركة خدمات منجم روانجلو عليها دخلا كبيرا نظير خدماتها الادارية . ويدخلها الاسمنت والصلصال في تجارة البناء عن طريق

امتلاكها ١٤٨٩٦١ سهم في شركة بورتلاند للأسمنت (روديسيا) و ٢٥٪ من أسهم شركة منتجات الخزف ليمتد .

ويبدو أن شركة مناجم بانكروفت توفر للوحش الانجليزى الامريكى اذسم أكلة . وكانت هذه الشركة قد تكونت عام ١٩٥٣ وأخذت من أصحاب حقوق التعدين - وهم شركة جنوب أفريقيا البريطانية - بعض المنح الخاصة بحقوق التعدين والتنقيب . وكان رأس المال المرخص لها به هو ١٣٧٥٠٠٠٠ جنيه وأخذت منها شركة جنوب أفريقيا البريطانية ٣٠٠٠٠٠٠ سهم وأخذت شركة روكانا ٩٥٠٠٠٠٠ سهم وأخذت الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٧٤٧٠٠ سهم . كما حدث تبادل في الاسهم بينها وبين شركة روكانا وبينها وبين الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية . وفى عام ١٩٥٥ ساهمت الشركة الانجليزية الامريكية وشركة جنوب أفريقيا البريطانية بمقدار ٢٠٠٠٠٠٠ سهم بعد أن قدمنا قروضا قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه و ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه على التوالى .

وعرض على الشركة الانجليزية الامريكية ، وعلى الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية وعلى شركة تشانجا وعلى شركة روكانا شراء ٣٠٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة بانكروفت العادية وأمتد العرض حتى ٣١ مارس ١٩٦٣ . وفى ديسمبر ١٩٦١ عرض ١٠٠٠٠٠٠ سهم حصلت الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية منها على ٤٠٠٠٠٠ سهم .

ويبلغ رأس مال الشركة الروديسية الانجليزية الامريكية ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه كما بلغ صافى ارباحها فى السنة المنتهية فى آخر يونيو سنة ١٩٦١ ٧٨٣٠٩٠٠٠ جنيه بعد استئزال ١١٥٤١٩٧٥ جنيه دفعت بصفة ضرائب وقد امتصت ارباح الاسهم ٤٠٣٥٣٥ جنيه .

ان هذه المصالح المتشابكة تشكل أهمية خاصة لشعب زامبيا وشعب روديسيا حيث تتحكم هذه المصالح فى وجودهم وفى مصائيرهم . ولم يقم مستر

هارى أوبنهايم بتوسيع نطاق أعماله عن طريق تبادل الاسهم بين الشركة الانجليزية وبين شركة جنوب أفريقيا البريطانية لوجه الله ، وانما لأن الشركة تعتبر فرعا من فروع شركة جنوب أفريقيا البريطانية - وهو فرع سيسيل هولدنج . وعن طريق هذا الاجراء سيكون لشركة جنوب أفريقيا البريطانية نصيبا أوسع فى نشاط الشركة الانجليزية الامريكية عن طريق انشاء المجلس الروديسى المحلى برئاسة سير فردريك كروفورد .

ويشغل سير فردريك كروفورد فى الوقت الحاضر منصب مدير الشركة المقيم فى روديسيا ، وكحاكم سابق لأوغنده استغل تجاربه فى حكم الوطنيين ، كما يعمل كـ بـ سـ أـ لـ ن مديرا محليا فى زامبيا ، وحتى عهد قريب كان الوكيل الدائم لرئيس الوزراء ، وهكذا يكافأ عملاء الاستعمار على خدماتهم لاسيادهم الحقيقيين .

وقد عارض بـ فـ امريس ايفانز رئيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية فى انشاء المجلس المحلى بحجة أنه سيؤدى الى تمتع الادارة المحلية بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتى ، كما أنه سيقوى تمثيل الشركة فى زامبيا ، ومستتر امريس ايفانز هو نفسه مدير الشركة الانجليزية الامريكية ومدير شركة ريو تينتو للزنك ، كذلك يعرى مستر امريس ايفانز مصالح بنك باركليز فى التومنيون والمستعمرات وما وراء البحار عن طريق تولي منصب المدير لذلك البنك ، وحماية لتنمية روديسيا يكفلها مقعده فى مجلس ادارة سكة حديد روديسيا ليمتد والاخر هو فرع من شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، ويؤكد علاقاته بامبراطورية أوبنهايم عضويته فى لجنة لندن المتفرعة من شركة راندال المختارة ، وقد أدت وفاة لورد روبنز الى أن يرتفع من منصب نائب الرئيس الى منصب رئيس مجلس ادارة شركة جنوب أفريقيا البريطانية ومن بين زملائه فى المجلس المرحوم سير هامبرو وهارى أوبنهايم وديرلانجيه والقنصل السابق الفيكونت مالفرن الذى يباركه بنك أفريقيا الوسطى التجارى وشركة التمويل الروديسية الاسكتلندية وبنك ستاندرد بجنوب أفريقيا .

وقد كرس مستر امريس ايفانز جزءا كبيرا من تقريره السنوى لعام ١٩٦٣ لنقد سياسة المجموعه لتحويل جزء كبير من الاموال خارج البلاد وعدم الاستعداد لزيادة استثماراتهم فيها . وقال ان محاولة دفع هذه التهمة بالقول بأنه تم استغلال ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى البلاد فى مدى العشر سنوات الماضية أى بمعدل ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى كل عام لا تقنع افريقى روديسيا الذين كانوا يعرفون جيدا أن الشركة قد حصلت كدخل لها من نحاس روديسيا الشمالية وحده فى العام ١٩٦١/١٩٦٢ على مبلغ ١٠.٩٠٠.٠٠٠ جنيه ، كما يعرفون أن الضرائب تذهب الى المملكة المتحدة وإلى جنوب أفريقيا وكما تذهب كذلك أرباح الاسهم التى امتصت فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ ٤.١٢٨.٨٦٣ جنيه من صافى الارباح البالغة ٨.١٤٨.٢٤٥ جنيه بعد خصم ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه نظير هبوط قيمة الاستثمارات و ٤.٠٠.٠٠٠ رة للضرائب .

لقد توثقت الحلقات التى كانت تربط راند بمناجم كمبرى أكثر وأقوى مما كان يتصور رودس عن طريق آلاف المصالح التى نشأت فى روديسيا وزامبيا ولو أن هذا كان أملة ومطمحه .

ان هذا النسيج المتشابك هو الذى يصنع جبل الجلود الذى يحاول أن يخشق به الاستقلال الافريقى ووحدة أفريقيا السياسية .

الفصل الثاني عشر

الشركات والاتحادات

إذا أردنا أن نرسم صورة كاملة عن شبكة الشركات الأجنبية المعقدة التي تتحكم في الوقت الحاضر في معظم حياة القارة الأفريقية الاقتصادية استحال علينا أن نفعل ذلك في نطاق مجلد واحد . ولكن الضرورة تقضي أن نشير إلى أهم هذه الشركات وأن نبين ذلك في أحوال كثيرة بالرسم ، فغلب هذا القناع الزائف من الانفصال والاستقلال نجد حلقات قوية تربط هذه الشركات الضخمة بعضها ببعض .

ففي أفريقيا الشرقية نجد أن امتيازات تنجانيقا تعتبر من أقوى الشركات والاسم نفسه مضلل ، لان هذه الشركة سجلت أول ما سجلت في لندن في أواخر يناير من عام ١٨٩٩ . وتدار الشركة الآن من سالزبوري بروديسيا حيث انتقلت في الجزء الأخير من عام ١٩٥٠ ، وبالرغم من أن العمليات في تنجانيقا تشمل منجمين هامين للذهب وتشمل شركة تعدين وتشمل بعض التنقيب إلا أنها لم يتم نموها حتى الآن . وللشركة أهمية أكبر في زامبيا حيث حصلت من شركة جنوب أفريقيا البريطانية على امتياز في مساحة كبيرة من الأرض مع بعض الحقوق للتنقيب ، ومن زامبيا انتقل نشاطها إلى الكونغو حيث لها امتياز تعدين في قطعة من الأرض مساحتها ٦٠.٠٠٠ ميل مربع حصلت عليها من لجنة كاتنجا الخاصة (بلجيكا) . وفي مقابل منح امتيازات تنجانيقا حقوقا في هذه الأرض

الكونغولية الشاسعة تحصل لجنة كاتنجا على نصيب قدره ٦٠٪ من الاتاوة التي يدفعها اتحاد المناجم

ولا يجب مطلقا أن نقع في الخطأ فنظن أن شركة امتيازات تنجانيقا قد سمحت لنفسها أن تستغلها اللجنة الخاصة ، فقد أصبحت الشركة عضوا في اللجنة ، وكما يفعل رجال المال الخريصون الذين لا يضعون « كل البيض في سلة واحدة » أنشئت مؤسسة جديدة لترعى هذا الامتياز الذي يعمل في مساحة من الارض تبلغ ثلاثة أخماس مساحة غانا . هذه المؤسسة هي « اتحاد مناجم كاتنجا العليا » المعروف الذي ذاع صيته نتيجة استغلاله للكونغو هذا الاستغلال الذي لا رحمة فيه ولا هوادة .

ومن بين مصالح امتيازات تنجانيقا الاستراتيجية هذا الخط الحديدي الذي يجرى من لوبيتو باي بانجولا حتى الحدود الفاصلة بين أنجولا والكونغو ، والذي تشغله شركة سكة حديد بنجويلا ، التي هي من خلق امتيازات تنجانيقا التي تمتلك ما قيمته ٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه من أسهمها أو ما يعادل ٩٠٪ من هذه الاسهم (التي قيمة السهم الواحد ٢ جنيه) . وفي أثناء عام ١٩٦١ مدت شركة سكك حديد بنجويلا خطا فرعيا من مدينة روبرت وليمز الى اقليم المناجم في جويما ، وقد افتتح الخط في أغسطس ١٩٦٢ ، كذلك تمتلك امتيازات تنجانيقا ٦٠٪ من شركة صناعات الكومولث للخشب وهي شركة ضخمة تشتغل في الاعمال الخاصة بالغابات وفي الخشب .

ثم هناك شركة نوفوبورد (المملكة المتحدة) وهي الفرع الانجليزي لشركة أخشاب الكومولث ، وقد استطاعت بمعاونة الشركات الافريقية بناء مصنع لشق الخشب ومصنع آخر لعمل البانوهات الخشبية وكانت طاقة المصنع الاخير ٢٥٠٠٠٠٠ قدم مربع في البانوهات في السنة وكان رأس المال المستغل هو ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وعندما كانت امتيازات تنجانيقا على وشك أن تغير مقرها من لنسند الى سالزبورى أعطت تعهدا الى الخزنة البريطانية ، وكان لهذا علاقة بسياسة الحكومة البريطانية المترددة اثر انهيار اتحاد افريقيا الوسطى . كذلك يلون هذا التعهد سلوكها تجاه الكونغو وتجاه الحكم البرتغالى فى أفريقيا ، وينص التعهد على أنه فى مدة لا تقل عن عشر سنوات لا تقوم امتيازات تنجانيقا - دون موافقة الخزنة البريطانية - ببيع أو رهن أى مصلحة لها أو جزء من مصلحة فى اتحاد مناجم كاتنجا العليا أو سكك حديد أنجولا فيما عدا حالة بيع سكك حديد أنجولا الى الحكومة البرتغالية طبقا لشروط اتفاقية الامتيازات .

ولم ينته هذا التحديد بنهاية مدة العشر سنوات اذ أضيفت مادة أخرى تنص على أنه لا يتم بيع هذه المصالح أو جزء منها قبل عرض بيعها أولا على الخزنة البريطانية بنفس السعر ونفس الشروط المعروضة على الطرف الثالث .

ولقد كانت هذه النصوص مصدر قلق مباشر للحكومة البريطانية فى عمليات امتيازات تنجانيقا واتحاد المناجم وسكك حديد بنجولا مما لابد أن يؤثر على سلوكها بالنسبة للنضال الذى تقوم به افريقيا الجنوبية وافريقيا الوسطى من أجل الحصول على الاستقلال ، كذلك يؤثر ذلك بصفة خاصة فى العلاقات الخاصة التى كانت قائمة بين بريطانيا العظمى وأقدام حلفائها البرتغال . أما من وجهة نظر الشركات نفسها فإن هذا من شأنه أن يشجعها نتيجة لاهتمام الحكومة البريطانية الخاص بالاحتفاظ بمركزها الاستراتيجى عبر هذا الحزام الافريقى الاوسط العظيم .

وتتشارك امتيازات تنجانيقا اما اشتراكا مباشرا أو عن طريق تنجانيقا هولدنجز فى شركة روديسيا كاتنجا التى استطاعت بمعاونتها ومعاونة شركة زامبيا للتنقيب أن تحصل على مصالح فى منجم ذهب كاكابجا بكينيا ، وقد حولت هذه المصالح الى مناطق الذهب بكتنان حيث لشركة روديسيا كاتنجا ممتلكات ضخمة . وشركة روديسيا كاتنجا مدينة لشركة جنوب افريقيا البريطانية بسبب حقوق التعدين الدائمة التى منحتها لها الاخيرة ، ويشمل

ذلك كل المعادن بما فيها الفحم ولكنها لا تتضمن الماس أو الاحجار الكريمة ،
وذلك في مساحة قدرها ٢٥٠٠ ميل مربع من زامبيا • كذلك لها حق تعدين
الفحم في عشرين منطقة - ٣٠٠ فدان - في مقابل فائدة لشركة جنوب افريقيا
البريطانية قدرها ١٥٪ •

ولتكلمة صورة فروع امتيازات تنجانيقا هناك شركة عقارات تنجانيقا
(روديسيا) التي تمتلكها امتيازات تنجانيقا ملكية تامة وهي مسجلة
بسالزبورى بروديسيا • وهي خاصة بتوفير المكاتب ومكان سكنى الموظفين وغير
ذلك من الخدمات • كما أنها تقوم ببعض الاستثمارات المعينة •

وبلغت أرباح امتيازات تنجانيقا فى العام الذى انتهى فى ٣١ يوليو عام
١٩٦١ مبلغ ٣٢٥٣٢٩ر٣ جنيه من جملة الايرادات البالغ مقدارها ٤٤٦٢ر٦٦
جنيه ، وأصولها الجارية هى : ٣٨٠ر١٦٣ جنيه فى أسهم وقرض لشركة
أخشاب الكومولث و ١٣١٧ر٧٩٣ جنيه فى تنجانيقا هولدنجز و ١٠٩ر٦٢٩
جنيه فى اتحاد المناجم وسوف نتكلم عن فروع هذا الاتحاد فى فصل تال •

وبين الشكل التالى - صفحة ١٩٩ - شبكة شركة امتيازات تنجانيقا
العقدة المتشعبة •

بعد ذلك نأتى الى شركة أفريقيا الجنوبية الغربية فنجد أن الشركة
الانجليزية وشركة مناجم الذهب المتحدة قد كونتا اتحادا لاستغلال جزء كبير من
ثروة جنوبى أفريقيا •

وقد سجلت شركة أفريقيا الجنوبية الغربية فى لندن يوم ١٨ أغسطس
سنة ١٨٩٢ ومنحت حق التنقيب والتعدين فى أرض مساحتها ٣٠٠٠ ميل مربع
فى أفريقيا الجنوبية الغربية لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢ يناير سنة ١٩٤٢
ويتجدد هذا الحق حتى ٢ يناير سنة ١٩٦٧ • وتمتلك الشركة كذلك أراضى
أخرى للتعدين فى جهات متفرقة من أفريقيا الجنوبية الغربية • وهى تنتج
القصدير والزنك والرصاص المركز •

ولكن مساحات كبيرة مثل هذه التي تمتلكها شركة أفريقيا الجنوبية الغربية يلزمها رأس مال ضخم لاستغلالها وتشجيع التحالف بينها وبين المجموعات الراغبة في السيطرة على الانتاج والتوزيع وبعد ذلك في السيطرة على أسعار المواد الخام ، ولا يقتصر الامر على ذلك بل أنه يسهل التقريب بين عمليات المؤسسات المتحدة .

ولتحقيق هذه السياسة قامت شركة أفريقيا الجنوبية الغربية بتوقيع اتفاقية مع شركة مناجم الذهب الانجليزية الامريكية المتحدة منحها بمقتضاها ايجارا من الباطن لبعض حقوقها بشأن التنقيب والاستغلال في جزء من اراضيها .

أنظر الرسم في صفحة ٢٠١ :

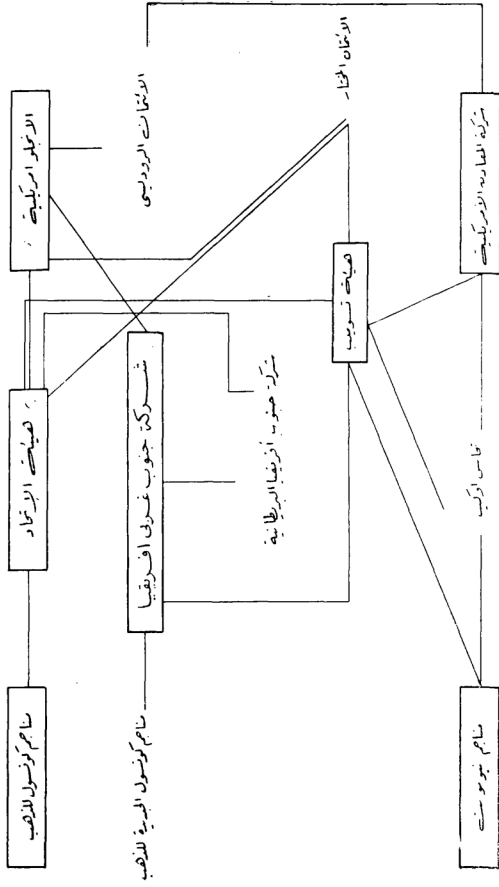
اما شركة نيومونت للتعدين فقد تكونت في ديلوير بالولايات المتحدة في ٢ مايو سنة ١٩٢١ ، وكان هدف الشركة هو الحصول على عقارات للتعدين وتحويلها وتشغيلها ، ولهذا الغرض رخص لها برأس مال (على شكل أسهم) قدره ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وصدرت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ ما قيمته ٢٨٢٤٥١٨ سهم من جملة الاسهم المرخص لها بها وقدرها ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل سهم عشرة دولارات . ويقوم بعملية التنقيب والتعدين شركة نيومونت للتنقيب ليمتد (ديلوير) وشركة نيومونت للتعدين بكندا وشركة نيومونت بجنوب أفريقيا .

ويبين الرسم الموضح في صفحة ٢٠٢ مدى تشعب مصالحها .

ولقد صادفنا حتى الآن بعض شركات ريو تانتو في زامبيا وفي روديسيا كما مسسنا بعض الشركات الاخرى المتصلة بالجمعية العامة بلجيكا المتصلة بدورها بمؤسسات شمال أفريقيا المالية والصناعية .

ان شبكة ريو تانتو لا يمكن أن يغفلها انسان عند محاولة شرح تشعب مؤسسات عالم التعدين الدولي ؛ انها تمتد من المملكة المتحدة عبر اسبانيا الى أفريقيا وفوق المحيط الاطلسي الى كندا والولايات المتحدة ولها فروع في ألمانيا وبلجيكا والنمسا واستراليا وغيرها .

مصلح شریک جنوب غربی افریقا



ونجد أيدى الشركة الانجليزية الامريكية وشركة الزنك المتحدة ومجموعات الالومنيوم التى تحيط بالعالم - نجد هذه الايدى جميعها متشابكة داخلها كما نجد فى مقاعد مديريها ممثلين لاتحادات الشركات بالكونغو ، انها تحمل أسماء ارستقراطية مثل روتشيلد وكافنديش بنتنك .

وبالرغم من أن عملها الاصلى كان تعدين الكبريتور الطبيعى فى اسبانيا الا أن شركة ريوتنتو تسجلت فى لندن عام ١٨٧٣ ، وحتى تساير الزمن وتساير الاتجاهات السائدة نحو تكوين الاتحادات والاحتكارات فقد مرت الشركة بتعديلات وتغييرات معينة . فكان مديروها من أشد المتحمسين المؤيدين للجنرال فرانكو فى أثناء الحرب الاسبانية الاهلية . وهذا الولاء لقضية اسبانيا هيا لها الرخاء هى والشركات المرتبطة بها فى المجال المالى الاوسع بحيث أمكنها أن تمد أذرعها عن طريق صناعة الزنك وصناعة الالومنيوم الى صناعة المعادن النفيسة والى ميدان المعادن العامة .

وفى عام ١٩٥٤ حولت شركة ريوتنتو أصولها فى اسبانيا الى شركة كونتها فى اسبانيا برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ بست باسم الشركة الاسبانية لمناجم ريوتنتو - شركة مساهمة Companhia Espanola de Minas de Rio Tinto S. A. ومكافاة لها على وطنيتها الاسبانية منحت مبلغ ٨٣٠٦٦٦٦٠٠٠ بست عند حساب الارباح المتراكمة حتى أول يناير سنة ١٩٥٤ كما منحت كل الاسهم حرف « ب » وعددها ٣٣٣٣٣٣٣ سهم سعر كل منها ١٠٠٠ بست . وبالإضافة الى ذلك كوفئت بمبلغ ٧٦٦٦٦٦٦٥ جنيه استرليني وما زالت شركة ريوتنتو تنقضى أتعابا نظير تقديم خدمات فنية وتجارية فى لندن للشركة الاسبانية التى ما زالت ملكيتها لكل أسهمها حرف « ب » تعطيها فائدة مباشرة .

وتعتبر شركة ريوتنتو شركة استثمارات جعلتها عملياتها المالية تقفز الى مقدمة شركات المقاولات الصناعية ، وتعتبر أفريقيا أحد مجالات نشاطها ، ونجد أن معظم ممتلكاتها فى هذه القارة موجودة فى شركة روكانا وشركة مناجم

نحاس تشانجا حيث نراها مرتبطة مع شركة جنوب افريقيا البريطانية والشركة الانجليزية الامريكية وشركة الاتحاد (يونيون) وامتيازات تنجانيقا واتحاد المناجم وشركة راند المختارة - وذلك فى مشروعات التعدين والمشروعات الصناعية فى روديسيا وفى جنوب افريقيا .

ان الحلقات التى تربط مجموعات الشركات التى تقوم باستغلال موارد القارة الافريقية بمجموعات الشركات التى تستهدف الثراء فى اركان العالم الاخرى ملتوية وملتفة ومتسعة لدرجة أننا لا ندهش أن نجد شركة ريونتو فى افريقيا عن طريق مصالحتها المالية الامريكية والبريطانية القوية تكون شركة ريونتو فى كندا .

ومن بين ما تقوم به الشركات الاحتكارية أنها تحول بين الجماعات المتنافسة وبين الدخول الى المناطق الجديدة أو المناطق التى لم تكتشف بعد ، فإذا رأت أن هذا مصيره الفشل أو أنه مستحيل عمدت الى التعاون مع هذه الشركات المنافسة وسوف نرى فى فصل قادم كيف أجبرت شركة اللورادو الكندية اتحاد المناجم الى خفض اسعار اليورانيوم ثم كيف تتقابل مصالحتها عند تمثيل مناجم سوج فى مجلس ادارة الشركة الاولى . وفى عالم المشروعات الغربية الحرة تنعدم المنافسة عن طريق الدور الذى يلعبه الاحتكار ، دور المغامر الوحيد .

وهكذا تؤدى الشروات الافريقية الى تشعب رأس المال الدولى . فبين الجمعية العامة وبين ريونتو توجد عصابة ضخمة ذات قوى متشابكة تتسلل خفية عبر العالم .

ويوضح الشكل التالى صفحة ٢٠٥ تشعبات شركة ريونتو وحلقاتها المتداخلة .

وعندما أرادت شركة ريونتو اقتحام عالم الالومنيوم كونت اتحادا مع شركة الزنك المتحدة ، وقد يبدو ظاهريا أن هذا الاتحاد يجمع بين مجموعتين قويتين لا تجمعهما روابط مشتركة ، ولكن مظهر الانفصال الشكلى هذا لا يضل

الا الجاهل ، وتنجلي هذه الخدعة أثر نظرة واحدة الى ادارتها المرتبطة التى توضح لنا فى الحال ارتباطاتها مع التعدين ومع المصالح المالية فى جنوب أفريقيا ، فنجد ان امريس ايفانز هو عضو بارز وأن لورد بايليو هو نائب رئيس مجلس الادارة لشركة التعدين والاستثمارات المركزية ، والاخيرة هى أحد بيونات الاستثمار المالية البارزة الذى يدخل ضمن مجموعة الشركات الانجليزية الامريكية التى يديرها مستر هارى أوبنهييم ومستر انجلهارد ، ومستر امريس ايفانز يحتل مكانة هامة حيث يشغل منصب نائب رئيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية ومنصب مدير الشركة الانجليزية الامريكية .

ومع ذلك فالروابط تمتد الى أبعد من ذلك . فبمقتضى اتفاقية بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ اكتتبت شركة ممتلكات جنوب أفريقيا البريطانية وبعض الشركات المتصلة بها بمبلغ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى شركة الزنك المتحدة على شكل قرض بفائدة ٥٪ فى مقابل الحصول على ٢٢٨٥٧١٤ سهم عادى قيمة السهم الاسمية هى جنيه واحد من شركة الزنك المتحدة بسعر ٨٧ شلنا و ٦ بنس للسهم الواحد . وهنا ندخل فى متاحة سياسات الالومنيوم المالية المشابكة التى كونتها شركة الزنك المتحدة باتحادها مع شركة كايزر للالومنيوم والشركة الكيماوية وشركة الومنيوم الكومنولث المعروفة باسم كوماكلو Comalco والعرض الذى حصلت عليه شركة ممتلكات جنوب أفريقيا البريطانية يمكن أن يدخل فى حيز التنفيذ فى أى وقت بين أول يونيو ١٩٦٦ وبين أول يوليو ١٩٦٨ أو التاريخ الذى تنتج فيه شركة الكومنولث أو توابعها ما جملته ٢٠٠.٠٠٠ طن طولى من سبائك الالومنيوم فى مصنع التكرير الجديد الذى تقيمه شركة كوماكلو - أى التاريخين أبعد .

وتقع مصانع كايزر للالومنيوم الاساسية فى شركة كايزر كلبولسيت بجامايكا التى هى ملك الشركة الاولى ، وبالإضافة الى نشاط كايزر فى مجال التعدين فهى تقوم بعمليات التنقيب وبالمصانع الكيماوية فى الولايات المتحدة وفى كندا كما أن لها استثمارات فى الالومنيوم والتعدين وفى تسويق المصنوعات

فى المملكة المتحدة وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا • وهى تعمل عن طريق فرعين لها هما : شركة كايزر للالومنيوم والمبيعات الكيماوية وشركة كايزر الدولية للالومنيوم • وكما فعلت شركة رينولدز للمعادن اقتحمت شركة كايزر للالومنيوم ميدان صناعة الالومنيوم فى الولايات المتحدة تحت ضغط مطالب الحرب للحصول على ألومنيوم الطائرات ، وقبل الحرب العالمية الثانية كانت شركة أمريكا للالومنيوم - الكوا ALCOA - هى المنتج المحلى الوحيد للالومنيوم

ولشركة الزنك المتحدة - التى يبلغ رأس المال المصرح لها به ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه - مصالح واسعة تجعلها تسيطر سيطرة قوية على عدد من المعادن الهامة والمنتجات الكيماوية • ولقد تأسست منذ أقل من خمس عشرة سنة - فى فبراير ١٩٤٩ - وكانت أغراضها النهوض وتوسيع وتنفيذ وتمويل - سواء بنفسها أو عن طريق فروعها أو الشركات المتصلة بها - وتنمية وتوسيع وتنفيذ تعدين الرصاص والزنك أو غيرهما وكذلك الصناعات المتصلة بإنتاج المواد الأولية وأيضاً عمليات السباكة والتكرير والصناعات المتصلة بها فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى الكومنولث •

ويبدو أن هذا كله لا صلة له بأفريقيا • ولكن نظرة واحدة الى بعض الإدارات تكشف لنا فى الحال الحلقات الوثيقة التى تربطها بشبكة أوبنهمير والجماعات المالية المتصلة بالآخرة •

هذه هى مصالح الذهب الضخمة الموجودة خلف اتحاد شركتى الزنك المتحدة وريوتنتو • وقد تم إنشاء الشركة الجديدة اثر عملية مالية أعطت حامل أسهم شركة الزنك المتحدة ٥٨ سهماً عادية - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم الشركة الجديدة فى مقابل ٢٠ سهماً - قيمة كل سهم جنيه - من أسهم شركة الزنك المتحدة • كما حصل حاملو أسهم ريوتنتو على ٤١ سهم - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم الشركة الجديدة فى مقابل الحصول على ٢٠ سهماً - قيمة كل سهم ١٠ شلنات - من أسهم شركة ريوتنتو • كذلك تبادل حاملو الأسهم الممتازة فى كل من الشركتين أسهمهما الممتازة بأسهم ممتازة فى الشركة الجديدة •

وقد اسفر توحيد الشركتين عن تصدير شركة ريونتو للزنك لميدان
الالومنيوم وتقوية مركزها في مجالات الزنك والرصاص والمعادن غير الحديدية .
كذلك كان من نتيجة هذا التوحيد دخول شركة الزنك المتحدة الى ميدان التنقيب
عن المعادن في افريقيا بسبب ملكية ريونتو لبعض الشركات الرئيسية التي
تعمل في جنوب افريقيا وفي روديسيا وغيرها . وتتضح الصلات التي تربطها
بالمصالح الامريكية والكندية والاسترالية - الصناعية والمالية - من العرض
الموجز السابق . وعن طريق هذه المصالح تمتلك الشركة الموحدة - ريونتو /
زنك - خيوطا تربطها مرة اخرى بالقارة الافريقية .

ويوضح الرسم التالي شبكة شركة الزنك المتحدة وما يتفرع منها من
شركات وميادين عملياتها المتنوعة المتشعبة :

وهناك بعض المواد النادرة التي تستخدم في الصناعات الاساسية
والصناعات الثانوية ، ومن بين هذه المواد الاسيستوس والياقوت (أوكسيد
الالومنيوم البلوري) والمايكا والفيرميكيوليت وصخور الفوسفات وسلفات الكلس
والصبغات المعدنية وفلوريد الجير والسيليكا . واهم هذه كلها الاسيستوس ،
وهو يوجدفألياف رئيسية ثلاثة : الكريزوليت والكروسيوليت أو الاسيستوس
الازرق والاموزيت ، وهذه الاليف الثلاثة لها خصائص مشتركة ، فكلها غير
قابلة للاشتعال وغير موصلة للحرارة والكهرباء ولا تلوذ في الاحماض ويمكن
نسجها لصناعة المنسوجات .

ان الفروق الطفيفة التي بين خصائص هذه الانواع هي التي تحدد فوائدها
المختلفة . فالكريزوليت هو أشدها مقاومة للنار ثم ان طبيعته القوية المرنة
تجعلها صالحا كل الصلاحيات لعمل المنسوجات الاسيستوس ولصنع تيل الفرامل
والمواد العازلة ، كذلك يستعمل لصنع ألواح الاسيستوس ومنتجات أسمنت
الاسيستوس ، ويتميز الاسيستوس الازرق بقوة الشد وطاقة المرونة وبالرغم
من أنه لا يقاوم النار كثيرا الا أنه يتحمل الاحماض ومياه البحر ، واهم ما يستخدم ،

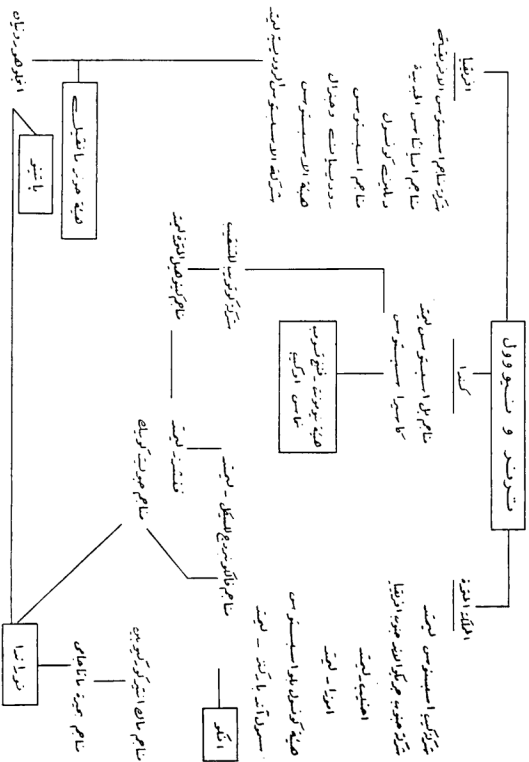
فيه صنع قماش الفلترات والغلايات والمواد العازلة ومنتجات أسمنت الاسبستوس ، ويتميز الاموزيت بطول التيلة - من ٣ الى ٦ بوصات - وهو اشد مقاومة للحرارة من الكريزوليت واشد مقاومة لمياه البحر من الاسبستوس الازرق ، وهذه الخصائص تجعله صالحا بصفة خاصة للمواد المنسوجة وللطيران ، وتعتبر جنوب أفريقيا في الوقت الحاضر المكان الوحيد الذى يوجد فيه كل من الاسبستوس الازرق والاموزيت ، أما كندا فتعتبر أكبر منتج للكريزوليت ، وتعتبر جنوب أفريقيا وروديسيا أقلها انتاجا للصنف الاخير .

وتوجد هذه المواد أكثر ما توجد فى سوازيلاند وفى الترانسفال الشرقية وتسيطر عليها فعليا الشركة البريطانية المسماة تيريز ونيودول المسجلة عام ١٩٢٠ والتي تمتلك ٩٠٪ من تجارة الاسبستوس البريطانية ، وقد أتاحت لها هذه الظاهرة أن تعقد مع الاتحاد السوفييتى اتفاقية فى عام ١٩٣٠ بشأن تنظيم الكميات المرسلة الى أسواق القارة ، وقد توقف الاتحاد السوفييتى - الذى يعتبر أهم منتج للكريزوليت من النوع العالى - عن تصدير هذا الصنف عقب الحرب العالمية الثانية .

ويرأس مجلس ادارة شركة ترنر وينوول مستر رونالد سكوتهيل القوى الصلة بعالم التأمين ، فهو مدير شركة ليفربول وجلوب للتأمين ومدير شركة رويال للتأمين ، كما أنه متصل بعالم المال حيث أنه مدير بنك دستريكت ، ويبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه دفع منه مبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وكان رأس المال الاصلى ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتدل الزيادة الضخمة التى طرأت على رأس المال على نمو سيطرة الشركة وتحكمها فى تعدين الاسبستوس وغيره .

وتتضح أهمية دلالة ارتفاع رأس المال اذا نظرنا الى الشركة فى ضوء المملكة التى تسيطر عليها ، هذه المملكة ذات الجذور العميقة فى أفريقيا وكندا ، ولها شبكة كبرى من الفروع فى جميع انحاء العالم لبيع الاسبستوس والمانيزيا وغيرهما من المنتجات .

بعض مصالحي " شترين و هيندو وول و اتصلا لائها



وقد أسفر بحث أجرى حديثا على أن ٦٠ - ٧٠٪ من جملة تجارة العالم
يسيطر على نشاطها أقل من ٢٪ من عدد شركات العالم . وأضخم مثل لذلك
هو شركة يونيليفر ذات السيطرة الاحتكارية العليا .

ولا تعرف ملايين ربوات البيوت شيئا اسمه يونيليفر ، ولكنهن يجدن
أنفسهن يخرتن اما ليفوى أو لكس ، اما ببسودنت أو جيبس ، أو أومو أو سيرف
أو يشترين شاي لبتون ، أو يشترين سجق والز أو يشترين أغذية بيردز آى
المحفوظة أو فلاى توكس أو زبدة ستورك أو أدوات تجميل هاريت هابر آير .
اما من وجهة نظر دافع الضرائب فاته لا يتطر الى يونيليفر على أنها وحدة واحدة
ولكنه ينظر اليها على أنها شركتان منفصلتان ، هما شركة يونيليفر ليمتد -
الشركة البريطانية ، وشركة يونيليفر الشركة الهولندية ، ولها فروع منتشرة
فى أوروبا : بلجيكا والنمسا والدنمرك وألمانيا وفنلندة وإيطاليا والسويد
وسويسرا ، وفى كل هذه الدول تقوم الشركة بالسيطرة أو التحكم فى
الشوربات والاطعمة المجمدة والصابون والزبد والمبيدات الحشرية وأدوات
التجميل وزيتو الطعام . كذلك تتمتع الشركة بامتيازات قوية فى أمريكا
اللاتينية وفى غرب ووسط وجنوب أفريقيا وفى الهند وسيلان وملايزيا وترينداد
وتاييلاند والفلبين .

ومن أهم الشركات المتفرعة من شركة يونيليفر وأقواها شركة أفريقيا
المتحدة التى تعرف باسم «الملك غير المتوج لأفريقيا الغربية» وتعتبر شركة أفريقيا
المتحدة من أوسع الشركات التجارية العالمية ، وعلى خلاف الاعتقاد السائد بأن
تحرر المستعمرات وحصولها على حريتها سيؤدى تلقائيا الى القضاء على سيطرة
واحتكار رأس المال ، فاننا نجد الواقع يشهد أن امبراطورية يونيليفر ما زالت
مستمرة فى ازدهارها ، وما هذا الا لأنها عرفت كيف تكييف سياستها حتى
تساير تحديات الزمن ، وعلى هذا قامت شركة يونيليفر بتطبيق أهدافها الخاصة
بتحقيق الارباح على قطاعات أكثر مناسبة ، فسادت بالانسحاب من تجارة
الانتاج بقرب أفريقيا وركزت جهودها على السيارات وعلى تجارة الادوات

الهندسية والمواد الكيماوية ، ولا يقتصر هدف الاستعمار الجديد على تصدير رأس المال بل يتعدى ذلك الى السيطرة على الاسواق فيما وراء البحار ولذلك تبذل الجهودات بحلق على منع الدول النامية من اتخاذ خطوات حاسمة نحو التصنيع، حيث أن استغلال الاسواق الوطنية أصبح الهدف الاول للاستعمار الجديد ، واذا ما باءت هذه الجهودات الخاصة بمنع التصنيع بالفشل تعتمد الشركة الى أن تشترك بأى ثمن فى المشروعات التى لم تستطع منعها ، وعن طريق هذا الاشتراك تعمل على اعاقه تحقيق أى تقدم عن طريق ما تدفعه بانتظام على صورة اتاوات ومعونة فنية وغيرها من الخدمات وكذلك تعطى أولوية لعمليات التغليف والتجميع التى تتم تحت ستار أنها عمليات تقوم بها شركات وطنية ، ولم يكن اهتمام شركة يونيليفر فى الوقت الحاضر بالصناعات الخاصة بالتغليف هو نتيجة الصدفة المحضة .

وتعتمد الشركات الحديثة على بعض بنود فى اتفاقياتها أكثر من اعتمادها على أرباح الاسهم ، لأن هذه البنود تستهدف وضع رأس المال الوطنى تحت سيطرة رأس المال المحتكر وتجعله معتمدا عليه عند تجديد العقود وعند رصد المبالغ . ومما هو جدير بالملاحظة أن نقراً فى العدد الحديث من صحيفة «نيوكونولث» أنها تشير الى شركة افريقيا المتحدة على أنها « عملاق رقيق » . وقد أصبحت أساليب الاحتكار فى الوقت الحاضر أكثر احتيالا ومكرا مما كانت عليه فى الماضى ، ولكن ما زال التصريح المعروف الذى صرحت به شركة ليفر قائما كحقيقة واقعة : « وان ننسى فلا ننسى أننا نعمل جميعا من أجل مصلحة بريطانيا الدائمة » .

الفصل الثالث عشر

عائلة القصدير والألمنيوم والنيكل

ان امبراطورية باتينو للتصدير بكندا وما يتصل بها من شركات تنتشر من أمريكا الجنوبية الى المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية ثم عبر أفريقيا الى المحيط الهادى وآسيا ، ويبلغ رأس مالها ١٠ر٠٠٠.٠٠٠ دولار وقد اصدرت ١٩٧١ر٨٣٩ سهم قيمة كل سهم دولاران ٠ ويمتلك ٤٧٢٪ منها بيت من بيوت بنما المالية التى تدخل ضمن مجموعة باتينو وهو Compañia de Bonos Accions y Negocios Industriales أو باختصار COBANISA وبشراء باتينو لاسهم شركة استثمارات التصدير العامة فى عام ١٩٦٢ تكون قد دخلت فى عالم تعدين القصدير الذى تقوم به المملكة المتحدة ٠ وتمتلك شركة استثمارات التصدير العامة أسهما فى التعدين والتمويل وفى الشركات الصناعية ، وأهم ما تعمل فيه هو صناعة القصدير ، وهى تقوم بعمليات التمويل عن طريق فرعها الذى تمتلكه ملكية تامة : تامينات المعادن العامة (لندن) ، ويرأس أ. باتينو مجلس ادارة الشركتين ، ومن بين زملائه كونت ج. دى بواسيوفراى وأورتيز لينار و أ. كادتر ، والآخر هو رئيس شركة برنزويك للتعدين والسباكة ورئيس عدة شركات أخرى لها صلة بمجموعة باتينو ، وتقع برنزويك فى مجال نفوذ مورجان عن طريق شركة سان جوزيف للرصاص ،

ونحن نعرف أن مناجم سوجمينز لها استثمارات في مناجم برنزويك الجديدة .
ان الصلات التي تربط شركات الجمعية البلجيكية الأفريقية العامة بكل الشركات
الاحتكارية المألبة في جميع أنحاء العالم آخذة في التزايد .

وتغطي ، استثمارات باتينو المباشرة في كندا ممتلكات ضخمة في مناجم
تشيوجاما للنحاس التابعة لشركة راند وفي مناجم ادفوكيت وفي شركة
برنزويك للتعدين ، وعن طريق الحيل المالية أمكن توحيد شركات المجموعة
الكندية الرئيسية في عام ١٩٦٠ ، وقد تم هذا بواسطة عقد اتفاقية بين شركة
راند للنحاس ومناجم نيسنج ومناجم تشيوجاما جاكبويليه ومناجم جزيرة
بورتاج وشركة باتينو بكندا وبانكومنت وشركاه - والاخيرة هي أحد البيوت
المالية ، والنحاس هو أهم المعادن المنتجة وان كان الذهب والفضة يدخلان في
الانتاج أيضا ، وتغطي الاراضى التي تعمل فيها شركة راند للنحاس مساحة
قدرها ١٠ر٠٠٠ فدان وتتمتع الشركة بأربعة امتيازات ، أما جزيرة بورتاج
فهي شركة من شركات راند للنحاس وتعمل في النحاس والذهب في حين أن
مناجم جاكبويليه ينتج النحاس فقط .

أما نيسنج فهي تدخل في الصورة بمساهمتها المالية في تنمية ممتلكات
جزيرة بورتاج ، وهي تمتلك عددا من حقوق التعدين في كوبيك كما تمتلك
أيضا أسهما متنوعة . وتتفرع عملياتها لتصل الى الولايات المتحدة عن طريق
فرعها الذى يمتلكه ملكية تامة : شركة ابالاشيان سلفيدز ، وللأخيرة حق تعدين
الحام في ولايتى فيرمونت ونورث كارولينا ، وقد دخلت نيسنج ميدان شركة
برنزويك للتعدين عندما حصلت من أحد فروع باتينو - الشركة المتحدة لمناجم
باتينو والمشروعات - على ١٣٧ر١٤٣ سهم وما قيمته ٥٣٧ر٤٢٩ دولار من سندات
برنزويك ذات الـ ٥٪ بينما أعطت باتينو ١٠ر٦١ر١٤٥ سهم من أسهم نيسنج
وكان من نتيجة ممتلكات باتينو تشيوجاما وصلتها بشركة التعدين البحرية
وشركة ارفنج للبترول أن امتدت امبراطورية باتينو الى ميادين أخرى غير ميدان
القصدير .

وقد استطاعت شركات باتينو القوية للتعدين والتمويل ، هذه الشركات الامريكية والبلجيكية ، أن تصل بشركة باتينو بكندا للقيام بالتنقيب عن المعادن فى مساحة قدرها ٧٥٠ ميلا مربعا على الساحل الشمالى الشرقى لنيوفونلاند طبقا لحق ممنوع لشركة ادفوكيت ، وفى نهاية عام ١٩٦٠ ثبت وجود احتياطي خام يقدر بـ ٣٥٠٠٠٠٠٠٠ طنا ، وتقوم شركة ادفوكيت بانتاج الاسبستوس طبقا لمشروع نضطلع به شركة باتينو بكندا متعاونة مع شركة جون مانفيل الكندية وشركة أميت والشركة المالية البلجيكية للاسبستوس والاسمنت ، وقد وافق المساهمون على تزويد شركة ادفوكيت بمبلغ ١٧٩٠٠٠٠٠٠ دولار . فساهمت شركة جون مانفيل الكندية بـ ٤٩.٦٢٪ وساهمت باتينو بـ ١٧.٣٪ وساهمت أميت وفيانسير بلج بـ ١٦.٥٤٪ لكل منهما ٠ وبلغ رأس مال شركة ادفوكيت ٣٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار وتساهم الاطراف المشتركة فى الاتفاقية فى رأس المال بنسبة المبالغ التى ساهمت بها .

وشركة جون مانفيل الكندية المرتبطة بالبنك الامبراطورى التجارى - الذى هو اكبر بنوك كندا والذى يتولى جون مانفيل منصب مديره - هى فرع تمتلكه شركة جون مانفيل بالولايات المتحدة ملكية تامة . وأهم ما تهتم به هو الاسبستوس الذى يستخدم فى مواد البناء والمواد الصناعية ، وهى التى تتولى ادارة شركة ادفوكيت ولها معظم المصالح وكذا السيطرة على ادارة شركة كوالنجا للاسبستوس بكاليفورنيا بالولايات المتحدة ، والشركة الأخيرة هى شركة يشترك فى ملكيتها شركة كبرى كونتى لاند ، وتقوم شركة جون مانفيل الام بأمريكا بصناعة المنتجات من الاسبستوس والمانيزيا وبرليت كما أن لها مصانع فى أمريكا وكندا وغيرهما .

وقد قدمت شركة ادفوكيت بعض المال لشركة التعدين البحرية التى لها علاقة وثيقة بباتينو عن طريق شراء ممتلكات سان جوزيف للرصاص فى شركة برنزويك للتعدين ، ويبلغ نصيب شركة التعدين البحرية فى هذه العملية ٤٦٪ أى ٤٠٨٤٠٠٠٠ دولار . وتعمل الشركة البحرية فى النحاس فى ممتلكات

نيوبرنزويك بكندا وممتلكات نيوفونلاند التي تمتلكها - ملكية مباشرة أو غير مباشرة - عن طريق فرعها - مناجم بحيرة جل - التي تمتلك عن طريقها اسهما في مناجم جلبردج . ولها صلة بمناجم فولكنبروج للنيكل بأن أعطت الاخيرة الحق في المساهمة بمقدار الثلث في أى مشروع تقوم به الشركة البحرية ، ويتولى ادارة كل من الشركة البحرية وشركة باتينو الكندية مستر و . ف . جيمس الذى يجلس أيضا ضمن مجلس ادارة شركة فولكونبردج .

وهناك أيضا شركة كويبك المعدنية التي لها مصالح واسعة داخل كندا وخارجها ، ومن بين هذه المصالح ملكية عقارات في شركة الترانسفال بجنوب أفريقيا و ملكية منجم في البرازيل ومصالح للنيكل والكوبالت في نيوكاليدونيا - والاخيرة تتصل عن طريق باتينو بشركة النيكل

ومن سوء حظ باتينو أن بعض موجودات الشركة في بوليفيا قد فقدت نتيجة برنامج للتأميم .

لقد قامت المصالح الاجنبية في مدى سنوات طويلة باستنزاف موارد بوليفيا المعدنية - خاصة القصدير - وكذلك موارد الفضة والرصاص والزنك والانتيمون والنحاس ، وكانت كمية البترول من الكثرة بحيث اجتذبت شركة روكفلر ستاندرد للبترول بينما قام اخوان ججنهم بأمريكا الى جانب البريطانيين والفرنسيين وغيرهم بالعمل في ميدان القصدير والنحاس لفترة طويلة وكانوا يدفعون للعامل الهندي حوالى ستة بنسات كأجرة يومية .

وقد قامت الحكومة البوليفية في ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ بتأميم ممتلكات شركة باتينو للمناجم والمشروعات المتحدة (ذيلاوير) وادمجت في مؤسسة حكومية شركة مناجم بوليفيا كوميبول ، وكانت ممتلكات باتينو هذه تشمل حقوقا للتعدين وحقوقا للمياه ومصانع لقطع الأخشاب ومصانع للقوى الكهربائية ، كما تشمل سككا حديدية تصل المناجم بالخط الرئيسى التابع لشركة سكك حديد انتوفاجا ستار بوليفيا ، وكونت مناجم باتينو فرعا آخر لديلاوير في عام ١٩٥٩ تحت اسم : شركة مشروعات باتينو .

وكان مستر أ. باتينو - بصفته احد كبار مقاولي صناعة القصدير - يشغل مقعدا في الشركات المتحدة التي ترعى مصالح من يعملون في هذا الميدان مثل كونت بوازوفراي وأورتييز لينير ، وكان هؤلاء الثلاثة أعضاء في مجلس ادارة شركة استثمارات القصدير البريطانية وهي شركة تكونت في المملكة المتحدة في عام ١٩٣٢ لتأخذ مكان شركة القصدير البريطانية الامريكية ، وتمتلك شركة القصدير البريطانية مع فروعها شركة القصدير الصناعية المالية وشركة B. T. I. C. فيما وراء البحار عددا ضخما من أسهم صناعة تعدين القصدير بالملايو كما تملك استثمارات في شركات تنتج معادن أخرى .

وتمتلك شركة استثمارات القصدير العامة ٥٥٪ من شركة السبابة الشرقية التي تمتلك مصانع للسبابة في بنانج بالملايو ، ولشركة القصدير المتحدة فرع - هو وليم هارفي وشركاه - يمتلك ٧٥٪ من رأس مال الاسهم الصادرة من شركة ماكري للسبابة التي أنشئت في نيجيريا عام ١٩١٦ . وقد أنشأ ماكري سبكا في هضبة جوس بشمال نيجيريا بدأ إنتاجه في ديسمبر عام ١٩٦١ ، وقد كانت شركة فيفيان ونيجر وبوند ليتمد وكلاء البيع الوحيدين لشركة القصدير المتحدة في نيجيريا .

ولا يضم مجلس ادارة شركة لنسن للقصدير أى مدير من مديري باتينو ، ولكن الصلة التي تربطها بمصالح باتينو صلة مستقرة واضحة عندما نعرف أن من بين أعضاء مجلس ادارتها مستر ك. هوايت رئيس مجلس ادارة ومدير مسابك القصدير المتحدة وفروعها - وليم هارفي وشركاه ومدير شركة استثمارات القصدير البريطانية وشركة استثمارات القصدير العامة ، كذلك يجلس مستر هوايت في مجالس ادارة فروع شركة القصدير المتحدة : شركة لسبابة القصدير ، شركة السبابة الشرقية وشركة وليم سيمينجتون وولده (تجار مطاط) وشركة فيفيان ، نيجر وبوند - الوكلاء الموزعون .

وبصفته مديرا لشركة كننا الجنوبية وشركة جنوب الملايو للقصدير وشركة كامونتنج للقصدير وشركة الملايو للقصدير يمثل مستر هوايت في هذه المجالس

مصالح شركة القصدير المتحدة (وتشمل كذلك مصالح باتينو) وبصفته مديرا للتشارترد بنك وبصفته عضوا في مجلس ادارة شركة تأمين البحرية الاجنبية بلندن فهو يمثل المصالح المالية التي لهذه الشركات ، ويؤيد هذا الاستنتاج وجود مستر فرانسيس تشارلزورث كمدير لشركة القصدير البريطانية ورئيس مجلس ادارة شركة القصدير بالملايو وشركة القصدير بالملايو الجنوبي ، ويشغل مستر تشارلزورث كذلك منصب مدير لبعض شركات القصدير التي تعمل في منطقة الملايو وهي شركة كرامات بولاي ليمتد وشركة اكام للقصدير ليمتد وشركة آير هيتام للقصدير . وفوق ذلك فهو عضو في مجلس ادارة ممتلكات لوكانا المعدنية ليمتد التي يشرفها وجود سليل الامبراطورية النمساوية المجرية في مجلس ادارتها وهو الارشيدوق روبرت تشارلز من النمسا .

وتعتبر شركة لوكانا شركة للاستثمارات والعقارات ، وهي متصلة اتصالا وثيقا بصناعة التعدين الكندية ، ومستر تشارلزورث هو الحلقة المباشرة بعالم تعدين القصدير وتجارته عن طريق صلته بشركة القصدير البريطانية ومصالحها في الملايو ، ويجلس مع مستر تشارلزورث في مجلس ادارة شركة لوكانا مستر كند هيد ويكس ومستر كيك . وكلاهما يجلسان في مجالس ادارة شركات جنوب أفريقيا وروديسيا .

ويشغل مستر كيك منصب رئيس مجلس ادارة شركة شيكاغو جايجا للتنمية ، وهي شركة أسست سنة ١٨٩٧ ولها سبعة عشر منجما للذهب في منطقة سباكوي في ميتابيليلاند بروديسيا ، وكانت في وقت من الاوقات خاصة لشركة جنوب أفريقيا البريطانية ، ويتصل مستر كيك كذلك بشركة التعدين والاراضي اللندنية الروديسية ولها ٣٨٤ امتيازات مباشرة لتعدين الذهب كما أن لها امتيازات لتعدين المعادن الرخيصة ولها أراض مساحتها ٧٥٧,٠٠٠ فدانا في روديسيا . وبعض هذه الاراضي مؤجرة للغير نظير أتاوات .

ومن بين فروع الشركة اللندنية الروديسية شركة مناجم مازو المتحدة وشركة لونرو للتعدين وشركة الاستثمارات الافريقية التي استولت على كل

استثمارات الشركة في عام ١٩٥٨ فيما عدا اسهم الفروع وأسهم الاستثمارات التجارية ، ومن بين الشركات المتصلة بها مناجم أركتورس ليمتد وشركة هومستيك لتعدين الذهب ليمتد وشركة كورونيشن سنديت ليمتد وشركة نورث تشاترلاند للتعدين (١٩٣٧) ليمتد ، ومن بين المصالح الأخرى التي تمتلكها الشركة اللندنية الروديسية في عام ١٩٦١ : ٩٠٪ من شركة الممتلكات المتحدة ليمتد ، ١٠٪ من مناجم ما شابا للذهب التي تدير منجم ذهب الامبراطورة في ماشابا بالقرب من قلعة فكتوريا بروديسيا ، ٣٦٪ من مناجم ذهب كانيما ، ٥١٪ من شركة خطوط أنابيب أوفرلاند بروديسيا ، وذلك في مقابل ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم من أسهم الشركة اللندنية والروديسية مضافا إليها ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهم أخرى .

ومما لا يقبل أى شك أن الشركة اللندنية الروديسية تقع ضمن مصالح مجموعة أوبنهييم بالرغم من مظهر الانفصال الزائف . فجد أن مستر ج . - أدينور وهو مدير مناجم أركتورس ومدير كورونيشن سنديت ومدير هومستيك ومدير كنيما ومدير مازو هو نفسه عضو في مجالس ادارات مناجم كالكون (بروديسيا الشمالية ، شركة سبارووتر لتعدين الذهب وشركة سبارووتر الغربية ، وكذلك مستر س . ف رنش الذي يشغل رئيس مجلس ادارة شركة سبارووتر الغربية وشركة كورونيشن سنديت وشركة كانيما وشركة سبارووتر للذهب ، وفي نفس الوقت نجد أن ممتلكات هندرسون بالترانسفال - التي يتولى مستر دنش ادارتها - تدخل في نطاق مجموعة أوبنهييم الخاصة بالاستثمارات الافريقية التي يجلس مستر كيك ضمن مجلس ادارتها ، وهي في الواقع المالكة لشركة التنقيب الافريقية التي تسدى معونات خاصة بأعمال السكرتارية لشركتى سبارووتر الغربية وكورونيشن سنديت .

ومن الجدير بالملاحظة أن شركة هندرسون - عقارات ترانسفال تمتلك فرعا ملكية كاملة ، وهو شركة هندرسون المتحدة . وهذا الفرع له فرع خاص به

هو الممتلكات المعدنية ليمتد ، ويمتلك الاخير اراضى فى الترانسفال وفى ولاية
أورانج الحرة تبلغ مساحتها ٣٧٠٦ فدان ، كما يملك حقوقا للتعدين فى اراضى
تزيد مساحتها على ٦٨٩٣٨٠ فدان ٠ وبالإضافة الى ذلك يمتلك امتيازين للتعدين
فى سوازيلاند تبلغ مساحتهما ٨٤٠١٩ فدان ٠

وهناك فرع آخر لشركة هندرسون تمتلكه الشركة ملكية مباشرة وهذا
هو شركة الاستثمارات المعدنية ليمتد التى تمتلك ٧٢٠٠٠٠ سهم من أسهم
مناجم ذهب لرى ليمتد ، ٢٠٠٠٠٠ سهم من أسهم مناجم براكن ليمتد ٠
وينتمى كل منهما الى مجموعة شركة الاتحاد Union التابعة لامبراطورية
أوبنهيير ٠ وقد حصل كل من المنجمين على قرض قدره مليون جنيه من الشركة
الوطنية المالية بجنوب أفريقيا حيث للشركة الانجليزية الامريكية وللمجموعات
والمؤسسات المتصلة بها مصالح ضخمة ٠

ويشغل مستر ج. ن. كيك وظيفة مدير شركة سكك حديد روديسيا
وشركتين أخريين من شركات أوبنهيير المالية وهما شركة ديلوبى المتحدة وشركة
ديلوبى ايول للاستثمارات ويشغل مستر ن. ك. كندهيد ويكس - زميل مستر
كيكس - منصب مدير عدة شركات هامة من شركات أوبنهيير مثل مناجم وانكى
(المتصلة باميازات تنجانيقا واتحاد المناجم) ، ومناجم تشيبولوما ، ومناجم
تشيزانجوا ، ومناجم تشامبيشى وشركة تشادترلاند للتنقيب - وكلها فى
روديسيا ، وقد حصلت الشركة الاخيرة من شركة جنوب أفريقيا البريطانية على
حقوق التنقيب الكاملة فى مساحة تبلغ ١١٨٠٠٠ ميل مربع فى زامبيا ٠

وبين النمل المرسوم فى الصفحة الآتية شبكة باتينو التى تسيطر على
صناعة الالومنيوم ٠

أما من جهة الشركات المتحكمه فى صناعة الالومنيوم فنجد أولا شركة
الالومنيوم الامريكية - الكوا ALCOA - كما نجد امبراطورية الالومنيوم
التابعة لميلون ، وتصل هذه الشركة البوكسيت فى اركنساس ولها فروع

معرض صالح سياستين

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

معرض صالح

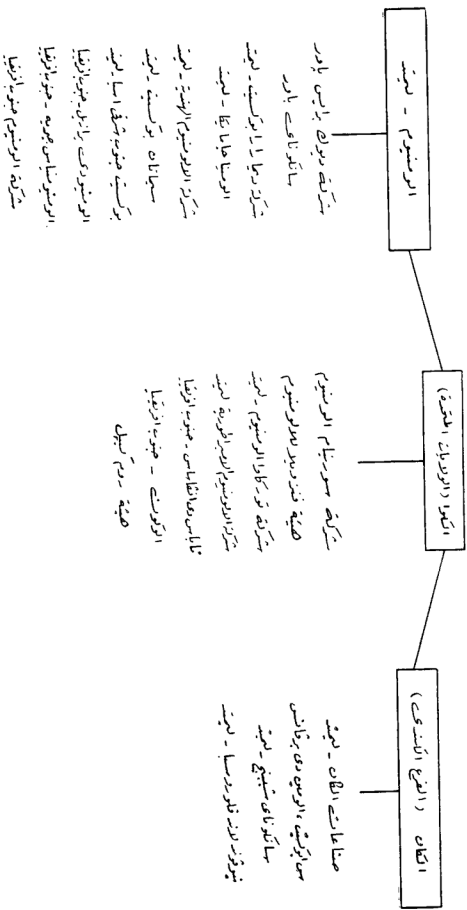
لاستخراج الخام من أماكن متعددة لتغذية مصانع السباكة في الولايات المتحدة . ومعظم هذه المصانع موجودة في الولايات الجنوبية ، ولو أنه توجد بعض مصانع في مسينا بنيويورك . وتوجد المصانع في اثنتي عشرة ولاية أمريكية بينما تعمل الفروع في التنقيب عن المواد الخام في أوروبا وفي أمريكا الوسطى وفي أمريكا الجنوبية وفي البحر الكاريبي وفي استراليا وفي أفريقيا .

والفرع الرئيسى لانتاج الخام هو شركة سورينام للالومنيوم . وهو يعدن البوكسيت في أراضي سورينام الهولندية - وهي جزء من غيانا وتمتد الى الركن الشمالى الشرقى لقارة أمريكا الجنوبية الواقع شمال نهر الامازون وجنوبى نهر الاورينوكو . وقد حصلت شركة سورينام للالومنيوم طبقا لاتفاقية على امتياز لتعدين البوكسيت مدته ٧٥ عاما ، وهي تقوم ببناء محطة للقوى الكهربائية كما أنها سوف تبني مسبكاً للالومنيوم طاقته ٩٠.٠٠٠ طن . وطبقا لما جاء في دعايات الشركة فإنها تزعم انشاء مصنع لتكرير البوكسيت لاستخدام الخام المحلى ، وهناك فرع آخر لتعدين البوكسيت في جمهورية الدومينيكان وقد حصل على حقوق التعدين في مايو عام ١٩٦٠ في مساحة قدرها ٣٠.٠٠٠ فدان من جهايكما .

ويبين الرسم فى الصفحة التالية مدى امتداد مصالح الكوا الاجنبية :

وليست هناك علاقة مباشرة بين الكوا وبين شركة الالومنيوم ليمتد ، ولكن يملك كلاهما نفس مجموعة ميلون - دافيز بالولايات المتحدة ، وكان يتولى منصب الرئيس فى الشركتين لعدة سنوات شقيقان هما : آرثر دافيز (للشركة الاولى) وادوارد دافيز (للشركة الثانية) ، وعندما توفى الثانى عام ١٩٤٧ خلفه ولده ناتانيل دافيز ، ويبلغ نصيب دافيز من الاسهم فى شركات ميلون للالومنيوم ثلث ما يملكه ميلون ، وفى عام ١٩٥٧ نشرت مجلة « فورتشون » أن آرثر دافيز هو أحد اشخاص سبعة يملكون ثروة تتراوح بين ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار و ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . ومن بين الستة الباقين كان أربعة من أسرة ميلون . ويشغل مستر دافيز - من شركة الالومنيوم ليمتد - منصب مدير بنك ميلون .

مصالح الحكماء السالمة



وللمملكة المتحدة فرع هو صناعات ألكان ليمتد ، كما أن لفرنسا فرعاً آخر حيث تستثمر شركة لالومنيوم ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وقد انتجت مناجمها في عام ١٩٦٠ ٣٠٠.٠٠٠ طن من البوكسيت يستخرج منه الألومينا ، وحتى تحرز استقلالها في مجال النقل أنشأت شركة ألكان شركة ساكونياي للسفن تمولها تمويلاً كاملاً وتستخدم بواسطتها أسطولاً من السفن لنقل ما يخص المجموعة من البوكسيت والألومينا والسبائك .

وبالرغم من أن شركة كايزر وشركة رينولدز أسستا شركات لالومنيوم كمحاولة منهما للاستقلال عن إمبراطورية ميلون إلا أن رينولدز لم تجد أن في استطاعتها أن تكون بعيدة عن مغالب ميلون ، وقد تكونت شركة رينولدز للمعادن في منتصف عام ١٩٢٨ ، ثم أنشأت في عام ١٩٤٠ فرعاً لها هو شركة رينولدز للتعدين وعملها هو استخراج البوكسيت من مساحة قدرها ٦١٠٠ فدان حصلت عليها في أركنساس وكذلك لتعدين فلوريد الجير في المكسيك وينقل بالسفن من هناك إلى مصانع الشركة بالولايات المتحدة .

وتملك شركة رينولدز في الخارج مناجم بوكسيت وأراضي للتنقيب في الجزء الشمالي الشرقي من غيانا البريطانية ، وكذلك في تاهيتي وفي جمايكا ، ويشحن الخام الجاف إلى المصانع في ماساشوستس وديلاوير وأركنساس وتكساس بالولايات المتحدة ، وفي خلال عام ١٩٦١ استخرجت أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ طن ، ولها فروع أخرى تعمل في برونزا وفنزويلا والفلبين والمكسيك وكندا وأستراليا وأفريقيا وكولمبيا وغيرها من أنحاء العالم الأخرى . وقد حصلت شركة مناجم رينولدز بجمايكا في عام ١٩٥٧ من حكومة جمايكا على حق تعدين البوكسيت لمدة ٩٩ عاماً في كل الأراضي التي تملكها في ذلك الوقت في مقابل أتاوات أو ضرائب ، وقد بلغت مساحة هذه الأرض ٧٤.٠٠٠ فدان . كما حصلت بالإيجار على حق التعدين في ٥٨٢٢ فدان .

ويوجد الطرف الآخر من نشاط شركة رينولدز للالومنيوم في المملكة المتحدة على شكل شركة الالومنيوم البريطانية . وقد بدأ في وقت من الاوقات كما لو كان ميلون هو الذى سيستولى على الشركة البريطانية ، ولكن أدى الاتحاد الذى تم بين شركة تيوب للاستثمارات وشركة رينولدز الى أنهما حصلا على ٩٦ ٪ من شركة الالومنيوم البريطانية ، فحصلت شركة الاستثمارات على ٤٩ ٪ وحصلت شركة رينولدز على ٤٧ ٪ ، ويدخل ضمن نطاق نشاط الشركة دول الكومنولث وأوروبا وآسيا وأفريقيا وتحكم فروع الشركة في موارد القوى وفي عقارات البوكسيت ومصانع التنقيب ، وحتى تمتلك فندقا كبيرا Grand Hotel ، وكلها تدخل ضمن مصالح شركة تيوب للاستثمارات بصفتها الشركة الام .

وفي منتصف عام ١٩٦١ استولت شركة الالومنيوم البريطانية على شركة رينولدز الخاصة بالاستثمارات التى كانت تمتلك شركة الاستثمارات منها ٥١ ٪ بينما تمتلك رينولدز ٤٩ ٪ ، ويجلس في مجلس ادارة شركة الالومنيوم البريطانية أعضاء من أسرة رينولدز ، كما يجلس فيه أيضا ب.و.ك. بيريكوست مدير شركة غانا للبوكسيت - والاخيرة فرع تمتلكه الشركة ملكية تامة وقد سجل في لندن عام ١٩٣٣ ، ويمثل المصالح الافريقية الاخرى أ. ف. جاسكوان رئيس مجلس ادارة تنجانيقا هولدنجز وشركة مناطق ذهب كتنان وشركة زامبيا للتنقيب وشركة زامبيا للاستثمارات، وكلها تدخل في نطاق امتيازات تنجانيقا ، ويمثل اتجاه الصحافة البريطانية في مجلس ادارة شركة الالومنيوم البريطانية سير جيوفرى كروثر الذى كان في يوم من الايام محرر «الايكونومست» والذى يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس ادارتها ، ومن بين الشركات التى يتولى سير جيوفرى ادارتها شركة اليونيون التجارية للتأمين ، ويشترك معه في ادارتها لورد بلوين .

ومن بين مصالح شركة الالومنيوم البريطانية الكبرى في أفريقيا شركة فريا - الشركة العالمية لانتاج الالومنيوم بفينيا FRIA التى تمتلك ١٠ ٪ من

أسهمها • وبرنامجا يقضى بإنتاج ٤٨٠.٠٠٠ طنا من الالومينوم في العام تحصل
شركة الالومينوم البريطانية على ١٠ ٪ منه •

وكان آل ميلون هم أهم من يعملون مباشرة في استغلال موارد البوكسيت
بغانا • ولكنهم عجزوا عن مواصلة ضغطهم على الدولة الافريقية التي حصلت
على استقلالها حديثا ولذلك اضطروا الى الانسحاب بعد أن أنفقوا دون ما ثمرة
حوالي ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات طبقا لحسابهم • ومن بين الشركاء الآخرين
في شركة FRIA :

شركة أولين مائيسون الكيماوية ٤٨٥٪

شركة بيتيني أوجين - فرنسا ٢٦٥٪

شركة اكنجسلشافت لصناعات الالومينوم - سويسرا ١٠٪

مصانع فيرنجت للالومينوم - ألمانيا ٥٪

وتدخل شركة مائيسون ضمن مجال نفوذ روكفلر • ويمثلها في مجلس
ادارة الشركة الكيماوية لورنس روكفلر الذي يمثل الاسرة في ألوان النشاط
الخارجة عن مجال البترول • ويشارك آل مورجان في عملية السيطرة ، وهكذا
برى أن مجموعة ميلون قد نازلت عن نفوذها لمجموعة من المصالح أكثر منها قوة
وتختفى خلف واجهة اسمها أولين مائيسون •

ويأتى في المرتبة الثانية بعد ذلك مجموعة شركات بيشيني وأوجين •
وكلمة بيشيني هي اختصار للاسم (شركة المنتجات الكيماوية والالكترونية
Compogrie des Prodinto Chimique et Electromet Alluigiques
ومن بين مديري الشركة بول جيليه وهو المدير الشرقي للجمعية البلجيكية العامة
ورئيس مجلس ادارة اتحاد المناجم وهو عضو في كثير من الشركات المهمة التي
تقوم باستغلال موارد أفريقيا ، ورئيس مجلس ادارة الشركة هو بول دى فترى
وهو مدير بنك باريس والبلدان المنخفضة ، ويعمل هذا البنك - الذي كان

يديره هنرى لافولد - فى السكونفو وجنوب أفريقيا ايضا ، وهو يعمل بكل امكانياته فى المشروعات الجديدة فى القارة الافريقية وخاصة فى الدول الجديدة الواقعة على حافة الصحراء الكبرى .

وشركة بيشينى التى سجلت فى باريس فى مستهل عام ١٨٩٦ ما هى الا امتداد لشركة كانت قد تكونت منذ مائة سنة - أى فى عام ١٨٥٥ - وكغيرها من شركات التعدين الفرنسية الكبرى كان لها صلات وروابط بمصارف البلاد الكبرى ، وامتداد اختصاصاتها وتكاثرها يسير فى اتجاهات متعددة تغطى عمليات انتاج البوكسيت وطينة مونوكسيد البايوم والاختشاب والصناعات الكيماوية واستخراج الالومنيوم وغيره من المعادن والمنتجات الكهربائية المعدنية . وهى تصنع كل شئ من البلاستيك الى سبائك الحديد الى منتجات الجرافيت الى المعادن الجديدة الى المنتجات النووية ، وهى تملك فى فرنسا وفى غيرها من دول أوروبا وفى أفريقيا وفى غيرها شركات كاملة أو أجزاء من شركات ، وتمتد عملياتها الخاصة بالتعدين من شمال فرنسا الى جنوبها ثم الى أفريقيا .

والى جانب مسئولية بيشينى عن أربعة أخماس منتجات فرنسا من الالومنيوم فهى مسئولة فى ميدان تجارة المعادن عن ٦٠ ٪ من عائدها ، والمنافس الكبير الوحيد لشركة بيشينى هو شركة أوجين التى تتعاون مع شركة بيشينى فى السياسة الاستثمارية - كما أشرنا من قبل - كما تشترك معها فى الفرع الخاص بالمبيعات واسمه « الالومنيوم الفرنسى » • Aluminuim Français وتسير الشركتان بخطى واسعة وسريعة فى طريق التوسع وعمليات بيشينى تضارع فى انتشارها عمليات شركات الالومنيوم البريطانية والأمريكية وان كان انتاج الشركات الاخيرة أوفر ، ويتوقعون أن يصل انتاج بيشينى وأوجين فى عام ١٩٩٣ الى ٣٠٠.٠٠٠ طن • وتستخدم شركة بيشينى ١٥ ٪ من جملة قوة الانتاج الفرنسى ولذلك أدى اكتشاف الغاز الطبيعى فى « لاك » - بجنوب غربى فرنسا - الى مساهمة فعالة فى عملية التوسع ، لقد رفع ذلك صادرات قطاع الالومنيوم بمقدار ٣٧ ٪ • وهم يتوقعون خفض تكاليف الانتاج باستخدام عملية

جديدة لاستخلاص الالومنيوم من البوكسيت ، وقد تم انشاء مصنع جديد وسوف يساعد خاصة شركة بيشيني على التوسع فى صناعات الالومنيوم الجديدة .

وعن طريق بنك باريس - الذى يعتبر أكبر مساهم فى الشركة الفرنسية النرويجية الكيماوية - نورسك هيدرو Norsk Hydro - التى تشرف عليها الحكومة النرويجية - تتصل شركة بيشيني بهذا المشروع ، ويتوق النرويجيون الى زيادة انتاجهم عن مستواه الحالى - ٢٠٠ر٠٠٠ طن - الى ٦٠٠ر٠٠٠ طن فى عام ١٩٧٠ وتشارك شركة بيشيني فى الوقت الحاضر مع شركات أخرى فى اليونان واسبانيا والارجنتين ، كما أن لها ممتلكات فى مشروعات السنغال ومدغشقر ، ولا يكاد يوجد اتحاد شركات فى الوقت الحاضر فى افريقيا - وخاصة فى المغرب - دون أن يكون لشركة بيشيني ضلع فيه . ومما لاشك فيه أن عينيها مفتوحان نحو اكتشافات الغاز الطبيعى بكميات كبيرة فى الصحراء الكبرى التى لا تبعد كثيرا عن حقولها من البوكسيت فى مالى .

ويربط مجال التنكيل الدولى مجموعة مختارة من شركات التنقيب والتمويل ، فيلتف حول شركة التنكيل العالمية بكندا - INCO - شركات فولكنبرج ومناجم شيريت جوردون بكندا ومناجم فاراداي لليورانيوم وشركة فرييسورت للكبريت بالولايات المتحدة ، واذا تمعنا فى أعمالها نجدها متغلغلة فى افريقيا وغيرها من أنحاء العالم الاخرى .

وتبدو بوضوح علاقة انكو مع مصالح اوبنهييمر التعدين فى افريقيا من مناصب الادارة التى يتولاها سير رونالد برين وسير اوتونيمير ، وسوف نرى كذلك كيف أن مصالحها فى بعض المناجم تتصل اتصالا غير مباشر بمجموعات لها صلات مؤكدة مع عمليات استغلال موارد القارة الافريقية المعدنية .

اننا حين نجد المصالح المالية التى خلفها نعرف بالتأكيد أن عملية بسط النفوذ مستمرة .

ان اسم موند Mond يذكرنا بالنيكل وبالمواد المتفجرة والمواد الكيماوية والاسلحة . كذلك نجده مرتبطا بأقوى مؤسسات النيكل العالمية تحت اسم شركة النيكل العالمية (موند) ليمتد Internaternal Nickel Co. (Mnd) Ltd. ولقد كان هو الذى أسس شركة برانر موند وشركاه ليمتد وشركة لويج موند وكان هو الذى ابتكر عملية صودا الامونيا وأوجد طريقة الحصول على مصدر رخيص من القوة من قطع الفحم الصغيرة كما أنه اكتشف طريقة استخراج النيكل من الحامات ذات النوع الرديء ، وأدى هذا الى اكتشاف ، والى الحصول على ، والنهوض بالناجم فى كندا - التى تعتبر أهم مصدر للنيكل فى العالم فى الوقت الحاضر - والتى تأتى اليها المواد الخام من منطقة سادبرى باونتاريو ، وقد اندمجت شركة برنر موند مع شركة صناعات نوفل مع شركة الكالى المتحدة (والاخيرة تضم ٤٨ متجما) وشركة الصباغة البريطانية فى ديسمبر وكونت فيما بينها شركة الكيماويات الامبراطورية .

وقد تكونت شركة موند للنيكل فى عام ١٩١٤ لاستغلال المنجم المجاور لأملاك شركة أنكو فى سادبرى ، وانضمت مصالح الشركتين فى عام ١٩٢٨ ، وتغير الاسم القديم الى الاسم الحالى فى فبراير ١٩٦١ ، وتعتبر الشركة فرعا لشركة التعدين والتكرير الانجليزية الكندية التى تمتلك ٩٠٠٠٠٠٠ سهم من بين الـ ١١٠٠٠٠٠٠ سهم المرخص بها لتغطية رأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . كما أن الشركة الانجليزية الكندية بدورها هى احد فروع أنكو .

ومن بين الممتلكات والمصانع الضخمة التى تمتلكها شركة موند العالمية للنيكل فى المملكة المتحدة مصنع للتكرير فى جنوب ويلز ومعمل تكرير للمعادن الثمينة فى المنطقة الصناعية بلندن ، كما أن لها عددا من المصانع فى أجزاء متفرقة من بريطانيا ، فضلا عن أنها تمتلك كل أسهم رأس مال هنرى ويجين وشركاه ليمتد الذين يصنعون النيكل وسبائك النيكل وغيرها .

هذا هو الجانب البريطانى من شركة أنكو التى قامت بتعيين مجلس الادارة الذى يمثلها والتى ضمت حسابات المملكة المتحدة الى حساباتها .

وحتى تجعل مصانعها تعمل بأقصى طاقاتها عمدت شركة أنكو الى اجراء
تنظيمات مع فروعها بشأن منتجاتها • فمثلا فائض النيكل المركز يرسل الى
مناجم شيريت جوردون ، كما أن هناك اتفاقية مع شركة خليج تكساس
للكبريت بشأن عملية اقامة مصنع لبحث عمليات استخلاص الكبريت من المواد
الاولية • ومن شأن هذه الاتفاقيات توحيد مصالح الشركات التي قد تلبو في
الظاهر على أنها متنافسة •

ولاتبذو مصالح أنكو المسيطرة واضحة بسبب عدم وجود شركة أمأمريكية
بالرغم من أن رأس المال المسيطر هو رأس مال أمريكي ، فشرقة أنكو تمتلك
جميع سندات رأس مال شركة النيكل العالمية التي تمتلك كل الاصول العاملة
في الولايات المتحدة ، كما تمتلك سندات رأس مال شركة هوايتيهيد لانتاج
المعادن وهم الذين يقومون بتوزيع المعادن غير الحديدية ، ويجلس في مجلس ادارة
شركة أنكو الامريكية مستر لورنس روكفلر ، أما رئيس مجلس ادارة الشركة
الكندية فهو هـ.س. وينجيت مدير البنك الامريكي - مورجان وشركاه -
ومدير شركة سكك حديد الباسفيك الكندية •

ويتولى مستر وليم بولنيس - وهو أحد مديري أنكو - منصب مدير عدة
شركات من شركات بيل للتليفون ، كما يتولى منصب مدير شركة الائتمانات
بنيويورك التي يسطر عليها آل مورجان ، ومن بين مديري شركة أنكو مستر
ر. س. ماكلاجلين حيث يتولى منصب مدير شركة جنرال موتورز وعضوية بنك
تورنتو دومينون المتصل بمصالح ديبنوت ، والآخر يقع تحت نفوذ مورجان مباشرة ،
ويتولى دونالد منصب رئيس شركة الائتمان الامريكية التي لها ثلاثة مديرين
متصلة ببنوك وشركات تأمين مورجان ، كذلك يتولى رئاسة مجلس ادارة شركة
هومستيك للتعدين والاخيرة متصلة عن طريق شركة ايدارادو للتعدين بشركة
نيومونت للتعدين التي تدخل ضمن نطاق نفوذ مورجان ، ويمتلك سيرودى
باسكو - أحد مديري ماكلاجلين - عددا من الشركات التي تعمل في التعدين

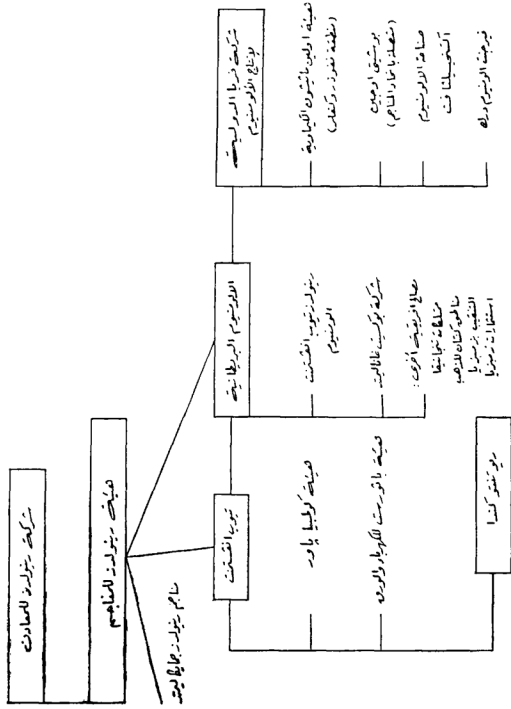
وفى التنقيب عن البترول فى بىرو ، ولشركة نيومونت للتعدين مصالح ضخمة
فى سىرو دى باسكو •

ويتولى ثيودور جيلز مونتاج - وهو أحد أعضاء مجلس ادارة انكو -
منصب رئيس مجلس ادارة شركة بوردين وهو محافظ بنك نيويورك ومدير
شركة تكرير السكر الامريكية ، ويتحكم آل روكفلر فى هذه الشركات الثلاث
ويمثل جون فيريلد تومبسون مصالح الولايات المتحدة فى مجلس ادارة انكو ،
وهو كذلك يمثل نفس المصالح فى مؤسسات التوزيع الامريكية التابعة لشركة
أنكو مثل شركة هوايتهد للمنتجات المعدنية ، وهو يشكل حلقة الاتصال
بشركة خليج تكساس للكبريت التى تقع تحت نفوذ مورجان ستاندرد أويل ،
ويكشف ج • تومبسون عن المصالح الافريقية لهذه المجموعات بتولىه مناصب
الادارة بشركة كليماكس الامريكية للمعادن وفروعها البريطانية : شركة المعادن
المتحدة ، وهنرى جاردنر وشركاه وهؤلاء متصلون بدورهم بمصالح القصدير
والنيكل الفرنسية •

هذه هى بعض الاتحادات الضخمة التى تعمل فى القصدير والالومنيوم
والنيكل والتى تعمل على استنزاف الموارد المعدنية فى افريقيا •

وفيما يلى رسم يبين شبكة مصالح رينولدز المتشابكة المعقدة •

مصالح رينولدز



الفصل الرابع عشر

اتحاد المناجم بكانجا العليا

ليس هناك في العالم مؤسسة صناعية نالت من الدعاية الواسعة في السنوات الخمس الاخيرة مثل ما نال اتحاد المناجم ، وذلك بسبب الادوار المتناقضة التي لعبها في موضوع استقلال الكونغو وتوحيده ، لقد كانت هذه الشركة الكبرى منذ استقلال الكونغو موضوع الخلاف بين الحكومة الكونغولية وبين مقاطعة كاتنجا المطالبة بالانفصال ، وهذه الشركة التي يملكها صغار حملة الاسهم يتحكم فيها رجال الاعمال والمال البلجيكيون والبريطانيون .

والنصيب الاكبر من اسهم هذه الشركة - أى ما يعادل ١٤ ٪ من جملة الاسهم البالغ عددها ١٢٤٢٠٠٠ سهم - كانت تملكها الادارة البلجيكية الاستعمارية وانتقلت بعد الاستقلال الى الحكومة الكونغولية ، وان كانت فى يد الحكومة بصفة مؤقتة حتى تسوية المشاكل السياسية ، وقد قام مويس تشومبي فى نوفمبر ١٩٦٤ بعد عودته من المنفى وتوليته منصب رئيس وزراء الكونغو باصدار مرسوم بتحويل التحكم والسيطرة على اتحاد المناجم من المصارف البلجيكية الى الحكومة الكونغولية دون ما تعويض ، وبمقتضى هذا المرسوم استولت الحكومة الكونغولية على ٣١٥٦٧٥ سهم من اسهم اتحاد المناجم التى كانت تملكها لجنة كاتنجا الخاصة ، وهى شركة تملك الحكومة الكونغولية ثلثيها وتملك المصالح البلجيكية الثلث الباقي .

وكانت الحكومة البلجيكية تعتبر أن ١٢٣٧٢٥ سهم من هذه الاسهم ملك لشركة كاننجسا التى هى فرع من الجمعية البلجيكية العامة . وكانت نتيجة هذا المرسوم خفض قوة تصويت الجمعية العامة وتابعتها امتيازات تنجانيقا فى اتحاد المناجم من ٤٠ ٪ الى أقل من ٢٩ ٪ ، بينما ارتفعت قوة تصويت الحكومة الكنفولية من ٢٤ ٪ تقريبا الى ما يقرب من ٣٦ ٪ . وهذا يعنى أنه اذا حدث نزاع على السياسة كان على البلجيكين أن يجمعوا تأييد صغار حملة الاسهم الذين كانوا يمثلون حوالى ٣٦ ٪ .

واستمرت المحادثات دائرة عدة أسابيع بين الحكومة البلجيكية والحكومة الكنفولية لتنظيم اجتماعات لمناقشة الموقف ، وكان بيد كل منهما ورقة رابحة ، فالحكومة البلجيكية تستند على أنها الضامن للبورتفوليو بينما تكمن قوة الحكومة الكنفولية فى أن مدة اتحاد المناجم تنتهى فى عام ١٩٩٠ .

ووصل تشومبى الى بروكسل فى ٢٨ يناير ١٩٦٥ لاجراء محادثات مع وزير خارجية بلجيكا - سباك - فطالب تشومبى أن تسلم له فى الحال أسهم البورتفوليو التى تقدر قيمتها بمبلغ ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وتشمل هذه ٢١ ٪ من حقوق التصويت فى اتحاد المناجم ، وطالب البلجيكيون بدورهم بتعويض عن الممتلكات البلجيكية التى أتلفتها الاضطرابات فى الكونغو ، كما طالبوا بتحويل الشركات التى فقدت امتيازاتها الخاصة بالتعدين نتيجة لرسوم نوفمبر ، كذلك أصر البلجيكيون على أن تتضمن الاتفاقية الفوائد الواجب دفعها على سندات الكونغو المحتلة .

وبعد أيام فى المساومات الشاقة أحرز تشومبى ما كان يبدو كأنه نصر عظيم . فحصل على ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه هى قيمة أسهم البورتفوليو ، كما تسلم شيكا من اتحاد المناجم بمبلغ ٦٦٠.٠٠٠ جنيه تمثل الأتاوة والفوائد المستحقة على ٢١٠.٤٥٠ سهم كانت تملكها الحكومة الكنفولية فى اتحاد المناجم مما كان يعطيها ٢٤٪ من حقوق التصويت فى الشركة ، بمثل هذا النصر

الدبلوماسي عاد تشومبي الى ليوبولدفيل بعد أن قوى ذراعه ليعالج المشاكل السياسية والعسكرية التي كانت تواجهه في بلاده ، ومنذ ذلك الوقت وهو يتساءل عن مدى ما أحرزه من نصر .

وفي خطابي الذي ألقته أمام مجلس الأمة بغانا في ٢٢ مارس ١٩٦٥ تكلمت بتفصيل عن الموقف في الكونغو ، فقلت :

« في السنوات الخمس التي سبقت الاستقلال بلغت قيمة رأس المال الذي تسرب الى بلجيكا وحدها ٤٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهها .

وعندما تولى لومومبا الحكم كان قد تسرب جزء كبير من رأس المال لدرجة أنه كان هناك عجز قدره ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهه .

وهم يقولون الآن لتشومبي أن على الكونغو دينا خارجيا قدره ٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار ، وهذا الرقم تقريبي ، والحقيقة أن المفروض أن الكونغو مدين للشركات الاحتكارية في الولايات المتحدة وبلجيكا بمبلغ ٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار ، ولكن بعد أن اغتصبت هاتان الدولتان من الكونغو ٢٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ من الجنيها ، ٤٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهه ، ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهه . فلنتصور وتصوروا ما كان يمكن أن تفعله هذه المبالغ لرخاء الكونغو ورفاهيته !..

ولكن ما زالت الملهاة المحزنة أو المأساة المضحكة مستمرة .. فكي تساند الشركات الاحتكارية تشومبي قررت أن هذا الدين المبتكر - ٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ - سيدفع منه مبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار فقط . فهل هناك كرم أكثر من هذا الكرم ! ..

أما السندات التي كانت تقدر في عام ١٩٥٩ بمبلغ ٢٦٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه والتي كانت تمثل الثروة المستخرجة من الكونغو فكان الاتفاق يقضى بعودتها الى الكونغو بعد أن اعتمدها البرلمان . ولكن كانت الشركات الاحتكارية قد قررت أن

القيمة الحالية لهذه السندات هي ١٠٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وعلى ذلك يكون صافي ربح الشركات الاحتكارية منها هو ١٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وبعد ذلك أعلنت الشركات الاحتكارية برنامجا ذاتا لتصفية ما أسموه الدين الخارجي للكونغو وقدره ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . وعندما أعلنوا ذلك أعلنوا أيضا أن على الكونغو دينا داخليا آخر قدره ٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وبعبارة واضحة أنهم يحرمون الشعب الكونغولي من مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه أخرى . ثم يسمون هذا اكراما ! ..

ونعرف كذلك أن الشركات الاحتكارية قد فرضت عبئا آخر على شعب الكونغو البائس ، وهو عبارة عن دين داخلي قدره ٢٠٠ مليون جنيه كان على الكونغو أن تدفع بسببه تعويضا قدره ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه للشركات البلجيكية الخاصة .

وبالإضافة الى ما تقدم تكونت مؤسسة كونغولية بلجيكية مشتركة قامت بسحب السندات القديمة وإحلال أخرى مكانها مدتها ٤٠ سنة وقيمتها ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وتدفع هذه فوائد سنوية قدرها $\frac{3}{4}\%$.

ولاحظوا هذا ما يلي : لما كانت السندات القديمة عديمة القيمة كان على المؤسسة الجديدة أن تدفع فائدة كاملة على السنوات القديمة في المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ للشركات الاحتكارية ، كما كان الامر يتطلب أن يحصل حامل السند القديم عديم القيمة على سند من السندات الجديدة ، وبالاختصار كانت هذه المؤسسة اداة لأن تحصل على المزيد ولتحصل على الثراء للشركات الاحتكارية بينما تخدع الشعب الكونغولي البائس .

وكان تشومبي قد تعهد بالألا يقوم بتأميم الاستثمارات التي كانت تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، كما تعهد أيضا بأن يستبقى ٨٠٠٠

بلجيكي كانوا موجودين بالكونغو ، وأنشأ بنك الاستثمارات ليتولى ادارة البورتفوليات ، وكانت بمبلغ ٢٤٠ مليونا من الجنيهات وكان البلجيكيون هم المتحكمون فيها .

وقد حقق اتحاد المناجم فى عام واحد ربحا قدره ٢٧٠٠٠.٠٠٠ جنيه . ولكن بالرغم من زيادة الانتاج القومى فى الكونغو فى السنة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ بمقدار ٦٠ ٪ الا أن القوة الشرائية الافريقية انخفضت بمقدار ١٣ ٪ . ثم فرض بعد ذلك على الكونغوليين أن يدفعوا بصفة ضرائب مبلغ ٢٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك مرتبات للموظفين الاوروبيين ، ٤٤٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك لاغراض بلجيكية أخرى ، ١٣٢٩.٠٠٠.٠٠٠ فرنك للجيش .

لقد فرضت عليهم الضرائب أيضا لتغطية نفقات معرض بروكسل .

وبالرغم من استقلال الكونغو السياسى فما زال ضحية للامبريالية والاستعمار الجديد ، ولكن لا تقتصر السيطرة الاقتصادية والمالية بواسطة المصالح الاجنبية على الكونغو وحدها ، بل ان كل الدول النامية الافريقية عرضة لهذا النفوذ الحديث بصورة أو بأخرى .

واذا كانت هذه العبارة تحتوى كثيرا من التفاصيل فواجب على شعوب الدول التى استقلت حديثا وعلى زعمائها أن يضعوا فى اعتبارهم الاول هذه التفاصيل ، فان مثل هذه الأشياء تشكل الواقع للعالم الذى نحاول أن نعيش فيه ، والذى نحاول فيه افريقيا أن تتبوأ مكانها .

ويمكننا أن نذكر عظم الدور الذى يلعبه اتحاد المناجم فى شئون الكونغو اذا فحصنا المصالح التى تتضمنها هذه الشركة العاتية ، فكل المشروعات التى تعمل لاستغلال موارد الثروة فى الكونغو تدخل فى نطاقها المباشر أولها علاقات غير مباشرة بها ، ومع ذلك فهي لا تعطى صورة كاملة عن مدى ارتباطات الشركة ، وتبين القائمة الآتية علاقات اتحاد المناجم بكبريات الشركات الخاصة بالتأمين

والشركات المالية والبيوت الصناعية فى أوروبا وفى الولايات المتحدة ، كما تبين
نفس القائمة علاقاتها بعزام روديسيا الخاص بشركات النحاس :

شركة فونسييه دى كاتنجا
الشركة العامة للقوى الهيدرو كهربائية - سوجفور SOGEFOR
الشركة الافريقية العامة للكهرباء SOGELEC
الشركة الصناعية والكيمائية العامة بشادوتفيل SOGECHIM
شركة كاتنجا للمعادن METALKAT
مناجم كاتنجا
شركة بحوث التعدين بجنوب كاتنجا SUDKAT
الاسمنت المعدنى بشادوتفيل C.M.J.
فحم دى لا لوينا
شركة سلك حديد كاتنجا - ديلولو - ليوبولد فيل K.D.L.
الشركة الافريقية للمواد المتفجرة AFRIDEX
الشركة البحرية الكنفولية
شركة تنقيب المناجم بجنوب كاتنجا MINSUDKAT
جميع الروافع لا لويلو ELVALVLU
شركة تأمين ما وراء البحار
شركة البحث والتنقيب عن البوكسيت بالكنغو BAUXICONGO
شركة الغابات بكاساي
مركز استعلامات الكوبالت
الشركة العامة للمعادن بهوبوكين
الشركة المساهمة البلجيكية للطيران الجوى SABENA
الشركة العامة للمشروعات الثابتة S.E.I.
الشركة البلجيكية لصناعة الالومنيوم COBEAL
الشركة البلجيكية للتأمينات البحرية BELGAMAR

الشركة الفرعية للاتحاد الاستعماري البلجيكي الملكي S.A.R.U.C.

مناجم وانكي ليمتد

البنك البلجيكي الامريكى وشركة الائتمان نيويورك

الشركة المصرفية البلجيكية الامريكية - نيويورك

الشركة الكهربائية العامة - باريس

شركة تريفييلرز وليمينوار - باريس

الشركة البلجيكية للصناعات النووية BELCO NUCLEAIRE

وتعتبر امتيازات تنجانيقا احدى الشركات الام لاتحاد مناجم كاتانجا العليا والشركة الام الاخرى هي لجنة كاتانجا الخاصة ، وقد تكون اتحاد المناجم بغرض تقريب مصالح المؤسستين في مجال اكتشافات المعادن التى قامت بها امتيازات تنجانيقا طبقا للحق الذى منح لها بواسطة اللجنة في مقاطعة كاتانجا ، ويفطى هذا الحق مساحة قدرها ٧٧٠٠ ميل مربع تحتوى على كميات وافرة من النحاس والزنك والكوبالت والكاديوم والجرمانيوم والراديوم والذهب والفضة وخام الحديد وحجر الجير . وتتضمن هذه المنطقة أيضا مساحة قدرها ٥٤٠٠ ميل مربع بها قصدير .

وإحاثات المستخرجة تمر في عدد من المصانع خلال مراحل الصهر والتكثيف، وتأتي الطاقة الكهربائية من أربع محطات للقوى رئيسية احدهما قام بإنشائها أحد فروع اتحاد المناجم وهو الشركة العامة للقوى الهيدرو كهربائية . أما الثلاث الاخرى فتتبع اتحاد المناجم نفسه ، وتتصل هذه المحطات الثلاث بشبكة توزيع ، يخصص جزء منها لمذ حزام النحاس بروديسيا الشمالية بالقوة الكهربائية بمعدل ٦٠٠ مليون كيلو وات في السنة ، وتمتلك جزءا من هذه الشبكة الشركة الافريقية العامة للكهرباء SOGELEC التى يمتلك اتحاد المناجم فيها مصلحة كبرى . ولقد استهلكت مصانع الشركة في اليزابيثفيل وجادوتفيل وكولوبزى وكبوشى ٧٥ مليون كيلو وات في عام ١٩٦٢ . وقد أمكن في هذا العام اصلاح الاضرار التى كانت لحقت بالمنشآت في ديسمبر عام ١٩٦١ .

ومعظم شركات اتحاد المناجم تعينها الشركة البلجيكية العامة . ولعظمها أيضا علاقات بالشركة الانجليزية الامريكية اما بطريق مباشر أو عن طريق امتيازات تنجانيقا أو اتحاد المناجم أو فروع . وتمتلك الشركة العامة ٥٧٣٥٨ سهم من بين ١٢٤٢٠٠٠ سهم - غير ذات قيمة اسمية - هي عبارة عن الاسهم المرخص بها لرأس مال اتحاد المناجم البالغ قدره ٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . ومن بين حملة الاسهم أيضا لجنة كاتنجا الخاصة وامتيازات تنجانيقا ، والاتاوة التي تدفع نظير الامتياز تدفع الى لجنة كاتنجا وهي عبارة عن مبلغ يساوى ١٠ ٪ من اى ربح للاسهم يوزع ويكون أكثر من ٩٣١٥٠٠٠ فرنك فى السنة ، وتشارك امتيازات تنجانيقا طبقا لاتفاقية معقودة مع اللجنة بمعدل ٤٠ ٪ . وبالرغم من أن الشركة تأسست أصلا فى الكنفو الا أنها نقلت ادارتها ونقلت اعتماداتها الى بلجيكا خلال عام ١٩٦٠ عندما كانت الكنفو تحاول الحصول على استقلالها وكانت فى أشد الحاجة الى مؤازرة أولئك الذين ابتزوا منها أموالا طائلة على مر السنين .

وتتمت رعاية الشركة الخاصة الى اتحاد المناجم ، وهناك الى جانب لجنة كاتنجا الخاصة نجد شركة كاتنجا متصلة بها ، وتدخل شركة كاتنجا ضمن مجموعة شركة الكنفو للتجارة والصناعة C. C. C. I. التي تأسست عام ١٨٨٦ عندما كان ليوبولد الثانى يقوم بإنشاء امبراطوريته الشخصية فى الكنفو ، ولقد كان الفضل لأحد اتباع ليوبولد - كابتن ثيس - ان أصبحت شركة الكنفو للتجارة والصناعة أول مشروع بلجيكي قيم فى قلب القارة الافريقية ، ويرتبط اسمه فضلا عن محطة الإصلاحات الخاصة بأول سكة حديد تمتد من ماتادى الى ليوبولدفيل، وتعتبر مدينة ثيسفيل ملتقى هام للسكك الحديدية ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت شركة الكونفو للتجارة والصناعة - طبقا لتصريح رئيس مجلس الشركة العامة - متصلة اتصالا مباشرا أو عن طريق فروعها بكل قطاعات النشاط الاقتصادى فى الكونفو ، بمشروعات النقل والصناعات الزراعية ومصانع الاسمنت وشركات البناء والتعمير والشركات العقارية وصناعات الاطعمة والشركات التجارية ، ويؤكد رئيس مجلس الادارة كلامه بقوله : لقد كان من نتيجة اسهام الشركة فى الكونفو أن أصبحت الأخيرة فى الصفوف الأولى للدول الافريقية السوداء .

وكثير من المشروعات السابقة تدخل ضمن قائمة مصالح اتحاد المناجم التى كثيرا ما ترتبط بمصالح الشركة العامة . وهكذا نجد أن شركة المعادن العامة بهوبوكين - التى تمتلك الشركة العامة ٥٠.٠٠٠ سهم من أسهمها - تقوم باستخراج منتجات شبه جاهزة من مناجم اتحاد المناجم ، وبالتعاون مع شركة فانستيل للمعادن قامت شركة هوبوكين بإنشاء فرع مشترك - فانستيل هوبوكين - فى ديسمبر ١٩٦٢ برأس مال قدره ٣٦٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وتنتج هذه الشركة المعادن وخاصة الطنظلوم والكولييوم والتنجستين والموليبيدين بأشكالها المختلفة .

وتمثل شركة مناجم وانكى مساهمة اتحاد المناجم فى مناجم الفحم بروديسيا الجنوبية . وبالرغم من أن أسهمها هامة الا أن الشركة الانجليزية الامريكية هى المسيطرة وتقوم بعمل السكرتارية والاستشارة الهندسية لشركة وانكى ، ويبلغ مقدار رأس المال المرخص لها به ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه غطى منه مبلغ ٨١٠.٢٧٧.٥ جنيه ، وتمتلك الشركة حقوقا للتعدين للبحث عن الفحم فى مساحة قدرها ١٢.٠٠٠ فدان كما أن لها حقوقا أخرى فى مساحة قدرها ٢٩.٠٠٠ فدان فى منطقة وانكى بروديسيا الجنوبية . وان الوسائل التى تسيطر بها مصالح التعدين على الحكومة الخاصة بالمستوطنين عديدة ، ولكن الطريقة التى تعطى بها الادارة الحكومية للمشتريين الذين يقومون بتأجيرها توضح بما لا يدعوى الى الشك الطرق المخجلة التى يلجئون اليها . فمثلا حصلت مناجم وانكى بمقتضى اتفاقية عقدتها مع حكومة روديسيا على حق استغلال مساحة أخرى من الارض تبلغ ٦٢.٠٠٠ فدان وفى مقابل ذلك تفضلت مناجم وانكى وسمحت للحكومة بتأجير ٤٠٠ فدان من أرضها .

ويعتبر م . فان دينبرج حلقة الاتصال بين مناجم وانكى وبين شركة معادن كاتانجا METALKAT والاخيرة هى فرع من اتحاد المناجم أسس فى بلجيكا عام ١٩٤٨ فى نفس الوقت الذى ارتبطت فيه مع شركة مناجم الزنك بفيل مونتاج لبناء مصنع فى كولوىزى يستطيع انتاج ٥٠.٠٠٠ طن من الزنك سنويا - من النوع الالكترولىنى - وذلك من مركز الخام المستخرج من منجم ليوبولد التابع لاتحاد المناجم ، وينتج مصنع ميتالكات الزنك والكاديوم والنحاس المكرر ، وقد

حققت الشركة براسمالها الذى يبلغ ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك و ١٥٠.٠٠٠ سهم ربعا خالصا قدره ١٦٠.٨٣١.٣٩٣ فرنك فى عام ١٩٦١ بعد دفع جميع التزاماتها ومنها فوائد الاسهم البالغ مقدارها ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (تقريبا ثلاثة ارباع الربح الخالص) وبعد دفع النسب المثوية الخاصة بالمديرين ومقدارها ٧.٨٥٧.٠١٧ فرنك .

وتعتبر شركة فييل مونتاج - شريكة مينالكات - من أكبر شركات التعدين الاوروبية التى تنتج الزنك والرصاص والفضة ، وكانت قد تأسست فى عام ١٨٣٧ ، ولها عقارات خاصة بالفضة والرصاص والزنك فى بلجيكا وفرنسا والجزائر وتونس والمانيا والسويد كما أن لها مصانع للمعادن فى بلجيكا وفرنسا المانيا ، ومن بين أسهمها وعددها ٤٠٥.٠٠٠ سهم التى تشكل رأس المال البالغ قدره ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك تمتلك الشركة العامة ٤٠.٧٥٦ سهم . وقد بينت حساباتها فى العام المنتهى آخر ديسمبر ١٩٦١ أنها حققت ربعا قدره ١٣٤.٢٨٧.٥٠٦ فرنك بعد خصم المصروفات الاخرى مثل اعتماد اعادة تزويدها بالمعدات الامر الذى تكلف ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ، وقد استغرقت ارباح الاسهم مبلغ ١٠.١٢٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك كما استغرقت الضرائب ٢٧.٧٠٠.٠٠٠ فرنك وأخذت النسب المثوية الخاصة بالادارة والمديرين مبلغ ١٤.٣٢٧.٧٦٠ فرنك ، وبلغ الاحتياطى ١٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك فى عام ١٩٦١ .

وقد اشتركت شركة كاتنجا - المتصلة بلجنة كاتنجا الخاصة - مع اتحاد المناجم فى انشاء شركة البحوث المعدنية بجنوب كاتنجا - سودكات SUDKAT ولقد كان لكل من شركة كاتنجا واتحاد المناجم مصالح فى مساحة واسعة مجاورة لعقارات الاخيرة ، فقررت الاثنتان توحيد هذه المصالح ، وعند استقلال الكونغو انتقلت السيطرة على سودكات وعلى اعتماداتها الى بلجيكا ، أما منتجاتها من النحاس فى موسوشى ولوبمبى ومن الزنك والرصاص فى كنجيرى ولوبمبى فقد انتقلت الى شركة استغلال مناجم جنوب كاتنجا MINSUDKAT التى تأسست فى الكنفو فى شهر يونيو من عام ١٩٥٥ برأس مال قدره ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك كونجولى .

وتمتلك شركة سودكات مصالح فى شركة الفحم بهوكامبيك الخاصة بتعدين الفحم وكذلك فى شركتى يوكسيكونجو وميتالكات ، وقد انشأت شركة ميتالكات شركة محلية فى عام ١٩٦٢ باسم الشركة المعدنية بكاتنجا برأس مال قدره ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك أو ١٥٠.٠٠٠ سهم . وتقوم شركة ميتالكات بانتاج سبائك الزنك .

ومن أهم ميادين استثمارات شركة سودكات شركة سوجمينز ليمتد ، فبالرغم من أن هذه الشركة مسجلة فى مونتريال وبالرغم من أنها تقوم بعملياتها فى كندا إلا أنها وثيقة الصلة بالشركة العامة لدرجة أنها تضم فى مجلس ادارتها ستة من مديرى الشركة العامة ، ومن بين هؤلاء الستة اثنان يعملون كمديرين فى اتحاد المناجم ، وتغضى استثمارات الشركة العامة فى شركة سوجمينز ٢٥٩.٢٥٠ من أسهمها الممتازة (قيمة كل منها ١٠ دولارات) وكذلك ١٢٨.١٢٥ من أسهمها العادية (قيمة كل منها دولار واحد) وهذا يمثل أكثر من خمس رأس مال الشركة الكندية ، وللشركة فرع تمتلكه ملكية تامة هو شركة سوجمينز للتنمية الذى يقوم بعملية التنقيب فى أجزاء مختلفة من كندا وله مصالح صغيرة فى مشروعات تعدين أخرى ، وشركة سوجمينز هى شركة استثمارية تشترك فى أعمال التعدين والبتترول والمشروعات الصناعية ويقول ل. ك. بارك و ف. و. بارك فى كتابهما « تحليل وتشريح الاعمال التجارية الكبرى » ان علاقاتها مع رأس المال الكندى ورأس المال البلجيكى أساسها الاحلاف التى تعمل فى بلجيكا أو الكنفو وتلك التى تعمل فى كندا » (ص ١٥٧) .

وتخصص الشركة العامة - وهى الشركة الأم بالنسبة لسوجمينز - جانبا كبيرا من تقريرها السنوى لعمليات شركة سوجمينز . وأهم الشركات المتصلة بها هى شركة بتروفينا الكندية . وقد ضربت الشركة الاخيرة فى عام ١٩٦١ رقما قياسيا فى الارباح اذ حققت ربحا قدره ٥١٦.٩٢٦.٠٠٠ دولار . وشركة بتروفينا الكندية هى شركة بترول بلجيكية لها اتصالات دولية وخاصة باللؤل الافريقية الجديدة سواء داخل صناعة البترول أو خارجها ، ولا تقتصر علاقاتها مع الشركة

العامة على ملكية الاسهم ووظائف الادارة • فلها صلات مع عدة مصارف كبرى من بينها البنك البلجيكي وبنك الاتحاد الفرنسي وبنك الكريدى فونسييه البلجيكي وبنك باريس والبلاد المنخفضة وعدد من شركات التأمين •

وقد تناولتها بعض التنظيمات المالية فى عام ١٩٦٢ بدافع من الشركة العامة وبعض فروعها مثل الشركة الكيميائية لمشتقات البترول-بتروشين PETROCHIN عندما انتقلت اليها بعض أصولها ، وقد انتهزت الشركة العامة الفرصة فساهمت ببلغ ٢٩٠٠٠.٠٠٠ فرنك فى رأس مال الشركة حيث تمتلك شركات أخرى مصالح فيها ، وتمتلك الشركة العامة فيها ٥٨٠٠٠ سهم ، وتكون شركة كوبنام - وهى شركة يشترك فيها شركتا بتروشين ويونيون كاربيد - حلقة اتصال بين مصالح الشركة العامة المصرفية وبين المصالح المتصلة بالشركة الكيماوية الامريكية الكبرى وهى شركة التأمين العالمية وبين بنك هانوفر المتصل بالشركة الانجليزية الامريكية وبين اتحاد المصارف الذى يشترك فى المشروعات الافريقية الجديدة ، وهناك بعض النفوذ لروكفلر على بنك هانوفر ، كما أن الأخير متصل بشركة فور الامريكية وهى شركة رئيسية للتأمين ضد الحريق والحوادث •

وتعمل شركة يونيون كاربيد والكربون فى صناعة اليورانيوم ، وقد أصبحت بفضل نفوذ نصيرها المباشر - بنك هانوفر - واتصالاتها غير المباشرة بمجموعة روكفلر وميلون أهم شركة مقاولات لمصانع الطاقة الذرية التى تمتلكها الحكومة فى أوكل برج وتينيسى وبادوكا وكنتكى ، ولهذا الغرض أنشئ قسم مستقل جديد هو شركة يونيون كاربيد النووية التى تدير مناجم لليورانيوم والفانيدوم فى كولورادو ومنجما للتنجستين (وهو عنصر معدنى تصنع منه خيوط المصابيح الكهربائية) فى كاليفورنيا ، ويعتبر مدى مصالح شركة يونيون كاربيد فى عالم الكيمياء واسعا حيث أنها تمتلك قسما خاصا للمواد التركيبية ، وهناك فرع كندى لليونيون كاربيد هو شركة شاندنجان للكيماويات وتمتلك شركة كاربيد نصفها كما تمتلك النصف الآخر شركة موتسانتو الكيماوية وشركة كيماويات روزس الكندية • وهناك فرع آخر تملكه شركة البترول البريطانية

الأمريكية وهو شركة ب.أ. شاونجان والشركة الأخيرة متصلة ببنك مونتريال وبميلون ، ولشركة شادنجان للكيماويات عدة فروع تسيطر عليها شركات الولايات المتحدة ، وللشركة العامة شركة نووية هي الشركة البلجيكية للصناعات النووية - BELGO NUCLEAIRE - التي أشرنا الى مصلحة اتحاد المناجم فيها .

ان ماذكرناه ماهو اللمحة بسيطة عن الشبكة المعقدة التي تربط بين المصالح المصرفية في أوروبا وأمريكا وبين المشروعات الصناعية في أفريقيا وغيرها من أجزاء العالم ، وهي ترسم صورة مجردة لطبيعة هذه المصالح المطاطة .

ولا تقتصر أعمال الشركة العامة في موضوع البترول على شركة بتروفيينا وفروعها . ولشركة بتروبلج PETROBELGE - وهي شركة أخرى تقوم بعمليات التنقيب في شمال بلجيكا - فرع يعمل في فنزويلا وهذا الفرع هو شركة بتروبلج دي فنزويلا ، وتتصل شركة بتروبلج بشركة بتروفيينا وبمكتب البحوث في أعمال التنقيب في المغرب ، وستتم المراحل الأولى لهذا الاتصال في عام ١٩٦٣ ، وتعتبر إيطاليا مسرحاً آخر لنشاط بتروبلج ، فهي بالتعاون مع الشركة الإيطالية « أوسونيا للمعادن » ومع المؤسسة الفرنسية بتروبار - تقوم باستخراج الهيدروكربونات في أراضي أوسونيا ، وبالإضافة الى ما تقدم تتصل شركة بتروبلج باتحاد الشركات الإيطالية الفرنسية الألمانية في مشروعات باقالييم الزلازل على ساحل البحر الادرياتي . وتقوم كل من بتروبلج وبتروفيينا مع الشركة الاسبانية « سبسا » بالتنقيب عن الهيدروكربونات في داخل امتياز تملكه « سبسا » .

وترتبط شركة بوديرى المتحدة البلجيكية بين برنامج بلجيكا العسكري (وبالتالى بين برنامج حلف الاطلسي) وبين هذه المصالح برباط مباشر ، وقد زيد رأس مال شركة بوديرى من ٢٠٣٩٠٠٠٠٠ فرنك الى ٢٢٦٧٠٠٠٠٠ فرنك

فى خلال عام ١٩٦٢ ، وفى اوائل هذا العام امتص المصنع الوطنى للمنتجات الكيماوية والمفرقات فى بونسل بلجيكا الذى اقتضى شراؤه المساهمة فى رأس مال شركة ارنوتك ، وقد اضيفت مؤسسة البيع الخاصة بالشركة الاخيرة الى مجال نشاط الشركة المدنى ، وتتصل هذه الشركات البلجيكية بشركة المفرقات الافريقية APRIDEX التى يمتلك اتحاد المناجم بعض المصالح فيها ويؤكد هذا التغلغل العسكرى والنووى تأكيداً خاصاً انتاج اليورانيوم من مناجم اتحاد المناجم الذى رفع من شأن الاقتصاد البلجيكى وادى الى اعادة صقل معداته ، فخرجت من الكونغو الاسلاب التى ساعدت على زيادة استغلال البلاد والتى زادت من نسبة انتاج هذه المنطقة التى خربتها الحرب واحتلها النازى . وحتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كان اليورانيوم يجعل من منجم شنكولوى أصلاً من الاصول الثابتة الهامة لاتحاد المناجم وللحكومة البلجيكية . وقد عبر أحد الكتاب عن ذلك بقوله :

« لقد نال اتحاد المناجم شهرة سيئة فى السنوات العشرينية والثلاثينية عندما أرغم المشتريين أن يدفعوا ٧٠٠٠٠٠ دولار لجرام الراديوم حتى جاءت منافسة شركة البورادو الكندية فتخفضت السعر الى ٢٠٠٠٠ دولار للجرام ، وفى كلا المستويين حققت الشركتان ربحاً ، وقد قدر الخبراء ارباح اتحاد المناجم بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فى السنة أو ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار بالعملة الامريكية أو أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى .

وبالرغم من اضطراب الموقف فى كاتنجا وبالرغم من احتجاج الشركة بشأن تدهور تجارتها فقد دل بيان حساب اتحاد المناجم فى العام الذى ينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ على أن صافي الأرباح بلغ ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . وامتصت أرباح الاسهم مالا يقل عن ١٨٦٣٠٠٠٠٠٠ فرنك أى أكثر من نصف صافي الارباح كما دخلت خزينة الحكومة البلجيكية على شكل ضرائب ٣٨١٠٥٧٨٣١٣ فرنك ، وامتصت مكافآت المديرين والمحاسبين والموظفين الاوروبيين ٨٤٦٠٩٣٣٣ فرنك . بينما تلقى أعضاء اللجنة الدائمة ٧١١١٠٦٧ فرنك .

ولست شركة المواردو للتعدين والتكرير مستقلة عن المصالح المالية التي تسيطر على صناعة كندا والتي تتصل بأفريقيا وغيرها من مناطق العالم غير المتقدمة ، ولذا يجلس في مجلس ادارتها السكرتير الخاص لوزير سابق ويتصل هذا المجلس بشركة الالومنيوم الكندية التي يجلس في ادارتها حاكم عام سابق لكندا . وسوف نرى كيف تقوم هذه الصلات بين المالية الدولية وبين كبار الشخصيات العامة على خلق ارتباطات خفية تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة التي لا ترتبط مطلقا بالمصلحة العامة التي يتظاهرون بتحقيقها، وسوف نجد أن البنك الملكي بكندا - والذي يمثله في مجلس ادارة شركة المواردو ف.ج. بنيت له اتصالات بالشركة العامة واتحاد المناجم عن طريق سوجمينز وجماعات المصارف وشركات التأمين .

وتعطينا شركة مناجم وانكى مستر م. فان وانبيرج - مدير اتحاد المناجم وميتالكات والشركة العامة ، ويتولى بعض زملائه ادارة شركة سوجمينز ، ورئيس مجلس ادارة الشركة الاخيرة هو مستر و.ه. هوارد وهو في نفس الوقت نائب رئيس البنك الملكي ورئيس مجلس ادارة شركة اثتمان مونتريال وهو كذلك متصل بمجموعة روزمرير - أصحاب الصحف - في بريطانيا وهو أيضا مدير شركة الجوما للصلب التي تمتلك أربعة مناجم للفحم في غرب فيرجينا ويمتلك معدن الدولوميت في ولاية متشيغان ، وقد قامت شركة الجوما بتوفير الصلب اللازم لبناء مصنع تكلف ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار في سولت ستي مارسي بادنتاريو لشركة ماينسمان تيوب ، والاخيرة هي فرع من فروع شركة ماينسمان للصلب التي تعتبر عضوا بارزا من أعضاء صناعة الروهر بغرب ألمانيا ، ويقال ان شركة ماينسمان تزيد من تغلغلها في الصناعة الكندية بخطوات سريعة ومن بين أعضاء مجلس ادارتها ممثلون للبنك الالمانى وبنك درسدنر وواضح أن كليهما يقومون بعمليات في أفريقيا وهما متصلان بالشركة الانجليزية الامريكية . ويرأس مجلس ادارة مايسمان منذ عام ١٩٣٤ و. زانجر وهو عضو سابق في حزب النازي ، ولقد كان واحدا من جماعة كبيرة من رجال الصناعة الالمان الذين عاونوا النازيين بالمال كي يصلوا الى الحكم كما مدوا جهاز

الحرب النازى بالاسلحة ، وقامت شركة ماينسمان فى ايام الغزو النازى للاتحاد
السوفييتى بانشاء فروع لفترة قصيرة فى كييف ودينبر وبتروفسك •

هذه هى القوى التى تربط شخصيات التعدين والصناعة البارزة فى جنوب
افريقيا وروديسيا وانجولا والكونغو وموزمبيق ، ونحن نراهم يشتركون فى
مشروعات التنمية فى كثير من الدول الافريقية الجديدة متسترين وراء الوكالات
الحكومية والدولية ولكن تنكشف طبيعتهم الحقيقية اذا ما فحصنا أعمالهم بعناية •
ان هذه الشخصيات هم المدبرون الحقيقيون للاستعمار الجديد •

وفيما يلى رسم يبين شبكة اتحاد المناجم وما يتفرع منها من شركات
ومصالح متنوعة :

الفصل الخامس عشر

الضغوط الاقتصادية على جمهوريّة الكونغو

حدث في ٣٠ يونيو ١٩٦٠ - عندما استقلت الكونغو - أن بدأ ما يمكن أن ينظر اليه المؤرخون على أنه أكثر صفحات تاريخ الكونغو - بل وتاريخ أفريقيا - تعقيدا ، ففي مدى أسابيع قليلة أفلت زمام القانون وزمام النظام عندما قامت جنود « القوة العامة » بامتشاق السلاح والقاء القبض على الضباط البيض ثم التظاهر على شكل عصابات متمردة عندما انتابهم نوبة من خيبة الامل لان الاستقلال لم يسفر عن تحسين مباشر لمركزهم . وفي هذا الوقت قام موسى تشومبي - بمعاونة مستشاريه من البلجيكيين - باجراءات أدت الى انفصال اقليم كاتنجا . لقد أدى فساد النظام وانتشار الاضطراب الى أن أصيبت جمهوريّة الكونغو التي حصلت على استقلالها حديثا بالشلل .

أما قصة تدخل الامم المتحدة و اغتيال لومومبا فهي قصة معروفة ، وكذلك الاحداث السياسية التي أعقبت ذلك ، وأما المظاهر الاقتصادية المتشابكة فيأساة الكونغو فلم يكشف الستار عنها لاسباب غير خافية . ولكن هذه المظاهر الاقتصادية هي التي تفوق أهميتها أهمية غيرها حيث أن المسيطر عليها هي المصالح الاجنبية التي لا تستهدف الا النفع الشخصي الخاص .

لم يكن هناك استثمار أمريكي كبير في الكونغو قبل عام ١٩٦٠ وما كان موجودا كان من النوع غير المباشر عن طريق امتيازات تنجانيقا واتحاد المناجم والشركة الانجليزية الامريكية التي كانت تتحكم فيها جماعة أوبنهييم والتي اساسها مجموعة روكفلر ، وكانت هذه الجماعة تساهم في شركة النسيج الكبرى - شركة الغزل والنسيج الافريقية - التي انشأها اتحاد القطن والشركة العامة في عام ١٩٤٦ ، وتمتلك أسرة روكفلر فيها ٦٠.٠٠٠ سهم منها ٣.٠٠٠ يمتلكها نلسون روكفلر ويمتلك لورنس روكفلر ٢٦.٤٣٨ ، ويمتلك الاخير كذلك بعض المصالح الصغيرة في شركتين أخريين من شركات « الشركة العامة » هما الشركة العامة للسيارات والطائرات بالكونغو وشركة الكونغو للاسمنت ، كما يمتلك حوالي ١٤٪ من رأس مال الشركة التي تقوم بصناعة الصناديق المعدنية وغيرها ويمتلك نفس النسبة في شركة الكونغو التي تعمل في تجارة الاناناس أنا كونجو ANACONGO وقد قام كل من لورنس روكفلر ودافيد روكفلر في عام ١٩٥٢ بالمساهمة للحصول على ٣٠٪ من السنديك الخاص بالدراسات الجيولوجية والمعدنية بالكونغو وما زالت كل المنتجات البترولية المستخدمة في الكونغو تستورد من الخارج ومن شركة روكفلر العملاقة - اسو ستاندرد - التي أنشأت لها فرعا للتوزيع في الكونغو باسم « اسو الكونغولي البلجيكي » ثم تغير اسمه في عام ١٩٦٠ الى « اسو افريقيا الوسطى » . وهناك فرع آخر هو شركة بترول سوكوني فاكوم وشركة بترول تكساس يساهمان مساهمة محدودة في الشركة البترولية للمنتجات البترولية .

وهناك بعض شركات خشب الابلكاش الامريكية مثل شركة الولايات المتحدة لخشب الابلكاش وشركة أجريفور وشركة كورينا كونجو ، وقد عقدت شركة الصناعات الخشبية اتفاقية مع شركة كومنبر بمقتضاها تكونت الشركة الكونغولية البلجيكية الامريكية لاختشاب الكونغو « سوكو بيلام » وقد اشتركت شركة صناعات أولين مايشون - التي لها بعض المصالح في شركة بودريه المتحدة البلجيكية - مع اتحاد المناجم وعدد آخر من شركات « الشركة العامة » في انشاء « شركة المرفعات الافريقية » أو افريدكس ، وتمتلك شركة أولين مايشون خمس رأس المال ، ومن بين الشركات الاخرى التي تقوم بالاستثمار

هناك : الشركة الصناعية الاستثمارية ، وشركة نيويورك ، وشركة أرامكو للصلب ، وشركة تليفون بل ، وشركة جنرال موتورز ، وشركة مصاعد أوتيس .

وقد حصل بنك أمريكا منذ عام ١٩٦٠ على ٢٠٪ من مجموعة بنك لامبرت - سوكو بانك - وقام فورد بتأسيس شركة فورد موتورز بالكونغو ، وسأهم اتحاد كابينه مساهمة متحكمة في شركة سوميلو ، وقام في عام ١٩٦٠ باستغلال منجم الكلور الحراري . ويحتوى هذا المعدن على مادة النيوبيم وهى مادة نادرة تدخل فى صناعة بعض أنواع خاصة من الصلب .

وقد قام دافيد روكفلر بجولة فى الكونغو فى عام ١٩٥٩ لجمع المعلومات قامت جماعته بعدها بشراء ١٠٣٠ سهما من أسهم شركة البحوث والتنقيب عن البوكسيت فى الكونغو - بوكسيكونجو - وفى يونيو عام ١٩٦٠ أعلن عن عزمه على شراء ٨٪ من رأس المال البالغ ٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار الخاص بشركة الكونغو للتجارة والصناعة .

وقد أنشأ ديلون ريد وشركاه مع هوينى وشركاه - مصارف فى نيويورك - شركة استثمارية لبحث اماكن القيام بعمليات استثمارية أمريكية فى الكونغو . هذه هى شركة يور افريكان الامريكية .

والى جانب هذا التغلغل الأمريكى فى الكونغو ، فهناك ما هو أهم منه وهو التحكم المستمر من جانب بلجيكا فى شئون الكونغو الاقتصادية ، ويرسم بير جوى ، روزين لويدي فى كتابهما عن « شركات الكونغو » صورة واضحة المعالم عن الاحداث التى وقعت قبل وعقب الاستقلال .

وطبقا لما جاء فى كتابهما كانت دولة الكونغو المستقلة تمتلك جزءا كبيرا من رأس مال الشركات الاصلية والشركات الاخرى والمشروعات الخاصة ، أيام ليوبولد الثانى ، وبعد أن تولت الحكومة البلجيكية ادارة الكونغو ازدادت هذه المساهمة بطرق مختلفة : عن طريق التدخل فى انشاء الاجهزة الجديدة ذات الطابع الشبه الحكومى ، وعن طريق الاستيلاء على بعض الحقوق كتعويض لها عن الامتيازات التى تركتها وعن طريق ممارسة حق الاكتتاب بفرض زيادة رأس المال فى الشركات التى كانت دولة الكونغو تمتلك أسهما فيها .

وكانت نتيجة ذلك أن حصلت الكونغو البلجيكية على استثمارات ضخمة كانت تقدر بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك على الأقل . وبالإضافة الى ذلك كانت تمتلك عدة امتيازات مثل حق التصويت وحق ترشيح ممثل مجالس الادارات وذلك فى سلسلة من المشروعات التى كانت لا تساهم فى رؤوس أموالها ، وكان هذا الاتفاق يتضمن المساهمة فى :

١ - المشروعات ذات الطابع شبه الحكومى مثل : البنك المركزى الكونغولى البلجيكى ، شركة الكريديه أو كولونا ، شركة توزيع المياه والكهرباء .

٢ - الشركات القانونية : اللجنة الخاصة لكاتنجا C.S.K ، اللجنة الوطنية لكيفو C.N.Ki ، شركة سكك حديد البحيرات الكبرى .

٣ - شركات الاستثمار مثل أوناترا وشركة كاتنجا Cie du Katanga .

٤ - شركة التعدين مثل فورمينير ، مناجم الذهب فى كيلو موتو .

٥ - مشروعات النقل مثل سيسكيونجو ، النقل فيما بين ليوبولدفيل وسكك حديد K D.L ، سابينا ٠٠ النج

٦ - الانتاج والتوزيع : مثل القوى الكهربائية (قوى الغرب وقوى الكونغو السفلى) .

٧ - المشروعات الخاصة التى تمتلك الكونغو فيها قلة من المصالح .

وقد أتاح امتلاك مثل هذا البورتفوليو للسلطات العامة - من حيث المبدأ - فرصة بسط النفوذ على اقتصاد الكونغو والسيطرة على قطاعات هامة معينة سيطرة كاملة ، فضلا عن ذلك فقد كانت هذه التصريحات الرسمية تبرر هذه المساهمة وتعلن أنها تسمح للدولة أن تلعب دورها « كوصية على الصالح العام وكرائدة للوطنين » .

واوضح مثل لذلك شركة C.S.K ، فقد استطاع ليوبولد الثانى ان يتحكم فى هذه المؤسسة شبه العامة بان خص الدولة بحق ترشيح اربعة من اعضاء ادارتها الستة ، ولكن بعد ان استولت بلجيكا على الكونغو أصبحت هذه الشركة الاداة الطيعة لاتحاد المناجم ، وكانت هذه الشركة تمتلك غالبية أسهم اتحاد المناجم ، وقد خلعت عليها القوانين الصادرة فى عام ١٩٠٦ حقوقا هامة فى اتحاد المناجم من بينها تعيين المجلس الادارى وتعيين عدد من المديرين ، ولكن لم يحدث قط ان مارست الشركة هذه الحقوق ولكنها على العكس من ذلك كانت تعتمد فى تمثيلها على أبرز قادة رأس المال الخاص .

وكانت سيطرة الشركات على ادارة الكونغو شاملة وخاصة بعد ان تمكنت الشركات الكبرى من ان تضمن مزايا مادية ضخمة لمثل الدولة الذين دخلوا تحت امرتها .

وقبل يونيو ١٩٦٠ عجلت الشركات بمناوراتها حتى تمنع الشعب الكونغولى من أن يضع يده على ميراثه ، وعند انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة كانت الصحافة المعنية بشئون المال تصر وتؤكد على الحكومة البلجيكية أن تحصل على ضمانات من حكومة الكونغو الجمهورية المستقلة ، « فأول كل شيء كان من الضروري حماية المشروعات من التأميم المحتوم » ، وكانت الاحزاب الوطنية فى الكونغو مجمعة على معارضة قيام الشركات المالية البلجيكية بفرض حماية اقتصادية على الكونغو بعد ٣٠ يونيو ١٩٦٠ .

ونتيجة لذلك أصرت هذه الاحزاب على وجوب انتقال البورتفوليو كله وبدون شرط الى الجمهورية الفتية التى سوف تتمكن من استخدام حقوقها طبقا له فى تعيين ممثلها فى المؤسسات شبه الحكومية وفى الشركات الكونغولية الخاصة وكان هذا هو الذى بعث الخوف فى نفوس الدوائر البلجيكية المالية ، أى رؤية حكومة جمهورية الكونغو وهى تستخدم حقها الذى لا يعارضها فيه أحد نتيجة لانتقال البورتفوليو الكونغولى اليها .

ولتجنب وقوع هذا قام راييموند شايفين بمحاولته الفاشلة التى سرعان ما كشفها زعماء الكونغو ، لقد اقترح أن يوفر حاجيات الكونغو المالية عن طريق

انشاء « شركة استثمارات مختلطة » تغلغ عليها الكونغو ادارة البورتفوليو الخاص بها ، وتقوم بلجيكا من جانبها بتقديم معونة سنوية مقدارها بليون فرنك ، وفشل هذه المحاولة كان من حسن حظ الحكومة البلجيكية من ناحية الشركات المرخص بها حيث ان حلها فى آخر الامر سيتم قبل ٣٠ يونيو ، كذلك قررت حل شركتى C.S.K و C.N Ki (اللجنة الوطنية لكيفو) قبل أن تحصل الكونغو على استقلالها .

وانتهز شايفين فرصة مؤتمر المائدة المستديرة وأجرى محادثات مع بعض مندوبى الكونغو ، وحاول أن يقنعهم أنه من الأفضل أن تتقدم الحكومة البلجيكية بهذا الاجراء قبل ٣٠ يونيو ، وجعلهم يؤمنون أنه من المستحسن أن يتم ذلك ، لانه اذا قامت الحكومة الكونغولية بهذا الامر بعد ذلك فان هذا من شأنه أن يخلق جوا فاسدا فى الخارج ويعطى فكرة أن الكونغوليين يقفون ضد الشركات الخاصة .

وكانت هذه المناورة بارعة ، لانه كان من اليسير اقناع المندوبين الكونغوليين حيث أن أغلبهم كانوا لا يتقنون ثقة تامة فى الشركات المرخص بها ، وقد نادى بعض الاحزاب الكونغولية بحل الشركات ونقل حقوقها الى الدولة الكونغولية .

وكان البلجيكيون الرسميون المنوط بهم تنوير المشتركين فى مؤتمر المائدة المستديرة من الناحية الفنية حريصون على الاشارة بأن جمهورية الكونغو سوف تعوض الاستثمارين عن طريق استخدامها - باسم الشعب الكونغولى - امتيازاتها فى الشركات التى ستؤول الى الدولة .

وفى ٢٧ يونيو ١٩٦٠ - أى قبل اعلان الاستقلال بثلاثة أيام - صدر مرسوم عاجل بالموافقة على حل شركة C.S.K وتقسيم أصولها بين الكونغو وبين شركة كاتنجا . وبضربة واحدة خسرت جمهورية الكونغو احتمال استفادتها من أدوات السيطرة القوية التى كان يمكن أن تستخدمها اذا ما استولت على شركة C.S.K. والتى كانت تمكنها بالاحتفاظ بامتيازات اتحاد المناجم .

وعن طريق شركة C.S.K التي كانت ستصبح مؤسسة كونغولية شبه حكومية كان في امكان جمهورية الكونغو أن تحصل على حقها الشرعى في تعيين رئيس شركة كاتنجا وتعيين عدد من المديرين في مجلس ادارتها ، كما كان يمكن للحكومة الكونغولية أن تعبر عن وجهات نظرها في اجتماعات اتحاد المناجم العامة عن طريق شركة C.S.K التي كانت تمتلك أغلب أسهم اتحاد المناجم - وذلك باستخدام حق الشفعة .

ولم تقتصر نتيجة حل شركة C.S.K. على أن خسارة جمهورية الكونغو احتمال الاستفادة من امتيازات هذه المؤسسة ، بل ان مرسوم ٢٧ يونيو ١٩٦٠ خلع على شركة كاتنجا فوائد ومزايا اضافية ضخمة ، فاستولت على ثلث الاراضى التى استصلحتها شركة C.N.Ki واستولت على عقاراتها وأموالها فى المصارف كما استولت على حق حصولها على ثلث الايجارات التى كان ينتظر أن تحصل عليها شركة C.S.K. من امتيازات التعدين فى المستقبل .

واذا حدث أن عادت حقوق الارض وحقوق التعدين الى الكونغو فان استعادة الكونغو للاراضى الكونغولية والامتيازات التعدينية بها لن يتم دون تعويض ، حيث أن المرسوم نص على أن تقوم جمهورية الكونغو بدفع تعويض الى شركة كاتنجا قدره ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك .

وكانت شركة C.N.Ki (اللجنة الوطنية لكيفو) قد تكونت لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر عام ٢٠١١ ، وهنا كان يمكن أن تكفى الحكومة الكونغولية باستخدام حقوقها التى حولها لها المرسوم لتمارس نفوذها فى هذه المؤسسة شبه الحكومية ولكن السلطات البلجيكية قامت بعقد اتفاق مع المسؤولين فى شركة C.N.Ki يتم بمقتضاه انسحاب الكونغو البلجيكية كشريك فى الامتياز ويتنازل عن حقه فى المؤسسة فى نفس الوقت .

وصدر فى ٣٠ مايو ١٩٦٠ مرسوم وافق على هذا الاتفاق وبجرة قلم فقدت شركة C.N.Ki وضعها كمؤسسة شبه حكومية ، وفى ٢١ يونيو ١٩٦٠

قرر حملة أسهمها تحويلها الى شركة مساهمة عامة اسمها شركة كيفر البلجيكية الافريقية - سوباكي - وقد احتفظت هذه الشركة لنفسها بحق استغلال مناجم C.N.Ki كما احتفظت بكل عقارات هذا البورتفوليو ، واذا حدث ان قامت السلطات العامة بالاستيلاء على ادارة اراضى التاج فقد نص هذا الرسوم على اعطاء حملة أسهم شركة Sobaki تعويضا مجزيا .

وحتى يعطوا هذه الاتفاقيات الصبغة القانونية قام ممثلو الحكومة البلجيكية باعلان انهم انما يتصرفون وفق الرغبات التى سبق أن عبر عنها المؤتمر المالى الاقتصادى الاجتماعى الذى عقد فى بروكسل فى شهرى أبريل ومايو ١٩٦٠ والحقيقة ان قيام السلطات البلجيكية باعلان حل شركتى C.N.Ki و C.S.K. كان تعبيرا عن رغبة السلطات البلجيكية بوضع عمل تم فعلا امام الدولة الكونغولية .

وحتى تستطيع الشركات البلجيكية أن تثبت أنه لا يمكن للكونغو أن تستغنى عن عون بلجيكا المالى عمدت الى سحب مبالغ ضخمة من رؤوس الاموال مع دفع تصدير المنتجات الكونغولية الى الحد الاقصى وتحديد الواردات الى الحد الادنى ، وكانت النتيجة أن اختل ميزان التجارة الكونغولى بفائض قدره ١٣ر٤١٧ مليون فرنك . والحقيقة أن نسبة كبيرة من المبالغ التى كان ينتظر أن تحصلها البلاد من بيع المنتجات الكونغولية لم ترجع الى المستعمرة ، وفى أثناء ذلك خرج من الكونغو أكثر من ٧ بليون فرنك من رأس المال الخاص .

لقد كلفت هذه المناورات الدولة الافريقية الفتية غاليا وقربتها من حافة الهاوية ، بل ولم يفعلوا شيئا لحل هذه المشكلة الاساسية التى كان مستقبل الكونغو يواجهها - كيف يمكن أن تشفى البلاد من مرض التخلف .

الفصل السادس عشر

المناطق المالية والمصارف الأجنبية

لقد وضعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا تقريرا يفيد أن القارة الأفريقية تجد نفسها في مأزق نتيجة نظم تجارية مختلفة ونظم مدفوعات مختلفة أيضا تساندها في أغلب الحالات قيود وارتباطات اقتصادية بدول أو بجماعات من دول خارج نطاق القارة الأفريقية، ومن أقوى الطرق التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا للاحتفاظ بصلاتها الاقتصادية مع مستعمراتها السابقة العمل لضمان بقاء الدول الجديدة داخل النطاق المالي المركز في لندن وباريس .

وهناك سبع جماعات كبرى للنقد في أفريقيا : منطقة الفرنك الفرنسي ، ومنطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك البلجيكي ومنطقة البزيتا الإسبانية ومنطقة الاسكودو البرتغالية ومنطقة راند بجنوب أفريقيا ودول لها وحدات نقد مستقلة مثل الجمهورية العربية المتحدة والكونغو (ليوبولدفيل) والسوداء الأعظم من تجارة أفريقيا يدخل في نطاق الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي .

وكانت منطقة الجنيه الاسترليني أقل إحكاما من كتلة الفرنك الفرنسي ، فمثلا أنشأت كل من نيجيريا وغانا نقدا خاصا بها وأنشأت بنوكها المركزية ، وإن كانت ما تزال تحتفظ باحتياطياتها الدولي على شكل جنيهات استرلينية ، وعندما قمت بافتتاح بنك غانا في أواخر شهر يوليو من عام ١٩٥٩ تكلمت عن الدور الحاسم الذي يلعبه البنك المركزي في حياة البلاد الاقتصادية فقلت « سوف

لا يكون لاستقلالنا السياسى أى معنى ما لم نستخدمه للحصول على استقلالنا الاقتصادى والمالى • وحتى نستطيع الحصول على هذا الاستقلال الاخير كان أهم ما يجب على الحكومة أن تقوم به هو انشاء بنك مركزى « • وعندما قمنا بانشاء بنك غانا حصلنا على مساعدة بنك إنجلترا ، ولكن كان بنكنا يتبع دائما سياسة من شأنها الاحتفاظ باستقلالنا الاقتصادى وتغذية تنمية البلاد تنمية عامة •

ان بنك غانا لا يعتمد على احتياطى التبادل الاجنبى فى إنجلترا ولكنه يسيطر سيطرة كاملة على تجارته الخارجية •

ان مجلس ادارة النقد فى افريقيا الشرقية هو المؤسسة المالية التى تضم عدة دول فى منطقة الجنيه الاسترلىنى ، وهو يشمل كينيا وتنزانيا وأوغنده فى افريقيا وعدن خارجها ، ولهذه الدول عملة يمكن تحويلها بحرية بسعر ثابت الى جنيهات استرلىنية ، وليس للدول الاعضاء فى ادارة النقد سيطرة على أموالها المحلية ، بل تتحكم فيها مستويات من الصادرات والواردات واستثمارات أجنبية وسياسة للاقراض من بنوك لندن ، وطبقا لهذا التنظيم يؤدى النمو الموجه فى الغالب الى نقص فى العملة ، الشئ الذى يعوق أى توسع •

ونجد أن « البنوك الخمس العظمى » هى تسمية تستخدم كثيرا فى بريطانيا، وهذه البنوك بمواردها الضخمة متصلة اتصالا وثيقا برجال الصناعة مكونة مجموعة صغيرة ولكنها فى غاية القوة ولها مصالح منتشرة فى جميع أنحاء العالم • فى عام ١٩٥١ كان هناك ١٤٧ مديرا من مديرى البنوك الخمسة العظمى يشغلون فيما بينهم ١٠٠٨ منصبا من مناصب الادارة منها ٢٩٩ فى مؤسسات مالية أخرى مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار ، وهناك كثير من كبريات الشركات لها مديرين فى مجالس ادارة أكثر من بنك من البنوك الكبرى ، وكلما ازداد التشابك كلما صعب علينا أن نقول أن هذا رجل أعمال أو رجل مال ، وكل ما يمكن قوله أن هناك جماعة من الراسمالين يسيطرون على عالمى المال والصناعة •

واخطار هذه الروابط الوثيقة بالبنوك الاجنبية واضحة ، ولكن يمكننا ان ندرك مدى اسهام البنوك الاجنبية فى البنوك الافريقية من الجدول الآتى :

جمهورية الكونغو : يعتبر بنك الكريدى كونجوليه فرعا من فروع بنك باركليز لما وراء البحار عن طريق فرعه فى أنتورب : البنك التجارى •

ويعتبر البنك الدولى للتجارة والصناعة فرعا من فروع بنك B.N.C.I. بباريس عن طريق فرعه B.N.C.I. الافريقى •

ويعتبر البنك التجارى الكونغولى فرعا لبنك الكريدى ليونيه •

وتتكون الجمعية العامة لبنوك الكونغو من بنك بايريش فيرنز ٥٪ •

جمعية باريس العامة ٥١٪ ، بنك العمل الوطنى ، بنك الاتحاد الباريسى والشركة الدولية للبنوك •

الكونغو (ليوبولدفيل) : البنك الدولى للتجارة هو فرع لـ B.N.C.I.

الجمعية الكونغولية للبنك : فرع آخر من فروع B.N.C.I

بنك افريقيا البلجيكي : (بنك بروكسل وبروفينا) •

البنك المركزى للكونغو البلجيكية ورواندا أوراندى •

• بنك الكونغو البلجيكية

• البنك البلجيكي الكونغولى

الكمرون : الشركة الكمرونية للبنوك (البنك الالمانى ٥٪) ، بنك الكريدى ليونيه •

• الكريدى ليونيه

البنك الدولي للتجارة والصناعة B.I.C.I. • والاخير هو فرع من فروع

بنك B.N.C.I.

الجمعية العامة لبنوك الكمرون وتتكون من بنك بايريش فيرنس ٥٪ جمعية
باريس العامة ٥١٪ بنك الاتحاد الباريسي ، بنك العمل الوطنى وجمعية البنوك
الدولية (مورجان) •

جابون : الاتحاد الجابونى للبنوك : (البنك الالمانى ١٠٪ ، الكريدى
ليونيه) •

ليبيريا : بنك مونروفيا : ويملكه ١٠٠٪ البنك الاهلى الاول بنويوروك
(مورجان) •

بنك ليبيريا للتجارة والتنمية (ميديوبانكا ٦٠٪ ، جمعية البنوك الدولية
(مورجان) •

ليبيا : بنك الصحراء الكبرى (طرابلس) •

بنك امريكا الدولى ، كانيفورنيا ، بنك صقلية ، بالرنو •

افريقيا الوسطى : اتحاد بنوك افريقيا الوسطى : وتملكه جمعية باريس
العامة والكريدى ليونيه •

نيجيريا : بنك باركليز •

بنك افريقيا القريبة •

فيليب هيل (نيجيريا) ليمتد : يتكون من فيليب هيل ٤٠٪ البنك التجارى
الايطالى ٣٠٪ ، الكريدى ليونيه ٣٠٪ •

البنك المتحد بافريقيا : B.N.C.I. : بنك روتردام ، بنك العمل الوطنى
وجمعية البنوك (مورجان) •

بنك نيجيريا للصناعة والتنمية : (شركة تسييس الدولية ، بنك امريكا ، البنك الشمالى الغربى الدولى ، شركة ارفنج المالية الدولية ، بنك طوكيو ، يمتلك معهد موبيليارى الايطالى بالاشتراك مع البنك التجارى اسهما قيمتها ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه ، الجمعية المالية لدول ما وراء البحار وتتكون من الشركة المالية الدولية (٤٩٠٠٠٠٠ جنيه) بنك نيجيريا (٤٩٠٠٠٠٠ جنيه) ، استثمار نيجيرى خاص (٢٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة نيجيريا للاستثمار (٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) .

• وهناك قرض حكومى يرفع جملة المبالغ الى ٤٪ مليون جنيه .

رواندا بوراندى : بنك رواندا اوراندى وهو احد فروع B.N.C.I

السودان : بنك النيلين وهو أحد فروع الكريدى ليونيه .

ساحل العاج : الجمعية العامة لبنوك ساحل العاج وتتكون من بنك بايريش فيرنس ، جمعية باريس العامة ، بنك الاتحاد الباريسى بنك العمل الوطنى ، شركة البنوك الدولية (مورجان) .

• بنك الكريدى العاجى وهو احد فروع الكريدى ليونيه .

• بنك B.N.C.I لساحل العاج وهو احد فروع بنك B.N.C.I .

جمعية ساحل العاج للبنوك وتتكون من البنك الالمانى ١٦٪ ، الكريدى ليونيه ٤٢٪ ، شركة البنوك الدولية ١٦٪ ، البنك التجارى الايطالى ١٦٪ ، حكومة ساحل العاج ١٠٪ .

داهومى : جمعية داهومى للبنوك : احد فروع الكريدى ليونيه .

مالى : بنك كريديه المالى : احد فروع الكريديه ليونيه .

المغرب : بنك المغرب الفرنسى السويسرى ويتكون من شركة البنك السويسرى ٥٠٪ بنك الكريدى التجارى الفرنسى ٥٠٪ .

البنك الاهل للتنمية الاقتصادية ويتكون من البنك الالمانى ، بنك العمل الوطنى والبنك التجارى •

بنك كيس ماروكين دى مارش وتمتلك الكريديه فونسييه جزءا منه •

بنك الفونسييه بالمغرب وتمتلك كريدى دى نور جزءا منه •

بنك المغرب التجارى ويتكون من الشركة الصناعية التجارية C.I.C والكريدى ليونيه بالمغرب والاتحاد الافريقى المالى بالمغرب والاتحاد الاوروبى الصناعى والمالى •

تشاد : البنك التشادى للكريدى والديبو (حكومة تشاد والكريدى ليونيه) •

تونس : اتحاد البنوك للتجارة والصناعة (B.N.C.I. وبنك روما) •

بنك تونس C.I.C.

الاتحاد الدولى للبنوك •

بنك الاسكومبت والكريدى للصناعة بتونس B.E.I.T. ويتكون من بنك شمال افريقيا الصناعى، جمعية البنوك الدولية (مورجان) وبنك الكومتوار الوطنى ويسكومبت بباريس •

مدغشقر : بنك ملاجاش للاسكومبت والكريدى •

جنوب افريقيا : بالاضافة الى بنك باركليز وبنك الكريدى ليونيه وغيرها من بنوك المملكة المتحدة وفرنسا الكبرى هنالك بنك جنوب افريقيا الفرنسى (بنك الهند الصينية) ، البنك الاهل الاول لمدينة نيويورك ، البنك التجارى الافريقى C.I.C. (١٢٦٣١ سهم) وبنك ستاندرود •

• • •

بالإضافة إلى ما تقدم هناك عدد من البنوك الأخرى تعمل في أنحاء أفريقيا مثل البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي يعمل في تونس والمغرب وليبيا ، ومثل بنك ناشيونال وجريندلي وله فروع ووكالات في جمهورية الصومال ، وهناك بنك أنشي حديثا هو البنك التجاري بأفريقيا الوسطى ومنشئته جماعة روتشيلد للبنوك ، وهناك بنك لامبرت وبنك مديوبالكا .

وتدل تقارير البنوك الفرنسية الهامة في السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ على أنها تقوم بتكييف نفسها طبقا لآحوال الدول المستقلة الجديدة دون أن تفقد جزءا من نفوذها السابق .

وفيما يلي تقرير بنك الكومبتوار الوطني ديسكومت بباريس كما ظهر في صحيفة ليموند بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٦٤ .

« لقد شكلنا سياستنا في أفريقيا في قالب جديد . ففتحتنا في شهر أبريل - كما أشرنا في العام الماضي - بنك الاسكومت والكريدى للصناعة في تونس B.E.I.T. والبنك الصناعى لشمال أفريقيا B.I.A.N. والشركة الدولية للاتئمان (مورجان) . وهذه المؤسسة الجديدة قد ضمت فروعنا المحلية وفروع B.I.A.N. ولقد اعترمنا أن ننشئ بالاشتراك مع حكومة ملاجاشى بنك ملاجاشى للاسكومت والكريدى B.A.M.E.S. الذى ألحقنا به وكلاتنا فى مدغشقر والذى ترأسه شخصية ملاجاشية ويديره مجلس مشترك . كما نأمل أن نعطي قطاعا التقليدى هذا - هذا القطاع الخاص بنفوذنا - دفعا جديدا ونؤكد بذلك مركزنا الذى احتفظنا به فى مدغشقر منذ عام ١٨٨٥ ، أما فى الجزائر فقد احتفظنا بوكالة واحدة فى مدينة الجزائر حيث احتفظنا فيها ببعض النشاط بالرغم من الظروف » .

وقبل ذلك بثلاثة أيام - أى فى ١٣ يونيو ١٩٦٤ نشرت صحيفة لوموند تقريراً عن نشاط الكريدى ليونيه جاء فيه :

» لقد بدأنا في خلال شهر فبراير من عام ١٩٦٣ بمعاونة البنك المغربى للتجارة تحويل وكالاتنا الى شركة تخضع للقانون المغربى . ان شركة B.M.C.E.E. تساهم مساهمة فعالة فى رأس مال الشركة الجديدة (٦٠٠٠٠٠٠٠ درهم) التى تعمل تحت اسم الكريدى ليونيه بالمغرب .

أما فى تونس حيث حصلت وكالاتنا على نتائج مرضية فقد أسفرت المحادثات مع الجمعية التونسية للبنوك والبنك التجارى الايطالى والبنك التجارى الالمانى وبنك أمريكا عن انشاء الاتحاد الدولى للبنوك برأس مال قدره ٧٠٠٠٠٠٠ دينار الذى قام بعمل وكالاتنا ابتداء من ٢ يناير ١٩٦٤ .

وبمعاونة جمهورية تشاد تم انشاء البنك التشادى للكريدى والديبو فى فبراير ١٩٦٣ برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . وهذان الاسهامان الاخيران يساعدان على اكمال تمثيلنا فى القارة السوداء حيث تقوم احدى عشرة شركة مصرفية برعاية مصالحنا » .

وقد احتفظ الفرنسيون بعلاقات نقدية وثيقة مع البلاد الواقعة فى أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ويسيطر البنك المركزى لولايات أفريقيا الغربية Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest على النقد فى كل من موريتانيا والسنغال وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى والنيجر ، وما زالت العملة التى يصدرها البنك تسمى بالفرنك C.F.A (وكانت هذه اختصار الكلمات Colonies Francaises d'Afrique) أى مستعمرات أفريقيا الفرنسية ، أما الآن فنفس الحروف C.F.A. هى اختصار للكلمات Communauté Financière Africaine . وقد أنشئت لجان مالية فى الدول المختلفة ويمثل فيها الافريقيون تمثيلا طفيفا .

ولا ينطبق هذا على البنك المركزى لولايات أفريقيا الاستوائية والكمرون B.C.E.A.C. الذى يختص بالكونغو (برازفيل) وجابون وجمهورية أفريقيا

الوسطى وتشاد ، والكمرون ، وتمتلك اللجان المالية الوطنية نفس السلطات التي كانت لها في افريقيا الغربية الفرنسية السابقة ويتكون المجلس الادارى من فرنسيين .

وكما سبق ان اشارت جماعة للبحوث في قسم الاقتصاد بجامعة غانا الى ان اهم ما يميز كتلات النقد ان الاحتياطي من النقد الاجنبى لدول منطقة الفرنك السويسرى موجود كله في فرنسا نفسها ، وتقوم هذه بتقرير نصيب كل عضو على انفراد ، ولكن لا يمكن للعضو ان يسحبه الا بحدود تنظمها اتفاقية ثنائية مع الحكومة الفرنسية، أما سياسة النقد المحلية والاشراف على النقد الاجنبى والسياسة الضرائبية ، فيجب ان تعمل داخل نطاق الاطار الذى يحدده الفرنسيون » .

وهناك بعض المستعمرات الفرنسية السابقة مثل تونس والمغرب والجزائر ومالى وغينيا قامت منذ حصولها على الاستقلال بانشاء بنوك وعمليات خاصة بها ، ولكنها ما زالت تربط تقدها بالفرنك الفرنسى .

ولقد أصاب وجود نقد مستقل نمو التجارة في افريقيا بالضرر ، لقد ادى هذا الى خلق تجارة غير شرعية والى خسارة فى اليراد فى بلاد كثيرة مما يجعل مهمة انشاء سوق افريقية مشتركة أمرا عسيرا ، ومثلها مثل الحدود السياسية المصطنعة القديمة التى هى اثر من آثار العهد الاستعمارى فان هذه المناطق المالية المختلفة تساعد على تأكيد الاختلافات فى الوقت الذى يجب ان تعمل فيه الدول الافريقية المستقلة على توحيد تنميتها الاقتصادية .

انها تطيل الصلة بالدول المستعمرة السابقة كما تقوى قوى الاستعمار الجديد .

ولقد خطونا خطوة الى الامام فى سبيل تحقيق التعاون الاقتصادى فى القارة فى شهر سبتمبر ١٩٦٤ عندما انشأنا بنك التنمية الافريقى ، ومقره فى ابيدجان بساحل العاج وتقتصر عضويته على الحكومات الافريقية المستقلة . ويتولى السلطة

فى البنك مجلس المديرين ، كل مدير يمثل احدى الدول الاعضاء ، وهدف البنك هو الاسراع فى عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى بين الدول الاعضاء ، ولتحقيق هذا الهدف يشجع البنك استثمار رأس المال العام والخاص فى أفريقيا •

وبينما نشجع الاستثمار الاجنبى الخاص الا أننا ننظمه بحيث يوجه الى قطاعات التنمية الهامة دون أن نتيج فرصة كى يتحكم الاجانب فى هذه القطاعات ، وهنا نرى الحاجة ماسة أيضا الى وجود تخطيط موحد ، وبمعاونة حكومة موحدة وقانون للقارة يتحكم فى الاستثمار الاجنبى يستطيع بنك التنمية الافريقى أن يسير قدما نحو الاسراع فى عمله الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية للقارة •

الفصل السابع عشر

الصناعات الجديدة وأثرها على الدول المنتجة للمواد الأولية

ان الحرب العالمية الثانية التي كانت تجرى على نطاق يشمل كل الكرة الأرضية تقريبا كانت تتطلب العبقرية العلمية الابتكارية بشكل لم يسبق له مثيل، ولكنها كانت كلها تسير نحو هدف واحد هو الدمار . كانت الحاجة تدعو الى كميات ضخمة من العتاد والى كميات ضخمة من التموين وخدماته ، وكلها تخدم غرضا واحدا هو القضاء على الشعوب ومحو المدن ، وكان هذا يتطلب معاونة الحكومات لاعمال البحث الخاصة بابتكار الطرق الجديدة للانتاج على نطاق واسع ، وكانت الولايات المتحدة التي أصبحت الترسانة الأولى لحلفائها الغربيين من أولى الدول التي عمدت الى تعديل جهازها الصناعي حتى يتكيف مع الطرق الحديثة في نهاية الحرب، ومنذ ذلك الوقت زادت الحاجة الى اعادة تعمير المدن المخربة والى اصلاح الاقتصاد المتصدع من سرعة هذا الاتجاه ، وزاد من هذه السرعة أيضا سياسة التطويق والمغامرات العسكرية - مثل فيتنام وقبرص وكوريا - والحرب الباردة وتخزين الاسلحة وسباق الصواريخ وسباق بناء سفن الفضاء ، وينتشر بسرعة أيضا الاتجاه نحو الاوتوماتيكية ونحو استخدام الالكترونيات كما هو حادث الآن في أمريكا حيث يحاولون في كل انتاج على نطاق واسع أن يحل زر من الأزرار محل العمل اليدوي .

وقد أدى التقدم في القدرة الانتاجية الى زيادة الطلب على مواد الصناعة الاولى ، كما نشأت تشكيلة كبيرة من المواد الحام التركيبية التي يساعد بعضها المنتجات الطبيعية كما يحل بعضها الآخر محل هذه المنتجات . وكان لهذا اثره على أسعار المواد الاولى الطبيعية في السوق وهي حقيقة أوضحها رئيس مجلس ادارة اتحاد مناجم كاتنجا العليا في اجتماع حملة الاسهم المنعقد في عام ١٩٦٤ . وتقع بورصة المعادن في لندن - وهي الهيئة المتحكمة في الاسعار العالمية للمعادن- تحت نفوذ كبار المنتجين والمنقبين مثل اتحاد المناجم نفسه والشركات المتصلة به مثل شركة الاختيار الروديسية وشركة كوزنك ريو تنتو وشركة المعادن المتحدة وشركة لندن للقصدير .

ويهدد المشتغلون بتجارة الكاكاو البلاد المنتجة بانهم سوف يستخدمون المواد التركيبية البديلة ، كذلك نجد أن البلاد التي تقوم بزراعة المطاط تعارض استخدام المنتجات الصناعية ، وكما أن ارتفاع أسعار المنتجات الاولى وذبلتها يتحكم فيه المنتجون المحتركون كذلك نجد أن التهديد باستخدام المواد التركيبية ليس بالتهديد الذي يحتقر شأنه وذلك لأن المتحكمين في المواد الطبيعية هم المنتجون للمواد الصناعية ، ولهذا يحرص منتجو المواد التركيبية على ألا يمنعوا في منافسة المنتجات الطبيعية ، مثال ذلك : نجد أن شركة دنلوب لا تنشط كثيرا في صناعة المطاط الصناعي بسبب مزارعها الواسعة في الملايو .

ويستغل عمالقة المطاط في أمريكا - فايرستون ، جودرتش ، جودير مطاط الولايات المتحدة - في انتاج المطاط الصناعي، فتعمل شركة مطاط الولايات المتحدة في مزرعة للمطاط في الملايو وأندونيسيا ومساحتها ٩٠.٠٠٠ فدان بالإضافة الى امتيازات لها في البرازيل وفنزويلا وكولمبيا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية . ويوجد مطاطها الصناعي ومصانعه في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة حيث اليد العاملة أرخص من الشمال ، وفي عام ١٩٦٢ زاد نطاق انتاجها من البلاستيك كما زاد انتاج مادتها « الكرالية » والاخيرة هي خليط من المطاط والبلاستيك يستخدم في السيارات وفي الاجهزة الاخرى التي كانت تستخدم المطاط قبل ذلك .

وتمتلك شركة جودير - وهي إحدى الشركات العشرين الكبرى في الولايات المتحدة - مزارعها من المطاط في أندونيسيا وكوستاريكا والبرازيل وجواتيمالا ، وهي تدبر مصانع للمطاط الصناعي في هوستون بتكساس واكرون باوهيو ، وفي عام ١٩٦١ زادت امكانيات الشركة في مجال البحوث الخاصة بالمطاط والبلستيك وغيرهما بمقدار ٣٠٪ ، وأصبحت الشركة مهتمة بالكيماويات والملاحة الجوية .

وقد أصبحت شركة فايرستون مضفة في الافواه في أفريقيا الغربية ، والى أن قدمت شركات التنقيب عن خام الحديد كانت هي المسيطرة على اقتصاد ليبيريا ، وما زالوا يطلقون عليها هناك « ملك المطاط » وكغيرها من عمالقة شركات المطاط فانها تحصل على مطاطها من مزارعها في دول أمريكا اللاتينية وفي سيلان ، ولها ثمانية وخمسون مصنعا في الولايات المتحدة منها أربعة لصناعة المطاط الصناعي وواحد بغرض الدفاع الوطني ، ولها كذلك ثلاثة وخمسون مصنعا منتشرة في أنحاء العالم وخاصة في نصف الكرة الغربى .

وتأخذ شركة جودريتش نفس الوضع . وهي منتجة للراتنج ذات الماركة التجارية - جيون - وهي تتحكم في شركة جيون البريطانية متعاونة مع شركة التقطير وهي التي تتحكم في تجارة الوسكى والجن في بريطانيا العظمى ، ومعهما أكثر من مائة شركة فرعية تشتغل في المركبات الكيماوية وفي الكحول الصناعي وفي البلاستيك وفي سبائك المغنسيوم التي تستخدم في آلات الثغاثات وفي غيرها من العمليات الاخرى ، ومن بين الشركات التابعة لجودريتش شركة صناعات B. T. R. التي تضم فيما تضم شركة الاطارات والمطاط البريطانية والشركة الولية للمطاط الصناعي ، ومزارع المطاط التي تمتلكها شركة جودريتش موجودة في ليبيريا وفي أمريكا اللاتينية وفي الملايو ، وتتصل هذه الشركة بشركة A.K.U. بهولندة مكونة شركة لصناعة المطاط Algemene Kunstzijde Unie الصناعي الذى يستخدم في أغراض خاصة وهي التي تتحكم في كبار منتجي المطاط من الفرنسيين مثل كليجر كوتبس ، ومثل شركتى فايرستون ومطاط الولايات المتحدة لها شركات تتبعها في اليابان .

فهذه الشركات وغيرها من شركات المطاط الدولية الرئيسية مثل شركة بيرلى الايطالية ومثل شركتى كونتيننتال وفينكس الالمانيتين ومثل شركتى ميشلان وكليجر كولومبوس الفرنسيتين ومثل شركة دنلوب البريطانية تكمل الدائرة الصغيرة من الشركات التى تسيطر على انتاج العالم من المطاط ، وكلها تقوم بانتاج المطاط الصناعى وغيره من المواد التركيبية • وتدل وسائل الاعلان العنيفة التى تستخدمها هذه الشركات فى كل بلاد العالم على المنافسة الحادة بينها من أجل الحصول على الاسواق • ونجد أن لكل منها مصانع وعددا من الوكلاء والممثلين منتشرين فى أنحاء الكرة الارضية •

ويوضح هذا العرض الموجز للشركات المحتكرة لانتاج المطاط علاقاتها بعضها ببعض وسيطرتها الكاملة على كل من المطاط الطبيعى والصناعى فى جميع أنحاء العالم • ويتضح أكثر اذا ما توغلنا بعمق فى عمليات الشركات الصناعية كيف أن هذه الشركات تسعى استغلال الدول النامية اساءة بالغة •

ولما كانت الدول الصناعية هى التى تقوم بصناعة المنتجات الاساسية الجديدة اللازمة للصناعات الجديدة كانت هى المستثمرة الكبرى وصاحبة الامتياز فى الحصول على المواد الاولى المأخوذة من البلاد غير الصناعية ، ومن بين هذه البلاد استراليا وكندا وهما تعتبران لاغراض عملية مستعرات مالية لرأس المال الغربى الذى يسيطر عليه الامريكيون •

ونظرا لما يتطلبه اكتشاف المنتجات الجديدة والوصول بها الى حد الكمال ، ونظرا لما يتطلبه انشاء المصانع التى تقوم بانتاجها ، ونظرا لضخامة رؤوس الاموال المطلوبة لهذا الغرض أصبح انتاج هذه المواد الصناعية حكرا على قلة من أضخم المؤسسات العالمية مثل شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية I. C. I. وشركة ديبونت دينيمور وشركة اتحاد كاربيد وشركة كودتول وشركة سينا وفيسكوزا وشركة مونتي كاتيني وشركة A.K.U. وشركة يونيليفر والشركة الثلاثية المكونة من فاربن باير وهوشست و B.A.F.S. وشركة داو الكيماوية ،

وشركة كبريت خليج تكساس وشركة لونزا وشركة سيشيم ، وتصل الشركة اليابانية المتفرعة من شركات ميتسوى - وهى شركة تويو رايون - بكبريات الشركات الامريكية والاوربية مثل شركات ديونوت، I. C. I. وموتنى كاتينى ، وقد اهتمت بها شركة ديونوت فى أثناء احتلال امريكا لليابان عقب الحرب العالمية الثانية ، وتقوم هذه الشركات العملاقة بتجميع قواها من أجل السيطرة ، ونجد بينها منافسة وحشية طوال الوقت بفرض احتكار الاسواق واحتكار منابع المواد الاولية اللازمة لا لانتاج المواد الصناعية (التركيبية) فحسب ولكن من أجل انتاج الصناعات المعدنية والالكترونية والنووية التى أصبحت جزءا لا يتجزأ من توسع ما بعد الحرب ، ولذلك لم يعد عجيبا حتى أثر نظرة عابرة على مصالحها أن نرى تغلفها فى استغلال المواد الخام فى القارة الافريقية حتى وان كانت تحركاتها المالية تبدو وكأنها بعيدة كل البعد عن هذه العمليات .

وعندما كانت فكرة انضمام او اندماج شركة كورتول مع شركة I. C. I. محل نظر فى عام ١٩٦١ كان لها رد فعل فى العالم كله ، ولكن لا نستغرب ذلك اذا ما استعرضنا تشعباتها واستعرضنا مركز شركة I. C. I. فى أسواق العالم الصناعية والتجارية ، وتمثل شركة ، I. C. I. أكثر من ٣٠٪ من الصناعات الكيماوية البريطانية و ٨٨٪ من رأسمالها موزع فى خمسين دولة ، ويبلغ رأس المال المرخص لها به عدة أضعاف ميزانية معظم الدول الافريقية ، وكان فى نهاية عام ١٩٦٢ - ٣٠٣ر٣٩٣ر٩١٠ جنيه استرلينى ، وهذا الرقم أكبر من ميزانية جنوب أفريقيا التى تعتبر أكبر بلاد القارة الافريقية من جهة التصنيع، وقد تمكنت هذه الشركة من انتاج المواد الكيماوية ومواد الصباغة والبويات والالياف والبلاستيك والمواد الكيماوية العضوية الثقيلة والمفرقات والاسمدة وأن تنشئ فى عام ١٩٦٢ شركة جديدة هى شركة صناعات المعادن الامبراطورية بفرض أن تركز جهودها على جانب من أعمال الشركة يختلف اختلافا بينا عن نشاطها الكيماوى الاساسى - مصالحها المتصلة بالمعادن غير الحديدية - فيما عدا الالومنيوم وفى الميدان الاخير تتصل شركة I. C. I. مناصفة مع شركة الكوا (شركة امريكا للالومنيوم) التى هى عبارة عن امبراطورية مصالح ميلون .

ويوجد لشركة صناعات المعادن الامبراطورية مصالح فى شركة اكستنديد ميرفس تيوب ٠ ولشركة ستيوارت ولوينز نفس المصالح ٠ والاخيرة عبارة عن شركة رأس مالها ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتعمل فى تشغيل مسبك للحديد المطاوع المستعمل فى صنع المواسير المتنوعة الاشكال ، وعن طريق الفروع والشركات المتصلة بها وعن طريق وكلائها فى انحاء العالم تمتلك شركة ستيوارت ولوينز مكانا مرموقا فى جميع الاسواق الدولية ، ومن بين هذه ٧٠٪ من شركة ستيوارت ولوينز بجنوب افريقيا ، وتسيطر الاخيرة على ست شركات تعمل فى جنوب غربى افريقيا وروديسيا وجنوب افريقيا ، ولها ١٣٪ فى مشروع الصلب بزامبيا وفى شركة الحديد والصلب الروديسية ، والشركة الاخيرة هى فرع من فروع الشركة الانجليزية الامريكية الروديسية التى تتحكم فيها وتسيطر عليها الشركة الانجليزية الامريكية بجنوب افريقيا ، وقد صادف شركة ستيوارت ولوينز منافسة من الشركات الاحتكارية الامريكية فى جنوب افريقيا حيث كان فرع الشركة يجرى مفاوضات مع الولايات المتحدة ومع الجماعات البرازيلية بغرض انشاء مصنع الى جانب المصنع القائم بالقرب من جوهانسبرج ، وكان الامريكيون ومن خلفهم اتباعهم البرازيليون يحاولون فرض مادة على الاتفاقية لتخفيض مساهمة شركة ستيوارت ولوينز من ٥١٪ الى ٢٥٪ فى حالة ما اذا حدث أن أممت صناعة الصلب فى المملكة المتحدة .

وتقوم شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية I.C.I. بمعانة حكومة جنوب افريقيا لبناء صناعاتها الكيماوية وصناعاتها الخاصة بالاسلحة وذلك عن طريق شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية بجنوب افريقيا وشركة المفرقات الافريقية والصناعات الكيماوية التى تشترك فيها مع شركة دى بيرز ، وتقوم شركة المفرقات الافريقية بتزويدها بكثير من المواد اللازمة لمصنع غزل النيلون الذى يقوم ببثائه غزالو النيلون البريطانيون والذى يتكلف ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى بلفيل بالقرب من كيب تاون ، ويقف الفرع الروديسى لشركة المفرقات الافريقية من وراء بناء مصنع السماد الذى سيبنى فى ليفنجستون بزامبيا والذى

يتكلف ٢٠٠٠.٠٠٠ جنيه بمعاونة الحكومة التى تقوم فى نفس الوقت بمساعدة الشركة لإنشاء مصنع آخر فى دوروا بروديسيا لاستغلال الفوسفات .

ولقد زاد استهلاك الوقود والمعادن العامة زيادة خيالية منذ الحرب لدرجة أن الدول الرأسمالية الغربية واليابان لجأت الى الدول المتخلفة صناعيا طلبا للكميات الزائدة ، وقبل الحرب كانت الدول الصناعية تعتمد أساسا على رصيدها من خام الحديد ، أما اليوم فشركات الحديد والصلب العملاقة سواء فى أوروبا أو أمريكا أو اليابان - بالإضافة الى استثماراتها فى كندا وأستراليا - فقد تحولت أكثر من ذى قبل الى أفريقيا للحصول على المواد الإفريقية ، فهناك الأيدى العاملة رخيصة ، وهناك امتيازات ضرائبية ، وهناك حكومات ذات سياسة تفتح آفاقا بعيدة لمكاسب طائلة من موارد لا تنفذ ولقد صرح مستر م . د . بنجارت نائب رئيس شركة نيومونت للتعدين - وهى شركة أمريكية كبرى لها استثمارات شبه ثابتة فى التعدين والبتترول الخام - أن الشركات الأمريكية يمكنها أن تحصل فى أفريقيا على أرباح طائلة أكثر بكثير مما تحصل عليه فى استثماراتها بالولايات المتحدة ، ومستر بنجارت يعرف جيدا ما يقول لأن شركة نيومونت تشترك مع مجموعة من الشركات فى أكبر المشروعات الإستغلاية فى شمال وجنوب أفريقيا مثل شركة أوكيب للنحاس وشركة تسوميب وشركة بالابورا للتعدين وتساهم بنسبة ١٢.١٪ فى مناجم قبرص . ويمكننا أن نتخيل الأرباح الخيالية التى يحصلون عليها اذا تذكرنا أن متوسط أجر العامل الأمريكى فى الساعة هو دولاران وسبعين سنتا فى مقابل عشرة سنتات فقط هى متوسط أجر العامل الإفريقى ، ولا عجب إذن أن نرى أن رأس المال الخاص بشركة نيومونت والمستثمر فى شركة تسوميب قد تضاعف عشرين مرة فى مدى ثلاث سنوات .

وتواجه البلاد الإفريقية مشكلة حاجتها الى تحويل اقتصادها الذى يكاد لا يفى بضروريات حياتهم الى شكل آخر كفيصل بأن يحسن من أحوال معيشة سكانها ، ولكن بدلا من أن تقوم الحكومات الإفريقية بعمل موجد من شأنه تجميع رؤوس الأموال لبناء اقتصاد أفريقى صلب نجد أنها تمنح امتيازات لاستغلال

مواردها من المعادن والزراعة والغابات وتكون النتيجة نمو صناعات الدول الاستعمارية وتقدم اقتصادها ، ولا توجد لدى أى شركة النية الصادقة لإنشاء صناعات كاملة فى أى دولة من هذه الدول الأفريقية بغرض تنمية هذه الدول اقتصاديا ، كما لا نتوقع أن يوفر العائد الناتج عن تصدير المنتجات الأولية من التعدين أو الزراعة أو الغابات رأس المال المرتقب الذى يساعد فى نشأة الصناعة فى البلاد الأفريقية •

إن العائد الذى تحصل عليه الدول المصدرة للمنتجات الأولية لا يكاد يذكر إذا قورن بالأرباح الطائلة التى تحققها شركات الاحتكار صاحبة الامتياز والتى تلعب دورين : دور المستخرج ودور البائع • وأحسن مثل لذلك هو اتحاد المناجم • فهو يعمل فى كاتنجا فى مساحة من الأرض تبلغ ٣٤٠٠٠ كيلو متر حيث يمتلك ثلاثة مناجم للنحاس ، منجما للنحاس والزنك ، خمسة مناجم للنحاس والكوبالت ، منجما للحديد ، ومججرا لحجر الجير ، ويوصل بينها جميعا طرق وسكك حديدية تملكها الشركة ، وتصنع خامات النحاس والكوبالت والزنك - مرحلة أولى - فى ستة مصانع ، وتمتلك الشركة ستة محطات لتوليد الكهرباء - تشغل مسبك لوبومباشى ومصانع جادوتفيل شيتورو ومصانع كولويزى لويلو لتكرير النحاس والكوبالت ، وقد انتجت المصانع الأولى منه فى عام ١٩٦٢ ٢٩٥٣٦ طن بينما انتجت المصانع الثانية ٩٦٨٣ طن • ويرسل المعدن المركز الى مصانع التكرير التى تملكها شريكته الشركة العامة للمعادن ببروكسل والتى تقوم الى جانب ذلك باستخراج الراديوم واليورانيوم من كاتنجا ، كما تقوم بتكرير الجرمانيوم المستخرج بواسطة اتحاد المناجم ، أما الزنك فيرسل فى شكله المركز من كاتنجا •

ويرسل الإنتاج عبر الكنفو بواسطة شركة سكك حديد كاتنجا ديطولو - ليوبولدفيل ثم يرسل عبر البحار بواسطة الشركة البحرية الكونغولية ، وتتكفل بالتأمين عليه شركة التأمين الكونغولية والشركة البلجيكية للتأمينات البحرية والشركة الفرعية للاتحاد الملكى البلجيكى ، وتتم أعمال المصارف بواسطة الشركة البلجيكية

للبنوك وبنك الكونغو البلجيكية وشركة البنوك البلجيكية الامريكية ، وينتقل الموظفون بواسطة خط طيران سابينا • ولاتحاد المناجم ممتلكات فيها جميعها وفي غيرها كذلك .

وان من عادة هذه الشركات الاحتكارية الضخمة - وهنا يجب ان نذكر ان شركة اتحاد المناجم هي ثالث شركة منتجة للنحاس في العالم واول شركة منتجة للكوبالت - ان تحدد الاسعار التي تتفق مع نسبة الربح التي تريد ان تحققها ، طبقا لاحوال الاسواق العالمية ، ومن بين اساليبها التي كثيرا ما تلجأ اليها ان تنتج اقل من قدراتها وان تحجز بعض الانتاج وهكذا ، وكان انتاج معظم منتجي النحاس في الثلاث سنوات الماضية عبارة عن ٨٥ ٪ فقط من طاقتها ولكنها تعود الآن تدريجيا الى كامل طاقتها ، وقد قامت شركة اختيار روديسيا بتشغيل مصنعها باقصى طاقته عقب الاضراب الذي حدث في موفوليرا عام ١٩٦٣ وحللت مبيعاتها بنسبة ٨٥ ٪ ، وكانت النتيجة ان بلغت نسبة الانتاج الخام في نهاية عام ١٩٦٣ حوالي ٣٠٠.٠٠٠ طن سنوي نتيجة هذا التحديد الاختياري للانتاج ، وبلغت كمية المخزون خارج الولايات المتحدة - بقصد معاونة الاسعار - من ١٣٠.٠٠٠ طن الى ١٥٠.٠٠٠ طن • كما ثبت السعر في عام ١٩٦٣/١٩٦٢ بحوالي ٢٣٤ جنيه للطن الواحد ، ثم ارتفع طلب النحاس فنفذ المخزون منه في منتصف يناير ١٩٦٤ وارتفع السعر في بورصة المعادن بلندن ، ورفع المنتجون الروديسيون السعر الى ٢٣٦ جنيها ، وبيلو من ملاحظات رئيس مجلس ادارة شركة اتحاد المناجم ان البورصة دفعت الى هذا دفعا بالرغم من ان المنتجين كانوا قد خفضوا انتاجهم بمقدار ١٠ ٪ ، وبالرغم من الاضراب وبالرغم من خفض الانتاج كانت الارباح الصافية التي حققتها الشركة الروديسية اعلى في عام ١٩٦٣ منها في عام ١٩٣٢ واعلى بكثير من عام ٨٩٦٠ عندما كانت الاسعار مرتفعة ، وقد بلغ العائد في عام ١٩٦٠ - ٣١٠.١٩.٠٠٠ جنيه ، وفي عام ١٩٦٢ - ٤٦٢.٢٩٨.٠٠٠ جنيه وفي عام ١٩٦٣ - ٥٠٩.٩٣١.٠٠٠ جنيه • وبلغت الارباح بعد استنزاف الضرائب ٧٦٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٠ و ٧٣٣.٥٠٠ جنيه في عام ١٩٦٢ و ٨٢٧.٣٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣ وكان هذا نتيجة تكديس الكميات المخزونة .

وكثيرا ما نقرأ عن الاسعار المرتفعة للنحاس والقصدير والزنك وغيرها ، وما لا يمكن فهمه هو أن هذه الاسعار هي اسعار السلع في الاسواق الصناعية في شكلها الاول . وتترك هذه المعادن موطنها الاصل وهي في حالتها الاولى كخام أو بعد أن تمر في مرحلة أولى من مراحل التحويل تكون نتيجتها عائدا رمزيا للبلاد المصدرة . وهذا العائد لا يكاد يذكر إذا قورن بما يضاف على قيمة المعادن في اللحظة التي تشحن فيها ، ونحن نعرف أن السفن متصلة - اما مباشرة أو غير مباشرة - بالمنتج الاصل كما هو الحال مع اتحاد المناجم ، وتحصل الشركات صاحبة الامتياز على الفرق بين القيمتين - قيمتها في البلاد المنتجة وقيمتها في البلاد الاجنبية كما تستفيد مؤسسات الشحن والنقل والمصارف والتأمين والتصنيع والبيع المتصلة بها ، وقد عبر عن ذلك فكتور برلوفى كتابه « الامبريالية الامريكية » ص ٦٢ بقوله : « ان البلاد الضعيفة التي لا تمكنها مواردها من بناء السفن وخطوط الطيران يجب أن تدفع الضريبة الى شركات النقل الامبريالية على البضائع التي تستوردها وتصدرها ، وان البلاد التي تفتقر الى الموارد المالية المناسبة يجب أن تدفع اجرا الى مراكز رأس المال نظير التسهيلات المصرفية والتأمين » .

اما المبالغ التي تترك في البلاد المنتجة لدفع أجور العمال فهي تافهة ، فأكثر من ٥٠ ٪ من الدخل القومي للكنغو كان يدخل بانتظام في جيوب المستوطنين الاوروبيين والشركات الاجنبية ، وكان الباقي يوزع على قطاعات الاقتصاد المختلفة . وعلى هذا لا يبدو غريبا أن يعيش الاربعة عشر مليوناً من الكونغوليين في فقر مدقع ، وفي جابون يذهب ثلث الدخل القومي الى جيوب غير الافريقيين ، ويذهب خمسا الدخل القومي في ليبيريا الى الشركات الاجنبية (وذلك طبقاً لتقرير الامم المتحدة في ٧ يناير ١٩٦٤) . وإذا حاولت الدول الافريقية المستقلة أن تفرض بعض الضرائب على أرباح هذه الشركات. قامت الصحف الامبريالية وعبرت عن استيائها وأصدرت تحذيراتها بان الدول الافريقية سوف تخنق الاستثمار الاجنبى اذا ما استمر تعديها على حقوق المستوطنين الاجانب .

وقد طلعت صحيفة لندنية في ٢٨ يناير ١٩٦٤ بمقال عنوانه « ضرائب غانا تصيب شركة اشانتى فى الصميم » ونشرت ارقاما تبين بها أن الضرائب التى فرضتها حكومة غانا قد خفضت ارباح شركة مناجم الذهب باشانتى من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣/١٩٦٢ جنيه فى عام ١٩٦٣/١٩٦٢ . وبالرغم من ذلك فقد بلغت نسبة ربح السهم ٣٧٪ بعد أن كانت ٥٠٪ وبعد أن كانت اعل من ذلك فى السنوات السابقة . مع أن رأس مال الشركة الاصلى كان ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ثم ارتفع نتيجة الاحتياطى والارباح الماضية والحاضرة حتى وصل الى ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وان مقدرة الشركة على دفع فوائد الاسهم دليل على وفرة ما لديها من الاحتياطى الذى جمعته مدة قيامها بعملياتها بالإضافة الى ما قد سحب من رأس المال .

ويدر الماس ايرادا اضافيا فى بلاد غرب أفريقيا نتيجة حصولها على بعض الارباح التى كانت تدخل قبل ذلك جيب شركة Consolidated African Selection Trust - CAST وشركة دى بيرز Beers وقد أصبح لغانا سوق للماس وادارة حكومية للتسويق تأخذ العمولة التى كان يأخذها وسطاء شركة دى بيرز . وكانت CAST تبيع أكثر فى سيراليون ثم فرض أجر للخدمة تتقاضاه الادارة الحكومية مما أثار الاحتجاج . ومع ذلك فقد استطاعت شركة كاست أن تعلن ثبات ارباح أسهمها فى عام ١٩٦٢/١٩٦٣ بمقدار ٣ شلن و ٦ بنس عن كل سهم كانت قيمته ٥ شلنات (٧٠٪) . وكان عند الاسهم الصادرة هو ١٨١٩٨٠٦٥ و١٨١٩٨٠٦٥ والمرخص به هو ٢.٠٠٠.٠٠٠ سهم ، وفى أقل من ٢٠ عاما وصل رأس مالها الى ٥٤٩٦٦٣.٠٠٠ جنيه بينما كان رأس المال الاصلى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . وبالإضافة الى ذلك بلغت قيمة الماس المخزون فى آخر العام ٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

وتدفع أفريقيا ارباحا أخرى على شكل ائمان للبضائع والخدمات التى تجبر على شرائها من الشركات الاحتكارية التى تقوم باستخراج المواد الأولية . وهذا هو الضغط الشديد الذى يقاسى منه أفريقيا والذي زاد أكثر من ذى قبل منذ الحرب العالمية الاولى ، وقد قدر خبراء الأمم المتحدة أن البلاد غير المستقلة قد دفعت من

٢/٣ الى ٣ بليون دولار فى عام ١٩٤٧ أكثر مما كانت تدفعه لوارداتها من السلع المصنوعة فى عام ١٩١٣ ، ويدل فهرست هيئة التغذية والزراعة أنه فى المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦١ قد هبط عائد المواد الأولية من ٩٧ الى ٩١ (٧٠ للكاكاو والبن والشاي) بينما ارتفع عائد البضائع المصنوعة من ٨٨ الى ١١٠ ، وبالنسبة للصلب الذى يعتبر سلعة لا غنى عنها للبلد النامية وصل العائد الى ١٣٤ ، وطبقا لميزان التبادل بين البلاد المنتجة للمواد الأولية والبلاد المصدرة للبضائع هبط الميزان من ١١٣ الى ٨٢ لغير مصلحة البلاد المنتجة للمواد الأولية ، وبلغت قيمة صادرات غانا فى عام ١٩٦٢ نفس قيمة صادراتها فى عام ١٩٦١ ولكن زاد حجمها بمقدار ٦ ٪ وانخفضت قيمة الواردات فى عام ١٩٦٢ بمقدار ١٦ ٪ بينما انخفض الحجم بمقدار ١٤ ٪ فقط ، أما فى جمهورية الكونغو (براافيل) فبينما ارتفعت الصادرات فى عام ١٩٦٢ عن صادرات عام ١٩٦١ بمقدار ٧٧ ٪ فقد انخفضت الواردات بمقدار ١٥ ٪ ولم تكف قيمة الصادرات لتغطية نصف قيمة الواردات .

(تقرير الأمم المتحدة - ديسمبر ١٩٦٣)

الفصل الثامن عشر

تركيب الاستعمار الجديد وتشكيله

وحتى نستطيع أن نضع حدا للتدخل الاجنبى فى شئون الدول النامية كان لزاما علينا أن ندرس ونتفهم ونكشف ونحارب بنشاط الاستعمار الجديد فى أية صورة يتسكر فيها ، فطرق الاستعمار الجديد بارعة ومتنوعة ، وهى لا تقتصر على المجال الاقتصادى ولكننا نراها فى الميادين السياسية والدينية والايديولوجية والثقافية •

وعندما وجدت الامبريالية نفسها تواجه شعوبا مكافحة ، هى شعوب المستعمرات السابقة فى آسيا وفى افريقيا وفى الخليج الكاريبى وفى امريكا اللاتينية غيرت من أساليبها ، ودون شعور بتأنيب الضمير استغنت عن اعلامها بل واستغنت عن بعض موظفيها المكروهين ، وادعت أن هذا معناه منح الاستقلال لرعاياها السابقين ثم اعقبت ذلك بمعونة لتحقيق التنمية فى هذه المستعمرات السابقة ، وتحت ستار مثل هذه العبارات أخذت تبسكر الطرق التى لا عدد لها لتحقيق أهدافها التى اعتادت أن تحققها باسم الاستعمار السافر •

ان حملة هذه المحاولات الحديثة لتخليد الاستعمار بينما يدور الكلام حول « الحرية » هو ما نطلق عليه اسم « الاستعمار الجديد » •

وعلى راس دول الاستعمار الجديد الولايات المتحدة التي ظلت تمارس سلطانها في أمريكا اللاتينية أمدا طويلا ، ثم اتجهت مترددة أولا نحو أوروبا ثم اتجهت إليها بعد الحرب العالمية الثانية بقدم ثابتة عندما كانت معظم دول هذه القارة مدينة لها ، ومنذ ذلك الوقت بدأ البنتاجون يعمل باتقان مخطط وعناية كاملة بالتفاصيل لتثبيت صعوده ، والدليل على ذلك واضح في جميع أنحاء العالم .

من هو الحاكم الحقيقي في بريطانيا العظمى وفي ألمانيا الغربية وفي اليابان ، وفي أسبانيا وفي البرتغال وفي إيطاليا ؟ وإذا كان جنرال ديغول يحاول أن يفلت من سيطرة الولايات المتحدة الاحتكارية فكيف نفسر تجاربه في الصحراء الكبرى ، جنود مظلاته في جابون ، رحلاته إلى كمبوديا وإلى أمريكا اللاتينية !

وتختفى وراء هذه الاسئلة اذرع اخطبوط وول ستريت الممتدة ، وان الكئوس التي يفرغ فيها الدماء التي يمتصها والقوة البدنية التي يملكها مستمده مما يطلقون عليه اسم « الحكومة المستترة » التي هي ثمرة لعلاقة وول ستريت مع البنتاجون ومع أجهزة المخابرات المتنوعة .

وانى اقتبس من كتاب « الحكومة المستترة » تأليف دافيد وايز وتوماس روس العبارة الآتية :

« الحكومة المستترة ٠٠٠ هي تجمع فضفاض غير محدد لافراد وهيئات ينتمون إلى أجزاء كثيرة من الحكومة الظاهرة ، ولا تقتصر هذه الحكومة المستترة على ادارة المخابرات المركزية ، وان كانت هذه الادارة هي قلبها النابض ، بل ولا تقتصر على تلك الادارات التسع التي تكون ما يطلق عليه مجتمع المخابرات وأعنى به مجلس الأمن الوطنى ، ادارة مخابرات الدفاع ، ادارة الامن القومى ، مخابرات الجيش ، مخابرات البحرية والبحوث ، لجنة الطاقة الذرية ، ادارة المباحث الفيدرالية .

وتضم الحكومة المستترة بالإضافة الى هذه جميعها عدة هيئات ووكالات اخرى ، بالإضافة الى أفراد آخرين ، يبدون في الظاهر كأنهم جزء عادي من الحكومة التقليدية - بل وأكثر من ذلك فإن هذه الحكومة المستترة تضم مؤسسات تجارية تبدو وكأنها مؤسسات خاصة .

ولقد بدأنا نحس أن هذه الحكومة الشبحية هي التي تشكل حياة ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩٠٠ من الأمريكين ٠٠ وقد يحدث أن يرتاب الشخص المطلع على بواطن الأمور في أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتبع في سياستها الخارجية العلنية اتجاهها معينا ثم تعمل سرا عن طريق الحكومة المستترة في اتجاه مضاد .

ان الحكومة المستترة حديثة العهد نسبيا ، فقد نشأت نتيجة عاملين متصلين ، أحدهما أن الولايات المتحدة احتلت بعد الحرب العالمية الثانية مكان الصدارة بين مختلف القوى الدولية ، وثانيهما أن مكانتها هذه تهددها الشيوعية السوفيتية ٠٠

وأصبحت شبكة المخابرات في سنة ١٩٦٤ جهازا خفيا ضخما يستخدم سرا ما يقرب من ٢٠٠ر٠٠٠ شخص وينفق عدة بلايين من الدولارات في السنة «

وهناك من قلعة الاستعمار الجديد وحصنه يوجد الجهاز الذي يتولى الآن توجيه كل أجهزة المخابرات في البلاد الغربية سواء أكان هذا التوجيه بواسطة الاقناع أو بواسطة استخدام العنف ، وكانت النتائج مواتية في الجزائر أثناء مؤامرة ابريل ١٩٦١ التي قامت ضد قواد ديجول ، كذلك كانت النتائج في جواتيمالا والعراق وايران والسويس وفي حادث قيام الطائرة U 2 باختراق الفضاء السوفيتي ، هذا الحادث الذي قضى على مؤتمر القمة الذي كان انعقاده مرتقبا ، وكذلك في ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية - في اضطرابات ١٩٥٣ - وفي أزمة المجر الفاشلة عام ١٩٥٩ وفي أزمة بولسدة عام ١٩٥٦ وفي كوريا وبورما وفورموزا ولاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية ، وكذلك يلعب دوره في اضطراب الكونغو (ليوبولدفيل) الذي بدأ باغتيال لوموبا وما زال مستمرا

حتى الآن • كذلك نراه فى حوادث كوبا وتركيا وقبرص واليونان وفى غيرها من الاماكن التى هى أكثر من أن تحصى احصاء كاملا •

فما هو الهدف الذى تحققه هذه الاحداث التى لا عداد لها ؟ ان الهدف العام قد سبق ذكره ، ألا وهو ممارسة الاستعمار بينما يتشددون بالكلام عن الاستقلال •

ونجد فى الجبهة الاقتصادية ان العامل القوى المناصر لشركات الاحتكار الغربية والمعادى أو الضار للدول النامية هو سيطرة رأس المال الدولى على الاسواق العالمية وعلى أسعار السلع التى تباع وتشتري فيها • وفى المدة بين عامى ١٩٥١ و ١٩٦١ - باستثناء البترول - انخفض مستوى أسعار المواد الاولية العام بنسبة ٣٣١٪ بينما ارتفعت أسعار البضائع المصنوعة بنسبة ٣٥٠٪ (وارتفعت أسعار الآلات والمعدات بنسبة ٣١٣٪) • وفى نفس هذه المدة - العشر سنوات - بلغت خسارة الدول الآسيوية والافريقية وأمريكا اللاتينية - اذا أخذنا أسعار ١٩٥١ كاساس - حوالى ٤١٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار • بينما فى نفس المدة أيضا ارتفع حجم صادرات هذه البلاد الا أن ما حققته من نقد أجنبى نظير هذه الصادرات قد انخفض •

والاسلوب الثانى الذى يلجأ اليه الاستعمار الجديد هو فائدة الديون المرتفعة ، وتبين الارقام المأخوذة من البنك الدولى عام ١٩٦٢ أن احدى وسبعين دولة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت ديونها الاجنبية تبلغ حوالى ٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولارا تدفع عنها فوائد ومصاريف خدمات تبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولارا ومنذ ذلك الوقت قدرت هذه الديون الاجنبية فى هذه المناطق بأنها كانت تزيد على ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه • وبلغت نسبة فوائد الديون فى عام ١٩٦١ أكثر من ٥٪ بالنسبة لثلاثة أرباع الديون ، وتصل الفوائد فى بعض الحالات الى ٧٪ أو ٨٪ وفى نفس الوقت كان يحدث أن يكون أجل هذه الديون قصيرا ومرهقا للدول المدينة •

وبينما بلغت رموس الاموال الاجنبية المصدرة الى ست وخمسين دولة نامية ما بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٢ مبلغ ٣٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بلغت الارباح والفوائد المأخوذة عليها من الدول المدينة أكثر من ١٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وقد برزت طريقة التغفل عن طريق المعونة الاقتصادية اخيرا عندما بدأت بعض الدول في رفضها ، ومن بين الدول التى رفضت المعونة سيلان-واندونيسيا وكمبوديا ، وقد قدر المتوسط السنوى لمثل هذه المعونة فى المدة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ بمقدار ٢٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وفى المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ بمقدار ٤.٠٠٧.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وفى المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ بمقدار ٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وإذا أخذنا احدى السنوات « كمينة » - ١٩٦١ مثلا - نجد ان متوسط المبالغ المسحوبة من البلاد المعانة بواسطة البلاد المينة هو : ٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار على هيئة أرباح و ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار على هيئة فوائد و ٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار نظير فرق النقد . أى أن جملة ما سحب هو ١١.٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بينما جملة ما اعطى هو ٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وهكذا تتحول المعونة لتصبح وسيلة أخرى من وسائل الاستغلال ، أو طريقة حديثة لتصدير رأس المال بعد طلائها بما يجعل من منظرها .

ويستخدم الاستعمار فحاً آخر فى الجبهة الاقتصادية ، وهو المعروف باسم المعونة المتعددة المصادر ، وتتم هذه عن طريق المنظمات الدولية : المنظمة المالية الدولية ، البنك الدولى للتعمير والتنمية (وهو المعروف باسم البنك الدولى) ، منظمة التنمية الدولية .

هذه بعض الامثلة وكلها يسندها رأس مال الولايات المتحدة ، وقد اعتادت كل هذه المنظمات أن تفرض على الدول المقترضة عدة شروط مجحفة مثل تقديم بيان عن اقتصادياتها واخضاع سياستها وخططها لتفتيش البنك الدولى وقبول رقابة المنظمة واشرافها على طرق استغلال هذه القروض ، أما بالنسبة

لقروض التنمية فقد تعهدت منظمة التنمية الدولية ان تقدم فى المدة من ١٩٦٠ حتى منتصف ١٩٦٣ معونات جملتها ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ولكنها لم تقدم فعلا سوى ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وقد اشارت صحيفة « التايمز » فى عددها الصادر فى اول يوليو عام ١٩٦٥ الى أن نشاط المعونة الفنية والاقتصادية فى البلاد النامية من جانب الدول الشيوعية قد زاد فى السنوات الاخيرة . فبلغت جملة المساعدات فى عام ١٩٦٤ ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها . وهذا المبلغ يعادل ثلث المعونة الشيوعية التى أعطيت فى العشر سنوات السابقة . وقد تلقى الشرق الاوسط حوالى ٤٠٪ من جملة المبلغ ، وتلقت آسيا ٣٦٪ وتلقت أفريقيا ٢٢٪ وتلقت أمريكا اللاتينية الباقي .

وترجع اسباب ضخامة المعونة التى منحت عام ١٩٦٤ الى زيادة نشاط الصين فى هذا المجال . فساهمت الصين وحدها بمقدار ربع المعونة وساهم الاتحاد السوفييتى بمقدار النصف وساهمت دول شرق أوروبا بمقدار الربع .

وبالرغم من أن المعونة المقدمة من الدول الاشتراكية ما زالت أقل من معونة الغرب الا أنها أكثر تأثيرا ، لأنها سريعة ومرنة كما أن الفائدة التى تدفع مقابل القروض لا تزيد على ٢٪ بينما فوائد القروض الممنوحة من الغرب تصل الى ٥٪ او ٦٪ .

ولا تحكى الارقام كل قصة « المعونة » فهناك شروط تحيط بها : عقد معاهدات تجارية وبحرية ، اتفاقيات بفرض التعاون الاقتصادى ، حق التدخل فى الشؤون المالية الداخلية بما فى ذلك شؤون العملة والنقد الاجنبى وخفض الحواجز التجارية فى وجه سلع النولة المانحة ورأس مالها ، حماية مصالح الاستثمارات الخاصة ، تقرير كيفية استخدام المعونة ، اجبار النولة المعانة على رصد مبالغ معينة ، تزويد النولة المعينة بالمواد الخام ، وأخيرا اجبار النولة

المعانة على استخدام الجزء الاعظم من المعونة لشراء سلع من الدولة الميمنة .
وتطبق هذه الشروط بالنسبة الى الصناعة والتجارة والزراعة والملاحة والتأمين
وهناك شروط أخرى سياسية وعسكرية .

وتتيح هذه « التجارة غير المرئية » لشركات الغرب الاحتكارية فرصة أخرى
للتغلغل الاقتصادى ، فالدول الامبريالية تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من شركات
الملاحة العالمية عبر المحيطات ، فهي التى تتحكم فى أسعار النقل بالسفن وقد
ارتفعت هذه الاسعار فيما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٦١ خمس مرات وبلغت
نسبة الارتفاع حوالى ٦٠٪ وما زال هذا الاتجاه مستمرا ، وهكذا نجد أن أجور
الشحن السنوية التى تتحملها آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تقل عن
١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار وهذا بخلاف الأرباح والفوائد الأخرى . أما من جهة
مدفوعات التأمين فقد بلغت الزيادة فيها فى عام ١٩٦١ فقط ، بالنسبة لآسيا
وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مبلغ ٣٧٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار .

وبعد ما ذكرناه نكون قد بدأنا نفهم الطرق الأساسية التى يستخدمها
الاستعمار الجديد ، أما العرض التام لابتكاراته وحذقه فلم نأت عليها بعد .

فى مجال العمل مثلا نجد أن الامبريالية تقوم بعملياتها بواسطة اسلحة
العمل الخاصة بها مثل أحزاب أوروبا الديمقراطية التى يتزعمها حزب العمال
البريطانى ، وبواسطة الاتحادات الدولية لنقابات العمال الحرة International
Confederation of Free Trade Unions - ICTU التى حل محلها مركز
العمل الأفريقى الأمريكى بنيويورك New York Africa - America Labour
Centre أو AALC الذى يعمل برئاسة جورج ميني ورجل المغامرات
الامريكية المعروف فى مجالات العمل أرفنج براون .

وفى عام ١٩٤٥ - نتيجة لانتصار الحلفاء على الفاشستية تكون الاتحاد
العالمى لنقابات العمال World Federation of Trade Unions - WFTU

وكان يضم كل نقابات العمال فيما عدا اتحاد العمال الأمريكي
— A F L — American Federation of Labour — وقبل عام ١٩٤٩
قام عدد من أجهزة العمل الموالية لأمبريالية الغرب بقيادة مؤتمر نقابة العمال
البريطانيين T U C بالانسلاخ عن الاتحاد العالمي لنقابات العمال وكونوا
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة I C F T U

واستمرت هذه تعمل بزعامة نقابة العمال البريطانيين ، ويدل تاريخها في
أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على أنها عادت بالفوائد الجمة على شركات الاحتكار
الدولية التي كانت تحقق أرباحا طائلة من هذه المناطق .

وقد استطاع اتحاد العمال الأمريكي AFL أن يحرز في بروكسل عام
١٩٥١ السيطرة على المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ،
ومنذ ذلك الوقت تدفق سيل من آلات الكتابة وآلات الاختزال والسيارات
والوُثُن والمباني والمرتبات والرشاوى لقادة العمال وزعمائهم في أجزاء مختلفة من
عالم الدول النامية لدرجة أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة أصبح مرتبطا
باسم إدارة المخابرات المركزية (الأمريكية) . وهكذا ساءت سمعته لدرجة أن
عقول زعماء اتحاد العمال الأمريكي AFL رأت أن الحاجة أصبحت تدعو الى
انشاء جهاز جديد . فأنشئوا مركز العمل الأفريقي الأمريكي AALC في مواجهة
الامم المتحدة على الجانب الآخر من النهر .

ولقد جاء في النشرة التي صدرت عن المركز في ابريل سنة ١٩٦٥ دون
خجل ما يأتي :

« سوف يقوم اتحاد العمال الأمريكي كنصير حازم للاستقلال الوطني
والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بزيادة مجهوداته من أجل المساعدة لتقدم الاحوال
الاقتصادية للشعوب الافريقية . وحتى يحقق هذه الغاية قام بتوسيع مساعداته

لاتحادات العمال الافريقية الحرة بأن أنشأ مركز العمل الافريقي الامريكى ، وسوف تعين هذه المساعدات العمال الافريقيين ليلعبوا دورهم الحيوى فى البناء الاقتصادى الديمقراطى فى بلادهم » •

ثم ظهر عدد شهر مارس من نفس النشرة وكشف عن اللعبة : « ولتعبئة موارد رعوس الاموال المستثمرة فى تعليم العمال والتدريب المهنى والجمعيات التعاونية والعيادات الصحية والاسكان سوف يتعاون المركز مع المؤسسات الخاصة والعامة » ولسوف يقوم كذلك بتشجيع تعاون ادارة العمل لتوسيع استثمار رأس المال الامريكى فى الدول الافريقية •

فهل هناك ما هو اوضح من هذا ؟ ••

ومحاكاة منه لما كان يقوم به الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة بدأ المركز ينشئ فصولا تعليمية ، فأنشأ فصلا للسائقين والعمال الميكانيكيين فى نيجيريا ، وأنشأ فصلا لتعليم صناعة تفصيل الملابس فى كينيا ، وقدمت منح دراسية للعمال الافريقيين الذين يريدون دراسة نقابات العمال فى النمسا • وقد بدأت أجهزة العمل فى الاماكن الاخرى ممثلة فى الاحزاب السياسية – ومن ابرز امثالها حزب العمال البريطانى – استعدادا مماثلا لتشجيع « تعاون ادارة العمل لتوسيع استثمار رعوس الاموال فى الدول الافريقية » •

ولكن عندما اشتدت حدة الصراع ثبت أن طرق الاستعمار الجديد السابق ذكرها معتدلة وهادئة ، وبدأت فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سلسلة من الانقلابات مع سلسلة من الاغتيالات السياسية كان من نتيجتها فقد افضل الزعماء فى البلاد المستقلة حديثا وهم بعد فى مستهل حياتهم السياسية ، وحتى يضمن الامبرياليون نجاحا وتوفيقا فى مجهوداتهم استخدموا بغث ومكر اسلحة ايدولوجية وثقافية على شكل مؤامرات ومناورات وحملات للتشهير •

والآن نعرض لدراسة بعض هذه الطرق التي استغلها الاستعمار الجديد والتي لم نأبه أو نلتفت إليها ، وأول هذه الطرق هو احتفاظ المستعمرين ببعض الامتيازات التي فيها عنوان على سيادتنا : مثال ذلك إقامة قواعد عسكرية أو السماح بوجود قوات اجنبية في المستعمرات السابقة أو تزويدنا بالمستشارين بمختلف طوائفهم ، وأحيانا يطالبون ببعض الحقوق مثل حيازة اراض أو حقوق التنقيب عن المعادن أو البترول أو كلاهما ، ومثل فرض الضرائب الجمركية أو اصدار عملة ورقية (بنكنوت) أو الاعفاء من الضرائب الجمركية أو الاعفاء من الضرائب الاخرى بالنسبة لمشروعات الاجانب أو الحق في تقديم « المعونة » . ويطالبون أحيانا - ويمنحون - امتيازات في حقل الثقافة مثل قصر خدمات الاستعلامات على أجهزة الغرب واستبعاد أجهزة الدول الاشتراكية .

وحتى في مجال السينما نجد أن قصص هوليوود الخيالية مشحونة ، ويكفى أن نستمع الى تهليل المتفرجين الافريقيين وهم يشاهدون أبطال هوليوود وهم يذبجون الهندود الحمر والاسيويين لكي ندرك مدى تأثير هذا السلاح ، وفي القارات النامية حيث خلف التراث الاستعماري أمية تصم السواد الاعظم من السكان ، نجد أن في مقدور أصغر الاطفال أن يتفهم الرسالة التي تجملها قصص الدم والعنف الصادرة من كاليفورنيا ، وإلى جانب قصص القتل وقصص الضرب والقفز ، نجد حلقة لا تنتهي من الدعاية المعادية للاشتراكية فنجد باستمرار أن الرجل الذي يمثل نقابة العمال والرجل الثائر والرجل ذا البشرة السمراء هو في الغالب شرير القصة ، بينما نجد الشرطي أو العميل الفيدرالي ، أو باختصار الرجل الذي هو من طراز جاسوس ادارة المخابرات المركزية هو بطل القصة ، وهنا نجد حقا التفسير الحقيقي لهذه الاغتيالات السياسية التي يكون الافراد المحليون هم الاداة المنفذة لها .

وبينما توجه هوليوود عنايتها الى القصص الخيالية تقوم الصحافة الاحتكارية الضخمة - ومعها سيل من المجلات البارة الحيلة المرتفعة التكاليف - بتوجيه عنايتها الى ما تطلق عليه « الاخبار » ، ففي كل بلد نجد وكالة أو

وكالتين للانباء تسيطران على كل شئ بحيث تكون عملية توحيد الجهود ميسورة بغض النظر عن عدد الصحف أو المجلات المستقلة الموجودة بها ، ومن الناحية الدولية نشعر بخطورة الولايات المتحدة عن طريق مراسليها الاجانب ومكاتبها في الخارج ، وعن طريق نفوذها على الصحافة الرأسمالية الدولية ، وتحت هذا الستار يخرج سيل من الدعاية المناهضة لفكرة التحرير من عواصم دول الغرب موجهة نحو الصين وفيتنام وأندونيسيا والجزائر وغانا وغيرها من الدول التي تقوم بشق طريق استقلالها للوصول الى الحرية ، ويتفشى التحيز في هذه العملية ، فحيثما يكون هناك نضال مسلح ضد قوى الرجعية نجد أنهم يشيرون الى الوطنيين على أنهم متمردون أو ارهابيون أو على أنهم ارهابيون شيوعيون .

ومن أكثر الطرق الماكرة التي يلجأ اليها أنصار الاستعمار الجديد ، الحركة الانجيلية ، ففي أعقاب حركة التحرير جاءت موجة حقيقية من الطوائف الدينية أغلبتها أمريكية ، ويمثل ذلك « شهود يهوذا » الذين قاموا بتدبير اضطرابات في البلاد النامية بواسطة تلقين المواطنين ألا يقوموا بتحية أعلامهم الوطنية الجديدة ، ولكن لم يستطع الدين أن يخمد الحركة التي قامت لتناهض هذا النشاط وأعقب ذلك حركة ركود ، ومع ذلك فما زال عدد الانجيليين آخذاً في النمو .

ولكن الانجيلية والسينما ما هما الا فرعان صغيران من فروع شجرة ضخمة فمئذ عام ١٩٦١ قامت الولايات المتحدة ببذل نشاط لرسم خطة ايدولوجية ضخمة تغزو بها ما أسموه « العالم الثالث » مستخدمة في ذلك كل امكانياتها من صحافة الى اذاعة الى منظمات السلام .

ففى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ عقد لهذا الغرض عدد من المؤتمرات الدولية فى أماكن متعددة مثل نيقوسيا بقبرص وسان جوزيه بكوستاريكا ولاجوس بنيجيريا وكان من بين المشتركين فى هذه المؤتمرات رجال ادارة المخابرات المركزية الامريكية ووكالة انباء الولايات المتحدة USIA ورجال البنتاجون ورجال وكالة التنمية الدولية ومنظمة السلام ، وقد خططت البرامج بحيث يقوم مواطنو

الولايات المتحدة فى الخارج بالعمل فى نشاط المخابرات واعمال الدعاية ، واستخدمت الطرق المختلفة لتجنيد العملاء السياسيين ولغرض التحالف مع الولايات المتحدة ، ويقف فى مركز هذه البرامج المرسومه ان تقوم الولايات المتحدة باحتكار ميدان الدعاية كما تحتكر الوقوف فى وجه أى محاولات مستقلة من جانب الدول النامية فى مجال الاستعلامات •

وقد سعت الولايات المتحدة - وما زالت تسعى - بنجاح كبير فى أن تنسق طبقا لاستراتيجيتها نشاط الدعاية بين جميع دول الغرب ، فعقدت فى شهر اكتوبر من عام ١٩٦١ مؤتمرا فى روما لدول حلف شمال الاطلنطى لمناقشة مشاكل الحرب النفسية ، وقد اهابت بالمشاركين أن ينظموا العمليات الايديولوجية المشتركة فى البلاد الافرو اسيوية •

وفى شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٦٢ عقدت الولايات المتحدة ندوة فى فينا لمناقشة الحرب الايديولوجية ، وقد اتخذت فى هذه الندوة قرارا سريا يقضى بالقيام بدعاية هجومية ضد الدول النامية طبقا لخطة وضعتها الولايات المتحدة ، وقد اتفق على أن تقوم وكالات الدعاية التابعة لدول حلف شمال الاطلنطى - فعليا وان لم يكن ظاهريا - بالاتصال بسفارات الولايات المتحدة فى هذه البلاد •

ومن بين الاجهزة المستخدمة فى حرب الغرب النفسية اجهزة مخابرات الدول الغربية وعلى رأسها جهاز « الحكومة المستتره » فى الولايات المتحدة • ومن أهم هذه الاجهزة أيضا حركة اعادة التسليح الحلقى MRA ومنظمة السلام ووكالة استعلامات الولايات المتحدة USIA •

ويقوم بحركة اعادة التسليح الحلقى منظمة تأسست عام ١٩٣٨ بواسطة رجل أمريكى يدعى فرانك بوكمان ، وفى الايام الاخيرة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كانت تدعو الى مهادنة هتلر بل وتمجيد هتلر زعيم الجستابو ، وقد بدأ

غزو هذه الحركة لقارة أفريقيا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت هذه الحركة في مواجهة حركة الانطلاق التي ظهرت عند انتصار الحلفاء عام ١٩٤٥ ضد الاستعمار وقامت منظمة اعادة التسليح الخلقى بانفاق الملايين لنشر فكرة التعاون بين قوى احتلال الشعوب الافريقية وبين هذه الشعوب .

ومن الاهمية بمكان أن نذكر أن موسى تشومبي وجوزيف كازافوبو في الكونغو (ليوبولدفيل) هما من أنصار حركة اعادة التسليح الخلقى M.R.A. ، وقد وصف جورج سلدس هذه الحركة في كتابه « ألف أمريكي » One Thousand Americans « بأنها منظمة فاشستية يمولها الفاشستيون وانها متعاونة مع الفاشستيين في جميع أنحاء العالم ٠٠٠ » ويؤكد صدق هذا الوصف اشتراك بعض الرجال في منظمة « اعادة التسليح الخلقى » اشتراكا ايجابيا مثل جنرال كارينتييه القائد السابق لقوات حلف شمال الاطلنطي البرية وجنرال هوينج تشين أحد كبار قواد تشيانج كاي شيك . وأخيرا قامت بعض الصحف - وبعضها صحف غربية - تقول بأن ادارة المخابرات المركزية C I A هي التي تمول حركة اعادة التسليح الخلقى .

وعندما بدأ يخبو نفوذ منظمة اعادة التسليح الخلقى ظهرت الرغبة في ايجاد جهاز جديد يغطي الخلبة الايديولوجية وسيطر عليها . فكان الجهاز الجديد هو منظمة السلام الامريكية في عام ١٩٦١ التي أنشأها الرئيس جون كيندى بمعاونة صهره سارجنت شريف ، والآخر هو مليونير جمع ثروته من المضاربة في الاراضي في شيكاغو ، ومعروف عنه أنه صديق ومحل ثقة وزميل الرئيس السابق لادارة المخابرات المركزية ألين دالاس وقد عملا معا في مكتب الخدمات الاستراتيجية (OSS) - وهي عبارة عن ادارة المخابرات العسكرية كما عملا في ادارة المخابرات المركزية C I A .

وسجل حياة شريف يجعلنا نسخر من تعليمات كيندى الى شريف ألا يقحم ادارة المخابرات المركزية في منظمة السلام ، كذلك نسخر من الاعلان الذي ظهر

عن منظمة السلام بأنها منظمة اختيارية في حين يقوم مكتب البحوث الفيدرالي
F B I بالنسטר على كل أعضائها •

ومنذ أن قامت هذه المنظمة في عام ١٩٦١ انكشفت حقيقة أعضاء منظمة
السلام وطردوا من كثير من بلاد أفريقيا والشرق الاوسط وآسيا بسبب أعمالهم
الثورية السرية ، وقد شكت من نشاطهم أندونيسيا وتنزانيا والفلبين وحتى
الدول الموالية للغرب مثل تركيا وإيران •

وربما كان أكبر منفذ للحرب السيكولوجية هو وكالة الاستعلامات الامريكية
U S I A • وتنفق الولايات المتحدة المبالغ الطائلة وتستخدم الأعداد الضخمة
من الرجال والكميات الهائلة من المواد على هذا الجهاز بغرض تحقيق أهداف
استعمارها الجديد •

ويعمل في وكالة الاستعلامات حوالي ١٢ر٠٠٠ شخص ينفقون سنويا أكثر
من ١٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار • ويعمل فيها أكثر من سبعين هيئة من هيئات
التحرير الخاصة بالمطبوعات التي تنشر في الخارج ، وتتضمن شبكتها ١١٠ محطة
إذاعة ، ستون منها خارج الولايات المتحدة ، وهي تذيع برامج للقارة الافريقية
من محطات في المغرب وأرتريا وليبيريا وكريت وبرشلونة وأسبانيا كما تذيع من
محطات على ظهر السفن الامريكية • ولأفريقيا وحدها تذيع وكالة الاستعلامات
ثلاثين برنامجا تمجد الولايات المتحدة وتحط من شأن الدول ذات السياسة
الخارجية المستقلة •

وتفخر وكالة الاستعلامات بأن لها ١٢٠ فرعا في ١٠٠ دولة منها خمسون
في أفريقيا وحدها ، كما أن لها ٢٥٠ مركزا في البلاد الاجنبية وملحق بكل مركز
مكتبة ، وهي تستخدم ٢٠٠ سينما و ٨ر٠٠٠ جهاز عرض وبكل مكتبة حوالي
٣٠٠ فيلم •

وتدير هذه الوكالة هيئة مركزية تعمل باسم رئيس الولايات المتحدة الذى يقوم بتخطيط وتنسيق نشاطها بالاتصال الوثيق بالنتاجون وادارة المخابرات المركزية وغيرها من أجهزة الحرب الباردة التى تضم مراكز مخابرات القوات المسلحة .

وتحاول وكالة الاستعلامات بنشاط أن تمنع أى توسع من جانب أجهزة الاعلام الوطنية حتى تحتكر الميدان لأفكارها ، وهى تنفق مبالغ ضخمة لنشر وتوزيع حوالى ستين صحيفة ومجلة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وتساند الحكومة الامريكية وكالة الاستعلامات الامريكية عن طريق ضغوطها المباشرة على الامم النامية ، وحتى تضمن للوكالة الاحتكار الكامل لعمليات الدعاية تقوم الحكومة بعقد كثير من الاتفاقيات التى تستهدف التعاون الاقتصادى يعطى الامريكيون بمقتضاها الاولوية فى نشر البيانات ، ومحاولة منها فى نفس الوقت اغلاق باب الدول الجديدة فى وجه المصادر الاخرى للمعلومات تستخدم الحكومة ضغوطا أخرى .

حدث مثلا بعد أن وافقت كل من توجو والكونغو (ليوبولدفيل) على انشاء مراكز استعلامات امريكية بهما أن فكرتا فى اتباع طريق عدم الانحياز بأن تسمعا بانشاء مراكز استعلامات روسية ولكن تدخلت واشنطن وهددت بوقف كل معونة ، وأجبرت بذلك الدولتين على نبذ خطتهما .

وقد دلت الدراسات التى قام بها محايدين عن وكالة الاستعلامات الامريكية - مثل دكتور ر . هولت الاستاذ بجامعة برتستون والكونلونيل المتقاعد ر . فان - دى فلد وعمالء المخابرات السابقون مثل موريل داير وويلسون دايزارد وغيرهما - على وجود صلات وثيقة بين هذه الوكالة وبين مخابرات الولايات المتحدة ، فمثلا كان دونالد ويلسون نائب الوكالة عميلا سياسيا من جهاز المخابرات الامريكى ، كما كان جوزيف فيلبس مساعد مدير الوكالة فى أوروبا جاسوسا ناجحا فى عدة دول فى شرق أوروبا .

وتكشف بعض واجبات وكالة الاستعلامات الامريكية الاخرى عن حقيقة طبيعتها
كجهاز هام للمخابرات في يد الامبريالية الامريكية .

فاولا : ان المنتظر ان تقوم الوكالة بتحليل الموقف في كل بلد من البلاد
وتقدم التوصيات الى السفارة الامريكية - ومن ثم الى الحكومة - بشأن التغيرات
التي يمكن ان تحدث حتى يكون الميزان المحل في جانبها .

ثانيا : تنظم شبكات من المرشدين لاذاعات الراديو والمحادثات التليفونية
بينما تجند « مخبرين » من بين موظفي الحكومة ، وكذلك تستأجر اشخاصا
لتوزيع الدعاية الامريكية .

ثالثا : تجمع معلومات سرية مع العناية الخاصة بالمعلومات بالدفاع والاقتصاد
كوسيلة للتخلص من منافسيها الدوليين في مجال الاقتصاد والجيش .

رابعا : انها تعرف طريقها الى المطبوعات المحلية للتأثير على سياساتها ،
والامثلة على ذلك من أمريكا اللاتينية عديدة ، ولقد أبدت نشاطا ملحوظا في رشوة
الشخصيات العامة البارزة في كينيا وتونس مثلا . وأخيرا : فانها تمول وتوجه
بل وتمتد بالاسلحة كل القوى المناهضة للحياد في الدول النامية مثل تشومبي
في الكونغو (سيوبولفيل) ومثل باك هنج جى في كوريا الجنوبية . وبالاختصار
فانها بمواردها المالية غير المحدودة لا تقف عند حد في تدبير الانقلابات .

ومن أحدث التطورات التي جلت على استراتيجية الاستعمار الجديد أخيرا
انشاء « منظمة رجال الاعمال Businessmen Corps التي ستزاول عملها
كشقيقتها منظمة السلام في البلاد النامية ، وفي مقال كتبه ف. تشيرنفسكى في
صحيفة « الشئون الدولية » بموسكو في يناير ١٩٦٥ تحت عنوان « المخابرات
الامريكية وشركات الاحتكار » : قال « ليس هناك أدنى ريب في أن هذه المنظمة
هى جهاز مخابرات أمريكى جديد أنشئ على غرار الشركات الاحتكارية الامريكية
لاستخدام رجال الاعمال في عملية التجسس » .

وليس غريبا على المخابرات الامريكية أن تنشئ شركاتها التجارية لتكون ستارا تخفى خلفه مراكز الجاسوسية ، ويقول تشيرنفسكى مثلا أن ادارة المخابرات المركزية قد أنشأت شركة فى تاوان باسم شركة المقاولات الغربية ، وتحت ستار هذه الشركة ترسل الجواسيس والمخبرين الى جنوب الصين ، كذلك هناك شركة آسيا التجارية الجديدة - وهى شركة أنشأتها ادارة المخابرات المركزية فى الهند وهى تمويه يخفى خلفه عملاء المخابرات الذين يعملون فى جنوب شرقى آسيا .

هذه قائمة بأوجه نشاط أنصار الاستعمار الجديد وطرقهم فى الوقت الحاضر ، وعندما يقرأها ضعاف النفوس يشعرون بضرورة الاستسلام أمام هذه القوة الظاهرة وهذه الموارد التى لا تنفذ .

وفضلا عن ذلك فإن التاريخ لحسن الحظ مليء بالأمثلة التى لا عدد لها والتى تثبت أحد قوانينه الكبرى :

إن المستقبل المتفتح أقوى دائما من الماضى الذابل ، لقد وضع هذا بجلاء فى كل ثورة كبرى قامت خلال التاريخ .

لقد ناضلت ثورة ١٧٧٦ الامريكية حتى حققت النصر على علم الكفاية وسوء الادارة والفساد والانقلابات والمناهضين للثورة . ولقد تكرر نفس الشيء فى كل ثورة قامت بعد ذلك .

وكانت الثورة الروسية فى فترة التدخل الاجنبى - ١٩١٧ - ١٩٢٢ - تبدو وكأنها توشك أن تموت ، كما أن الثورة الصينية اضطرت فى وقت من الاوقات الى أن تنسحب من قواعدها وأن تجمع عتادها وأن تبدأ المسيرة الكبرى التى لم يسبق لها مثيل ، ومع ذلك فقد انتصرت ، أما جنود الامبريالية المرتزقة من البيض الذين هبطوا بكل ثقة من سماء ستانلى فيل بعد رحلة جديّة من جزيرة

اسنسيون فقد ظنوا أن مهمتهم جد يسيرة ، ومع ذلك فحتى الآن تقوم قوات الكنفوليين الوطنيين (ليوبولدفيل) بشق طريقها الى الامام ، انهم لا يتحدثون عما اذا كانوا سينتصرون ولكنهم يتحدثون عن متى ينتصرون .

وتمدنا آسيا بمثل آخر عن قوة ارادة الشعب لتقرير مصيره ، ففي فيتنام الجنوبية تجرى « حرب خاصة » لوقف تيار التغير الثورى ، و « الحرب الخاصة » هي احدى أفكار جنرال ماكسويل تيلور وامتداد عسكري لمبدأ جون فوستر دالاس : فليقاتل الآسيويون الآسيويين . وبالاختصار تقوم الدولة الأجنبية بتقديم المال والطائرات والمعدات الحربية بكافة انواعها والقيادة الاستراتيجية والتكتيكية من القائد العام الى المستشارين والضباط ، بينما تقوم قوات الحكومة بعملية القتال نفسها . ولكن بالرغم من انفارات الجوية وبالرغم من زيادة القوة الأجنبية في المنطقة فان شعب كل من فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية يقدم الدليل على أنه شعب لا يقهر .

ونرى في جهات أخرى من آسيا ، في كمبوديا ولاوس وأنونيسيا والفلبين الآن وتايلاند وبورما تقف شعوب هذه البلاد التي كانت مستعمرة وتقف بثبات وتكسب المعارك ضد العدو الامبريالى الذى يفوقها قوة . وفي أمريكا اللاتينية بالرغم من الحملات التناديبية الاخيرة فان الثورات المسلحة في كولمبيا وفنزويلا وغيرهما ماضية في تأكيد مكاسبها .

وهنا في أفريقيا قاومنا نحن في غانا كل المجهودات التي بذلتها الامبريالية وأعوانها . ولقد قضت تنزانيا على مؤامرات الانقلاب قبل أن تقوم ، وفعلت برازيل وأوغندا وكينيا نفس الشيء ، وقد تقف تركة الاستعمار المثقلة في طريق قوى الشعب المنطلقة ولكنها مع ذلك سوف تمضى في طريقها بقوة لا تلين .

وتثبت كل هذه الامثلة بما لا يترك مجالا للشك بأن الاستعمار الجديد ليس علامة لقوة الامبريالية وانما هو آخر لهثاتها .

ان الامبريالية تنظر الى الاستقلال على أنه ضرب من الكماليات التي لا تسمح
به لشعوبها المستعبدة ولذلك فانها تحاول أو تسعى أن تستعبد ما تعتقد أنه
منحة •

ومعنى هذا أن الاستعمار الجديد يمكن أن يقهر ولسوف يقهر ، ولكن كيف
يمكن تحقيق ذلك ؟ •

تشير طرائق الاستعمار الجديد حتى الآن الى اتجاه واحد ، وهو الاتجاه
القديم الذى طالما استخدمته الطبقات الحاكمة من الاقلية •
فرق تسد •

ولهذا يكون من الواضح جدا أن الوحدة هي وسيلتنا الاولى للقضاء على
الاستعمار الجديد •

اننا نحتاج أول ما نحتاج وبصفة أساسية الى حكومة موحدة في هذه القارة
الشديدة الانقسام ، وإلى جانب ذلك نحتاج الى تقوية منظمة التضامن الافرو
آسيوى • وان روح باندونج لتسير في طريقها ، ويجب أن نسعى في أن نضم
اليها على أساس أكثر صلابة اخواننا في أمريكا اللاتينية •

وفضلا عن ذلك فإن كل هذه القوى التحررية تحظى في كل مناسبة بتأييد
القطاع الاشتراكي •

وأخيرا يجب أن نشجع ونستفيد الى أقصى حد من مظاهر معاونة التحرر
ومناهضة الاستعمار الموجودة داخل العالم الامبريالى نفسه وهي وان كانت قليلة
الآن الا أنها آخذة في النمو •

وحتى نستطيع تنفيذ مثل هذا البرنامج السياسى يجب أن نعتمد جميعا على
الخطط الوطنية التي تستهدف تقوية أنفسنا كأمم مستقلة • والشرط الخارجى

اللازم لمثل هذه التنمية المستقلة هو الحياد وعدم الانحياز السياسى ، وقد عبرنا عن هذه الرغبة فى مؤتمرين للدول غير المنحازة عقدنا فى السنوات الاخيرة ، وقد اوضح ثانيهما الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٤ بجلاء أنه يتفق وقوى التحرر الناهضة كما يتفق مع الكرامة الانسانية .

والشرط الذى يجب أن يسبق ذلك - وهو شرط نتكلم عنه كثيرا ولكن نادرا ما نقوم بتنفيذه - هو توفير وضوح الايديولوجية بين جماهير قارتنا المناهضين للاستعمار والمؤيدين للتحرر ، ان هذه الجماهير هى وحدها التى تضع الثورات وتحافظ عليها او تفسدها .

يجب أن نقوم بأقصى ما يمكننا من سرعة بتحليل الاستعمار الجديد بعبارات واضحة بسيطة حتى تتفهمه الجماهير ، وتقوم بهذه المهمة منظمات الشعوب الافريقية المنطلقة ، وقد بدأ اتحاد نقابات العمال الافريقية AATUF هذه المهمة ولم يتأخر عن حركة الشباب الافريقى ، وحركات النساء والصحفيين والفلاحين وغيرهم ، وسوف تقيم هذه المنظمات مستندة الى الوضوح الايديولوجى الدليل على أن الاستعمار الجديد هو علامة من علامات ضعف الامبريالية وانه يمكن هزيمته ، وبعد كل ذلك سيكون الرجل الصغير المحنى الظهر المستغل الذى يشكو من سوء التغذية ، هذا المقاتل فى سبيل الاستقلال الذى تغطي السماء جسمه - سيكون هو الذى يقرر ، ومما لا شك فيه أنه سوف يقرر الحرية .

كلمة ختامية

لقد حاولت فى المقدمة أن أبسط المشكلة التى تواجه العالم فى الوقت الحاضر ، فقد انتهى الصراع الذى كان قائما بين الاغنياء وبين الفقراء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، هذا الصراع انتهى بحل أو تسوية • فاخفت الرأسمالية كنظام من مناطق واسعة فى العالم ، وقامت الاشتراكية فى الاجزاء الاقل تقدما أكثر منها فى الجهات الأكثر تقدما وفى الحقيقة ان الثورة ضد الرأسمالية نجحت أكثر ما نجحت فى هذه المناطق التى كان الاستعمار الجديد يمارس فيها نشاطه • أما فى الدول المتقدمة صناعيا فبدلا من أن تختفى فيها الرأسمالية فانها زادت قوة ، ولكنها لم تستطع أن تحقق هذه القوة الا عن طريق تضحية مبدئين كانا من مبادئ الرأسمالية الاولى ، ألا وهما اخضاع طبقات العمال داخل الدولة الرأسمالية وابعاد الدولة من أن يكون لها أى دخل فى المشروعات الرأسمالية •

وبنبد هذين المبدئين واحلال مبدئين آخرين محلها ، وهما رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة وتنظيم الدولة للرأسمالية فى الداخل ، نجحت الدول المتقدمة فى أن تصدر مشكلتها الداخلية وتحول الصراع بين الاغنياء والفقراء من المجال القومى الى المجال الدولى •

ويجادل ماركس فيقول أن تطور الرأسمالية سوف يسفر عن أزمة داخل الدولة الرأسمالية ، لان الهوة التى بين من يملكون ومن لا يملكون ستزداد اتساعا لدرجة لا يمكن معها تجنب الصدام وسوف تكون الهزيمة من نصيب الرأسمالية •

ولم تبطل أساس دعواه الحقيقية بأن الصدام الذى تنبأ به لم يتم فى كل مكان على مستوى قومي بل انتقل بدلا من ذلك الى المستوى العالمى . لقد أجلت الرأسمالية العالمية أزمته ولكن كان ثمن ذلك تحويلها الى أزمة دولية ولم يعد الخطر المحدود الآن هو خطر قيام حرب أهلية داخل الدولة الواحدة بل أصبح الخطر خطر قيام حرب دولية يثيرها بؤس السواد الاعظم من البشر الذين يزيدون فقرا فى كل يوم .

فاذا ما تحررت أفريقيا اقتصاديا واتحدت سياسيا فسوف يجد الاحتكاريون انفسهم وجها لوجه مع طبقة العمال فى بلادهم وعند ذلك ينشأ صراع جديد تكون نتيجته تصفية كاملة وانهايار تام للامبريالية .

وبنفس الطريقة التى نشأت بها أزمة الرأسمالية الداخلية داخل العالم المتقدم نتيجة لعمل رأس المال القومى الذى لم يمكن السيطرة عليه ، سوف تقوم أزمة أكبر يثيرها فى الوقت الحاضر عمل الرأسمالية الدولية الذى لم يمكن التحكم فيه فى البلاد النامية من هذا العالم ، ولكن قبل أن تتمكن من حل المشكلة يجب على الأقل أن نتفهمها ، ولا يمكن أن نحل المشكلة بادعائنا أن الاستعمار الجديد غير موجود ، كما يجب أن ندرك أن الطرق المستخدمة فى الوقت الحاضر لا ينتظر أن تسفر عن أية نتيجة أكثر من أنها ستجعل الازمة تتفاقم .

وفى عام ١٩٥١ تكلم مستر ترومان - رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت فقال : « ان الحرب الوحيدة التى يجب أن نخوضها هى حرب الانسان القديمة ضد أعدائه القدامى . الفقر والمرض والجوع والامية » . وقد ردد قادة السياسة فى العالم المتقدم نفس هذه المشاعر . ولكن ما زالت الحقيقة الصلدة تقول : ليس بين كل الحروب التى نشبت منذ عام ١٩٥١ حرب ضد الفقر والمرض والجوع والامية . ومهما بلغت ضالة الحروب الاخرى التى نشبت فهى النوع الوحيد الذى نشب . ونحن لا نستفيد كثيرا اذا ما وصفنا هؤلاء الذين عبروا عن هذه الآراء بعلم الامانة أو الاخلاص .

ان موقف قادة الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة لشركات الاستعمار الجديد يشبه كثيرا موقف مديري شركة الهند الشرقية من عميلهم - وارين هستنجز - الذى تولى عملية نهب الهند نهبا كاملا . وقد كتب ماكولى يصف هذا فقال :

« حقيقة لم يأمر المديرون بارتكاب أى جريمة كما أنهم لم يقرأوا ارتكابها ، وعلى العكس فإن من يدرس الكتابات التى دبحوها فى ذلك الوقت يجدها تفيض بالمشاعر الرقيقة العادلة وبالتعاليم الممتازة ، انها كانت دستورا للاخلاق السياسية تستحق كل اعجاب ، ولكن كان يقلل من شأن كل فضيلة فيها او يحوها طلب المال . ونحن لا يمكننا أن نتهم من أرسل هذه الكتابات او حتى نشك فى أنهم كانوا منافقين ، وربما لأنهم كتبوها وهم على بعد ١٥٠٠٠ ميل من المكان الذى يجب ان تنفذ فيه ، فلم يدركوا مقدار التناقض الذى قد يتهمون به . ولكن كان يمكن لضابطهم فى كلكتا أن يدرك بوضوح هذا التناقض . . كان هستنجز يرى أنه كان لزاما عليه أن يتجاهل أحد شيئين : اما مقالاتهم الاخلاقية أو مطالبهم المالية ، وبما أن المفروض عليه أن يعصى مغلوبيه فى أحد الامور فانه كان يجب عليه أن يختار المعصية التى تنال عفوهم أكثر من غيرها .

ووصل الى حكم سليم عندما أدرك أن طريق الامان يقتضيه أن يتجاهل المواعظ ويرسل المال » .

وتجد الدول الرأسمالية المتقدمة أنها محتاجة لان تعول نفسها وان تتحمل عبئا ثقيلا متزايدا تفرضه عليها تكاليف التسليح ومن ثم تشعر بالضرورة الملحة فى أن تحقق الحد الاقصى من الارباح من شركاتها المالية الدولية التى تسيطر عليها، وبالرغم من كثرة المواعظ التى تلقىها الرأسمالية الخاصة بشأن الاسراع فى تحقيق تنمية الاجزاء المتخلفة من هذا العالم ورفع مستوى معيشتها فان من يتولون الاشراف على تنفيذ هذا الاجراء يدركون التناقض بين تحقيق هذا الهدف وبين جمع المال اللازم للانفاق على الحروب وتحقيق رفاهيتهم فى الداخل . انهم يعرفون

أنهم معذورون اذا فشلوا فى رفع مستوى المعيشة على النطاق العالمى ، ويعرفون أنهم لن يحفظوا بالصفحة أو المغفرة اذا ما خانوا النظام وتسببوا فى أزمة داخل بلادهم قد تؤدى الى هلاك الدولة المتخمة أو عرقلة الاعداد للحرب .

ولن يحظى ندأونا الى الرأسمالية بأن تقضى على هذا النظام الذى يقسم العالم الى أغنياء وفقراء بأكثر مما حظى به نداء مديرى شركة الهند الشرقية الى وارين هستنجر بأن يعمل على اقامة عدالة اجتماعية فى الهند ، فاذا ما وجدت الرأسمالية نفسها - كما سبق أن وجد هستنجر نفسه - مضطرة الى اختيار أحد طريقين ، فانها ولا شك ستختار طريق الاستغلال .

الا توجد وسيلة لتجنب هذا الصراع العالمى الختمى الذى يسفر عن حرب دولية طبقية ٠٠؟ اننا اذا قبلنا حتمية هذا الصراع فاننا نتنكر لايماننا بالتعايش السلمى أو بسياسة عدم الانحياز التى تمارسها فى الوقت الحاضر دول كثيرة تجاهد للهرب من الاستعمار الجديد .

هناك مخرج من هذا ، فأولا ولأول مرة فى التاريخ الانسانى ندرك أن موارد العالم المادية من الضخامة بحيث لايجب أن يكون هناك أغنياء وفقراء ، ولكن ما نفتقر اليه هو التنظيم الذى يقوم بتوزيع هذه الموارد الضخمة ، وقد يفرض الضغط العالمى اعادة التوزيع ، ولكن لايمكن أن يتحقق الضغط العالمى نتيجة نداء مهما كان النداء بليغا ولا يمكن أن يتحقق نتيجة جدال مهما كان الجدال مقنعا ، انه لايتحقق الا بالعمل ، ان الضرورة تحتم اعادة تشكيل العالم بحيث يصبح أولئك الذين كانوا ضحايا النظام القائم بلا حول ولا قوة قادرين فى المستقبل على القيام بضغط مضاد ، ان هذا الضغط المضاد لا يؤدى الى حرب بل على العكس فان غياب هذا الضغط المضاد هو الذى يهدد السلام .

ويمكننا أن نجد نظيرا لهذا فى الطرق التى انتهت الاستعمار المباشر ، فلم يحدث قط أن منحت دولة امبريالية الاستقلال لاحتى مستعمراتها الا بعد أن

تأكدت بأنه لا سبيل أمامها الا ذلك ، وهناك أمثلة كثيرة لدول نالت استقلالها نتيجة حرب تحرير ولكن هناك أمثلة أخرى كثيرة لاستقلال منح دون حرب : ان تنظيم قوى الاستقلال داخل المستعمرة نفسها كاف لأن يقنع الدولة المستعمرة بأن مقاومة الاستقلال ضرب من المحال او بأن النتائج السياسية والاقتصادية للحرب الاستعمارية سوف ترجح كفة الفوائد التي يمكن أن تجنيها اذا ما احتفظت بالمستعمرة .

وقد أوضحت في الفصول الاولى من هذا الكتاب ضرورة الوحدة الافريقية وشرحت كيف يمكن لهذه الوحدة أن تحطم الاستعمار الجديد في أفريقيا . وبحثت في الفصول التالية قوة الموقف العالمي الذي يتمتع به أولئك الذين يستفيدون من الاستعمار الجديد .

ومع ذلك فان الوحدة الافريقية هي في متناول شعوب أفريقيا .

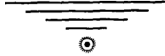
ان الشركات الاجنبية التي تستغل مواردنا رأت منذ مدة طويلة القوة التي تحصل عليها لو أنها نسقت عملها على مستوى القارة الافريقية كلها . فمن طريق تداخل مناصب الادارة وعن طريق تشابك ملكية الاسهم وبطرق مختلفة أخرى أمكن لهذه الجماعات التي تضم شركات مختلفة في الظاهر أن تكون هيئة احتكارية رأسمالية ضخمة .

والطريقة المؤثرة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها أن نتحدى هذه الامبراطورية الاقتصادية ونستعيد ملكية تراثنا أن نعمل على مستوى القارة الافريقية بأن تكون الحكومة الاتحادية .

ليس هناك من يقول بأن قوى الاستعمار الجديد تستطيع أن تلغي قرارا اتخذته الشعوب الافريقية لتحقيق وحدتها بل على العكس من ذلك فان انصار الاستعمار الجديد عندما يواجهون الموقف الجديد سوف يكيفون أنفسهم طبقا للميزان العالمي الجديد للقوى بنفس الطريقة التي كيف العالم الرأسمالي بها نفسه في الماضي للتغير الذي طرأ على ميزان القوى .

ان الخطر الذى يهدد السلام العالمى ليس مبعثه عمل من يسعون لانهاء
الاستعمار الجديد بل مبعثه عدم عمل أولئك الذين يسمحون باستمراره ، ان
الدفع بأن فى الامكان تجنب الحرب العالمية الثالثة شئ ، وفرض امكان تجنبها
عن طريق اغماض عيوننا عن تطور الموقف الذى قد يشعلها هو شئ آخر .

واذا كان ولا بد من منع الحرب فيجب أن تمنع بالعمل الايجابى . وان هذا
العمل الايجابى فى يد الشعوب التى تقاسى فى الوقت الحاضر من الاستعمار
الجديد ، ولكنه لا يكون فى يدها الا اذا هبت للعمل فى الحال معتصمة بالارادة
وبالوحدة .



الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول :	
موارد القارة الأفريقية	١٥
الفصل الثاني :	
العقبات التي تعترض طريق التقدم الاقتصادي	٣١
الفصل الثالث :	
مالية الاستعمار	٥٥
الفصل الرابع :	
الرأسمالية الاحتكارية والدولار الأمريكى	٧١
الفصل الخامس :	
الحقيقة المخفية خلف العناوين	٨٩
الفصل السادس :	
الموارد الأولية والمصالح الأجنبية	١٠٧

الفصل السابع :

١٣٧ امبراطورية أونهمير

الفصل الثامن :

١٤٧ الاستثمارات الأجنبية في التعدين جنوب أفريقيا

الفصل التاسع :

١٥٥ الشركة الانجليزية الأمريكية

الفصل العاشر :

١٦٧ مجموعة المساس

الفصل الحادى عشر :

١٨٥ المصالح الخاصة بالتعدين في أفريقيا الوسطى

الفصل الثانى عشر :

١٩٥ الشركات والاتحادات

الفصل الثالث عشر :

٢١٥ عمالة القصدير والألومنيوم والنيكل

الفصل الرابع عشر :

٢٣٥ اتحاد المناجم بكاتنجا العليا

الفصل الخامس عشر :

٢٥٣ الضغوط الاقتصادية على جمهورية الكونغو

الموضوع

الفصل السادس عشر :

المناطق المالية والمصارف الأجنبية

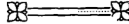
الفصل السابع عشر :

الصناعات الجديدة وأثرها على الدول المنتجة للمواد الأولية

الفصل الثامن عشر :

تركيب الاستثمار الجديد وتشكيله ٣٠٣

كلمة ختامية ٣٠٣



الموضوع

الفصل السابع :

امبراطورية أوبنهييم

الفصل الثامن

الاستثمارات الأ

الفصل ١١

الـ



الثمن: ۲۵ قرشاً.